
PRÜLÜ KÜT.
566
Asım BY.


KÖPRÜLÜ KÜT.
566
M. Asım By.



حاشية
كتاب كشف على عصام الجامي

بطن نظر

حب الوطن از ملک سلیمان خوشتر
خار وطن از سنبل و ریحان خوشتر
یوسف که به مصر پادشاهی میکرد
میگفت گدا بودن کنعان خوشتر

هذا كتاب كشف صاحب وما كلمه ...
بن ... مرتضى افندی

(٥٦٦)

٥٦٦

كشف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير خلقه محمد وآله اجمعين وبعد فاني قد كنت
كتبت شرحا على حواشي المحقق عصام الدين عند ما قريتها على بعض الطالبين ثم لما كثرت
القراءة على وزادت الفوائد لدي شرحتها ثانيا سنة الف وثمانين من الهجرة النبوية تكميلا
للنفع على المستفيدين وتتميما للامر على المقيدين وان في هذا الوقت ابن ستين واسئل
ربي الكريم ان يجعله ذخرا لي في يوم الدين وان يجعلني من زمرة العلماء العاملين
انه اكرم الاكرمين وارحم الراحمين **قوله** للتذييل كما لاتنا متعلق بالنعمت والضمير في
افضلهم للموصول وفي النعم للافضل وكذا الضمير في آله وقوله المفضلين على صيغة
الفاعل من الافعال وهو الانعام وقوله المجملين على صيغة اسم الفاعل ايضا
من الاجمال وهو الاحسان وقوله بمفضل على صيغة اسم المفعول من الافضال
وقوله نجوم متعلق بغواش جمع غاشية وهي الساترة وقوله للفوائد متعلق
بغواش وقوله لا يوجد عن مذهب متحاش آه كلام وارد بحسب اعتقاده وليس
بمطابق للواقع كما تطلع عليه ان شاء الله تعالى وقوله بانتفاع جمع نفع **قوله**
وما وقع على غير الاختياري آه جواب عما يقال ان هذا التعريف للحمد غير صحيح
لان الحمد قد يقع على غير الاختياري نحو حمدت الله على ارادته الكاملة وقدرته الكاملة
فاجاب عنه بان الحمد فيه مجازة بتنزيل غير الاختياري لاستقلال الذات فيه
كما تستقل في بعض الافعال الاختيارية او لكونه مبادي افعال الاختيارية
او المحمود عليه جعل محمودا عليه مجازا والمحمود عليه حقيقة امر آخر وهو فعل اختياري
نكتة

بان من تلك الصفات كالمزيل واجاب عنه الامري بان تلك الصفات اختيارية
ومنع اقتضاء الاختيار الحدوث بناء على انه يجوز ان يثبت منه تعالى قصد مستمر ازلا وابدا
وذلك لان قصده تعالى واردته من الكمال بحيث لا تخلف عن المقصود اصلا فلو قصد
استمرار شيء ازلا وابدا استمر البتة الا يرى انه تعالى لما قصد دوام السموات والارض
دائما دهرا طويلا بخلاف ارادة واحد منا حيث تتخلف عنه المقصود لقصورها وعدم
استلزامها اياه واذا كان الامر كذلك جاز ان يقصد الله تعالى في الازل استمرار صفاته
القديمة ازلا وابدا فاللازم تقدم القصد عليها بالذات كما في العلة والمعلول وهو
لا يستلزم حدوثها كلام الامري المتقدم هذا الذي ذكرناها تفصيل كلام الامري
ويرد عليه انه اذا لم يكن له تعالى علم وارادة وقدرة كما يقتضيه تجويزه كون الصفات
الكاملة صادرة بالاختيار فكيف يقصده وكيف تكون صادرة عنه تعالى بالاختيار
فالوجه ما ذهب اليه الجمهور من ان تلك الصفات القديمة واجبة وليست صادرة
بالاختيار والحمد عليها باعتبار كونها مبادي للافعال اختيارية وقال صاحب
الكشاف والحمد والمدح اخوان وهو الثناء والنداء على الجميل من نعمة وغيرها
تقول حمدت الرجل على انعامه وحمدته على حسبه وشجاعته وقال الفاضل ابن
الكمال الرومي في تفسيره الحمد هو المدح والوصف بالجميل ولا اختصاص له بالنعمة
يفصح عن ذلك قول عائشة نحمد الله لا نحمدك وقولها على رضي الله عنه لا نحمد امرأ حتى
نجربه بل لا اختصاص له بذي علم وشعور يرشدك اليه قوله تعالى عسى ان يبعثك
ربك مقاما محمودا وقول العرب في المثل السائر عند الصباح يحمد القوم السرى
ومن هنا تبين ان المحمود لا يلزم ان يكون فاعلا لما حمد به فضلا عن ان يكون مختارا فيه
كما توهم وان من وهم قيام الفرق بين محمد ومدح بصحة تعلق الثاني بالجماد
دون الاول فقد وهم واتضح انه لا دخل لمسئلة خلق العباد افعالهم في هذا المقام

لان السلام في الحمد اللغوي والمرجع فيه من وتتبع بعرببتهم فقد ثبت با
النقل الصحيح والاستعمال الصريح من قبلهم عدم اختصاص الحمد به تعالى
انتهى **قوله** وتريد بالحمد اي بقول الحمد لوليه وقيل اي بلفظ الحمد حمده لذاته على ان يكون
من قبيل اضافة المصدر الى فاعله ويرد عليه انه لو كان المراد كذلك لوجب
ان يقول فيكون المعنى حامدية تعالى له تعالى مختصة به ويرد ايضا ان المقام
ليس قرينة عليه بل هو قرينة على ان يكون قوله حمده من قبيل اضافة المصدر
الى مفعوله وما قيل ان تاليف الكتاب من النعمة العظمى فيقتضي حمدا اجل
وهو الحمد باظهار العجز فليس بوجه واضح والواضح ما ذكرناه هذا ثم نقول
انما احتاج في ارادة الحمد الى قرينة المقام لان ظاهر الكلام على هذا التوجيه الاخبار
بان الحمد مختص به تعالى لا انشاء الحمد له تعالى **قوله** فيكون حمدا له باظهار العجز
عن الحمد من جهة انه جعل الحمد مختصا به تعالى لا يتاتى من غيره مع ذلك حمده
له تعالى واثنى عليه به فكانه قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك
فح ان حمده تعالى باظهار العجز فوجه المشابهة كون كل منهما حمدا باظهار العجز
لا كونهما متحدين في المعنى كما توهمه من جعل الاضافة في قوله حمده من قبيل
اضافة المصدر الى الفاعل فليفهم فان هذا المقام من مطارح الانظار **قوله**
من ان الولاية افضل من النبوة في بعض حواشي شرح العقايد قال بعض
الصوفية الولاية افضل من النبوة لانها تنبئ عن القرب والكرامة كما هو
شان خواص الملك والنبوة تنبئ عن الانباء والتبليغ كما هو شان رسول
الملك الى الرعايا الا ان النبي افضل لجمعه بين درجتين اجيب بانه خلاف
الاجماع وبان النبوة تنبئ عن التبليغ من الحق الى الخلق ففيها ملاحظة
الجانبين فلا ينقص عن ولاية غير النبي وان قصر عن ولاية النبي كما قيل لان

علامة

علامة كمال الولاية هي التنزل الى درجة النبوة كذا في شرح المقاصد قيل عليه اجماع
على افضلية النبي عم على الولي لا على افضلية النبوة على الولاية وكون التنزل الى درجة
النبوة علامة كمال الولاية ممنوع لان النبي اشتغل بتبليغ الرسالة وامتثال نفس
بالوقايع فاين هو من التجرد الى جناب الحق والاستغراق في بحر التوحيد انتهى **قوله**
والرسول اخص منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب اعترض عليه بان الرسل
ثلثمائة وثلثة عشر والكتب مائة واربعة على ما روي عن ابي ذر انه قال قلت
يا رسول الله كم كتابا انزل الله تعالى فقال مائة كتاب واربعة كتب انزل
الله على شيث خمسين صحيفة وعلى النوح ثلثين صحيفة وعلى ابراهيم
عشر صحايف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحايف وانزل التوراة والا
نجيل والزبور والفرقان اخرجه حسان والاجرى فلا يصح اشتراط الكتاب
في الرسول واجيب بان الحديث خبر واحد فالاولى ان لا يدخل به في عهدة
اعتقاد العدد المعين وكذا حديث عدد الانبياء **قوله** ردا على الشيعة وهم الذين
شايعوا عليا وقالوا انه الامام بعد رسول صلى الله عليه وسلم بالنص
اما جليا او خفيا واعتقدوا ان الامامة لا تخرج عنه وعن اولاده **قوله**
وينقلون في ذلك حديث وهو من فصل بيني وبين آلي لم ينل شفاعتي
اليه شفاعته وقوله الى ان يبلغ مبلغا متعلق بالمقدر صفة لكمال الفطانة
قوله لان النحو من علم الادب قال الكمال ابن الانباري انواع علوم الادب ثمانية
اللغة والنحو والتصريف والعروض والقوافي وصنعة الشعر وانساب العرب
واخبارهم قال والحقنا بها علمين وضعناهما علم الجدل في النحو وعلم اصول النحو انتهى
والمراد بصنعة الشعر علم البلاغة وتوابعها فان ذلك يسمى قديما صنعة الشعر
ونقد الشعر والتسمية بالمعاني والبيان والبديع حادثة من المتاخرين

[illegible]

الا بلاغته كائنة فكلمه اى فى اداء المقصود والكلام البليغ ما يطابق
مقتضى الحال يريد ان كلام الشارح بليغ وفى مدح اسما الكتب بحيث
لا يخل بالمقصود وزيادة تحسين له قوله يستدعى بحسب المعنى ان يكون
فى تقدير السالمية لكون المعنى عليه ويستدعى بحسب اللفظ ان يكون
فى تقدير كائنة للعلامة كما هو المشهور فى تقدير متعلقات الظروف
المستقر قال الشريف فى شرح قول المحقق التفتازانى فالفصاحة الكائنة
للمفرد اقول اشارة الى ان الظرف اعنى للمفرد صفة للفصاحة وقدر عامله اسما
معرفا لذلك وان كان المشهور تقديره فعلا او اسما منكرا وقد اجاب فى ذلك
لرعاية جانب المعنى وقال وقس على هذا امثاله من التراكيب وراع فيها جانب المعنى
وان اخرجتك الى زيادة تقدير فى الالفاظ قوله كانه بنى اطلاق العلامة على علم
الاعتداد بالعلوم النقلية اى العلوم العقلية التى جمعها الفلاسفة بقولهم من
غير نقل عن الانبياء عليهم السلام وسموها حكمة وهى العلم الطبيعى الباحث
عن احوال الجسم الطبيعى والعلم الالهى الباحث عن احوال المجردات والعلم
الرياضى الباحث عما يتجرد فى الذهن دون الخارج وانواعه اربعة الهيئة والهندسة
والعدد والموسيقى ومن العقلية المنطق ايضا والعلوم النقلية العلوم
العربية وهى اللغة والنحو والتصريف وعلم البلاغة اعنى المعنى والبيان والبديع
والعروض والعلوم الشرعية من علم التفسير وعلم الحديث وعلم الفقه وعلم
اصول الدين وعلم اصول الفقه وقوله تفصيلا اى وصفا تفصيليا وقوله
لاشتهاره عليه للاغناء قوله من اسبانت فيه السن فى القاموس السن الضرس
وقوله ومن خمسين معطوف على من اسبانت فيه السن وقوله ففى الجملة
اى فى جملة نعمه الله قوله والحمل على الثانى ابلغ فى مدح الكتاب اذ المعنى نعمة لها

بحيث

بحيث لا ينكر احد ممن يرى هذا الكتاب بل يتقرر القول بانه مجاز والمجاز
ابلغ خطاء وهذا الذى ذكرنا اى محل وقف ما ذكره واما فى عرف علماء هذا
العصر فالتقرير هو البيان بلا كتابة والتحرير هو البيان بالكتابة نقل
عن تاج المصادر ان التحرير نقش خط بر كرفتن ولما كان التحرير بعد النظم
فى سلك التقرير شبه التحرير بالخيط المنتظم فيه اللآلى فاخفى السمط اليه
اضافة المشبه به الى المشبه كلجين الماء قوله فوصفه بالغرة فى قوة وجوب الذكاء
والفضل لان الشارح من اهل الذكاء والفضل قوله بخلاف عبد مناف
دفع لما يتوهم مما سبق انه ينبغى ان يكون المقصود فى عبد مناف التابع
ليحصل الارتفاع قوله لان المنسوب اليه وهو الولد العزيز اشتهر باللقب وهو
ضياء الدين وفيه تامل ولان فيه اى فى اللقب نسبة الى الضياء بحسب اصل
المعنى وهو معنى الاضافى وان لم يكن باعتبار المعنى العلمى فيتبع النسبة اليه
اى الى اللقب بانه اى الفوايد قوله الاولى ترك جمع فيه للكافة لانه يصح ان يكون
المراد بالجمع لفظه وان يكون معناه الذى هو الجمع بين الجمع والتأليف وقوله
لا فائدة فيه الا اخراج الفقرتين عن مساواة قال بعض المحشين فى شرح
قول المحقق التفتازانى لا فائدة فى ايرادها الا الاطناب ان جعل الاستثناء
منقطعا فالامر ظاهر وان جعل متصلا على ما هو الاصل فيراد بالفائدة
الحاصل اى لا حاصل فى ايرادها الا الاطناب لا ما هو المفهوم منها عرفا
قال والاحسن ان يجعل الكلام من قبيل تأكيد الذم بما يشبه المدح وقال
بعضهم الوجه ان يكون هذا من قبيل التعليق بالمحال كما قيل فى قوله تعالى
لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الاولى فاعرف هذا ووجه كلام المحشى
باحد هذه الوجه والا فلا استقامة فيه لان علماء المعانى قالوا الاحسن

الاحسن مراعاة الفقرتين فلا يكون اخراجهما عنه من الفائدة العرفية فلا يستقيم
الاستثناء على ظاهره والفقرة في النثر ما هو بمنزلة المصراع في الشعر قوله العلة
الغائية ما تقدم في التصور وما تأخر في الوجود كالجلوس على السرير فانه متقدم
على السرير في التصور ومتأخر عنه في الوجود وضياء الدين متقدم على التأليف
في التصور لكن لم يتأخر عنه في الوجود ولهذا لم يقل علة غائية بل قال كالعلة
الغائية لكونه مثلها في البعث الى الفعل واعلم ان العلل اربع الفاعلية كالنجار
للسرير والمادية كالخشب له والصورية كالهيئة الحاصلة له والغائية كالجلوس
عليه قوله التوفيق جعل الاسباب متوافقة للمسببات والمراد ههنا ان يكون اسباب
حصول هذا التأليف كونه متوافقة له ليس الا بالله والضمير لانه راجع الى الكتاب وقوله والغفار
رنيد جملة حالية من فاعل يحسن وقوله في العربية اى المنسوب الى العرب بان يقع في
استعمالاتهم وما توفيقي الا بالله بلفظه من بدل من الباء قوله يعني بتخييل نفس نقصان
كتابه بهذا الترك فيه ان هذا انما يستقيم لو كان تخييل نقصان كتابه بسبب ترك
الحمد وليس كذلك بل الباعث والسبب ترك الحمد على ما استفيد من كلام الشارح
هو تخييل نفس ان كتابه هذا لفائده من حيث انه كتابه لا من جهة القواعد المذكورة فيه ليس ككتب
السلف وهذا اوضح لا سترة فيه وسمعت ان البعض من لا يفرق الشمال عن اليمين
والغث عن السمين منع قولنا هذا وتسلم قول المحشي مع ظهور فساده فقلت
اذا لم يكن للمرء عين صحيحة فلا غرو ان يرتاب والصبح مسفر ولولا ان الحق الواضح
ينكر لما كثر الضلال وما اختير على الهدى الكفر وسبب خلال المحشي ان التخييل قد يجيء بمعنى
التأثير في النفس بالبسط او القبض كما قال الميزان في اواخر كتب المنطق ومنها
المخيلات وهي قضايا يخيل بها فيتأثر النفس منها قبضا او بسطا فيتنفر او
ويرغب كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها
واذا قيل

واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس عنه والقياس المؤلف منها يسمى شعرا
فظن المحشي ان التخييل ههنا بهذا المعنى مع انه ليس كذلك فذكر ما ذكر وقوله
وبناء الشعر عليه ذكر في بعض الحواشي ان القدماء كانوا لا يعتبرون في الشعر
الوزن يقتصرون على التخييل والمحدثون اعتبروا معه الوزن والجمهور لا يعتبرون
فيه الا الوزن وهو المشهور الآن انتهى كلامه قوله والمخيل ما يكون قوليك الخ
كلام ذكر على وفق فهمه وليس مراد الشارح هنا فان المخيل عنده هو المص
خيل نفسه ان كتابه من جهة انه مؤلفه ليس ككتب السلف فترك تصديره بالحمد
ههنا النفس في الصحاح الصناعة حرفة الصانع وعلمه الصنعة وقال المحقق
التفتازاني في شرح الكشاف معلومات العلم ان حصلت بالتمرن على العمل
فربما خصت باسم الصناعة او بمجرد النظر او الاستدلال فباسم العلم وقد تقال الصناعة
لما تدرب فيه صاحبه وتمكن او يكون المقصود الاصلي منه العمل وبالجملة فالصناعة
تتعلق بالعلم ولذا قالوا هي ملكة نفسانية يقتدر بها الانسان على استعمال
موضوعات ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة بحسب ما يمكن فيها
وقال الطيبي المحقق ان كل علم مارسه الرجل سواء كان استدلاليا او غيره حتى
صار كالحرفة له يسمى صناعة قوله فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف
لحمله على ترك كتابة الحمد هذا ليس بسديد فان الشارح لم يصلح ترك الاقتداء
بالسلف لحمل ترك الحمد على ترك كتابة الحمد وجعله جزءا من كتابه بل بان المص
خيل النفس ان كتابه ليس مما يقتضي بشانه ككتب السلف حتى يصدر بالحمد كتصديرهم
ويستحق هذا قوله ولما لم يكن ترك العمل بالسنة وجه لم يتعلق به اقول هذا ليس
بسديد ايضا لان قوله ولا يلزم آه توجيه ترك العمل بالسنة كما لا يخفى ذكر
بعض المحشين ان المص رحمه الله لما ترك الابتداء بالحمد صريحا بعد التسمية

فيتضيفا توجه عليه امران احدهما مخالفة السلف والتصنيف فان المتعارف بينهم هو الحمد
صريحا بعد التسمية في تصنيفاتهم والثاني عدم الامتثال بالامر المدلول من الحديث المشهور الذائع
على الالسنة من قوله عليه السلام كل امر ذي بال لم يبدا بحمد الله فهو اجذم اي اقطع فيلزم
من هذا ان يكون كتابه اقطع فاجاب الشارح عن الاول بقوله اعلم ان الشيخ الى قوله
ولا يلزم وحاصله ان المتعارف فيما بينهم الابتداء بالحمد صريحا بعد التسمية فلما يقتفون بشانه
فيجوز ان يكون ترك المص التصريح بالحمد لله بعد التسمية لكثير النفع بتخييل ان كتابه ليس مما يقتفى
بشانه كتب السلف حتى يبتدا بالحمد صريحا على سنتهم فلم يلزم مخالفتهم وعن الثاني
بقوله ولا يلزم الخ وحاصله ان عدم امتثاله بالحديث فان الحديث يقتضي الاتيان
بالحمد اولا فيجوز وقوع الحمد من المص في اول كتابه من غير ان يجعله صريحا منه قوله وعلى التقدير بين
مبني البناء على دعوى ان آه قوله لما ورد ان قولهم يعرف ان من التعريف قوله فكيف
يبحث عن احوالهما الخ على ينبغي اذ البحث عن احوالهما لا يتوقف على تعريفهما وانما
يتوقف على معرفتهما وان كل من المعرفة لا يتم التعريب وهو سوق الدليل على وجه
يستلزم المطلوب قال وعلى التقديرين مبني البناء على دعوى ان معرفتهما على وجه
يستدعيها معرفة الاحوال تتوقف على تعريفهما ولعله يريد انه لو كان من التعريف
يكون المراد انه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما والبحث على عن احوالهما يتوقف
على معرفتهما ومعرفتهما تتوقف على تعريفهما فمتى لم يعرف كيف يبحث عن احوالهما
ولو كان من المعرفة يكون المراد انه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرف كيف
يبحث عن احوالهما ومعرفتهما مع تتوقف على تعريفهما لكن هذا انما في تمامه تشكيك
ولذا قال فان تمت اي الدعوى تم اي البناء والا فلا قوله توقف تحقق المفهوم اي
مفهوم الكلام على تحقق المفهوم اي مفهوم الكلمة وكذلك البواقي وانما توقف
تحققه على تحققه وتحققه موقوفه على تحققه معرفة لكون الكلمة ماخوذة في مفهوم مفهوم

الكلام

تحقيق [illegible]

الكلام وجزءا منه والكل لا يتحقق موقوف على تحقق لا يعرف الا بعد تحقق الجزء ومعرفته
قوله الاشتقاق رد الكلمة الى الاخرى تناسبهما في اللفظ والمعنى هذا مفهوم الاشتقاق
باعتبار العلم واما تفسيره باعتبار العمل فهو ان تاخذ من اللفظ ما يناسبه في الحروف
الاصول وترتيبها وتجعله دالا على ما يناسب معناه قوله بفتح الجيم مصدر جرحه يجرحه
بان الجرح ههنا بفتح الجيم وهو ليس بصواب بل الجرح ههنا بضم الجيم قال في
الصحاح الكلم الجراحة والجمع كلوم وكلام وفي الحديث زملوهم بكلومهم ودما
ئهم وفي القاموس الكلم الجرح جمعه كلوم وكلام قوله بادنى مناسبة اي بهذا المقام
باعتبار كونه مقابلا للكلمة وقوله لان معرفة الفاء آه علة لقوله هذا تحقيق للفظ
الكلمة قوله عن مكان الاستعمال اي موارد استعمال الكلم الطيب اذ ليس من
دأب اللغة ان يقال في مقام الحكم على الكلم الطيب بعض الكلم الطيب اذ ليس فيه
فائدة اصلا قوله فاما ان يقصد بها الى الجنس اورد الفاء اشارة الى ان هذه اللا
مات من اقسام لام الجنس وقوله اما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ واحدا
كان او اكثر معطوف على قوله ان يشار وقوله نحو قوله تعالى انا ارسلنا الى فرعون
رسولا فعصى فرعون الرسول فيه ان الآية في سورة المزمل هكذا انا ارسلنا
اليكم رسولا شاهدا عليكم كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول
فاخذناه اخذا وبيلا فان اطلع على ما ذكره في موضع من كتاب الله تعالى فيها ونعمت
والظن لم يطلع عليه وانما ذكره تخمينا بظنه كذلك في كتاب الله تعالى فهو سهو والعطن
بفتح العين والطاء المهملتين المناخ ولعل المراد القلب وقوله الجم غفير اي الكثير كامل
في الكثرة وقوله لان المنافات بين صيغة الكلم اي بلا لام التعريف والتاء لازمة
من حيث ان الكلم جنس والتاء للوحدة وفيه ان ما هو جنس لفظ الكلم
المجرد عن التاء ولا يلزم من كون المجرد جنسا ان يكون المقترن بالتاء ايضا جنسا

بل النظام من اقترانه بالتاء ان لا يكون خبثاً كما فهم الجمهور **قوله** جوابك جدلي الزبدي في القاموس الجدل الحركة اللدد ذو الخصومة وفي كتب المنطق الجدل قياس مؤلف من المشهورات والمسلمات والغرض منه الزام الخصم وامتناع من هو قاصر عن ادراك مقومات البرهان **قوله** وهذا اي الحكم بكون التاء جعل افراد الجنس مشتركة بالوحدة في كونها افراداً له لا يصح جعل كلمتين مخالفة لهذا المفهوم لا ينافي الكثرة التي يستدعيها الجنس بل يستلزمها اذ لا كثرة الا من الاحاد **قوله** يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها كما في قوله تعالى فعصى فرعون الرسول فانه اشارة الى موسى عليه السلام او اشارة الى المذكور وهو الرسول المرسل الى فرعون وهذا اقرب الى الفهم وان سبق الاية وقال النصاري في تفسيره فيه سبق ذكره انتهى ومنه ما ذكره الشارح من قوله بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة **قوله** بل عين مفهومهما لو توهم ان المراد بالكلمة المذكورة على السنة النحاة مفهوم الكلمة او ما يطلق عليه الكلمة من الافراد وليس كذلك بل المراد بالكلمة المذكورة على السنتهم هو لفظة الكلمة المراد بها مفهومها ولهذا كانت عين مفهومها الا ان قوله وجعل الكلمة بتاويل ما يطلق عليه الكلمة حتى يصير الكلمة النحوية بعضاً مما يطلق عليه لا يلايمه لان الكلمة المذكورة على السنتهم لا يطلق عليها الكلمة ولا يكون بعضاً مما اطلق عليه الكلمة وانما اطلق الكلمة على افرادها فالوجه عدم ذكره فليتامل يقال لفظ الكلمة قد يطلق على الكلام فيقال كلمة الشهادة قال الله تعالى وتمت كلمة ربك صدقاً وعدلاً وقد يطلق على القصيدة فيقال كلمة امرئ القيس الى غير ذلك والكل مجاز من قبيل ذكر الجزء وارادة الكل **قوله** الا بعد تكلف ولا تكلف ههنا بجواز ان يكون اللام للجنس **قوله** انما صح بقوله اي رميتها دفعاً لان يتوهم ان النظام انما صح به بياناً لكونه بمعنى الرمي ح اي حين اذ كان

اللفظ

٥

اللفظ بمعنى النطق **وقوله** فيصح نقل اسم صفة المتكلم وهو اللفظ بمعنى النطق الى ما يتلفظ والاول وهو اللفظ بمعنى الرمي لكن الثاني وهو اللفظ بمعنى النطق اقرب لانه يخص اللفظ ولا يطلق على غيره **وقوله** ويمكن ان يقال الخ دفع للثاني من وجهي النظر **وقوله** فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي فيه اشارة الى اندفاع الاول من وجهي النظر لان المعنى الاصطلاحي اعم من النطق لشمول اللفظ الحكمي دونه والنقل من الاخص الى الاعم غير معهود فيما بينهم كما ذكره **قوله** ونقدح هناك اي نظهر في مقام نقل اللفظ المراد بالمتعلق الخاص بكسر اللام الرمي من الفم لان الرمي متعلق بالمرمي تعلق الفعل بالمفعول والمراد بالمتعلق الخاص بالفتح المرمي من المرمي اعني ما يتلفظ به **قوله** فالمستكن في اضرب ايضاً لفظ حقيقي يوضحه ان اذا قلنا اللفظ ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكماً لزم منه ان يكون كل ما صدق عليه هذا المفهوم لفظاً فيلزم ان يكون المستكن في اضرب لفظاً **قوله** الا على المفعول وهو المعنى المعقول الحاضر في الذهن في مقام التكلم والخطاب بذاته استغنى بحضوره عن الاحضار بلفظ وفي الغيبة بسبق ذكره **وقوله** لجعله جزء الكلام المعقول بيان لقوله ايضاً بل تارة يكون واجباً نحو اللهم اغفر لي وتارة يكون ممكناً وهو ما يحتاج في وجوده الى غيره بخلاف الواجب والجسم ما ركب من الجزئين فصاعداً كالحيوانات والنباتات وسائر المركبات والعرض ما قام بغيره كالسواد ونحوه وتارة يكون صوتاً اذا رجع الضمير الى الصوت كما في قولك زيد يسمع ولغط قيل هذا هو الكلام على وفق مرامه وفيه انه هل يجوز ان يقال لاجل عود الضمير الى الصوت انه مقولة الصوت والحق انه لا يقال اذ لم يتحقق صوت ولا حرف اصلاً ولم يبين شيء منهما لتحقق المنوي حتى يكون من مقولتهما وقد قيل ان المنوي في تحت ضرب غير الفاعل المعقول بل هو دال عليه ليس من مقولة الحرف والصوت لعدم بيان شيء منهما فلا يدرى من اي مقولة هو كما قال الفاضل المحشي **قوله** وهو ما وضع لمعرفة الطريق هذا ما ذكره الفاضل داود

داود الاسود فى حاشية شرح الرسالة الشمسية وتبعه المحشى ولم اعثر على هذا فيما
عندى من كتب اللغة وغيرها ولعل ذلك المحشى اطلع عليه **قوله** صرح به فى الكشاف قال فى
تفسير حرضا صاحب حرض منتفيا على الهلاك حرضا يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث لانه مصدر
والصفة حرض بكسر الراء وقال محى السنة فى تفسيره قال ابن عباس دنفا وقال مجاهد
الحرض مادون الموت يعنى قريبا من الموت وقال ابن اسحاق فاسدا لا عقل له والحرض
الذى فسد جسمه وعقله وقيل ذائبا من الهم وقيل معنى الآية حتى يكون دنف الجسم
مخبول العقل واصل الحرض الفساد فى الجسم والعقل من الحزن والهم او العشق
يقال رجل حرض وامرأة حرض ورجلان وامرأتان حرض ورجال ونساء كذلك
يستوى فيه الواحد والاثنان والجمع والمذكر والمؤنث لانه مصدر وضع موضع
الاسم انتهى والآية حكاية اولاد يعقوب عليه السلام حين قال يا اسفى على يوسف
حين بلغه خبر ولده من ام يوسف اعنى بنيامين تالله تفتؤ تذكر يوسف حتى تكون
حرضا او تكون من الهالكين اى لا تزال تذكر يوسف **قوله** وما يستبقه الغنا اخص مما
يستبقه لانه على تقدير لفظة لا بد ان يقال وضعت **قوله** الا انه اراد ان يصرف
الاطلاق الى معناه العرفى وهو الاستعمال فى المحاورة وبيان المقام لئلا يشكل
التعريف بوضع الحرف قوله الاولى متى اطلق مع ضميمة لان اذا اداة الجزئية ومتى
اداة الكلية ومعنى الحرف يفهم مع الضميمة كلما اطلق والجواب ان ايراد اداة
الجزئية لكون هذا الاطلاق بعضا من اطلاقات **قوله** ولذا اى لاجل ان المراد
متى اطلق اطلاقا صحيحا لم يكتف باحس بجعل احس بمعنى ابصر وعلم لان معنى
اطلق اطلاقا صحيحا لا يفهم من احس **قوله** ويمكن ان يقال الخ اجاب بعضهم
عنه بان المتبادر من لفظ اطلق هو استعمال اهل اللسان فى محاوراتهم فحمل هذه
العبارة على المتبادر لا يحتاج الى اعتبار قيد زائد واما الاطلاق الصحيح وان كان

فرد

فرد الاطلاق فهو ليس بمتبادر منه والمتبادر هو الاعم فارادة الاطلاق الصحيح
يحتاج الى اعتبار قيد زائد **قوله** هذا المعنى الذى هو المعنى الاخص للوضع انما كان
هذا المعنى اعنى ما ذكره الشارح من انه تخصيص شئ بشئ بحيث متى اطلق الشئ الاول
او احس فهم منه الشئ الثانى اخص لان الظاهر المتبادر منه انه يفهم منه نفسه من غير
قرينة وقال بعضهم انما كان اخص لان متى اداة الكلية فيخرج تعيين المجاز للمعنى
المجازى اذ لا يفهم المعنى المجازى كلما اطلق المجاز بل اذا اطلق مع القرينة واجيب عن
النظر بان اطلاق المجاز فى معناه الحقيقى بلا قرينة ارادة المعنى المجازى من اطلاقاته
الصحيحة التى تستعمل اهل اللسان فى محاوراتهم ولا شك فى انه لا يفهم منه المعنى المجازى
فلا يصدق عليه انه متى اطلق فهم منه المعنى المجازى فيخرج عن التعريف بخلاف المشترك
فانه يفهم منه جميع معانيه عند اطلاقه على بعضها لمن علم بعلاقة التخصيص لكن يكون
بعضها مقصودا وبعضها غير مقصود ويخطر ببالى القاصر جواب ظاهر وهو ان
تخصيص شئ بشئ يمنع عن دخول تعيين المجاز للمعنى المجازى فى التعريف الا ان
يقال ان التخصيص مجرد عن الجزء السلبى ومحمول على معنى التعيين لئلا يخرج وضع
المشترك او المترادف عن التعريف وهو خلاف الظاهر **قوله** والدلالة على معنى فى
نفسه الخ دفع لما يتجه انه اذا فهم معناه عند سماعه اجمالا كيف لا يصح ان يقال
ان الحرف دال على معنى فى نفسه قوله لانه اى هذا المقام والمنح بفتح الميم مصدر بمعنى
الاعطاء **قوله** وقد يكتفى فيه بصحة القصد اى قال بعضهم المعنى ما يصح ان يقصد
بشئ **قوله** فظهر بهذا انه الخ اجيب عنه بانه لما تعلق القصد بالمقصود صح
ان يقال انه محل القصد فيكون داخلا تحت اسم المكان ولذا اقتصر عليه **قوله**
فالفرق اى فرق الشارح بين اللفظ والمعنى بذكر النقل ابتداء فى اللفظ وعدم عدم
ذكره فى المعنى **قوله** قلت دعا اليه الخ ويمكن ان يقال ان قيد المعنى اذا ذكر

اذا ذكر بهذا العنوان صريحًا يخرج حروف الهجاء لا المعتبر في ضمن الوضع بعنوان الشئ
فلهذا جرد الوضع عن الشئ الثاني وصرح بالمعنى قوله لعلاقة لازمة لنفس اللفظ
وهي ككو اللافظ لازما للدال وقوله وانما عطف على حال الطبيعة وقوله البغاى
كما ذكر الدالة بالطبع وقوله والثالثة اى الدوال بالوضع لا تخرج بقيد الوضع وقد
ذكر الاولين قوله والمراد بقوله خرجت المهملات المهملة وهي القضية العلم بيين
فيها كمية افراد الموضوع من الكلية والجزئية وهي في قوة الجزئية والكلية ما
حكم فيها على كل افراد الموضوع والجزئية ما حكم فيها على بعض افراد الموضوع فيكون المعنى
وخرجت بعض المهملات واعترض عليه بان المهمل في مقابلة الموضوع وحروف الهجاء
موضوعة لكن لا بازاء المعنى بل لغرض التركيب كما صرح به ولهذا كانت باقية
في وضع وخرجت بقوله المعنى فلم يبق الا المهملات فيجوز اعتبار قوله فيخرج به مهملات
كلية قوله يعني انه اذا جرد الوضع عن المعنى لا يخرج به مثل صبيق وديز فليس
قوله فيخرج به المهملات كما ينبغي وقوله لانه عين للتلفظ به فيه تامل قوله فيه نظر لان
كثيرا من حروف الهجا وضع لمعنى اقول لا يخفى على ذي فطرة سليمة ان همزة الاستفهام
ولام الجر ولام الابتداء وواو العطف وفاءه واخواتها ليست من حروف الهجاء وانما
هي كلمات في هيئات الحروف ولا يجوز اخراجها لكونها كلمات وحروف الهجاء هي التي تؤلف
بالـ منها ويركب منها الكلمات وهي التي بقيت على حالها من ان تكون كلمات وهي
خارجة بقوله لمعنى بلا شبهة لعدم كونها موضوعة لمعنى فالحكم بخروج جميع حروف
الهجاء صحيح قوله لتقييد حروف الهجاء بان يجعل اخص منها ومقيدة منها بما
لم يجعل مرادية لها في العموم والخصوص وان كان هذا هو الظاهر وقد عرفت
ما به الاستغناء عنه قوله بل خروج جميع تلك الامور باعتبار قيد الحيثية اى الكلمة
لفظ وضع لمعنى مفرد من حيث انه وضع لمعنى مفرد والاخفاء في انه لا يصدق

فان صحيح موضوعة لا لاعداد وعند منها ومعاني تقصد منها بحيث نفهم بعض ما المراد بالمعنى المعنى المعتبر عند اهل العربية

عمومكم

على الدال

٩

على الدال بالعقل من الموضوعة وحروف الهجاء منها من حيث انها دوال بالعقل
وحروف الهجا قوله لا يخفى ان هذه القضية طبعية وهي التي حكم فيها على نفس الطبيعة
بدون انضمام اعتبار الافراد وملاحظتها كقولك الحيوان جنس والانسان نوع
والطبعية لا تنتج حال كونها في كبرى الشكل الاول فيد بها لانها اذا وقعت صغرى
لا تنتج والكبرى قضية فيها محمول النتيجة لانه يقال له الحد الاكبر وهي مشتملة عليه
والصغرى ما فيها موضوع النتيجة لانه يقال له الحد الاصغر وهي مشتملة عليه والنتيجة
ههنا فالمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره والشكل الهيئة الحاصلة من اقتران
الصغرى بالكبرى والاشكال اربعة لان الحد الاوسط اى المشترك المكرر بين
مقدمتي القياس فصاعدا ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى فهو
الشكل الاول كما في هذا المقام فان الحد الاوسط وهو قوله ما يتعلق به القصد
محمول في الصغرى اعني قوله ما يتعلق به القصد موضوع في الكبرى اعني قوله وهو
اعم من ان يكون لفظا او غيره فان لفظ هو كناية عما يتعلق به القصد وان كان
بالعكس فهو الرابع وان كان موضوعا فيهما فهو الثالث وان كان محمولا فيهما
فهو الثاني وانما نقلنا جميع ذلك تسهيلا للامر على المبتدئين على المبتدئين ودفعا للتعب عن
المنتهين قوله الا ان يقال نفي انتاج الطبيعية اى المراد بنفي انتاج الطبيعة الخ وقوله
والحيوان الناطق كلي قضية والنتيجة ههنا فالانسان كلي قوله لا فائدة في الوصف
الا رعاية التقابل بالالفاظ المركبة قوله في لغة العرب متعلق بقوله وجود وقوله
في شئ متعلق بالاستعمال والضمير في قوله الا انه راجع الى المجيب وفي قوله وروده
وقوله فيمقابلة اى مقابلة هذا جواب والمقدمة الممنوعة هي قوله وقد وضع
بعض الالفاظ المركبة وقوله الحكم بان كل ما يستعمل في مقام افادة اللفظ موضوع
لمفهوم كلي اريد به الحكم المستفاد من قوله بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ

والظاهر ان المراد بهذا الحكم هو هذا الحكم المستفاد من قوله ليس ههنا آه واضافة
قوله افادة اللفظ من قبيل اضافة المصدر الى المفعول والفاعل متروك والسند
ماينبني عليه المنع وقوله فلو حمل الحكم الكلي تعني به الحكم المستفاد من قوله بل بازاء مفهوم
كلي على الاحتمال وصار المعنى بل يحتمل ان يكون موضوعا بازاء مفهوم كلي افراده
الفاظ النقض لانعدام الحكم بشئ وقوله قلت ظاهر الكلام اى كلام المجيب وقوله بازاء مفهوم
كلي افراده الفاظ فجرى اى الشارح على الظاهر واورد النقض عليه فلو حرف عن الظاهر
وحمل على الاحتمال يصير ماذكره الشارح منعا للمقدمة الممنوعة اى التي منعها المجيب
واذا كان منعا لذلك فصرف الحكم عن الظاهر لا يدفع مادة الشبهة عن كلام المجيب وان كان
يندفع به النقض عن ذلك الكلام نعم فلا ينتفع نفعا معتدا به قوله وانما قال وان كان
عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما هذا مبني على ان يكون الضمير في فيها راجعا الى
امثال الضماير على زعم واما اذا كان الضمير راجعا الى الضماير او الى الامثال بناء على
ان المراد منها المبهمات لا غير فكلمة ان الوصلية لبيان الواقع فان الوضع في الضماير
عام في الواقع ونفس الامر وكذا في المبهمات على ما نقرره الآن قوله وقيل في مقام رجع
الضمير الى اللفظ المخصوص اورده بكلمة التمريض لعدم تمام في مثل الضمير لان المرجع
لا يكون الا في الضماير في متعارفهم ويمكن ان يقال ان امثال الضماير وان لم
يكن فيها رجع لكن فيها مثل المرجع وهي الاشارة لكن الارجح الاظهر ما ذكره المحشي
فان قول الشارح فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص ربما يدل
على ان المراد بقوله هناك مقام وضع الضماير وامثالها فان قلت ما معنى الوضع
عام والموضوع له خاص قلت معناه تعقل المفهوم العام الكلي حين الوضع وتعيين
اللفظ بازاء كل واحد من افراده قال الشارح رحمة الله عليه في بحث المعرفة في
شرح قول المص وهي المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة متشخصة باعتبار

امر كلي

امر كلي فان الواضع اولا لاحظ مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه حاك عن نفسه مثلا وجعله
آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ بازاء كل واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد
ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه
موضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي متشخص وقال في شرح قوله والمبهمات
يعني اسماء الاشارة والموصولات وهذا القسم من قبيل الوضع العام والموضوع له
خاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها
ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر
عين لفظا بازاء كل واحد من الافراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر
فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوصية كل واحد
من تلك الافراد لا المشترك بينهما انتهى ويستفاد من هذا المنقول ايضا ان قوله
هناك اشارة الى مقام وضع الضماير وامثالها الى مقام رجع الضمير ويعلم بهذا
ان تقييد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه هناك اعني في مقام وضع الضماير وامثالها
مفهوم كلي وهو القدر المشترك لكنه ليس بموضوع له بل تعقل ليكون آلة للوضع
واما ما ذكره من قوله قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة آه فهو ان تبادر الى الذهن
من قوله في الحقيقة لكن فيه ان في وضع امثال الضماير قولين احدهما ان كل واحد منها
موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته وعلى هذا يكون الوضع عاما والموضوع له
ايضا عاما وهذا قول جماعة منهم المص وكهذا قال المضمر ما وضع لمتكلم او مخاطب
او غائب تقدم ذكره واليه مال الفاضل التفتازاني حيث في المطول في تعريف المعرفة
وهي ما وضع ليستعمل في شئ بعينه وهؤلاء يقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم
ذكره ويجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له حقيقة لا مجازا وثانيهما انها موضوعة
لجزئيات المفهوم الكلي وتصور المفهوم الكلي آلة للوضع وهذا قول بعض من الفضلاء

واختاره المحقق الشريف في حواشي المطول حيث قال بعد ذكر قول الاول هذا ما ذهب
اليه جماعة والحق ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين من الافراد
وضعا عاما وحدا فلا يلزم كونها مجازا في شيء منها ولا الاشتراك وتعدد الا
وضاع ولو صح ما توهموه لكانت انا وانت وهذا مجازات لا حقائق لها اذ لم
تستعمل فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها فيها اصلا
وهذا مستبعد جدا واليه مال الشارح كما نقلنا عنه بعينه عن قوله هؤلاء الا ضمير
الغائب موضوع لما تقدم ذكره وجعلهم مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له
مجازا حتى يصح ما ذكره هنا وانما اطنبنا الكلام لتوضيح المقام وتبيين المرام قوله
لا يقال الاولى ح الاقتصار على مفرد بخروج حروف الهجاء بتقييد المفرد لما مر من
ان ذكره للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفرد قوله
فاطلاق التعريف اي جعله مطلق بلا تقييد اللفظ بالموضوع قوله فانه اي الايهام
كما استفاض بالمعنى الثاني اي بمعنى ضعف الدلالة جاء بالمعنى الاول الذي هو ضعف
المفاد وقوله ولا استبعد هذا التوجيه اي جعله صفة للمعنى قوله كما يرتكب في مثل
قتل قتيلا في قوله عم من قتل قتيلا فله سلبه قيل يريد من قتل شخصا اهل
الحرب فله سلاحه وثوبه فعبر عن الشخص الذي يقتل في الزمان الآتي بالقتيل
بسبب المشارفة للقتيل انتهى واقول اصل هذا قول صاحب الكشاف حيث قال
في تفسير قوله تعالى هدى للمتقين فان قلت لم قيل هدى للمتقين والمتقين وطلبه
والمتقون مهتدون قلت هو كقولك للعزيز المكرم اعزك الله واكرمك تريد
طلب الزيادة الى ما هو ثابت فيه واستدامته كقوله اهدنا الصراط المستقيم ووجه
آخر وهو انه سماهم عند مشارفتهم لاكتساء لباس التقوى متقين كقول
رسول الله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه انتهى ويرد عليه انه ذكر في
طيب

في طيب الحبيب ان هذا الحديث انما صدر عن صدر النبوة يوم حنين بعد ما وضع
الحرب اوزارها ويفهم هذا ايضا من كلام المصابيح حيث قيل فيه عن ابي قتادة قال
خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام حنين فلما التقينا كانت للمسلمين جولة ف
رأيت رجلا من المشركين قد علا رجلا من المسلمين فضربته من ورائه على حبل عاتقه
بالسيف فقطعت الدرع واقبل علي فضمني ضمة وجدت منها ريح الموت ثم ادركه
الموت فارسلني فلحقت عمر فقلت ما بال الناس قال امر الله ثم رجعوا وجلس النبي
صلى الله عليه وسلم فقال من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه فقلت من يشهد لي ثم
جلست فقال النبي عليه السلام مثله فقلت من يشهد لي ثم جلست فقال النبي عم مثله فقمت
فقال ما لك يا ابا قتادة فاخبرته فقال رجل صدق وسلبه عندي فارضه عني فقال ابو
بكر لاها الله اذا لا يعمد الى اسد من اسد الله يقاتل عن الله ورسوله فيعطيك سلبه فقال النبي
صلى الله عليه وسلم صدق فاعطه فاعطانيه فابتعت به مخرفا في بني سلمة وانه لاول مال
تأثلته في الاسلام انتهى قوله وليس هذا اي هذا الكسر بدون تركيب ليس اول تركيب وقع
فيما بين العلماء حتى يستبعد وينكر بل امثاله كثيرة في الكتب قوله في القاموس عرفه
علمه وعلمه وعرفه بذنبه اقربه يعني ان المناسب ترك الباء او تبديل العارف بالعالم ويمكن
ان يقال ان الباء لتقوية العمل كاللام في بعض المواضع قوله فلهذا قال منحصرة
فيها قال الفاضل المحشي نعم الانحصار من السكوت في معرض البيان الاقسام وتتعلق به
قوله لانا نقول هذا هو المشهور اقول قد ذكروا ان الحصر اما عقلي مردد بين النفي والا
ثبات بجزم العقل بمجرد ملاحظة مفهومه بالانحصار واما استقرائي لا يكون كذلك فيستند
الانحصار بالتتبع وبالاستقراء قوله قيل عقلي قال الفاضل المحشي رحمه الله توجيهه انه
في قوة تقسيم كل منهما مردد بين النفي والاثبات كما يرشدك اليه الدليل وان اثبت
انه عقلي فالظاهر انه قطعي اذ ليس لتلك الاقسام مفهومات محصلة سوى ما افرضه التقسيمان
تقسيما

التقسيمان انتهى وقوله ونحن على انه استقرائي قال في شرحه للكافية لان احتمال قسم آخر
وهو ما دل على معنى بنسبة غيره لا يكون لفظا بل شيئا آخر من الاشياء الحسية وغيرها
مما يمكن عقلا بدفع الاستقرائية انتهى وفيه تأمل قوله وبه يشعر سوق كلام الشارح
حيث قال ومنحصرة قوله الحال اى الحال الذى انت فيه في زمان التكلم بالدال
على الزمان انما فسره به لان الحال الذى هو مقابل الاستقبال ومدلول المضارع زمان
التكلم به وقد صرح في المطول وحاشيته للشريف وليس هذا التعريف لمطلق الحال
حتى يرد انه غير جامع كما توهم بعض القاصرين قوله وشواهد كل من الفريقين في
الكتب المبسوطة ذكر فيها ان ثعلبا والكوفيين قالوا الاسم مشتق من الوسم والسمة
وهو العلامة فكانه علامة على مسماه واصله وسم حذفت الواو وعوضت عنها
همزة الوصل وانما ذهبوا الى هذا ليقل اعلاله ورد بان الهمزة لم يعهد داخلة على حذف
صدره في كلامهم وقال البصريون مأخوذ من السمو واصله سمو حذف عجزه لكثرة
الاستعمال كما حذف من يد ودم وابن ونحوها وجعل اوله ساكنا وادخل عليه مبتدأ به
همزة الوصل لان من دأبهم ان يبتدؤا بالمتحرك ويقفوا على الساكن ويشهد له
تصريفهم على اسماء واسامى وسمى في التصغير وسميت ومجيء سمى كهدى
ولو كان من الوسم لقيل اوسام ووسيم ووسمت ولم يجئ سمى والقلب بعيد
ولا يكون مطردا في جميع الامثلة بل يكون في بعضها وهذا القول اصح وقوله مثلثين اى
متحركين بالحركات الثلث قوله كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها وفي الكشاف فان
قلت ما معنى تعليم اسماء المسميات قلت اراه الاجناس التى خلقها وعلم ان هذا
اسمه فرس وهذا اسمه كذا وهذا اسمه كذا وعلم احوالها وما يتعلق بها من
المنافع الدينية والدنيوية وقال البيضاوى والاسم باعتبار الاشتقاق ما
يكون علامة للشيء ودليلا يرفعه الى الذهن من الالفاظ والصفات والافعال واستعماله

عرف

عرفا في اللفظ الموضوع لمعنى سواء كان مفردا او مركبا مخبرا عنه او خبرا او رابطة بينهما
واصطلاحا في المفرد الدال على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة والمراد بالآية
اما الاول او الثانى وهو يستلزم الاول لان العلم بالالفاظ من حيث الدلالة متوقف
على العلم بالمعانى والمعنى انه تعالى خلقه من اجزاء مختلفة وقوى متباينة مستعدا
لادراك انواع المدركات من المعقولات والمحسوسات والمتخيلات والموهومات والهمه
معرفة ذوات الاشياء وخواصها واسمائها واصول العلوم وقوانين الصناعات
والاتها انتهى قوله لمشابهة الفعل في ان له مصدرا كما كان اى المصدر للفعل والفاعل
قوله الاولى لانه قد علم بوجه الحصر الجواب عنه انه لما كان مقتضى المقام اتيان الضمير
اتى به ثم لما كان فيه نوع خفاء فسره ووضحه قوله الاولى الترك لكنه اذ ليس في الكلام استدراك حتى
يقتضى ذكر لكن وموقعها مقابل ذلك الكلام من قوله الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها
لكنه غير مقترن آه كما لا يخفى قوله لا دخل فيما هو بصدده قيل يمكن ان يقال ان كون معرفة
كل منهما جامعا لجميع افراده يفهم من ذكر القدر المشترك الذى يصدق على جميع افراد كل منهما
وكونه مانعا يفهم من القيد الذى اعتبر في كل منهما وامتاز به عن الآخر فلهذا الكلام
دخل فيما هو بصدده قوله ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناه الاصطلاحى من الكلام
يعنى ان الكلام يناسب المعنى الاصطلاحى للكلمة لانه من وما يتكلم به لكن الكلمة انسب
قوله ولا يخفى انه اشد مناسبة بما اصطلح عليه آه قيل لا يخفى عليك انه هذا وان كان مناسبا
بافادة الفائدة التامة المعتبرة في مفهوم الكلام لكن لا اشعار فيه بكون الكلام لفظا كما
في يتكلم به قوله فينبغى ان يبرى ولا يقرأ قيل قوله فالمتضمن اسم فاعل كتب هذا التصحيح
اللفظ بمنزلة الاعجام وقرأه لئلا يخطئ السامع على القارئ انك قرأت على التجنيس
فانه اسم مفعول فيما قال بعضهم من ان امثال هذه العبارة ينبغى ان يبرى ولا يقرأ
محل تأمل فتأمل قوله ومن قال المعنى آه اقول لا يخفى ان المناسب للمقام هو هذا لا ما ذكره

اذ الكلام لدفع لزوم اتحاد المتضمن والمتضمن في الكلام الثاني قوله بل مدلول
له او صفة لاجزائه فان اريد من الاسناد نسبة احد الامرين اي مدلول الكلمتين
الى الآخر فهو مدلول الكلام وان اريد منه ضم كلمة الى الاخرى فهو صفة لاجزاء الكلام
قوله الاولى نسبة تفيد آه لان الاسناد معتبر فيه قيد الافادة فتقييد الاسناد به
لا حاجة اليه وحمل هذه النسبة على الصفة الكاشفة بعيد قوله ولا يذهب عليك
ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام آه لوجود كلمتين حقيقيتين اسندت
احديهما الى الاخرى في ضمن كل منهما قوله يحمل قوله بالاسناد على ما حمله عليه فان حمله على
معنى سبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى وقوله هو مقلوب زيد الظاهر بها مقلوب
زيد مع الاسناد وهو اسناد مقلوب زيد الى ديز وقوله لادخال مثل جسق الظاهر
مثل جسق مهمل قوله قيل لا يخفى انه يلزم عليه ارتكاب تحقق افراد من الكلام في
احدها ضربت زيدا قائما والثاني ضربت والثالث ضربت زيدا والرابع ضربت
قائما يعني ان هذا مستبعد قوله لا عدولا عن مذهبه فيكون مراد صاحب المفصل من
تعريفه المركب الذي فيه كلمتان اسندت احديهما الى الاخرى سواء انحصرت اجزاؤه
فيهما او لم ينحصر وهذا بعيد عن عبارته عن غاية البعد قوله بل من مادة الافتراق
بحث
اضربه اذ الاسناد فيها ليس مقصودا لذاته قوله يزاد عليه او نحو الا نحو جاءني زيد
وهو راكب فان الاسناد في راكب ليس مقصودا لذاته وكذا الجملة القسمية
نحو اقسم بالله ان زيدا قائم فان الكلام هو جواب القسم والجملة القسمية للتأكيد
وليس الاسناد فيها مقصودا لذاته وكذا الجمل التي وقعت شرطا نحو ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود فان الحكم في الجزاء عند البعض والشرط قيد والا
وان لم يكن الحكم في الجزاء بل في مجموع الشرط والجزاء لم يصح قوله ولا يتأتى ذلك
الا في اسمين ولا يكون تعريف الكلام جامعا قوله فاحتمل اي الشارح وهذا الاستعمال

من تلقاء

من تلقاء نفس المحقق لا باعتبار الاستعمال العرفي والتوجه ان يقال فتفطن انه بلغه
اي ذلك المحقق ولم اعثر على هذا الاستعمال في كلام المؤلفين الى الآن وانما المذكور
في كلامهم اسناد الاحتمال الى الالفاظ دون الاشخاص قوله لكن ينبغي ان يعلم آه الاحتياج
اليه انما هو على التقدير ان يكون في بعض من وانما اذا كان في للظرفية فلا احتياج
اليه لان المراد بالاسمين ح يكون الاسمين اللذين اسند احدهما الى الآخر بحيث
يفيد المخاطب فائدة تامة وهما لا يكونان اسمي فعل وكذا المراد بفعل واسم يكونان
فعلا واسما اسند احدهما الى الآخر ومن المعلوم ان الفعل لا يسند الى اسم الفعل
مطلب الاسم
قوله الدار لا في نفسها كذا اي صينية او غير حسنة الى غير ذلك قوله وان كان
عبارة الجملة المنقولة اي في كتاب التي نقلها الشارح وقعت اتفاقا اي بلا قصد من
المص كيف ينبغي اي كيف لا يكون بعيدا عنه ولم يشترطه ذلك اي ذكر المتعلق الذي هو المضاف
اليه وخفي على فهمه انه اي يكون الحرف محتاجا في الدلالة على معناه الى ذكر المتعلق بشرط
الا بشرط الواضع فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام لانه
لا معنى لاشتراطه ذكر المتعلق في دلالة الحرف عند من كان صاحب هذا التحقيق لان ه
ذكر المتعلق امر ضروري عنده اذ لا يتعقل معنى الحرف الا به كما يفهم من قوله ولا يمكن
ان يتعقل الا بذكر متعلق بخصوصه بل المص ايضا اي كما ذكرنا من انه بعيد من هذا التحقيق
قوله لو قيل كما ان في الذي رجح موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته كما قيل هو مدرك
قصدا وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره كما قيل هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة
غيره لكان غاية في الايضاح معنى الحرف وتنويرا تاما لاستعمال في في الحدود الثلثة
قيل عليه لو كان المتعارف في موجود في ذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان
اقيد في التنوير لكنه غير ط وايضا كون الموجود القائم بغيره في غيره بمعنى الظرفية
المتحققة بين الحال والمحل صحيح وفي المنور ليست الظرفية مقصودة اصلا

كما عرفت فكونه منور الانجلو عن شيء قوله الاول معلوم ليحس التقابل اذ المعقول
يجيء في الاستعمال في مقابلة المحسوس غالبا وقد يجيء بمعنى ما يلائم العقل ويوافقه
ويخطر ببالي القاصر انه انما اورد المعقول في مقابلة الموجود بناء على ان المراد
بالموجود الخارجي هو المحسوس لا المعنى الشامل للمحسوس وغيره من الموجودات
الخارجية قوله وانما اجملنا الكلام اولا اي في قولنا ولا يخفى آه على طبق اجمالهم
في المحكوم عليه وبه حيث قالوا ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولم يقولوا
ان الملحوظ تبعا الذي لا يصلح ان يكون ملحوظا قصدا لا يصلح ان يكون محكوما عليه
قوله وليس افراد الابتداء الا حصصا وليس افرادا حقيقة فلا فرق بينهما
يعتد به من جهة الكلية والجزئية والحصص الافراد الاعتبارية التي يحصلها
العقل من احاطه المفهوم الكلي مع الاضافة الى اشياء معينة كافراد مفهوم الابتداء
الحاصلة بالنسبة الى اشياء معينة كابتداء الخروج والبصرة في قولنا سرت من
البصرة الى الكوفة وقولنا خرجت من البصرة وكافراد مفهوم الضاحك الحاصلة
والعارض لعمرو الى غير ذلك مما هو من جزئيات العارض دون المعروض اعني
الانسان ذكر هذا الاخير المحقق التفتازاني في شرح تحقيق المحصورات من الرسالة
الشمسية قوله وقد بذلنا فيه جهدنا اي صرفنا فيه طاقتنا قدرتنا قال
في شرح الرسالة الوضعية ذكر ان عدم دلالة الفعل على النسبة بدون ذكر
الذات والحدث يستفاد منه بدون ذكر الذات يوجب وجود دلالة التضمن
بدون المطابقة الا ان يقال بالنسبة تفهم اجمالا للعلم بالوضع وان لم تفهم
بخصوصها ومعنى استلزام التضمن المطابقة استلزام فهم الجزء لفهم الكل
على وجه يقتضي وضع الواضع والعلم به فهم هذا وانا اقول فهم الحدث لكونه
مدلول المطابقي للمادة لا يستلزم وجود التضمن بدون المطابقة كما ان
فهم

مفهوم

فهم معنى زيد العلم بوضعه حين سماع زيد قايم من مخبر فهم معنى المجموع لا يوجب
ذلك نعم لو ورد الاشكال بفهم الزمان الذي هو جزء معنى الهيئة بدون فهم تمام
معناه الذي هو المركب من النسبة والزمان لكان متجها ثم اقول الدلالة
كون الشيء بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء آخر والدلالة بهذا المعنى على
الزمان تستلزم الدلالة على المجموع وان لم تستلزم فهمه فهم تامل انتهى
والرسالة الوضعية رسالة مختصرة لعضد الملة والدين الايجي باحثة عن اوضاع
الالفاظ وقوله وان كنا من طعن اي لسد بعدم سبق مكاشفة هذا الكتاب الخ
لانه بنا سبب الكتب الباحثة عن الاوضاع والدلالة لا كتب النحو قوله على الوجه
العام قيد به لان الفعل موضوع وضعا عاما لكل نسبة للحدث الذي دل عليه
الى فاعل بخصوصها قوله ومن امارات ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه
يفهم الحدث والنسبة تفصيل اي فيما اذا قيل ضرب زيد لا فيما اذا قيل ضرب بلا ذكر
الفاعل كما يتوهم في بادي الراي لان النسبة لا تفهم ح فلا يتوهم ان هذا
يناقض قوله وقد اتفقوا آه قوله وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا تكون [illegible]
تفصيلية بناء على اعتبار الاجمال في وضعه فلما فهم الحدث والنسبة تفصيلا علم
ان النسبة ليست مدلولة للفعل فان قيل كما يلزم من هذا ان لا يكون
النسبة مدلولة للفعل يلزم ان لا يكون الحدث ايضا مدلولا له قلنا ان ما فهم
تفصيلا هو النسبة واما تفصيل الحدث فانما جاء من تفصيلها مع انه لو لم يفصل
النسبة لم يفصل شيء لا الحدث ولا غيره كما يشهد به كل وجدان صادق فلا اعتداد
بتفصيل غيرها قوله ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من المفردين لانه
لابد ان يشتمل طرفا الشرطية على النسبة التي بين بين على وجه التفصيل لتوقف
الانعقاد والشرطية على فرض الحكم في طرفيها وكما ان اذعان الحكم يتوقف على تفصيل

والدلالة

النسبة يتوقف فرضه عليه كالحكم به وجدان كل حاكم مصدق ولذا لا يمكن
التعبير عن طرفيها بمفردين اذ لا دلالة للمفرد على شيء تفصيل بخلاف انعقاد
الحملية فان الحكم الحملي حالة مقتضية لملاحظة طرفيه اجمالا فلا يمكن الحكم على مركب
ملحوظة فيه النسبة تفصيلا بحكم حملي ولا الحكم به كذلك بل يجب ان لا يشتمل شيء
من طرفيه على نسبة مثل هذا جوهر بل لا مثل الانسان حيوان كما توهم لان النسبة
جزئي مفهوم الانسان والحيوان الا انها اجمالية يظهر ذلك من تفصيلهما وان
اشتمل فان لا يكون النسبة ملحوظة تفصيلا تقييدية كانت نحو بعض الجسم
النامي حيوان وغلام زيد اخو عمرو او خبرية نحو زيد قائم يناقضه زيد ليس
بقائم ولهذا صح التعبير عن كل من طرفيه بمفرد قوله واما نفع التقييد بالوضع
الاول فباعتبار ان مثل يزيد اه لا توهم خروج مثل يزيد علما عن النوع
على ان يكون المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران بحسب الوضع الاول وان
دخل به اسماء الافعال وخرج الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وامثاله
لان فيه اقتران بحسب الوضع الاول بادر اولا الى بيان عدم خروجه به ثم بين
وجه نفع التقييد بالنسبة الى اسماء الافعال والافعال المنسلخة قوله لغاية غموضه
بسبب قيد الدلالة على معنى في نفسه وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى
عطف تفسيري له قوله ولك ان تقول هذا بيان احكام مشتركة بين قسمي الاسم
اورد عليه ان اكثر ما ذكر من الخواص الخمسة مختص بالمعرب فان اللام والتنوين
كالجر مختصان بالمعرب فيكون هذه الخمسة بيان احوال مشتركة بين
قسمي الاسم باعتبار كون الاثنين منها مشتركا بعيد قوله وليس التقديم
للحصر اي الخمسة المذكورة في الاسم ولا تكون في غيره والا لغا اي وان لم يكن
الامر كذلك بل كان التقديم للحصر لغا التقديم لان انحصارها في الاسم مستفاد

[illegible]

من

من اضافة الخواص الى ضمير الاسم وقوله واعلم ان التنبيه المذكور يريد به التنبيه
على ان جميع ما ذكره بعض منها قوله ومن جملة عبارة عن الخارج المحمول وهو
الذي لا يدخل في حقيقة الشيء ويصح حمله عليه كالضاحك بالنسبة الى الانسان
اوجب في كلام المص تكلفات لا تخفى لعدم صحة حمل ما ذكر من الخواص على الاسم
بلا تكلف وتعسف كما لا يخفى قوله تخرجهما عن عداد قرائنهما اذ اللام في الجر والتنوين
وغيرهما ليس عوضا عن المضاف اليه وقوله والالف واللام والنون الزائدة كما في
الحارث ونحوه قوله على لغة حمير في القاموس وحمره تحميرا قال له يا حمار او تكلم
بالحميرية كتحمر ودخل اعرابي على ملك حمير فقال له وكان في مكان عال ثب اي
اجلس بالحميرية فوثب الاعرابي فتكسر فسال الملك عنه فاخبره بلغة العرب فقال
ليس عندنا عربيت من دخل ظفار حمر اي فليتحمر وحمير كدرهم موضع غربي
صنعاء اليمن وابن سبا بن يشجب ابو قبيلة انتهى قوله او بعضها اي بعض حرف
النداء وهو لفظ يا قوله دون سائر الخواص اي لم يتعرض لعدم التعرض لكثرة
الخواص قيل خواصه تنتهي الى ثلثين قوله وان كان الخليل اعلى كعبا منه الكعب
العظم الناتئ الذي ينتهي الى عظم الساق يقال فلان اعلى كعبا من فلان وفلان
اعلى فخذا من فلان اي اعلى حالا منه والمراد هنا انه اعلى مرتبة في العلم من سيبويه
ويدل عليه ما ذكر في الكشاف انه قال الخليل يوما لاصحابه كيف تقولون اذا
اردتم ان تلفظوا بالكاف في لك والباء التي في ضرب فقيل نقول باكاف
فقال انما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال اقول كه وبه وسيبويه كان
من تلامذته واصحابه ولم يقدر على الجواب عن سؤاله قوله لانه لتعيين ما دل
عليه اللفظ النكرة اما وهو الشجاع قوله الاول او تقييدا لانه لا فائدة بعد بيانها
في اعادة المجرور به وقوله كالمذكور غير هو قوله اما لما قيل انه لو اريد ذلك للغا الحكم

بالاختصاص لظهور ان كون الاسم مسندا اليه يختص به وقوله ويخرج عطف على
مدخول ان بتقدير مبتداء فليحمل على ما هو اظهر اختصاصا وهو كون الشيء
مضاف لانه اى الوقوع بحسب الظاهر كذلك يكفى فى ترجيح ما اختياره وهو كون الشيء
مضاف **قوله** المراد بالاضافة ههنا ليس الى قوله بل النسبة بينهما وهذا لانه
لا بد يراد معنى من الاضافة ههنا فلو اريد كون الشيء مضاف لم يستقم ههنا
وكذا لو اريد كون الشيء مضاف اليه كما لا يخفى ولو اريد كلاهما لم يفد قوله مطلقا
فيراد النسبة **قوله** يحتمل ان يكون المعرب والمبني قيدين للقسم اى يجوز ان يحمل
عبارة المص على ان المعرب والمبني قيدين للقسم اى وهو اسم معرب واسم مبني ح
ويحمل قوله فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل على تعريف المعرب الذي هو قيد
القسم واعم من الاسم المعرب فانه يصدق على الفعل المضارع لا نفس القسم كما يفهم
من عبارة الشارح وهو الظاهر من تقسيم المص حيث قال وهو معرب ومبني بلا ذكر
الاسم قبلهما وكذلك يكون بيان الحكم بقوله وحكمه ان يختلف آخره الخ مشتركا
بين الاسم والفعل **قوله** لانه لم يثبت فى الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب
عند البصريين والمعاني المقتضية للاعراب مأخوذة فى تعريفهما بخلاف الكوفى فان
ما فى الفعل معاني مقتضية للاعراب عندهم وعلى اى تقدير اى سواء كان البيان
على مذهب البصريين او على مذهب الكوفيين يلزم تخصيص تقسيم الاعراب بقوله
وانواعه رفع ونصب وجر باعراب الاسم اذ لا يوجد الاعراب بالجر فى الفعل على مذه
هبين لان علة الورود وقوله ايضا اى كما خرج بهذا القيد وهو قيد الاسم يخرج بتقييد
التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه عامله لانه لا يتركب تركيبا يتحقق مع عامله
ولا يخفى انه لو اخر قوله ايضا عن قوله يخرج لكان اولى **قوله** يدل على ظهور كون الاسم
معربا وذلك لان المركب قد يكون ايجاز المركب مع الغير وقد يكون ايجاز المركب

قوله

معانی

من الغير

من الغير لا يصح ان يكون الاسم الذي هو قسم الكلمة ومقسم المعرب التام اذ هو مقابل المفرد
الذي اعتبر فى مفهوم مقسم الكلمة **قوله** اذ تفارق اى المناسبة المشابهة فى الاضافة الى
المبني تعليل لكون المناسبة اعم من المشابهة لئلا يدخل فى تعريف المناسبة الغير المشابهة
نحو يومئذ فان يوم فيه مبني وليس بناؤه لمشابهة مبني الاصل بل لمناسبة اياه بان
يضاف الى مشابهة وهو اذ فانه مشابه للحرف من جهة احتياجه الى المضاف اليه كما ان الحرف
محتاج الى المتعلق **قوله** واضافة اليه اى ما اشبهه نحو يومئذ ووقتئذ وساعتئذ **قوله**
والتوجيه لكلام الشارح مجال وهو ان يقال ان قول الشارح هو الاصل فى البناء بيان
انه اصل فى البناء فى نفس الامر لا ان معنى الاصل هو لكنه خلاف الظ **قوله** او اريد سلب
الاعراب بحسب الظاهر فيما اذا كان الاعراب لفظيا ولم يظهره المتكلم كما يقال جاءني زيد ح
ورأيت زيدا ومررت بزيد بالسكون من غير وقف فيقال ح لم تعرب الكلمة وهي معربة
الا انه على الثاني لا ينفع الشارح فيما هو بصدده وهو اثبات عدم اعتبار وجود الاعراب
بالفعل لانه انما يثبت لو سلب الاعراب حال كونه موجودا بالفعل ونحن نقول بعد الاتمام ح
يتجه ان لو كان المراد بقوله فلم يعتبره احد لانه لم يعتبر احد وجود الاعراب نفي وليس كذلك
بل معناه انه لم يعتبر احد فى جعل الاسم معربا اصطلاحا وقوله ولذلك الخ معناه ولاجل
انه لم يعتبر وجود الاعراب بالفعل فى جعل الاسم معربا اصطلاحا اى لاجل انهم لم يجعلوا
ما جعلوه معربا اصطلاحا بالنظر الى وجود الاعراب بل بالنظر الى شيء آخر وهو الاستحقاق
بالفعل او صلاحية الاستحقاق يقال لم تعرب الكلمة وهي معربة بسلب صفة الاعراب
واثباتها فى مادة واحدة وزمان واحد ولو اعتبر وجود الاعراب بالفعل لما يقال هذا
القول وهذا مع مستقيم يحصل منه المقصود بلا غبار **قوله** والاول تدقيق لا ينبغي اى وان
كان نافعا فيما هو بصدده **قوله** اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم الخ اقول
لا بد ههنا اولا ان يبين كلام الشارح بحيث يتضح المرام ويزول الاوهام وهو

فليتأمل

وهو اى البيان قوله فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو تعليل لقوله ان الغرض
من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة فى التركيب من لم يتبع لغة العرب
ولم يعرف احكامها بالسماع منهم وقوله فى المقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف
انه مما يختلف آخره تفريع عليه اى اذا كان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف
به احوال اواخر الكلم فى التركيب من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها
بالسماع منهم فالمقصود من معرفة المعرب الذى هو مبحث من مباحث النحو مثلا
ان يعرف من لم يتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم انه مما يختلف
آخره فى كلامهم ليجعل آخره مختلف فيطابق كلامهم واذا كان الامر كذلك فمعرفة المعرب
متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره هذا هو البيان ثم نقول فلو عرف المعرب بانه
مما يختلف آخره باختلاف العوامل لزم تأخير معرفة المعرب عن معرفة الاختلاف
المتاخرة عنها التاخر معرفة المعرف عن معرفة المعرف فيلزم تقدم الشئ اعنى
معرفة المعرب على نفسها وهو محال باطل بالوجوب تقدم معرفة المبادى على
معرفة المقاصد او بهذا ظهر انه لو ترك قوله فلو كان معرفة المتقدمة حاصلة
آه وذكر بدله قولنا فلو عرف المعرب بانه مما يختلف آخره باختلاف العوامل آه لكان
انسب بالمقام واوفى بتادية المرام لكن الانسان لا يخلو عن المقصود والنسيان

قوله وان قول المحشى الشارح بهذا آه ذهول عن المعنى الجلى وذهاب الى ما هو
اخفى الخفى بل فى المقصود منه اى من التعريف لان المقصود منه تحصيل قضية كلية
تجعل كبرى وهى قولنا وكل معرب مما يختلف آخره باختلاف العوامل لان فيه
محمول النتيجة المسمى بالحد الاكبر لصغرى سهلة الحصول وهى قولنا هذا معرب لانه
مشتمل على الحد الاصغر الذى هو موضوع النتيجة والمنطقيون يطلقون على مثل
هذه الصغرى صغرى سهلة الحصول لسهولة حصولها بعد ما علم ما هى متعلقة به

وقوله

استنتاج

الاستنتاج

وقوله الاستنتاج نتيجة متعلق بتحصيل كلية وح اى حين اذ احصل قضية كلية تجعل كبرى
لصغرى سهلة الحصول المراد بالنحو هذا الجانب وضمير لم يقعد عايد الى النحو وضمير به
عايد الى الكلام قوله ضرب حامل فقه الى من هو افقه منه الفاء فيه تعليلية اى ربما
يكون الحامل السامع غير عارف له كما هو حقه ولحمله الى من هو افقه منه ويعرف كما ينبغى
فيبينه للناس فيستفيدون ويفيدون كذا فى بعض الشروح المصابيح والمراد
ان ذلك القائل وان كان احق لمعرفة مقاصد الشارح لكونه من المتيمنين على ملازمة
مجلسه الا انه لم يعرفهما وعرفناها وان لم نكن من المتيمنين على ملازمة مجلسه فظهر بهذا حسن

صحبه

وصية سيد ولد آدم صلى الله عليه وعلى سائر الانبياء وسلم بنقل كلامه بلا تبديل
وتغيير اذ المحمول اليه ربما يكون افقه من السامع الحامل هذا قوله وانما قال مثلا لان
هذا الحكم من جملة احكامه هذا مبنى على ان يكون قوله مثلا متعلق بما بعده وليس كذلك

العوامل

بل هو متعلق بالمعرب قوله ثم تقييد العوامل بالداخلة عليه يخرج عامل المبتدا و
الخبر قيل يمكن ان يقال خروج مثل هذا غير مضر لانه ذلك كبعض الاقسام المعرب
لا جميعها اقول التقييد لاجل الايضاح للمبتدا اى لا الافادة انه لا يختلف بالعامل المعنوى
قوله ح اى حين اذ كان منصوبا على المصدرية وضمير قوله لكونه عايد الى الكلام المحض من
لفظا او تقديرا قوله على انهما سيان اى التوجيهين متساويان لا فرق بينهما فلا وجه
لتفريق بينهما بتخصيص ذلك الاحتمال باحدهما مع امكانه فى الآخر ومن لم يعرف هذا قال
ما قال قوله فقولنا الحيث والباء ليسا بعاملين مختلفين لعدم طلب كل منهما اثرا
مباينا لاثر الآخر ونحن نقول الطلب متحقق الا انه لم يؤثر لمانع فيتفضى قوله فقوله
مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا المقول اقول هذا اليس مما يرتضى به اذ لا تشكك فى كونه

سابقه
سلمه

متعلق بهذا المقول كما يشهد به الفطرة السليمة قوله اى اذا ركب كائنا مع عامله
ومتحقق معه هذا التعبير ليس كما ينبغى لظهور كون متعلق بركب واللائق ان تخص

هذا الكلام بما لم يسبق عليه التركيب بعامل معنوي كما يقتضيه كلمة ابتداء قوله لانه لم
يقل كلما ركب بل قال اذا ركب في المبتدا ورمزه الجزئية قوله ولو لم يكن التركيب ثانيا
للاسم المعدود بل كان للاسم الغير المعدود ولم يكن لتقييد التركيب بابتداء معنى اذ لا معنى
لتقييد الاسم الذي لم يكن معدودا بل كان مركبا قبل هذا التركيب بابتداء وتنوع
دقة وخفاء في هذا المقام قال فاعرفه كما هو دابه قوله ورجح جواب الشارح عليها
المرجح الفاضل المحشي رحمه الله قوله لانه اي الاشارة الى الموصوفة انسب بامتزاج المتن
بالشرح من جهة ان الشرح يكون فيما لم يعرف او من جهة ان ما هذا خبر وحق
الخبر ان تكون نكرة او لانه اذا قسم كلمة ما بالمعرفة يحتاج في ارتباط اختلف بها
واحراز عليها الى لفظ آخر كما يخ والذي قوله لكنه اي تعريف الاعراب يشكل بما اي بصورة
وقوله اذا كان العامل حرفا واحدا بيان له وتصوير لا ظرف له على ان يكون المعنى بجعله
وقت كون العامل حرفا واحدا كما ذكر الشريف في بعض متعلقاته لانه [illegible] في بعض
المواضع لفظه لو بدل اذ او هو لا يقبل الظرفية ووجه انتقاض التعريف به انه حرف
اختلف آخره المعرب به قوله ولا يخفى ان المفهوم من قوله لا يرد العامل والمقتضي اي
من ظاهره انه لا يرد عامل ولا مقتضى على السلب الكلي واقول من تأمل في وجه عدم ورودهما
على الحد فهم السلب الكلي ايضا لان وجه عدم ورودهما عدم كون كل منهما حركة ولا حرفا
فكانه قال وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل والمقتضي لان كلا
منهما لا يكون حركة ولا حرفا فيفهم منه ان شيئا منهما لا يكون حركة ولا حرف وانه حين
يراد بلفظة ما بهما لا يرد شيء منهما ولعل الشارح لم يخطر بباله كون العامل حرفا
واحدا حين كتب الشرح فكتب ما يفهم منه السلب الكلي ثم لما خطر بباله ذلك كتبه
افادة اياه ويحتمل ان لا يكون مراده السلب الكلي قوله انه لا يرد كل عامل على رفع
الايجاب الكلي وشيء من المقتضي على السلب الكلي قوله لاشعار كلمة لو على الامتناع آه

فيه ان لو

فيه ان لو كما جاء للامتناع جاز لمجرد معنى الشرط من غير دلالة على التقييد بالزمان من
الماضي الامتناع نحو قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام والبحر يمده من بعده
سبعة ابحر ما نفدت كلمات الله وجاء ايضا حرف شرطه استقبل نحو قوله تعالى وليخش
الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم وههنا كذلك كما كان من عادة — ذرية
العرب لا تستعمل لو الا في الشيء الذي انتفى ولم يوجد بعد اخرج كلمة ما عن عمومها
ولم يبق عليه ذكره هنا لو دون اذا لانه كثيرا ما يجيء للمتحقق الواقع نحو قوله تعالى اذا جاءك
المنافقون ونحو قوله تعالى واذا جاءتهم الحسنة قالوا لنا هذه ونحو قوله تعالى اذا جاء
نصر الله على القول الصحيح قوله لم يجئ عامل على حرف واحد لانه من حروف المعاني لكن
يلزم ح ان يخرج اعراب التثنية والجمع عند من جعل علامتيهما من حروف المعاني قوله
وهو المتقدم بالذات وهو كون الشيء محتاجا اليه لوجود شيء اخر قوله او المجموع اي
مجموع العامل والمقتضي وقوله ومن قال ليس للمجموع العامل والمقتضي والاعراب وقوله
فقد اختص تخصيص كلمة ما اي اذا لم يخرج المجموع من تقييد السببية بالقرب فقد اختص
تخصيص كلمة ما بالحركة والحرف بمنزلة اخراج مجموع العامل والمقتضي والاعراب فانه لا يصدق
عليه الحركة والحرف كما يختص تخصيص كلمة ما بالحرف والحركة باخراج المتكلم حيث لا يصدق
عليه الحركة والحرف واذا اختص تخصيص كلمة ما بمنزلة اخراج المجموع والمتكلم ترجيح هو
على ابتنائهما على عمومها واسناد الاخراج الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة جل
تعين في الاعتبار لعدم اخراج السببية القريبة المفهومة من الباء المجموع والمتكلم
وقوله فاعتبروا اي اعتبروه دون السببية القريبة يا اولي الابصار اي اولي الالباب والبصر
والبصر يطلق على بصر الرأس وعلى بصر القلب كالعمى والمراد ههنا الثاني قوله اسناد الى
الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان آه لما ورد على ظاهر قوله ليدل الاختلاف ان
الاختلاف لو كان دالا على هذه المعاني لكان الاعراب هو الاختلاف كما ذهب

كما ذهب اليه بعض المتأخرين لامابه الاختلاف كما صرح به هذا الكتاب. وغيره دفعه
بان اسناد الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية دلالة مابه الاختلاف على ما
سيفصله بقوله ووضع بحيث آه والا اي وان لم يكن اسنادها اليه لذلك فالموضوع
للدلالة على المعاني هو المص مابه الاختلاف فكيف يسندها اليه قوله بخلاف الاختلاف
فانه لايوجد فيما ركب مع عامله ابتداء قوله لايفيد تبدلها في المعرب بل يفيد تبدل المعرب
على قياس تكسير الجماعة شيئا واحدا وقوله لانه اي ذلك التوهم المنفي لو كما هو اعتبار
الوضع اذ اخذ كل اسم المعاني ايضا يوجب اختلاف المعاني في كل اسم لان المعاني
اشياء مختلفة لايمكن اخذها دفعة تعليل لقوله لاينبغي قوله ووجه تقديم العطف
على الربط على هذا يلزم ان يكون النسبة المذكورة في تعريف العطف اعم من النسبة
الموجودة والتي ستوجد والا لايصدق التعريف على المعطوف في هذا التركيب لانعدام
النسبة حين العطف فتأمل قوله لان كل ذلك مما دخله المص تحت المضاف اليه هذا
بعيد كل البعد وليس بمراد المص والاقرب ما صرح به الشارح في اول المجرورات من
ان المجرور اعم من المضاف اليه لدخول مثل بحسبك درهم وكفى بالله شهيدا في المجرور
دون المضاف اليه فيكون للمضاف اليه ايضا ملحقات ويمكن ان يقال ان المجرور
غير المضاف اليه لما كان في غاية القلة لم يلتفت اليه قوله الاول لم يصح الكيا المصدر
لان الكيا لايلحق المصدر قوله لاجل هذا القليل وهو الفاعل لانه اي هذا التعليل
قوله والعامل هكذا في النسخ والصواب والمركب مع العامل واحد هذه الامور
المذكورة قوله ولا مجاوزة النار الماء ولا مجموع مجاوزة النار والماء ولا مجموع الثلاثة
ومجاوزة الماء ولا النار والماء ولا النار ومجاوزتها الماء والماء فلا يفهم الا العامل
قوله عند البصريين خلافا للكوفيين والمالكي فانه عندهم يعتور على الفعل معان
من العلية والاستيناف كما العطف على التسم نقله الفاضل الجلبي عن الامام الخوئي رحمه الله

قوله

قوله لما فرغ من بيان الاعراب آه فيه بحث والاوجه ان لما عرف الاعراب وبين انواعه
اراد ان يبين ان الاعراب قد يكون بالحركة وقد يكون بالحروف وبين انه في اي معرب بالحركة
وفي اي معرب بالحرف فادخل فاء التفصيل في قوله فالمفرد المنصرف كما قيل قوله
ومنع منه عطف على قوله من شانه قوله نقض بسنين وبنين ونظايرهما لعدم
عليها مع انها ليست من الجمع المكسر بل من الجمع السالم قوله وهذا اي كونها اخف الدوال
ومن قال لانها ابعاض الحروف واذا كان المراد ذلك لا معناه الظاهر فالاعتراض
عليه بان كونها ابعاضا امر وهمي ولو سلم اي كونها ابعاضا فلا يقتضي الاصالة بحسب
الذات لا في الاعراب ليس بشيء اذ كونها اخف الدوال امر محقق قوله من قبيل العطف
على معمولي مختلفين فان قوله والفتحة معطوف على الضمة والعامل فيها الباء وقوله لى
نصبا معطوف على رفعا والعامل فيه متعلق الظرف او الظرف واجازه المص يعني ان
مثل هذا التركيب والا لم يجز عند الجمهور جاز عند المص وقوله على معنى انه اعراب الخ
متعلق بقوله ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية والطلبية بتقدير اللام المطلوب قوله
لانه اوضح مبلغ اذ موقعه يحصل بما يكون بالالف والتاء بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج
الى تفصيل الفعل النسع ولان النصب التابع للجر كثير فانه وقع في المثنى وملحقاته
والجمع وملحقاته قوله ولقائل ان يقول آه اقول هذا ليس بدار ولان المراد انه
قد علم ان الاعراب المكسر ليس كذلك قوله وهذه الحروف هي في الاربعة الاول لام الكلمة
فاخوك وابوك على وزن فعل وفي الاخيرين عينها ففوه وذو على وزن فع وهو ظاهر من
كلام الشارح حيث قال بادة الحروف المحذوفة وتبدل من العين في الاخيرين ومن
اللام في الاربعة الاول عند المص فوزن اخوك فعوك ووزن ذو وفو فو ولا يخفى
انه خروج عن الجادة قوله التاء بدل من الالف الظاهر انه لتاء التانيث ووقوعها
قبل حرف الاعراب لايوجد كونها بدلا عنها فان التاء في جميع افراد التثنية المؤنث

واقعة قبل حرف الاعراب نحو مسلمتين ومؤمنتين مع انهما للتانيث وكذا في اثنتين
قال المازني كلتا وزنها فعيل فجعل التاء زائدة وقال ولو كان الالف للتانيث
لم تنقلب في النصب والجر قوله يجب ان يكون مثنى او غيره الاولى ان يقول كلمة دالة
على اثنين فان كلا قد يضاف الى المضمر مشترك بين الاثنين والجماعة نحو كلانا وقد
يضاف الى ذلك مشارا به الى اثنين كقوله ان للخير والشر مدى وكلا ذلك وجه وفيه ذكر
هذا في المعنى قوله لا يخفى انه مستدرك لانه تكرار لقوله وانما قيد بذلك والجواب انه انما
ذكره لبعده والتكرير للبعد واقع في التنزيل والشعر يشهد بهذا التتبع والتفحص
فالمص لم يجعل الاصطلاح اي المفهوم الاصطلاحي اعم من مفهوم المركب وليس
اي مجموع المذكر قوله وكانه اي كان الشارح لم يلتفت الى ما قلنا من عدم صحة اطلاق
عشرين على عشرين لانه يختص بعشرين وهو بعيد تعليل الحكم المشترك وهو
عدم كون عشرين جمع عشرة وثلثين جمع ثلثة الى غير ذلك قوله وما يفيده اي
عدم كون ثلثين وما فوقهما جموعا في الاصل غلبت على تلك العشرات وهو ان يقال
الاعداد ملتئمة من الاحاد وحاصلة من تكرار احاد لا من تكرار مراتب الاعداد
فانه هذا التقييد عدم كونهما جموعا في الاصل لكن الشارح لم يذكره وذكر ما لا يفيده
فهذه الالفاظ كاول في كونها جمعا لا واحدا الا من لفظها هذا واقول وليس
عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة نعم لكونهما جموعا مطلقا وقوله
والا اي وان لم يكن الامر كذلك بل كان عشرون جمع عشرة وثلثون جمع ثلثة
لصح ~~اطلا~~ اطلاق عشرين على ثلثين واطلاق ثلثين على تسعة ولما لم
يصح علم انها ليست جموعا فقد افاد ما ذكره عدم كونها جموعا فليس هذه الالفا
الالفاظ كاول قوله لكان فيه لطافة يعني لانه يصح ان يراد بالمجموع اللفظ
وان يراد به المعنى واقول لو قال هكذا لكان فيه خروج عن مقتضى الحال

وهو انه

وهو انه لو كان بهذه الالفاظ اشارة الى عشرين وثلثين واخواتها يكون
للمجموع بمعنى الجمع وهو مستدرك لا حاجة اليه ولو كانت اشارة الى المفردات فهذه
الالفاظ يكون المجموع بمعنى الجمع فيلزم التطويل بلا طائل مع ان الظاهر ان يكون
هذه اشارة الى نفس تلك الالفاظ قوله لم يرجح التبادر الاضافة فيه بيانية قوله
لانه لا يصح في الاعراب بالحرف المقدر لانه ليس في آخره بل نفس الاخير وبهذا
بالنظر الى الاستثقال دون التعذر قوله فان الاستثقال اي استثقال الاعراب فيه
ادى الى الحذف اي حذف الاعراب وموجبه في عصا التعذر فان استثقال الواو
المتحركة ادى الى القلب بالالف وبعد ما قلبت الواو الفا تعذر الاعراب وتفصيله
ان باعث الاعلال لو تحقق قبل الاعراب لم يجب الاعراب كما في عصو فانه قبل اجراء
الاعراب في آخره واو متحركة حالا اداما لا مفتوح ما قبلها وذلك يقتضي قلبها الفا
فقلبت ثم عند اجراء الاعراب يتعذر ظهور الاعراب في الالف ولو لم يتحقق باعث
الاعلال قبل اجراء الاعراب لا جرم يعرب اولا ثم بعد الاعراب لو وجد ثقل حل
كما في قاض فانه قبل اجراء الاعراب لا باعث فيه للاعلال وبعد اجراء الضمة
في حال الرفع والكسر في حال الجر يحصل الثقل وهو يقتضي حذف الحركة فلزم ان يكون
موجب تقدير الاعراب في عصا التعذر وفي قاض الاستثقال والا فرق بينهما قوله
وفيه ان اصل عصا عصو فيه بحث يعرف مما سبق انفا اي حين اذ قيدت
الحركة باللفظية نحو قاض لانه ليس بالحركة اللفظية لهذا التعميم اي تعميم عصا
وقاض ولا يخفى انه غير طاهر قوله لدفع توهم الاختصاص اي اختصاص تقدير الاعراب
ببعض الاحوال وعدم جريانه في جميعها والاضافة في قوله الداعي حسن المقابلة بيانية
اي الداعي هو حسن المقابلة قوله ويمكن ان يقال آه هذا احتمال بعيد كل البعد
بل لا ريب في كونه غير مراد عند ذي لب قوله ان ما ذكره انما يصح على مذهب من

لم يجوز الحكاية في التثنية لانه جعل تقدير الاعراب للمتعذر مختصا بالاعراب بالحركة
واعراب التثنية والجمع المحكيين يكون بالحرف المقدر مع انهما من اقسام المتعذر
قوله واما على لغة دعني من تمرتان على حكاية قول من قال ما عندنا تمرتان قوله
بجر الصلوة ونصبها حذف النون على تقدير النصب للتخفيف لطول الصلة بها
قوله بما لا يسمن ولا يغني من جوع اي بما لا يفيد والجار والمجرور في قوله ولا
يمتنع عنه متعلق بقوله رعاية الادب قدم عليه للسجع قوله يرد عليه ان في المعرفة
بالتعداد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان للاكثر آه تمكن ان يقال ان
الشي اذا اعرف بذكر بعده اقسام فبيان الاقل يستحق ان يؤثر على بيان
الاكثر ولفظة العنوان في اللغة بمعنى الاول وفي اصطلاح المنطقيين بمعنى المفهوم
عنوانه قالوا اذا قلنا كل ج ب فما صدق عليه ج يسمى ذات الموضوع ومفهوم ج يسمى
وصف الموضوع وعنوانه لانه لا يعرف الذات التي هي المحكوم عليه حقيقة الا به الاسم
كما ان الكتاب لا يعرف الا بعنوانه وهذا هو المراد ههنا قوله او زيادة التمكن اي
زيادة تمكن الاعراب وكذا الا يقال له الامكن قوله لانه لم يوجد ههنا شرط حذف المضاف اليه
وهو التنوين في مثل حينئذ ويومئذ والبناء في مثل قبل وبعد واضافة اخرى
مثلها كما في يا تيم تيم عدي وبين ذراعي وجبهة الاسد كذا قال في شرحه لنفير البغدادي
وما وقع في بعض حواشي الكتاب وهو كون السكينة مشهورة بالاضافة ود
ومقتضية للاضافة غير مستعملة بدونها فكلام ناش من التخمين والظن من غير
وصول المراد قوله ومنها ابهام العلل بالباء الموحدة قوله لا جدوى لمعرفة
القولين الآخرين الاول انها اثنان احدهما الحكاية وهي في وزن الفعل مع
الوحدة نحو اعلم واجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان امتناع الصرف فيهما
بطريق حكاية الفعلية يعني انهما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما من الفعلية الى

والكم

الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد النقل وفيه نظر لانه لا يتناول نحو افكل علما والثاني
افعل وصف اليس منقولا من الفعل فالاولى ان يقال وزن الفعل لما لم يكن في الفعل مع كسر
والتنوين فاذا وجد في الاسم كان ذلك التنوين على ما كان عليه حال كونه في الفعل لكن يرد
عليه ايضا انه يكون مثل افكل قبل العلمية غير منصرف ومنها التركيب وهو في البواقي
كتركيب التانيث بالفاء ظاهرة او مقدرة او بالالف مع العلمية او تركيب حرف التانيث
مع الاسم وتركيب العدل في عمر فانه بمنزلة علمين تقدير الان الواضع قصد التسمية بعامر ثم
فعدل عنه لخوف اللبس الى عمر وفي نحو ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه بمنزلة
جمعين وتركيب الاسمين في بعلبك وتركيب الالف والنون مع العلمية او مع الوصفية
وتركيب العجمة هذا ما تكرر بها في العجم والعرب او تركيبها مع العلمية وفي كلمة نظر
كذا في شرح للمتوسط المحقق الشريف نقلا عن صاحب المتوسط والثاني انها التسع
المذكورة مع مراعاة الاصل كما في احمر اذا سمي به ثم نكر وشبه الف التانيث وهو كل الف ليست
للتانيث زيدت في آخر الاسم علما كارطى قوله وخلاف الاصل بمنزلة المتوقف على ان بعد اثبات
فرعية خلاف الاصل على الاصل بجعله بمنزلة الموقوف على الشي وهو الفرع وانما احتيج
اليه لخفاء فرعيته وقوله فلا حاجة الى آه اي اذا كان فرعية خلاف الاصل بهذا الطريق وتعد
كونه بمنزلة الموقوف لا حاجة الى جعل الفرع من الفرعية المرجوح على الراجح لافادة
ان فرعية خلاف الاصل فرعية المرجوح على الراجح كما فعل بعضهم قوله حقيقة او حكما
دفع لما ذكره الفاضل المحشي من انه يفيد فرعيته في دون قسم الاخير الذي في اول حاشية النحو الزوائد
الاربع قوله ولا حاجة وهي ان لا يجعل صرفه بمعنى كونه منصرفا وقوله فلا حاجة للترك
الظاهر الثاني اقول وجه الانسبية فان الانسب بعد ان يكون المراد المعنى اللغوي
ان يكون الضمير راجعا الى حكمه قوله يا حار مرخم حارث يحتمل ان يكون حارث اسم الكاتب
وعلى هذا قوله فان الكتب قد حار واعلنه الامر بالكتابة ويحتمل ان يكون مجموعه

مفعول اكتب قوله ولكونه نهاية جمع التكثير فله كمال قوة في الجمعية ولانه لا نظير له في الآحاد
فله قوة في الجمعية يصح معها ان تقوم مقام السببين قوله فهيئة الغارب هيئة للضرب
لان هيئة الضرب عارضة للحروف الاصول للضارب وهي الضاد والراء والباء في قولك ضرب
ضربًا وان كان ما تعرض للمادة في وضعه لمعناه وهيئة ثلاثة ثلاثة ليست هيئة ثلث الجواب
ان صيغة الاسم الهيئة الحاصلة فيه من تركيب الحروف اصولا كانت او زوائد وحركاتها
وسكناتها وخروجه تبدل صيغة بصيغة اخرى بلا تبدل المعنى وهذا متحقق في ثلث لان
ما في ثلاثة ثلاثة وان كان نفس العدد الا ان عدل ثلث ليس حال كونها مبدلا المعنى بل حال
كونه بمعنى الموصوف به قوله في وجه وهو ان يكون المحذوف عين الفعل قوله الخروج عما
هو القياس اي عدم المجيء عليه وتحقيقه على ما اعتبروا اي بناءً على اعتبارهم والا لم يمكن جعل قوله
على تعريف العدل متعلق بتحقيقه ومع هذا ليس الكلام ههنا جيدًا والوجه ان يقول ويجب على ما ذكرنا
انه يدخل حينئذ المغيرات الشاذة في تعريف العدل فيلزم الدور للزوم توقف معرفة
العدل على ما يتوقف عليه اعني غير المنصرف لاخذ العلمية في تعريفه بخلاف ما اعتبروا فانه لا يلزم
عليه الدور الا في العدل التقديري لامكان معرفة العدل التحقيقي بدون معرفة منع الصرف
كما سيجيء لان ذلك اي الدور لازم في العدل التقديري لا محالة اي على ما ذكره وعلى ما
اعتبروا فليكن لازمًا في مطلق العدل ويندفع الفساد اي فساد الدور وهو عدم حصول المعرفة
بانه اي المعدول قليل يمكن تعداده فيمكن ان يعرف بالتعداد وان لم يعرف بالتعريف
قوله واما العلمية اي السببية فلا يعرف في نوع منها اي من الاسباب الا بعد منع الصرف
اي عدم دخول الكسر والتنوين قوله لانه اي قوله فجعلوه آه مشترك بينه وبين
باقي الاسباب لانه في حيز النوع ومعناه لانهم جعلوا ما عدا غير منصرف للعدل وسبب
آخر وعدم جعل النحاة الاسم غير منصرف للسببين مشترك بين باقي الاسباب فان من
جعله غير منصرف هو العرب او واضع لغة العرب دون النحاة وانما شان النحاة الحكم
بسببية

مبحث العدل

بسببية ان لا اضطرار اليه بوجود الاسم غير منصرف في كلامهم وهذا مشترك بين جميع الاسباب
غير مخصوص بالعدل والمناسب ذكر ما يختص بالعدل وترك ما لا يختص به واعلم ان قوله
لا انهم تنبهوا آه ليس معناه لا نعلم انهم تنبهوا والا لزم التناقض في كلامه لان المستفاد
من كلامه السابق حصول العلم القطعي بكونه اعتبار العدل في ثلث ومثلث واخر
وجمع لضرورة وجودها غير منصرف في كلامهم وعدم صلاحية غير العدل في العدل ثلث
للاعتبار رد المستفاد من قوله لا انهم تنبهوا على تقدير ان يكون المعنى ما ذكر تجويز ان
يكون حكمهم بعدم انصراف نحو ثلث ومثلث واخر راجع بالتنبيه للعدل فيها وهذا
مناقض للاول بل العطف قبل تعلق العلم بمفعوله او المعنى ان الامر انهم لما وجدوا ثلث
آه لا الامر انهم تنبهوا للعدل آه ومن لم يعرف هذا المعنى وفهم المعنى الاول المنفي
لا يدري ما يقول في معنى كلام الحاشية فيركب متن العميان ويخبط خبط العشواء قوله
لا وجه لقوله الى رباع ومربع لان الوسط بين هاتين متنع ورباع ومربع هو ثلث
ومثلث وهو للمشبه فلا وجه لادخاله في المشبه الا ان يقال الى بمعنى مع كما في قوله تعالى
ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم الا انه ههنا بعيد غاية البعد قوله قال الشيخ
الراضي آه المقصود من نقل كلامه اثبات عدم مجيء الخمسة الاخرى قوله لانه اي ذلك المنع يوجب
عدم انصراف اربعا اربعا للوصف الاصلي ووزن الفعل مع انه منصرف قوله والتجاوز
مبتدأ وقوله من فضول الكلام خبره وقوله لا يتجاوز عنه نقل عنه في الحاشية اي لا يعني
قوله ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة لان المفضل عليه لا يكون الا غير
المضاف اليه وقوله تعالى نرفع درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم مفعول تذكر قوله
بين ذراعي وجبهة الاسد هو عجز بيت للفرزدق صدره يا من راى عارضا اسر به
العارض السحاب واسر مبني للمفعول والمنادى محذوف اي يا قوم ومن استفهامية
ويحتمل ان يكون موصولة وهي المنادى فلا حذف وذراعا الاسد كوكبان ينزلان من منازل

القمر وجبهة الاسد اربعة انجم من منازل القمر ايضا ذكره الجوهري تم وقوله وانما لم يتعرض

الشارح لبيانه اي ببيان قوله او اضافة اخرى مثلها ولا ببيان شيء من اخويه وهما التنوين

والبناء اللذان اوجبهما تقدير الاضافة ولا بوقفه لمقصود وهو بيان وجه عدم التنكير

الى تقدير الاضافة قوله لا يخفى ان القياس في جمع المكسر الذي هو جمع لبد جعل وادت آه قيل يمكن

ان يقال لا مانع من اعتبار عدوله عن الجمع السالم وان كان صورته شبه الجمع المكسر قوله فذكره

هنا تكرار هذا اذا كان معنى قوله على ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة انه لا يرد الجموع الشاذة

على تعريف العدل بناء على ما ذكرنا والاقرب ان معناه انه لا يرد الجموع الشاذة على ما ذكرنا

في جمع اي لا يرد عليه يلزم على هذا ان يكون الجموع الشاذة معدولة فانها لم يعتبر اخراجها

عما هو القياس فيها وقد ذكر فيه اعتبار الاخراج ولعله انما ذكر هذا لانه يلزم على ما ذكره

صاحب المتوسط ان يكون الجموع الشاذة معدولة حيث قال فقياس جمعاء ان يجمع على

جماعي او جمعاوات فلما قيل جمع ولم يقل جماعي او جمعاوات علم انه معدول عن

جماعي او جمعاوات انتهى ولا يخفى انه يمكن اعتبار مثل هذا في الجموع الشاذة بان يقال القياس

في فعل من الاجوف اليائي والواوي ان يجمع افعال فلما قيل نيب في اقوس علم انهما معدولان

عن انياب واقواس قوله واقوى ما يرجح ما ذكره المراد بما ذكره هو المراد بقول الشارح ما ذكرنا

وقوله انه لولا ما ذكرناه لوجب كون اجمع واخر ايضا معدولين مع انه في اخر غير مسلم في اجمع لانه

ليس بتفضيل قوله واما فعل علما فالعلم يثبت فاعل من جوهره قال الشيخ الرضي لا اعرف

مثال الفعل علما ولم يثبت فاعل من جوهره او جلاد اوينبت كافل وجاء اسم جنس فانه

مع اجتماع الشرطين فيه حيث جلاد من ادباء ولم يوجد الا علما قوله قثم كزفر في عباس — لز فرس

ذكر في بعض الحواشي نقلا عن بهجة الانوار انه كان للعباس بن عبد المطلب ثلثة ابناء قثم وفضل

وابان رضي الله عنهم فقوله بن عباس خبر لقوله قثم وقوله صحابي خبر بعد الخبر وقوله جواد وهو — منداد

خبر بعد الخبر ايضا قوله فيه انه لو اريد انه ليس فيهما شيء الاسباب فهو ظاهر المنع آه الجواب

عن ان

عن ان المراد ليس فيهما شيء من الاسباب الا السببان فعلى هذا يمكن ان يقال معنى قوله السببان الا يوجبان

البناء انهما ليسا بموجبين البناء فاعتبر فيهما ما يوجب البناء وهو العدل اذا انضم الى الوزن في

لا المجموع اي مجموع الاسباب الثلثة قوله تحقيق اي تغيير التحقيقيا قوله باعتبار معنى معين كالحمرة

والصفرة والسواد وغيرها فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة لكن لم

تدل على بعض صفة تلك الذات فان مضروبا مثلا يدل على الذات وبعض الصفات الا انه والضرب

ولا تدل على كون الضرب صفتها وعلى هذا الواضح لكن لو قيده به لكان اوضح لكون اسود للحية

غير صفة حالا لان اسود ليس مبهما حالا غاية الابهام قوله فهو يدل على ذات مبهمة وبعض

صفاتها وهي صغير مع قطع النظر عن كونه وصف لرجل اي ذات ما له الصغر وهذا بعيد كل

البعد وما ذكره الفاضل المحشي اقرب منه الا انه ليس معنى المصغر ايضا وان دلت على ذات

معين وهو رجل ومعنى الفياض شيء ما له كثرة الماء ففيهما غاية الابهام فيطرد لان معنى المتفق

شيء ما له المبدا والمبدا ههنا الغيض بمعنى كثرة الماء فيكون معناه شيئا ما له كثرة الماء والاستبعاد — بما لكم

بما لم يتعين ان وجه استبعاده ان الميس كثرة الماء لا يلائم وانما يلائم لو كان المراد بشيء ما غيرهما و

وليس كذلك وهو باق على التقدير ان يكون الماخوذ الماء والجواب ان وجه استبعاده ليس عدم ملائمة

قوله لكثرة الماء وانما هو اعتبار شيء مبهم في صفة مقيسة الى شيء معين كما لا يخفى على من له

نظر في كتابه قوله فقد عرفت آه قد عرفت ما يابى عنه قوله الصواب متعقبة اذ الموصوفة

تقتضي ان يصفها الغير وهي ما لم يصفها الغير بل المتعين بها قوله ينبغي ان يقيد ايضا بان

لا يكون العلم عند سيبويه وانما قال عند سيبويه لانه اعتبر الوصفية الاصلية بعد زوال العلمية

في مثل احمر كما سيجيء دون الاخفش قوله صح بنسبة الدلالة للماخوذة في مفهوم الوصف والدلالات

الثلث المطابقية والتضمنية والالتزامية قوله وقال الفاء يدل على ترتب العلم اي اشتراط

الاصالة وعدم مضرة الغلبة يعني يحصل من اشتراط الاصالة وعدم مضرة الغلبة علم فانظر في

اربع في مررت بنسوة اربع وامتناع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وصحيح منع افعى

للتنكير
للمجية واجدل المستقر واخيل للطائر والفاء يدل على ذلك واللام للتعليل فيفيد ترتب المعلوم وهو
صرف اربع وامتناع اسود وارقم وادهم وضعف منع افعى واجدل واخيل الا العلمية كما ذكر
هذا المحشي على اشتراط الاصالة وعدم مضرة العلمية فلا يكون احدهما مستدركا كما يرى
في بادي الرأي قه ولقد اعجب اي أتى بأمر عجب يتعجب منه من تحوّق هذا التحقيق ثم قال عطف
على زرق نسب الصرف الى الكل لانه صفة لجزئه او هو مخالف لذلك التحقيق قه وطولوا
الكلام في الاعتذار بقبول التاء بما لا طائل فيه فقال بعضهم ان التاء في اربعة ليست
طارئة على اربع كما هي طارئة على بعض لان اربعة للمذكر واربع للمؤنث والمذكر مقدم رتبة
على المؤنث فقيل هذا ليس بشيء لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل بسبب عروض
ما يخرجه عن الوزن فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه في الاصل وهو ما كان
للمذكر خارجا عن شرطه اعتبار الوزن وهو عدم قبول التاء وقال بعضهم ان المانع من
الصرف قبول التاء التأنيث وهذه التاء ليست للتأنيث بل للتذكير وقال ابن [illegible]
قد كسره هذه ليس بشيء ايضا لان قولك اربعة رجال او زيدين باعتبار الجماعة انتهى
التاء فيها فيكون التأنيث والتذكير مفهوم من اختصاصهما بجماعة الذكور
وقال المحشي التاء العارضة حي قياس والتاء في اربعة ليست كذلك هذا والطول
بالفتح الانعام والاحسان قه واما وجه قطعهم اي قطع النحاة بعدم اعتبار الوصفية
العارض في اربع وكون الصرف لذلك حيث قالوا في كتبهم صرف اربع لعدم اصالة الوصفية
وتقرير ما يؤكده اي كون الصرف لذلك لا لعدم شرطه وزن الفعل تقديم الظرف وهو
قوله فلذلك لانه يفيد الحصر وقوله ان المعتبر آه جواب اما حذف الفاء والعائد الى
المبتدأ للعلم بها والتقدير فهو ان آه قه ولذلك امتنع اسود لانه غير قابل للتاء في
اصل الوضع فانه مؤنثه بحسب اصل الوضع سوداء لا اسودة وقوله لتقديره
صفة منع الصرف اي منع الصرف الكائن لاجل تقدير السبب قه للتخيل معدد اي
للخيال

مبحث التأنيث

للخيال قه قيده باللفظ ليقابل المعنوي آه قد يخطر بالبال ان تقييده باللفظ لان التأنيث بالتاء
هو اللفظي فقط كطلحة وسلمة وحمزة وثمرة وغيرها الا انه يرد عليه ان التأنيث بالتاء لا يختص
بالاسماء الذكور بل قد يكون في اسماء الاناث كفاطمة وعائشة وصفية وسودة وغيرها قوله اي التأنيث
الى ما ذكر اخرج الضمير عن ظاهره فانه راجع الى لزوم شرط آخر للموجب لمنع الكاشف وليس ان كان
اطلاق الاشارة على المذكر كثير في كلامهم قه لان العلمية تجتمع مع اسباب مع كل منها شرط في التأثير
مخالف لشرط مع الآخر بيانه ان العلمية تجتمع مع اسباب مشروطة كالتأنيث والعجمة ووزن الفعل
والتركيب وشروط كل واحد منها مخالف ومغاير لشرط الآخر فان الشرط التأنيث احد الامور
الثلاثة وشرط العجمة احد الامرين فقط منها وشرط وزن الفعل ان يختص بالفعل وشرط التركيب
ان لا يكون باضافة ولا باسناد فلو كان العلمية محتاجا الى الشرط لكان اللائق الا يكون شرط بعدما
اشتر منضما مع احد من تلك الشروط مع آخر منها مغاير له والحال انه يؤثر فلكتاب ان نصاف
الشرط الى السبب قه والمرجع اي مرجع الالتزام والتجبير ولم يسمع فيه شيئا من التذكير والتأنيث
جوز وافيه الوجهين الصرف وعدم الصرف قه الاول فيه فان الاظهر ان تعال حاصله فيه
حصول الصفة في الموصوف قه لا غير كلون اللفظ مما وضع اهل الفرس لكنه يعرب بالعجم ما
فيما بين الناس قه وعليه لم يكتف بها لانها على تقدير كونها بمعنى لا تطابق لاسم الكون

مبحث المعرفة

قه وما يعاقبهما اي التنوين بمنزلة لحوق العجمة حين امكنت فيتبع الكسر التنوين على ما هو
عادته قه وجبرين في الصحاح واسرائيل اسم تعال هو مضاف الى ايل قال الاخفش يهمز
ولا يهمز قال وتعال في لغة اسم الكين بالنون كما قالوا جبرين واسمعين قه فلما خلطوا
لفظ على ما قالوا انه ضمني وان ذكري في القطاح انبانا دقاع في قوله وعليه للنفر اي بها صدق
على عدم صحة وفي انصراف عزير اختلاف ذكر في بعض كتب التفاسير قه اختير نوح في التمثيل اي
اختير في المتن التمثيل بنوح دون هود لكونه اتفاقيا اي في كونه اعجميا قه وان يكون من كلام الحج
والقطاح هو هذا والولد جاء كفرس وقفل مفردا وجمعا في الصحاح الولد يكون واحدا وجمعا

وكذلك الولد بالضم وفي مختار الصحاح الولد يكون واحدا وجمعا وكذلك الوُلد قوله على وزن الفعل
لكن يرد عليه صحارى بفتح الراء الا ان الالف فيها اى كصحارى او تقدير اكار دواب ونحوهما قوله
فاريد بالمنتهى الانتهاء آه اى اذا كان تسميتها صيغة منتهى الجموع لاجل جمعهما في بعضها الصور
جمع التكسير مرتين وانتهاء تكسيرها المغير للصيغة تكون المراد بالمنتهى المعنى المصدري وكذا يكون المراد بالجموع
المعنى المصدري وما فوق الواحد لا الجمع ثلث مرات كما يقتضيه لفظ الجموع قوله فيه لطافة اذ
يصح ان يراد بها اللفظ ومعناه بان يكون ضميرا راجعا الى ما في قوله بغير ها وهذا اما اراده وعنيه
ان ذلك انما يصح اذا كان لفظها بلا همزة مشتركا بين حرف الهجاء والضمير وليس كذلك فان اسم حرف
الهجاء مهموز والضمير غير مهموز فلا يصح ان يراد بها بلا همزة لفظها فاعرفه قوله لان المراد آه
ذكر الفاضل المحشي ان قوله بغير ها وهو المراد بالقيد الحكمي ان معتبرا بحال الوقف على التوجيه الاول
وبحال الوصل على التوجيه الثاني ظنا انه لو لم يقيد لعم جميع ما قصد اخراجه ولا يخرج كله ويكون
فاسدا اذ لا يدخل على الاول فرازنة حال الوصل لانه يصدق عليه انه بغير هاء لكونه في تلك الحال
بغير هاء وان كان في حال اخرى بالتاء ولما كان الحمل ظاهرا وهو السلب المطلق لم يلتفت الى ما
ذكره بل سلبه سلبا كليا فقال لان المراد آه قوله والانسب بجعله جمع فارزين ما في القاموس
اذ الثابت اولى من الموهوم قوله بمعنى لفافة الرجل في الصحاح اللفافة ما يلف على الرجل وغيرها
والجمع اللفائف قوله وليس بذلك اى ليس ما ذكره كما ينبغي وقوله فان فرازنة آه تعليل
تعليل له وقوله بجمعهما اى جمع حروفهما وقوله اى فرازنة ومدائن عن الحكم اى عن حكم الجمع وهو
عدم الانصراف وقوله ومدائن جمع في الحال وفي الاصل حكي ان رجلان من بغداد تعالى قباد خرجتني قصرا
فاخرا مرتبة ببغداد يليق بالملوك ثم ذهب ذلك القصر لكسرى قباد ملك الفرس فاراد ان يرتحل
ملك العجم كسرى قباد من مكانه الاول الى ذلك القصر ويتوطن به فلما راى ذلك وزرائه بنوا في ذلك
الموضع قصورا لكل قصر منها مع بيوته ولوازمه كان كمدينة في العظم والكثرة فاطلق على ذلك
البلد لفظ مدائن وسمي بها ذلك البلد وكان بها ايوان كسرى الذي ارتجس وسقطت غرفه
اربع

ويحرر به

اربعة عشر شرفة ليلة ميلاد رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج كسرى من ذلك ونظر له
وقد خربها المسلمون ايام عمر بن الخطاب رضي الله عنه فهي الآن خراب وما اتفق
وقد استبان لك مما ذكرنا كونها جمعا في الحال اعني حال العلمية واما كونها جمعا في الاصل
فهو ظاهر فلو اعتبر جمعيته لكان مدائن غير منصرف والحال انه لم يكن غير منصرف فعلم
ان جمعيته غير معتبرة قوله ولو جعل قوله بغير ها ايضا مقصودا بالتمثيل آه يعني ان
الظاهر ان قوله بغير هاء ليس مقصودا بالتمثيل في قوله كمساجد بل المقصود بالتمثيل
صيغة منتهى الجموع ولو جعل مقصودا به ايضا لكان هذا المعنى وهو كون مساجد ومصابيح
عدليين له معنى اشد قبولا اذ حينئذ يكون مساجد ومصابيح مثالين لصيغة منتهى الجموع
بغير هاء فكانه قيل اما صيغة منتهى الجموع بغير هاء فغير منصرف واما صيغة هاء في
فمنصرف قوله على وجه تذكير منصرف وهو ان ذكره فرازنة على وجه التمثيل كانه قيل واما
فرازنة قوله وجعله حالا من ضمير غير منصرف يستدعي تغيير الغير لان معنى غير منصرف مثلا
انه لا يدخله الكسر والتنوين ومن قال لا حاجة اليه لان غير المنصرف اسم ما فيه علتان او
واحدة تقوم مقامهما فقد خبط خبط عشواء قوله لتنزله منزلة نعم الصعيد صحيح بني
لو لم يخف الله لم يعصه فانه صلى الله عليه وسلم قصد به استمرار عدم عصيانه فان ربطه المنتفي
بابعد النقيضين يستلزم ثبوته على تقديره الاقرب بالطريق الاولى قوله وليس كذلك فيه
تامل وقوله مستشهد اى طالب منقذ ومعونة قوله هذا المنع حق لان الضبع آه يعني
ان التاء تانيث الذي منعه الشارح هو تاء تانيث الضبع وليس كذلك بل هو تاء تانيث
ضاجر واما تاء تانيث الضبع فقد سلمه الشارح حتى قال الحاشية فعلى هذا معنى قوله
علما للضبع انه علم الجنس مثل للضبع لا الجنس معنى الضبع قوله ويدل عليه كلام القاموس
حيث قال والضبع بضم الباء وسكونها مؤنثة جمع اضبع او ضباع وضبع والذكر
ضبعان بالكسر والانثى ضبعانة ج ضباعين وضباع وضبعانات بكسرهما انتهى

سمعاً

وهذا يدل على كون الضبع شاملاً للمذكر والانثى قوله قد عرفت الاشتقاق عنه بما نقلناه عن الصراح قوله وفيه نظر ووجه ان الجواب عن الاشكال بجضاجر ان الشيء لا اشكال فيه اولى ولاى لتقديم ضماجر كاليه بل وجهنا اخران بهما انه اى الاشكال بجضاجر اقول ودفعه اوضح لانه جمع في الاصل بلا تكلف وقوله ففيه اى ففي نظر او شيء عظيم وهو عدم تحقق ثبوت اختلاف النحاة فيه قوله واما كونه عطف على قوله اما مطلق قوله الا في الاشخاص يعني ان الجمع لم يجئ اسما للجنس بطريق النقل في كلامهم انما جاء اسما للشخص كمدائن فانه في الاصل جمع مدينة ثم جعل اسما لمدينة معينة كما مر قوله لا يتوقف نقل السراويل الى الازار على كونه جمعا لسروال او انه بمعنى قطعة من الازار لوجود مصحح النقل بدونه وهو كون السراويل ذا قطع كالازار قوله اشارة الى انه على تقدير الصرف ولا ينتفي جنس الاشكال في المقام لا يخلو عن الاشكال يعني ان مراد الشارح بقوله بالنقض به على قاعدة الجمع اما دفع لما قيل ان نفي جنس الاشكال لا يتم بان مراد المص من قوله فلا اشكال ليس نفي جنس الاشكال حتى يرد انه لا يتم بل نفي الاشكال بالنقض به على قاعدة الجمع واما انه لا اشكال بالنقض ولا يخلو المقام عن الاشكال بشيء اخر وهو التجاه انه وجد مفرد على وزن الجموع التي هي على صيغة منتهى الجموع فلا يصح ان يكون مانعا من الصرف وقوله فهذا الاشكال اشارة اليه انضا اى كالاشكال الاول يخرج من دفع الاشكال الاول وهو الاشكال على تقدير عدم الصرف بان يقال لم يوجد مصابيح موازن مفرد عربي لان سراويل على تقدير افراده عجمي وقوله او هو معطوف على مقول يقال اى او يقال مع ان سراويل عربي لكنه جمع سروالة تقديرا وليس بمفرد وذلك لانه لما اختص هذا الوزن بالجمع قدر فيه الجمعية صرف او لم يصرف فمن نظر الى تقدير الجمع لم يصرفه ومن لا نظر الى اطلاقه على الواحد يصرفه وبهذا البيان انحل ما يكون عقدة في الصدور وهو انه ما وجه تقدير الجمع على تقدير الصرف وانه بعد تقدير الجمعية كيف يكون منصرفا فاندفع الاشكال اما على الاول فلانه لا اعتبار لموازنة الاعجمي واما على الثاني فلانه ليس بمفرد حتى يرد انه وجد مفرد على وزن الجمع

والله اعلم

والله اعلم قوله فهو متعلق بمعنى النحو معنى الكلام على انه بل متعلق بالمماثلة المستفادة من الكاف بل تشبيه الخبر الى المبتدا قوله فيه انه لا اعلال نظرا الى النحو الخ اقول عادة العرب ان الكلمة اذا كانت مستحقة للاعراب بعد التركيب يأتون بها معلة في التركيب ولا يعلونها بعد التركيب كما قال فالاعلال متقدم على منع الصرف كما ذكر الشارح قوله ولكن عبد الله مولى مواليا قال في الصحاح بعد نقل قول الفرزدق لان عبد الله بن ابي اسحق مولى الحضرميين وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف والحليف عند العرب مولى وانما قال مواليا فنصبه لانه رده الى اصله للضرورة وانما لم ينون لانه جعله بمنزلة غير المعتل الذي لا ينصرف قوله واجيب بان المراد التركيب في الاسم يرد عليه النجم والصعق والجواب الحق ان يقال المراد التركيب في هذا المقام قوله لخروج المركب من النجم والصعق اى المركب منهما وكذا من مصرى وبصرى والجواب عنه ان المركب من النجم والصعق وكذا من مصرى وبصرى غير ثابت في كلام العرب قوله لم يتجه الى النظر وطء العلمية لكونها مأخوذة في مفهوم التركيبح قوله ولا ضاربة فانه ان اريد ضاربة علما فهو غير منصرف للتأنيث والعلمية فلا صدق في كلام المص عليها وان اريد ضاربة غير علم فهو منصرف لكن لا يصدق كلام المص عليها فكيف ينتقض بها ولعله صدر عن المحشي رحمة الله بناء على الذهول عن معنى قوله فلا يرد النجم وبصرى علمين قوله سواء كان تركيبه في الاصل كخمسة عشر علما او في الحال كحضرموت غير علم قوله يعني انه لم يذكر فيما بعد ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات ~~[illegible]~~ قبلي يمكن ان يقال انه وان لم يذكر فيما ان سيبويه ونفطويه من قبيل المبني لكن ذكر كون الاحتراز من المبنيات والجزء الثاني منهما صوت انتهى وفيه بعد والاقرب ان المراد بذكرهما دخولهما في المركب بجعل الكلمتين من الحقيقة والحكمية كما فعل الشارح فيما بعد وقوله من كلمتين صوابه تركب من قوله وجد الجد بالفتح اب الاب واب الام وبالكسر الاجتهاد في الامور وبالضم بئر في موضع كثير الكلام قوله يعني او وان كانا يعني ان قول الشارح او ان كانا ليس لبيان ان قوله او في ضمنه معطوف على قوله في اسم وان العامل فيه كان الذي هو عامل في المعطوف عليه

مبحث التركيب

مطلب الالف والنون

بل تنبيه ان اشاره الى ان قوله او في صفته فيه حذف كان وانه معطوف على كانا في اسم وانت خبير بان
هذا ليس بظاهر كلام الشارح والغرض منه دفع ما ذكره الفاضل المحشي حيث قال قوله او في
صفته من قبيل العطف على عاملين مختلفين وليس على شرطه انتهى وقوله ليشتمل على المنع
وقوله وحذف كان بعد ان حذف شايع فيه ان كونه شايعا انما هو فيما اذا كان في كلام واحد
اما حذفه فيما اذا كان في كلام وكان في كلام اخر كما في هذا المقام فلم اعثر عليه الى الان نعم قوله وجعله
من قبيل العطف على عاملين مختلفين اي معمولي عاملين مختلفين احدهما في اسم والعامل فيه
كان في الاخر الجزاء والعامل فيه ان لعدم شرطه وهو تقدم المجرور لان في اسم ليس بمجرور قوله
فللكسر فلا تنبيه على التنافي بين الشرطين او على التنافي بين الشرطين المراد من احدهما الشرطين شرطا
الجلالين الشرطين ومن الاخر شرطا الالف والنون في منع الصرف قوله يعني قطعا اه جواب
عما قيل انه اذا كان المطلق انتفاء فعلانة كان الواجب عندهم امتناع صرف رحمن لتحقق الانتفاء
لحصول المطلق للاختلاف في الشرط على وجه المخصوص اه الاختلاف بين الشرطين بحسب الاحتمال
العقلي يتصور على اربعة اوجه الاول وجود فعلى عند جماعة اكثر وانتفاء فعلانة عند جماعة اخرى
والثاني انتفاء فعلى عند جماعة ووجود فعلانة عند جماعة اخرى والثالث وجود فعلى عند
جماعة ووجود فعلانة عند اخرى والرابع انتفاء فعلى عند جماعة وانتفاء فعلانة عند اخرى
فعلى الاول سواء اختلف بين الشرطين او اتفق في احدهما فسكران غير منصرف بالاتفاق
وعلى الثاني اختلف بين الشرطين او اتفق في احدهما فمنصرف بالاتفاق وعلى الوجه الثالث
غير منصرف عند الجماعة الاولى ومنصرف عند الاخرى وعلى الرابع منصرف عند الاولى وغير منصرف
عند الاخرى اذا عرفت هذا نقول يريد المحشي ان قوله ومن ثم ليس معناه انه لاجل انه
اختلف في الشرط ولم يتفق حتى يرد الاعتراض المذكور بل معناه انه من اجل انه اختلف
في الشرط على الوجه المخصوص فكان عند بعض انتفاء فعلانة وعند بعض اخرى وجود
فعلى لم يختلف في سكران لوجود الشرطين على المذهبين نعم لم يختلف على ذلك الوجه لاحتمال ان
يختلف

يختلف فيه كما في الوجهين الاخيرين من تلك الاوجه الاربعة وللنوع خفاء كان في هذا قال فافهم ثم
نقول ما ذكرنا مبني على ان يكون الاعتراض على كلام المص واما قول الشارح اي من اجل
المخالفة في الشرط فيحمل على ما حمل عليه قول المص فلا يرد عليه الاعتراض المذكور فلا يلتفت
الى ما صور عن بعض القاصرين ان الاعتراض المذكور يندفع من كلام المص ولا يندفع من
توجيه الشارح قوله وكما ان الاصل في كل نوع اه جواب عن قوله مع ان الفرعية لا تظهر الا فيما له زيادة
تشبه بالفعل قوله او التغليظ وهو الضم والثروي والغرس فرس الحجاج بن يوسف كان اظلم
زمانه روي انه قتل مائة وعشرين الفا صبرا سوى ما قتل حربا وحكي ان عبد الله بن زبير بن العوام
رضي الله عنهما لم يبايع عبد الملك بن مروان وكان بينهما تنازع طويل حتى امر مروان الحجاج بن
يوسف الثقفي سنة اثنين وسبعين الى مكة وحبس في حصار ابن الزبير ونصب المنجنيق على البيت
وداوم على الحصار والقتال سبعة اشهر فقتل ابن الزبير وقد لم يستسلم نفسه وكان مقتله في جمادى
الاخرة سنة ثلث وسبعين وامر الحجاج بان يصلب في عقبة فصلبوه بها فجعلت قريش تمر عليه
والناس حتى مر عليه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما فوقف عليه فقال السلام عليك ابا خبيب السلام
عليك ابا خبيب اما والله لقد كنت انهاك عن هذا اما والله لقد كنت انهاك عن هذا اما والله
لقد كنت انهاك عن هذا اما والله ان كنت ما علمت صواما قواما وصولا للرحم اما والله لامة
انت شرها لامة خير ثم نفذ عبد الله بن عمر وبلغ الحجاج موقف عبد الله بن عمر وقوله فارسل اليه
فانزل عن جذعه فالقي في قبور اليهود ثم ارسل الى امه اسماء بنت ابي بكر رضي الله عنهما
فابت ان تاتيه فاعاد عليها الرسول لتاتيني او لابعثن اليك من يسحبك بقرونك
فابت وقالت والله لا اتيك حتى تبعث الي من يسحبني بقروني فقال اروني سبتي فاخذ
نعليه ثم انطلق يتوذف حتى دخل عليها فقال كيف رايتني صنعت بعدو الله
اللعين قالت رايتك افسدت عليه دنياه وافسد عليك اخرتك بلغني انك تقول له يا ابن
ذات النطاقين انا والله ذات النطاقين اما احدهما فكنت ارفع به طعام رسول الله صلعم

وطعام ابي بكر من الدو. واما الآخر فنطاق المرأة التي لا تستغني عنه اما ان رسول الله
صلعم حدثنا ان في ثقيف كذابا ومبيرا فاما الكذاب فرايناه واما المبير فلا اخالك الا اياه
فقام عنها لم يراجعها وفي رواية عنها قالت صنعت سفرة رسول الله صلى الله عليه وسلم
في بيت ابي بكر حين اراد ان يهاجر الى المدينة فلم نجد لسفرته ولا لسقائه ما نربطهما فقلت
لابي بكر والله ما اجد شيئا اربطه الا نطاقي قال فشقيه باثنين فاربطي بواحد السقاء
وبالآخر السفرة ففعلت فلذلك سميت ذات النطاقين والمبير المهلك ولذلك تحاشى عن ذكره
على ما قال قوله على ما فيه اي في القاموس سهوا وجربه حيث قال وبذره تبذيرا خربه وفرقه
اسرافا انتهى وجربه بالجيم والراء المهملة والباء والقى البذر في الارض قوله وهو اي القاموس
معناه الفعلي جعله الكبوة حيث قال وعثر كضرب ونصر وعلم وكرم عثرا وعثيرا وعثارا كبا
انتهى والكبوة كالعثرة لفظا ومعنى قوله وهو بالعبرانية اي بلغة اليهود اوري شليم بفتح
الهمزة وسكون الواو والراء المهملة وشليم على وزن الكريم وكان اسم بيت المقدس
بلغة اليهود في الزمان الاول اورشلم ثم غير الى رشليم قوله ودئل علما للقبيلة في الصحاح
قال الاخفش المسمى بهذا الاسم نسب اليه ابو الاسود الدئلي واسمه ظالم بن عمرو بن حلبس بن
نفاثة بن عدي بن الديل بن بكر بن كنانة قال الاصمعي اخبرني عيسى بن عمر قال الديل
بن بكر الكناني انما هو الدئل فترك اهل الحجاز الهمزة قوله لان المختص مختص بما في اوله زيادة كـ
مثل يزيد ويشكر واستخرج معلوما ومجهولا وامووا وتباعد وتبوعد وافتعل وانفعل
قوله فقيل اراد اي المص عدم القبول بحسب الوضع فلا يرد النقض باسود لان قبوله
التاء بحسب الاستعمال لا بحسب الوضع فان مؤنثه بحسب الوضع سوداء ونحن نقول الكلام
اي في عدم ورود النقض باسود تقييد عدم القبول بكونه قياسا يرد عليه انه يلزم ان
يكون يعمل غير منصرف وليس كذلك قوله انما يحتاج اليه لتصحيح قول النحاة آه لان قولهم
هذا منقول بانه يجوز ان يكون انصرافه لانتفاء شرطه وزن الفعل وهو عدم

قبول التاء

فاذا كان المراد بعدم القبول عدم القبول قياسا كان شرطه وزن الفعل موجودا في يعمل
فلا يرد ذلك الدخل قوله لا يخفى سماجة هذا التوجيه الى قوله كما بين في محله اقول كانه
لم يتامل حق التامل فلم يتحقق على مراد الشارح وظن انه اي قوله في بيان
الكلام بما لم يكن في المقام ولا دل عليه الكلام وان قوله فقط قيد الا انه ذكر ما ذكر
وليس الامر كذلك مما لم يكن في المقام وان قوله ليس قيد الا بل قيد قوله احدهما
وان شئت حقيقة الحال فاستمع لما يتلى عليك من المقال وهو ان الشارح
رحمه الله لما راى ان المستثنى منه لا يصح ان يكون سبب المنع مطلق العدم
صحة الحكم ولا العدل ووزن الفعل للزوم التناقض ولا احدهما للزوم استثناء الشيء
من نفسه تكلف فجعل العدل ووزن الفعل دائرا بين مجموعهما وبين احدهما فقط
فيكونان منطويين على ثلثة وهي مجموعهما وكل واحد منهما وجعل المستثنى منه بعد ان
جعلهما دائرا بينهما شيئا منهما ليكون المستثنى منه متناولا للمستثنى وغيره فيصح الاستثناء
الا انه عبر عنهما بالامر الدائر تنبيها على ان صحة الاستثناء بهذا الطريق فعلى هذا لا يرد ما
ذكره قوله كما يصرح به الشارح وهو قوله والمراد بنحو احمر ما فيه معنى الوصفية
ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله قوله كما في اذربيجان فان فيه العلمية والتانيث
لكونه علم بلدة قبل المشرق وقيل في ما وراءها سد اسكندر ذي القرنين والاصح
انه وراء خطاي والتركيب والعجمة والالف والنون قوله وهو اي العدول النكتة عن
مقتضى الظاهر فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه بقوله ولا يلزمه باب حاتم آه وقوله
من الوضوح في درجة من قول الاخفش قوله لقرب العهد اي الزمان قوله وهو اي الالفاظ
واحد اي بالنوع كاحمد واحمر واسود فان فيها اعتبار المتضادين وهي واحد بالنوع

لكونها على وزن الفعل قه اى بما هو على صورة الكلمة بلا تاء من الفعل البناء عند البصريين لفظا
حسن على الحركة الاعرابية على طريق الاستعارة من جهة المشابهة في الصورة قه مما لا ثمرة له
لان الاسم على حال واحد على كل المذهب فلذا لم يلتفت اليه المص وقال بنحو بالكسر ولم يقل بنحو
الى غير ذلك قه المرفوعات الا انه في المجرورات المجرد للمشاكلة لان المجرور واحد في المنصوبات مستعارة
اى مجعولة عارية للكثرة ومستعملة مجازا فيها لان هذه صيغة جمع السلامة للقلة والمنصوبات
الكثرة من العشرة قه لان موصوف اى موصوفة المرفوعات الاسم وللمعنى الاسماء المرفوعات
اذ الكلام في الاسماء الحجت الفعل نبه على انه انواع اولا اى بقوله المرفوعات وصرح به ثانيا اى
بقوله فمنه الفاعل آه المراد من تعيين الرفع تعيينه بقوله فالرفع علم الفاعلية قو على وزن
القمطر في القاموس القمطر كسجل القوى الضخم والرجل القصير كالقمطرى كالزبعرى وما
يصان فيه الكتب كالقمطرة وبالتشديد يدث شاذ وذكر الجوهرى هذه اللفظة بعد قمطر وقيمطر
انتهى بتزيد قوله القمطر بالكسر لوزن الهزبر والقمطر مايصان فيه الكتب وفي القاموس
السجل كعطل الضخم من النصر والبعير والسقاء والجارية كالسجل والضخم بالفتح والتحريك
العظيم من كل شىء او العظيم الجرم الكثير اللحم انتهى وتسمعه مما من هذا ان قوله كالكتب لبيك
صيغة الضخم وقوله للعظيم الجسد صيغة الضخم ولا يخفى على الفطن ان الاوجه الاقتصار
على الضخم او ذكر ما ذكر بعده في القاموس من البعير قو لان خلا المكان بمعنى مات ومعنى
على ما في القاموس حيث قال فيه خلا المكان ظرا وخلا واخلى واستخلى فرغ ومكان
خال ما فيه احد واخلاه جعله او وجده خاليا ثم قال وخلى مكانه مات او معنى من الام قه
انتهى كلامه وتخلية المكان بالموت او المعنى ليس حال الايام بل حال ما فيها فيكون اسناد
تخلية الايام اسنادا الى غير ما هو له وفيه انه لو كان مراده بقوله خلا المكان ما ذكره آخرها
نقلناه من القاموس فالمتبادر من رسم الخط انه من التفصيل ولو كان من الفعل
فهو لازم ولا يتعدى حتى يلزم من عدم كونه تخلية المكان بالموت او المعنى حال الايام

عدم

عدم الخلو حالها ولو كان مراده ما ذكر اول المنقول فكذا مع عدم موافقة القاموس
والظاهر ان كلام المحشى بقى السهو ناش من قلة التامل في عبارة القاموس والصواب ان الخيال
ههنا بمعنى الماضية صفة الايام حقيقة وليست من خلى مكانه كما زعم قال في الصحاح و
وقوله وان من امة الا خلى فيها نذير اى مضى وقال الاصمعى القرون الخالية هى المواضى انتهى
قو السكلام يحتمل تعيين المرجع هذا هو الظاهر قو فيلغو ذكر الفرد اى اذا كان التنويع للاسماء
لا للافراد يلغو ذكر الفرد والاشعار به في مقام التنويع فلا بد ان يرجع الضمير الى المرفوع لا الى
المرفوعات لاشعارها بالافراد وقوله وكذا ان تقول آه توجيه آخر لكون الضمير راجعا الى المرفوع
لا الى المرفوعات قو والمراد بعلم الرفع الفاعلية قه وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف الخ هذا
هو الظاهر قه وتعبيرها لها اى في التخير قه وان يأباه قوله ومنها المبتدا والخبر لعدم موافقته
في كون المرجع مذكورا قصدا قه وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدا والخبر اذ مرجع كل منهما
مذكور قصدا غير محذوف كذا نقل عنه رح قو بخلاف الاسمية فانها تحتاج الى الخارج كادوات
الاستفهام والترجى والتمنى ونحو ذلك قو ومناسبة العامل بالمعمول موجبة لقوة عمله فيكون
اقول في المفرعية وهو امارة الاصالة قه ليشمل الخبر والانشاء متعلق بالنفع وقد مر لعدم صدقه
اى صدق هذا القول عليه للنفع لانه مسند اليه الى الفاعل المصدر تارة باضافته اليه نحو
قوله تعالى ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض وقولك اعجبنى ضرب زيد عمرا وتارة بلا اضافة
نحو اعجبنى ضرب زيد عمرا فان المراد بالاسناد تعلق احد جزئى الكلام بالآخر سواء فاد المعنى
نفس ذلك التعلق او تعلق آخر منضما معه وسواء كان اسناده بالاضافة او بدونه
لا حكم في اسناد المصدر فمن ظن ان الحكم شامل لاسناد المصدر وجعل مستقا اعم من الحقيقى
والحكمى لتصحيح الكلام الذى نقله الشارح فقد ارتكب ما لا حاجة اليه وفي قوله فقد نقل
في الحكم لطافة كما نقل عنه اذ يصح ان يراد بالحكم لفظ الحكم المذكور في الشرح وان يراد
به الحكم بان هذا ذاك اعنى معنى الحكم قو ان ينبه على ان المراد مجرد ثبوت شىء لشىء ماخوذ

من كلام المحقق التفتازاني في المطول حيث قال في شرح تقسيم الكلام الى الخبر والانشاء لانه
لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة بنفس المتكلم وتفسيرها في هذا المقام بوقوع
اولا وقوعها بايقاع النسبة وانتزاعها خطأ لانه لا يشتمل النسبة الانشائية فلا يصح التقسيم بالنسبة بل النسبة ح
ههنا هو تعلق احد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه سواء كان ايجابا او سلبا او غيرهما
مما في الانشائيات انتهى فظهر منه انه ينبغي ان المراد بثبوت شيء لشيء تعلقه به لا الوقوع كما
توهم والا لا يشتمل الانشائيات ولا يخفى انه لو قال تعلق شيء بشيء لكان احسن واولى قوله
وهو اسناد الفعل بالاصالة ليس الا الى الفاعل والفرق بين المعنيين ظاهر لان الاصالة على المعنى الاول
بمعنى ما يقابل التبعية للمتبوع وعلى المعنى الثاني بمعنى ما يقابل التبعية لما هو بالاصالة من المعاني
كالعطف قوله وجعله حالا بتقدير قد حال عن الاستغاثة لانه يفهم منه انه اسند اليه الفعل او شبهه
حال ذكره مقدما مع انه لا اسناد في تلك الحال لان الاسناد ثبوت شيء بشيء وذا لا يتحقق قبل ذكر الشيء
الثاني ولهذا قال بعضهم منشأ وهو احسن ما قيل ههنا قوله ومن يجوز حذفه اي يذهب مذهبه والحذف
التقدير والقطع يقال حذف النعل بالنعل اذا قدر بها وقطعها على مقدارها وانما احتاج
اي المنع ومن يجوز حذفه الى هذا التكلف اي تجعل قوله وقدم لدفع توهم فاعلية زيد في المثال
لحملهم الاسناد على الاسناد بحسب دلالة اللفظ كما هو الظاهر يعني انهم لما حملوا الاسناد بحسب الظاهر خرج على الاسناد ح
زيد في المثال المذكور عن التعريف بقوله المسند اليه لان اسناد ضرب في المثال المذكور بحسب دلالة اللفظ
الى الضمير لا اليه فاحتاجوا الى هذا التكلف لئلا يخلو قوله وقدم عن الفائدة وضمير قوله فلهم راجع
الى البصريين قوله واما من لم يجعل زيدا في زيد ضرب مسندا اليه ضرب وحمل الاسناد على الاسناد
بحسب دلالة اللفظ كالمعنى ومن يجوز حذفه فهو على غنى من التكلف لاخراج كريم من يكرم
لخروجه بقوله ما اسند اليه الفعل او شبهه فان اسناد كريم بحسب اللفظ الى الضمير المستتر فيه بحسب دلالة اللفظ
لا الى من قوله ثم دفع التوهم لا شمله آه دفع لسؤال يرد ههنا كأنه قيل انتم قلتم ان
من لم يجعل زيدا في زيد ضرب مسندا اليه ضرب فهو على غنى من التكلف لاخراج كريم من يكرم
وهم

وهم قد جعلوا وقدم عليه لدفع التوهم ودفع التوهم لا يشمله لتقدم شبه الفعل فيه فقال ثم
دفع التوهم لا يشمله والامر فيه هين اي في عدم شموله اذ التوهم ليس شيئا يعتد به قوله والمسند اليه
الذي يجب تقدم نوعه انما يعرف بعد تعيين نوعه ونوعه انما يتعين بعد معرفة الفاعل ولذا
قال الحق في تعيين النوع وذلك لان نوعه افعال اسندت الى الفاعل مثل قام في قام زيد وما اسند
الى الفاعل لا يعرف ولا يتعين الا بعد معرفة الفاعل فلو اعتبر في التعريف يلزم الدور وهذا وقع
لبعض الاوهام ان ضمير نوعه في قوله بعد تعيين نوعه راجع الى الفاعل وهو خطأ يجب عنه الاجتناب
والله الهادي الى سبيل الصواب قوله وهو اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه مرجح الخلاف اي مرجح من
خلافه كولي الفاعل الفعل فانه مرجح من خلافه اعني عدم الولي وقوله او دونه عطف على بالفا
لو جزء وقوله فيما حيث اي اذا كان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه اعم من المرجح ترجيحا بالغا حد اللزوم او جزء
او ترجيحا دون الوجوب فيما حيث وجوب تقديم الفاعل داخلة تحت الاصل وقوله او الاصل معطوف
على التفريغ قوله اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه وقد يتبادر الى بعض الاذهان من ذكر المفسر
مع التفسير ان لفظ هو راجع الى الاصل بمعنى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه وهو وهم وههنا وانما
ذكر المفسر مع التفسير لئلا يفرق بين الشيئين المرتبط احدهما بالآخر وهو من عادة في هذه الحاشية
وقد يجوز لفظ هو راجعا الى مطلق الاصل وقوله او الاصل عطف على لفظ هو وهو في خلال
عن سواء السبيل قوله وابهام ان الاصل ان يلي الفعل الفاعل لان الولي يعني الخ
فيصح اسناده الى الفعل قوله وليس كان اللام دليلا ثانيا لانه لا الا لشدة احتياج
قوله لشدة احتياج الفعل اليه ح الفعل اليه حتى يكون كان اللام دليلا ثانيا عليه بل المراد الاوجه ان يكون بيانا لكونه كالجزء من
الفعل وقوله دليل على ذلك آه بيانا لو لم يجعل ذكر الاشارة الى المجموع كونه كالجزء من شدة
احتياجه اليه كما تعلم المحشي خلاف الظاهر فليفهم وقوله اي يدل لانه ان آه بل هذا الاوجه
ان يكون قوله شدة احتياج الفعل اليه الدليل قسمان الى يكون واسطة في حصول التصديق
بثبوت الشيء للشيء او سلبه عنه فقط وهي ... مع التصديق المذكور نسبته ذلك الشيء

الشيء اليه الثبوت او سببه في نفس الامر **قوله** ولهذا اي لاجل اسكان اللام لكونه كالجز مطلقا لم يسكن في ضربك ولو كان اسكانه لاجل كونه كالجزء حين كونه ضميرا متصلا لزم ان يسكن في ضربك لكونه المفعول فيه كالجزء **قوله** لوجود سببه تنزل التعرب بالفعل منزلة اي منزلة الفعل كزيد مثلا في ضرب غلامه زيد فانه جعل بمنزلة المتقدم بالفعل لوجود سبب تقديمه وهو الفاعلية

قوله يلزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي كلفظ الاسد في رأيت الاسد يرمي قرينة على المعنى المراد لكونه دالا عليه بلا وضع له وان ارادوا بالوضع له او لما يلزمه وهو الضمير المنفصل للموصول والموضوع لما يرجع اليه ضميره والمراد باللازم ههنا ما لا ينفك عنه سواء كان داخلا فيه كما في التضمن او خارجا عنه في الالتزام كما هو مصطلح علماء البيان والا لا يترتب الجزاء لا يلزم ان يكون المجاز قرينة على المعنى المراد لكونه موضوعا للزومه فالاسد موضوع للزوم الشجاع الذي اريد منه اعني الحيوان المفترس لكن لزم ان يكون القرينة دالة بالتضمن او بالالتزام اصلا وذلك لان دلالة التضمن الدلالة على جزء ما وضع له ودلالة الالتزام الدلالة على لازمه وقد عرفت المراد باللازم واللزوم هو الاعم فالم يتحقق الوضع للملزوم ما دل عليه لا يتحقق ان الدلالتين وهو مناط البطلان لجواز ان يكون قرينة دالة بالتضمن او بالالتزام في وقت من الاوقات فالصواب ان يقال اي الامر الدال عليها مع غير الاستعمال فيهما يعني لعدم ورود ان الامر مستغنى عنه لاستعماله فيهما وعدم لزوم كون المجاز قرينة على المعنى الاخر لاستعماله فيه ويمكن ان يجاب عنه بان المراد الاول والمتبادر من الدلالة الدلالة بنفسه وحمل التعريف على المتبادر واجب فلا يصدق التعريف على اللفظ المستعمل في المعنى المجازي لانه لا يدل عليه بنفسه بل بواسطة القرينة ولم يذكر هذا التعريف للقرينة الشارح فقط بل غير منها بهذا التعريف بعضهم ايضا اطلعت عليه في بعض الكتب **قوله** ولعمري ان هذا الشيء عجاب اقتباس من قوله تعالى قالوا ان هذا الشيء عجاب وقوله ليس الشبهة شبيهة الاعجاز الخ يرد عليه ان هذا انما يثبت اذا كان كون المراد بالقرينة قرينة الامر متعينا او ظاهرا

او ظاهرا وليس كذلك بل المتبادر قرينة الفاعلية والمفعولية فتوهم صحة الاكتفاء بالنفي السمعه القرينة ويدفع ان الشبهة بذلك الجواب كما ذكره الفاضلان الهندي والجامي **قوله** لكنه يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا آه قيل لقائل ان يقول النحو زعم ان الالتباس المخل بالمقصود يقتضي امتناع تقديم المفعول على الفاعل نحو موسى ضرب عيسى لا الالتباس بالكلية الذي تحكم بالمقصود **قوله** قال من امتاز في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه يريد به المولى عبد الغفور الذكر والعبد والصيت بالكسر الذكر الجميل الذي انتشر في الناس دون القبيح واضافته الى الفضل بيانية وقوله عن اقرانه متعلق بقوله امتاز اي كان ممتازا عن اقرانه بان يطلق عليه الفاضل بين العلماء وبين الناس وفي كلامه هذا النوع اشعار بعدم كون فضله مسلما عنده حكي ان المحشي عبد الغفور والمحشي عصام الدين جمعهما مجلس فغرض واحد عن اهل المجلس نكتة فوقع فيها المحشي عبد الغفور قيل هذا المحشي وقال هذا البيت ارجا كه اوج معنى مرغى بود شكاري باز بيت تزيرد از عبد الغفور لاري وكان من لار فاعتقد بحاري انه افضل من عصام الدين واكثر قلبه في ذلك ولعله لذلك رد كلامه كثيرا في هذه الحاشية **قوله** ولقد فتحت بابا للنقض يأتي فيه الامثلة متسلسلة مثل ما ضرب زيد الا عمرا وفيما لم يضرب زيدا الا عمرو واحد سوى زيد وقصد حصر ضاربية زيد في عمرو او نحو ما اكرم خالد الا بكرا فيما لم يكرم بكرا الا خالد وقصد حصر كون خالد مكرما في بكر ونحو ما بشر الا زيدا فيما لم يبشر زيدا احد سوى بشر وقصد حصر بشر في زيد وامثالها مجالا مما لا يخفى فان المقصود في هذه الامثلة حصر ضاربية زيد في عمرو وحصر مكرمية خالد في بكر وحصر مبشرية بشر في زيد مع انه لا يجوز ان يكون عمرو وبكر وزيد مقصورا وبابا ومكرما وبين الاشخاص اخر ودفع الاشتباه اي اشتباه النقض ان الامر اي مراد الشارح رحمه الله والمنع ان منع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل انما يأتي فيما يأتي فيه خصوص المادة لا من الشيء التركيبية التي كانت الجواز بالنظر اليها فلا ينافي المنع دعوى الجواز

قوله ان المص علل وجوب التقديم بانتفاء المعنى وليس في صورة التقديم مع الانقلاب المعنى
الذي هو المعنى المطلوب على ما هو الظ قوله لانه من قبيل قطع الصفة قبل تمامها وهي الخبرية لانه
انما يتم بالفاعل ففيه عدول عن الاصل وهو ان يكون الفاعل متقدما على المفعول وان يكون المستثنى متاخرا
مع منع ما نع ان العدول وهو لزوم قطع الصفة قبل تمامها قوله لان المناسب للمقام ان
يدعى آه لان المقام مقام المدح ويبكي في قوله نائب ان يبكي على البناء للمفعول وعليهما مرفوع
المحل على انه مفعول ما لم يسم فاعله ليبك صومك اى دوان عليك فعلى هذا البيت ليس مما نحن فيه
قوله الاظهر جمع ملقح يريد ان كونها جمع ملقحة ظ لان هذه الصيغة في صيغ جمع المؤنث لكن
كونها جمع ملقح اظهر لان الملقح ليس مشتركا بين المذكر والمؤنث بل هو مخصوص بالذكر واول
هذا ناش من قلة التأمل وعدم الوصول الى الاصل فان الملقح يأتي جمعه لواقح بل يجاء ولاقح في
ذلك لاقح صفة الرياح في القاموس العقيم الناقة لقحت قبلت اللقاح وهو ماء الفحل فهي لاقح و
الجمع لواقح واعلاقح والفحل جمع ملقح والاناث التي في بطونها اولادها جمع ملقحة بفتح القاف
وفيه ايضا العقيم الرياح الشجر فهي لواقح انتهى وفي التنزيل وارسلنا الرياح لواقح فيكون اللواقح
جمع ملقحة لان الرياح مؤنثة قال الله تعالى وجرين بهم بريح طيبة بهذا قوله وذلك اى الحذف
والتعبير ان الدالة على الثبوت الخ خبرها فعل ماض فيما لحق لو خاصة ولا يكون فيما لعدا ان قوله
وان لم يوهم اى حذف الفاعل وحده نعم قام قوله بحسب بادى الرأي قيد لنفي الاضمار في صورة التكرار لوجود فيه
المتنازع فيه لا بحسب بادي الرأي لان انا مثلا وان كان ضمير الا انه لا يرى ضميرا في بادى الرأي لكونه على
المتنازع فيه قوله فيما ضربت واكرمت الا اياك اى فيما اذا تنازع الفعلان في ضمير المنفصل واختلفا في
الاقتضاء بالتكرار دون الحذف لانعدام القرينة على تعيين المحذوف لان كلا من الضمير المرفوع
والمنصوب لا يدل على الآخر قوله وفيما فيه الضمير المجرور ان عائد الى شيء واحد وهو الدخول في
المفعولية يعني في كونه داخلا في المفعولية خللا عظيما لان مفعول ما لم يسم فاعله في سلك الفاعل في الاحكام
الاثرية لا في سلك المفعول وقول لكن قوله في المفعولية استدراك من قوله واما طرفه المفعولية
لكنه

في التنازع

لكنه اى لكن كونه للتقدير مشترك بينهما خلاف الظ لان الظ انه ليس التقدير مشترك بينهما لانه اى التأويل
بما يطلق عليه المفعولية يتوقف على اشتراك لفظ المفعول بين الستة والظ انه حقيقة في الاسماء الستة
مفعول ما لم يسم فاعله مفعول مطلق مفعول به مفعول فيه مفعول معه مفعول له قوله وهو مع الفعل
مستفاد من الضمير الراجع الى المصدر فانه يستفاد منه انه قد يتنازع الفعلان وهو العامل
في الحال وانما لم يجعل العامل يكون لانه ليس بعامل في ذي الحال قوله لئلا ينتقض بمثل زيد نعم
ومكرم عمرا فان العمل فيه لاسم الفاعل عند البصريين البتة وقد اختلف النسخ بهمنا ووقع
في اكثرها دون ينتقض بمثل آه ولا معنى له ووقع في بعضها لئلا ينتقض وهو الصواب قوله ينبغي ان
تعود حذف الفاعل والتكرار يمكن ان يقال وجه تخصيصه بالذكر ان الالزام على مذهب البصريين
هو هذا دون اخويه قوله والاولى لفظا ومعنى ولزوم التكرار بالاظهار اما لفظا فلمناسبة
لفظ التكرار من جهة ان يكون في آخره راء قبلها الف واما معنى فلان التكرار لا يكون الا بالاظهار
بل الاولى ولامتناع التكرار اه هو العلة الحقيقية وقوله من غير اضطرار يعني ان الاولى ان
لا يقيده بجواز التكرار وقت الاضطرار قوله ونقض اى قوله وامتناع الحذف بما ضرب
واكرم الا انا فانه حذف الفاعل فيه واسمع بهم وابصر بحذف بهم فانه فاعل عند سيبويه واضربن
واضربوا القوم بحذف الواو فيهما لالتقاء الساكنين واضربن يا هندا واضربي القوم بحذف ياء
المخاطب فيهما قوله نعم لو اراد ان يقول ورفع الاضمار قبل الذكر من غير محض التوقف في الفضلة لانه
يفهم من ظ قوله ورفع الاضمار قبل الذكر في الفضلة اذ يمتنع مطلقا وانما قال الاولى لانه
يمكن ان يقال ان مراده ان رفع الاضمار قبل الذكر من غير محض التعبير بدليل ان ما ذكر ههنا
من الاضمار قبل الذكر ما هو تعبير محض التعبير قوله لئلا يتجه انه فليؤخر الضمير عن الظ و
ليكن الكلام هكذا حسبني وحسبت زيدا منطلقا اياه اقول وجه الاقتصار على الاول ان
الاضافة عند البصريين وعلى مذهب الكوفيين انما يكون بحسب الفعل لا بعد الاسم الظ فلا حاجة
الى ذكر ما ذكره ولا يجمع الاضمار او الفصل آه اى احد هذه الامور لازم في التقدير اذ لا يخرج

المحذوف من اللفظ وضمير فان اضمر لحسبني الفعل الاول يلزم الاول وان اظهر يلزم الثاني وان اضمر
بعد الكلام اللفظ يلزم الثالث قوله الاولى على الاستعمال المختار اذ لا اختلاف في اختيار
الاضمار بل هو الذي متفق عليه قوله والا اي وان كان الاصل مختار مطلق لكان الذكر الذي
عبر عنه لعدم الحذف مختار مطلقا مع انه قد يكون الحذف مختارا ووان لم يكن كونه مختارا
اذا لم يدع اليه داع الى خلافه بل مطلقا لكان الذكر مختار مطلقا مع انه ليس كذلك والحقيقة
مختارة مطلقا مع ان البيت كذلك قوله فقال الجواز الغير المختار وان اراد انه لا يحسن
فممنوع اذ لم نفهم من كلامه عدم حسنه ولم يدل عليه دليل وغير مختار مع كون الاضمار مختار
لا يوجب عدم حسنه ونحن نقول يمكن ان يحمل كلام الشارح على ما ذكره في الهندي بان
يقال فلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى فيجوز فلا يرد على كلامه ما ورد على كلام
الهندي قوله وتثنيه فيما غير لازم آه اقول الافراد والتثنية وان كان غير لازم في نفس
الامر الا انه لعل اعتبار احدهما يتعذر اخراجه عنه واخراج الاخر في حال واحد واما في خانه
على الاعم فقال كالاعم فكما انه يمكن اخراج الاسم الى الاعم كذلك يمكن اخراجه من احدهما الى
الاخر فقياس باطل لان امكان اخراج الاسم عن الاعم في حالين لا في حال واحد وان كان
الامر كذلك فالحق ما ذكره الشارح قوله لا يكون الضرورة داعية الى حذف المفعول على غير
المختار لا في الضرورة لان الضرورة انما تتحقق اذا لم يكن للبيت محل اخر وهو موجود على
غير التنازع قوله اما منافاة الطلب لعدم السعي قطعا آه اقول هذا ليس بتحقيق ذوقي والتحقيق
ان يقال اما منافاة الطلب لعدم السعي فلانه اذا لم يكن سعيه لادنى معيشة لا يناسب
الطلب قليل من المال بل ينافيه وانما يناسب طلب المال الكثير واما قليل منافيه لعدم كفاية
قليل من المال ~~بل ينافيه وانما يناسب طلب المال الكثير~~ فلانه اذا لم يكف المال القليل ينافي طلبه
قوله ولا يخفى ان هذا المعنى هو المقصود ما حمله عليه البصريون اقول كونه ظاهرا لو لم
انما يكون بالنسبة الى ما ذكره الشارح وللبيت آخر على تقدير عدم كونه من باب التنازع وهو
انه لو كان

انه لو كان سعي لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم يصدر مني طلب ولكن لمجد مؤثل
فلا يكفي قليل من المال والطلب هو لا يحصل الا بالمال الكثير ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر
دون ما ذكره وعلى هذا يستقيم الاستدراك غاية الاستقامة واظن ان هذا هو المراد والله اعلم
قوله فان قلت ما وجه الاستدراك لما كان وجه الاستدراك خفيا على ما ذكره في الشرح اوضح
معنى البيت على ما فيه ليؤول الجنسية الاستدراك الى انه اسعى للمجد واطلبه فلا يكفي قليل من المال ولا
واطلب المجد وهذا غير مستقيم سأل بهذا السؤال واجاب بذلك الجواب قوله ليدل على كانه
اي الموجود الضمير المستتر مصدر ميمي بمعنى الكون والتحقق والوجود قوله وبالجملة اي كسر
مفعول ما لم يسم فاعله بما فسره الشارح او بما قلنا يصدق اي مفعول ما لم يسم فاعله
فهو اي مفعول ما لم يسم فاعله من تخصيص اللفظ بتعميمه وهو كل مفعول حذف فاعله واقيم
هو مقامه قوله فلا يشكل اي تعريف ما لم يسم فاعله بانبت الربيع البقل بصدقه على
الربيع فيه مع عدم كونه من افراد المعرف لانه لم يحذف فاعله النحوي الذي هو الربيع بل حذف فاعله
الحقيقي وهو الله قوله بخلاف ضرب يوم الجمعة تخصيص هذا المثال بالذكر من بين امثلة مفعول
ما لم يسم فاعله لكون يوم بها للزمان كما في الربيع قوله بل مقام اسناد الفعل المعروف لانه
اعتبر في تعريف الفاعل كون اسناد الفعل او شبهه على جهة القيام به لكن هذا اي المذكور
انما لا يتجه لو اريد بالفاعل النحوي لان اعتبار كون الاسناد على جهة القيام فيه واما لو اريد
به الفاعل الحقيقي وهو الذي فعل الفعل في الحقيقة لا يتجه اذ لم يعتبر فيه ذلك وقد عرفت
ما به عنه يعني قوله والمراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن
المفعولية قوله لان اسناد اسم المفعول الى مرفوعه في مثل هذا التركيب غير تام لعدم
صحة السكوت عليه فيلزم الا يصح قيام المفعول الثاني مقام الفاعل في مثل هذا التركيب
مع انه لا يصح عند المتقدمين ويمكن ان يجاب عنه بان هذا التركيب مصنوع والنحويون
ولا يتوقف اداء هذا المعنى على هذا التركيب على انه لا مانع من التعدية ويتعلق به المقصد

قوله على انه اذا جاز آه الجواب عنه ان الفرق بينهما انه لو كان شيء واحد مسندا او مسندا اليه
باسنادين تامين يلزم ان يتصف الشيء الواحد بالضدين وذا غير معقول وغير جائز
بخلاف ما اذا كان مسندا اليه باسنادين ناقصين فانه لا يلزم فيه ذلك وبخلاف اعجبني ضرب زيد فان
المصدر الجنس يمتنع ان يسند اليه شيء اخر في نسبته الوجدان قوله لان الاول وهو عطف
المفرد على المفرد الذي سبق في قوله ولا الثالثة من باب اعلمت قوله وقراءة عاصم وكذلك
نجي المؤمنين على الاسناد الى المصدر والاية في اواخر سورة الانبياء اذ قد يكون المفعول الاول من
هذا الباب مجرورا بحرف الجر وهذه القاعدة تستدعي عدم جواز او عدم اولوية وقوع المفعول
الاول للانباء موقع الفاعل لكونه جارا ومجرورا والقاعدة الاتية اولوية فبينهما تناف
قوله الاوجه ان المراد ومن الفاعل اقول هذا ما خطر ببالي ووقع في خيالي الافكار بسبب
عندي من النظرة السليمة في كون ما ذكره الشارح اوجه واولى قوله من القسم الاول من المبتداء
الخ مأخوذ من كلام الفاضل المحشي حيث قال في تفسير قوله على ما هو الاصل فيهما اي في باب المبتدأ
والخبر وهو ان يكون المبتدأ مسندا اليه دون ان يكون مسندا فانه مبتدأ يحتاج اليه للضرورة و
ولهذا لم يكن قايم في اقايم ابوه زيد مبتدأ لاحتمال ان يكون خبرا لزيد انتهى اقول الظاهر
ان مراد الشارح بالاصل ليس كذلك بل المراد به حالهما الاصلي الذي يكون عليه ما لم يعرضهما
العوارض وهو التقديم مما يعرف انه اخر الاحتمال من مجيء المبتدأ بلا خبر بان يحذف ومجيء الخبر بلا مبتدأ
بحذف قوله وقال نحاة المغاربة يجيء مقدما قال نحاة اهل المغرب وقوله فيتقدم آه في نحاة الزمان
اللغة والنحو قوله ولا يخفى ان الاولى هو الاصل فيه تسامح لان المراد من الاصل القسم الاول من المبتداء
كان الاولى ان يقول الا ان القسم الاول من المبتدأ اي الاصل في المبتدأ والخبر بل من المبتدأ فقط وقد عرفت ذكرناه
ان الواجب عليه فيهما قوله تنزيلا لها منزلة الوجود بمعنى ان الحكمة وجود العوامل تنزل
منزلة وجودها فاتيته بالتجريد كما تنزل الحكمة السعة واتيته بالتصغير في قولهم ضيق فم البئر
واذا فرغ لم يكن بل انشاء اي ضيق فم البئر وتنزل الحكمة الكبير منزلته واتيته بالتصغير في قولهم سبحان

فاقتصر في نحوه

اذا امر بحفرها

الذي

٤٤

قسم

الذي صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله الضيق اي كما سبق في تجريد عن مقتضاه قوله
يتجه عليه ان ما ارتكبه الشارح لا دخل مثل بحسبك درهم قوله اي ثاني قسميه ما يطلق عليه المبتدأ
في تاويل ما يطلق عليه المبتدأ فحينئذ يستقيم اضافة القسمين لان ما يطلق عليه المبتدأ مفهوم
عام يندرج فيه هذان القسمان وقوله لان المبتدأ القسمين مشترك لفظي الى آخره تعليل
للتغير اي انما اولنا المبتدأ بذلك التاويل لان المبتدأ مشترك لفظي بين هذين مفهوميه وليس
بمشترك معنوي فلا بد من ذلك التاويل ليصح اضافة القسمين اليه وهذا رد على
الفاضل المحشي حيث قال قوله وثاني قسمي المبتدأ اشارة الى ان المبتدأ مشترك معنوي
لا انه مشترك لفظي كما ذهب اليه الشيخ الرضي والا لزم استعمال لفظ المشترك في معنييه
قوله وافيد لكونه مفيد لكون المبتدأ مشتركا لفظيا بخلاف ما ذكره الشارح قوله ومن قال
امتناع الاجتماع بين الى قوله فبعد بعد اقول من جعلها لمنع الجمع يقول ان معنى الجمع
ليس الاجتماع في كون الشيئين موضوعا لهما شيء بل اجتماعهما في مادة واحدة ولا يجمع
قسمي المبتدأ لا يجتمعان في مادة واحدة بان شيء مجرد عن العوامل اللفظية مسند اليه وصفة
واقعة بعد حرف الاستفهام او النفي رافعة لظاهر معا فكلمة او لمنع الجمع كما ذكره
القايل وهذا هو الوجه الوجيه لكن لم يطلع عليه هذا المحشي لخفائه فسلك طريقا اخر منكر
وذكر ما ذكر قوله غير ما سوف على زمن قد مضى بالهم والحزن يريد غير ما سوف مبتداء وعلى
زمن مرفوع به ساد مسد الخبر والمعنى لا يوسف ولا يحزن على زمان قد مضى بالهم والحزن قال فان
اعراب غير ما سوف المبتداء لان الصفة التي هي المبتداء لما انجرت بالاضافة اليها نقل اعرابه
المبتداء ونظيره غير في المستثنى حيث اعرب باعراب المستثنى ما اضيف اليه والخبر المستثنى به
قوله فيه نظر لانحصار كونه فاعلا اسم التفضيل اسما ظاهرا في مسئلة الكحل لعله ما خوذ
من كلام المغني حيث كلما قيل فيه ومن المشكل قوله فخير عند الناس منكم امرءا الداعي المثوب
مالالان قوله نحو ان قد رفاعلا يلزم اعمال الوصف غير معتمد ولم يثبت وعمل افعل في الظاهر

غير مستعار من نحو

في غير مسألة الكحل وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل به وهو اجنبي بين المعاد منكم وجره
ابو علي وتبعه ابن ضرغم على وصف خير لنحن محذوفة ونحن المذكورة توكيد للضمير في افعل انتهى
الا ان المحشي جعل المحذوف منكم لظنه اليسر من حذف نحن وكلاهما تكلف واخراج للكلام
عن الظ قوله لان خبر الليس مطابق للمفرد لكون نحن للجمع والجواب ان المراد بالمفرد ما يقابل المثنى
والمجموع المذكورين فيما بعد فيدخل نحن في المفرد وهذا لانه ذكر فيما بعد ان المجموع ما دل على احاده
معقودة بحروف مفردة بتغيير ما وهذا لا يصدق على نحن فيكون نحن داخلا في مقابله وهو المفرد
على ان ما ذكره من المثال مصنوع غير صادر من العرب الموثوق ولا اعتداد بالمصنوع قوله
وبعد يرد انتقاض القاعدة اي ينتقض على ما ذكره الشارح القاعدة بقولنا اخير منكم عند الناس
انا لانه لا يجوز فيه الامران لما مر من انحصار عمل اسم التفضيل في اسم الظ في مسألة الكحل مع مطابقة
الصفة مفردا وقد يتوهم ان المحشي ينتقض قول المص فان طابقت للمفرد جاز الامران وهو
ناشئ عن عدم فهم المعنى لانه لو كان المعنى كذلك لكفى ان يقال ينتقض ولا حاجة الى قوله يرد صاحب
المختصر لان افعل التفضيل غير داخل في الصفة الرافعة للظ عند المص لتصريحه فيما بعد بانحصار
عمل اسم التفضيل في الظ في مسألة الكحل كما ذكره لا يقال قد ترك الشارح قيد رافعة لظ في
تفسير طابقت واتى بمطلق الصفة فيدخل فيما اخير في اخير منكم عند الناس انا لانا نقول اولا
لا يلزم من تفسير الشارح بمطلق الصفة ان مراد المص كذلك وثانيا ان تعبيره بما ليس بل لاجل
ان المراد بضمير طابقت مطلق الصفة بل لقوله جاز الامران فاعرف هذا فانه غاية البكا
ثم نقول ما ذكره من المثال ليس من كلام العرب بل مصنوع ولا اعتداد به قوله نبه على ان
ضمير طابقت ليس على ظاهره لان ظاهره ان يكون راجعا الى الصفة المذكورة مع جميع القيود
لا اسمها بدونه قيد رافعة لظ اذ لو كان على ظاهره للزم ان لا يجوز في الصفة الرافعة لظ
امران مع انه لا يجوز فيها الا الامر واحد وهو ان يكون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها ساد
مسد الخبر قوله ولا داعي الى ما اتى به المص قول الداعي اليه كون الكلام في الصفة قوله
ويشكل

صح الكل

ويشكل بأقائم رجل اقول كونه تكلم به يتوقف على مجيء هذا التركيب او مثله في كلام العرب
ويخطر ببالي القاصر انه غير وارد فيه اذ لا معنى للاستفهام عن قيام رجل غير معلوم للمخاطب
وقول اطالع الشمس ممنوع ايضا على انه يجوز تذكير الصفة بناء على لفظ الشمس قوله
كما في زيد قائم فان تقديم الخبر فيه غير جائز لا لعلة اليه التباس المبتدأ بالفاعل قوله
لانه اي زيد فاعل يشتمل على خلاف الاصل بكون المسند مبتدأ كما في اقائم زيدا اذ جعل زيد
فاعلا قوله على يضرب في يضرب زيد لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور لعدم كونه مشتملا على
علم الفاعلية قوله والاولى جعل الثاني للملابسة يعني لظهوره واغنائه عن تقدير الاسم او تقدير
الى المبتدأ او حرف الباء عن الظ قوله وكأن النكتة آه يريد انه اتى بلفظ اليه لتوهم المتوهم
انه بمعنى المسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ مع انه ليس كذلك فان لفظ اليه في تعريف المبتدأ
فاعل المسند وههنا متعلقه وفاعله الضمير المستتر فيه فغير العبارة لئلا يتوهم ذلك وعلى
هذا لا يرد ما ذكره بقوله ولا يخفى ركح اي حلين اذ كان المتعين الباء بمعنى الى وتغييره لئلا
يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المبتدأ والا اي وان لم يكن الباء بمعنى الى وتغييره
لما ذكر بل اتى بمعناه لا حاجة اليه اصلا اذ كان مستدركا لاغناء لفظ المسند عنه قوله
ويتجه انه يدخل في تعريف المبتدأ ح يضرب في زيد يضرب اي بلا فاعل لانه يصدق
عليه انه مجرد مسند الى ضمير المبتدأ مع انه ليس بخبر اذ الخبر الجملة قوله وقد يتكلف بان
الخبر مجموع الصفة ومعمولاتها فعلى هذا يخرج الصفة لان المجموع مسند الى المبتدأ قوله
وصحة حيوان ناطق خير من فرس معطوف على العدم لا على الصحة قوله وهو مندفع
بانه تخصيص عند المخاطب بصحة الاولى ان يقول المتكلم اذا قال ارجل في الدار او امرأة يعلم
المخاطب كون احدهما في الدار اذ الاستفهام بهذا الوجه انما يكون اذا علم كون احدهما
في الدار واذا لم يعلم كون احدهما في الدار لم يستفهم بهذا الوجه بل يقال في الدار احد اذا كان
الامر كذلك فكان المتكلم قال اي من الامرين المعلوم كون احدهما في الدار فيهما ولا ريب

اطالع

البعض

في ان المتكلم قال هكذا يكون تخصيص عند المخاطب فكذا ما يستفاد منه كذلك ما ذكر تعيّن ان يكون
ذلك الخبر لرجل معلوم له ان احداً ما في الدار ولا نظر من ذلك بل ربما يستفهم بذلك من لا يعلم كون احد
في الدار كما اذا كان رجل واقعاً بقرب دار لا يعلم من فيها ثم جاءه آخر فسمع صوتاً من داخل الدار فقال له
ارجل في الدار او امرأة نظراً انه يعلم من فيها قوله ويتعين ايضاً منه فيه بان المخصص في كوكب
عظيم انقض الساعة هو الصفة مع جواز كوكب انقض الساعة اللاوجه ان يقال الا ان يتوهم هذا
الوجه انما يكون اذا علم ان يكون في الدار انساناً فكانه قال الذي علم كونه في الدار رجل واحد او
قيل هكذا يكون تخصيصاً فكذا ما يستفاد من هذا قوله وفيه نظر لانه يهر اذا راى الجنيب للانبساط
اضلم تنزل الا ان يهر الكلب للانبساط وانما يهر للغضب سواء كان الجائي حبيباً او عدواً قوله
اما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان تخصص حتى يقع مبتداء هذا هو المراد وقوله بين النحاة
وقال بعض المحققين منهم قرينة حالية قوله يرد عليه انه فلا يصح الظاهر ترك الفاء وان يقال
انه لا يصح تخصص المصدر ووجه الورود انه يوجد كلام ليس مركباً من اسمين ولا من فعل واسم
بل من اسم وجملة ويمكن دفعه بان الاسم في كلام المصنف شامل للمأول به كما الكلمة في تعريف الكلام
قوله وللمفعول وتقع الجملة مفعولاً في ثلثة ابواب احدها باب الحكاية بالقول او ما يرادفه
فالاول نحو قال اني عبد الله والثاني نحو كتبت اليه ان افعل كذا اذا لم يقدر حرف الجر ونحو
ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله اصطفى لكم الدين وثانيها باب ظن واعلم فانها تقع
مفعولاً ثانياً لظن وثالثاً لاعلم وثالثها باب التعليق نحو لنعلم اي الحزبين احصى قوله وقع بعد الفاء او اذا قيد به لان جزاء الشرط الجازم اذا كان مضارعاً
ووقع بلا فاء واذا يكون اعرابه لفظياً لا محلياً وان كان ماضياً فالمحكوم الموضع بالجزم
الفعل وحده كون الجملة وقعت بعد الفاء او اذا انها لم تصدر بمصدر يقبل الجزم لفظاً كما في نحو
قولك ان تقم اقم او محلاً في قولك ان جئتني اكرمتك مثال مقرونة بالفاء من يضلل الله فلا
هادي له ويذرهم ولذا قرئ بالجزم ويذر عطفاً على المحل ومثال المقرونة باذا وان تصبهم سيئة

بما قدمت

بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون قوله والتابع لجملة لها محل من الاعراب بان يكون معطوفاً
عليها او بياناً او مؤكدة او بدلاً منها قوله او جازم ولم تقترن بالفاء ولا باذا فال
فيه معنى اللبيب نحو ان تقم اقم وان قمت قمت اما الاول فلظهور الجزم في لفظ الفعل واما
الثاني فلان المحكوم لموضعه بالجزم الفعل لا الجملة باسرها انتهى والممارسة الكتاب بالعلم
والمأول به كبصري وكوفي وجامد اريد به معنى المشتق كقولهم هذا القاع عرفج كله اي
هذا المكان المستوي غليظ والعرفج نبت ينبت في السهل قوله الا انه عمل بعض اللغات
في شبه المضاف حكي عن بعض البغداديين جواز تعلق الظرف بالممتنع المبني ولم يستحسنه الرضي
لوجوب اعراب المثال به للمضاف بلا خلاف قوله فلا معنى لجعله قسيما اي الوضع الظاهر
موضع المضمر قال في شرحه للكافية قد يعدل عن الضمير الى اسم ظاهر مشتمل على المبتدا نحو نعم
الرجل زيد فان زيداً مبتدا فاذا الرجل المراد به الجنس ونحو اما القتال لا قتال لديكم فان اسم
الاستغراقي احتوى على المبتدا وبهذا عرف ان نعم الرجل ايضاً من جملة وضع الظاهر موضع
المضمر وان نائب الضمير ليس اللام كما توهم بل شمول المبتدا انتهى كلامه هنا وقد عدل
عن بعضه في هذه الحاشية حيث جعل اللام ههنا للعهد لا للجنس ولعله انما عدل عنه فيها لاطلاعه
على ما ذكر في معنى اللبيب حيث قيل فيه والخامس يعني من روابط الجملة بما هو خبر عنه
عموم يشتمل المبتدا نحو زيد نعم الرجل وقوله واما الصبر عنها فلا صبر كذا قالوا ويلزمهم
ان يجيزوا زيد مات الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار واما المثال
فقيل الرابط اعادة المبتدا بمعناه بناء على قول ابي الحسن في صحة تلك المسئلة وعلى
القول بان ال في بابي نعم وبئس للعهد لا للجنس واما البيت فالرابط فيه اعادة المبتدا
بلفظه وليس العموم فيه مراداً اذ المراد انه لا صبر له عنها انتهى واراد بقول ابي الحسن انه
لو اجاز نحو زيد جاءني ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية له بجعل الرابط اعادة
المبتدا بمعناه متمسكاً بقوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب واقاموا الصلوة انا لا نضيع اجر المصلحين

واجيب بمنع كون الذين مبتداء بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون ولئن سلم فالرابط
العموم لان المصلحين اعم من المذكورين هنا ثم نقول هذا لعل الشارح انما جعله قسيما
لوضع الظاهر موضع المضمر لحمله على اعادة المبتداء بلفظه وليس بذاك اذ وضع الظاهر موضع
المضمر لا يختص بها قوله هذا اى جوازه فى غير مقام التعظيم فى جملتين مطلقا لا فى جملة
واحدة فى سوية الكلام فى الشعر فى غير مقام التفخيم عند سيبويه فى جملتين وجملة
بشرط ان يكون بلفظ الاول وعند الاخفش جائز فى غير مقام التعظيم مطلقا اى
سواء كان فى الشعر او لا هذا الا ان فيه نوع خفاء فان قوله وعند الاخفش جائز مطلقا
بعد قوله وفى الشعر ربما يوهم ان جوازه عنده فى الشعر دون النثر مع انه ليس كذلك
بل جائز فيه ايضا كما ذكرنا على ان بين قوله وفى غيره جائز فى جملتين مطلقا وقوله وعند
الاخفش مطلقا على ما ذكرناه سماجة التكرار وكذا بينه وبين قوله هذا فى السوية وبالجملة
كلام هنا على فهمنا ليس بمنتظم كما ينبغى وقال الفاضل المحشى وضع الظاهر موضع المضمر
فى معرض التفخيم جائز قياسا وعند سيبويه يجوز فى الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول
وعند الاخفش يجوز مطلقا وعليه قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لا نضيع
اجر من احسن عملا اى لا نضيع اجرهم انتهى وهذا واضح لا غبار عليه قوله الا فى عين
المبتداء قال فى مغنى اللبيب والعاشر يعنى من روابط الجملة بما اخبر عنه كون الجملة نفس
المبتداء فى المعنى نحو هجيرا ابى بكر لا اله الا الله ومن هذا اخبار ضمير الشان والقصة قوله
لانسياق الذهن الى الضمير اى لا يفهم كون المحل وفى لام العهد قوله من ضمير مستتر
المنتقل اليه من عامله فيلزم تقديم الحال على العامل المعنوى مع انهم صرحوا بانه لا يجوز
قيل ذلك اى تقديم الحال على العامل المعنوى جائز فى الحال الظرف لتوسعهم فى الظرف
وتجويزهم فيها ما لم يجوزوا فى غيرها لتنزلهما من الاشياء منزلة انفسها كما يذكر
ابن برهان قوله لا يقع خبرا عن عين وهو ما يقوم بنفسه ويقابله العرض وهو ما لا يقوم
بنف

بنفسه ويعبر عنها بالجثة ايضا الا يكون متجددا اى لا يكون حصوله جديدا فلا يقال
زيد يوم الجمعة لعدم الفائدة بخلاف الهلال ليلة الجمعة فانه صحيح لوجود الفائدة
لكون الهلال متجددا حيث نقل الحكم اى عدم وقوع الظرف الزمان خبرا عن عين
مطلقا اى لم يقيد العين بان لا يكون متجددا وقال قالوا ان ظرف الزمان لا يقع
جاريا على اسم العين لان الزمان لا يتعلق بحصول العين واستمرارها لعدم الفائدة
لان الازمنة الخبرية ظرف المخلوقات الكائنة معها كلها فلا فائدة فى تخصيص بعضها
بها بخلاف الامكنة لانها ليست ظرفا الا لبعضها فيفيد تخصيص البعض بها نحو زيد
خلفك ثم قال وفيه ان كون الازمنة ظرفا لكل المخلوقات لا يقتضى عدم الفائدة
لجواز ان يكون السامع جاهلا بكونهما معها مثلا يفيد قولك الرمان فى الخريف سامعا
لم يعرف كونه فى الخريف انتهى والظاهر ان القائل وهو المحشى الاول عبد الغفور راى قول النحاة
مطلقا غير مقيد بذلك القيد فنقله كما راه فاعترضوا عليه بذلك لا انه راه مقيدا فترك قيده
ونقله مطلقا ثم اعترض عليه لانه لا يليق بالعاقل فضلا عمن اشتهر بالفاضل
ولا يخفى ان الاول ليس مما يتعجب منه قوله ومن التعجب آه اى من الغرائب
قوله لان التقدير يلزم التأويل اشارة الى وجه صحة تاويل التقدير بالتاويل وقوله
ليصح متعلق الضمير بقوله اول وبيان الفائدة التأويل وقال الفاضل المحشى جعل
التقدير بمعنى التأويل لتصحيح الكلام اذ لو لم يصرف عن ظاهره لم يصح نسبة
التقدير الى الظرف وذكر الباء فى الجملة قيل فى توجيهه ان الباء زائدة دخلت
على التمييز نحو زيد طيب ابا اى ابا والمعنى ان الظرف مقدر من حيث انه جملة
او من حيث انه جملة اى مفروض انه جملة لنيابته عن الجملة او الباء للالصاق والمعنى
ان الظرف مفروض ملتصق بجملة ويجوز ان يكون التقدير بمعنى الالحاق يقال
قدرت هذا بذاك الحقته به والمعنى ان الظرف ملحق بالجملة الحاق الجزئى بالكلى

حسنها

واحسن التوجيهات في شرح انتهى قوله وبهذه الجملة اشارة الى الجملة في قوله بجملة او ان رقة الى قوله انه مقدر بجملة فانه جملة من مطارح انظار اى مما يطرح فيه الافكار ويرمى بعضها عن بعض ولا يحمل على معنى ولا تستقر فيه يقال طرح الشيء اذا رماه واطرحه اى ابعده وهو افتعال ذكره واقيه ما يجب ان ينغض عنه الابصار اراد به ما نقلناه عن الفاضل المحشي ونحوه قوله ومنع ابن الحاجب كون من نكرة وقال انه معرفة لانه في قوة ازيد ام عمرو ام خالد وتصرف الابهام في هذه المسميات على المتكلم لا يوجب لها التنكير وهو ضعيف لكن في قوله وهذا مذهب سيبويه خفاء لان المنقول عن سيبويه في المشهور جواز كون المبتدا نكرة والخبر معرفة اذا كانت النكرة متضمنة للاستفهام لا لكونها في قوة المعرفة لكن صاحب مغني اللبيب قال واما ان كان الاول هو النكرة فان لم يكن لها ما يسوغ الابتداء فهو خبر اتفاقا نحو ضرب ثوبك وذهب خاتمك وان كان لها ما يسوغ فكذلك عند الجمهور واما سيبويه فيجعل المبتدا نحو كم مالك وخير منك زيد وحسبنا الله ووجهه ان الاصل عدم التقديم والتأخير وانهما تشبيها بمعرفتين انتهى وضميرهما راجع الى قوله وجدلها ما يسوغه الابتداء وكلامه مشعر بكون النكرة المتضمنة للاستفهام في قوة المعرفة عنده قوله اى صورة اقوى لما ورد على قوله او كان الخبر فعلا ان الخبر لا يكون فعلا بل فعلا مع فاعله وهي جملة دفعه بعضهم بان المراد فعل صورة كما جعل ابن في ابن زيد مفردا باعتبار الصورة ثم قال فلا يرد نحو الزيدان قاما لان الخبر جملة صورة انتهى فاراد المحشي نقل هذا الكلام لكن غيره بحيث لا يفهم المقصود الاصلي وهو دفع ما ذكر بل يتبادر الوهم الى ان المراد منه اخراج الزيدان قاما من القاعدة لعدم وجوب تقديم المبتدا فيه وزاد قوله خرج بقوله قام ابوه في الذي قام ابوه والعلامة عزاه الى الحاتم لا يراد وادلا الا ان يحصل ذلك في فوايد نعم ثم عاتبه لما يراد عليه حالة الى غيره قال الفاضل بعد ما نقل ذلك الكلام كما ذكرنا وفيه انه لا حاجة الى الحفظ لفظ

نا زيد

للاحتراز عن نحو زيد قام ابوه مع انه اى المحشي احترز بها عنه في شرحه فالاولى ان يقال سمى الجملة الفعلية فعلا تسمية للكل باسم الجزء المتقدم قوله لكان اخفى وهذا لان الكثير الاحتمال في هذه الصورة عدم الالتباس بناء على ان السامع لا يحمل على البدل او على الفاعل لاستلزامه عود الضمير قبل ذكر مرجعه او خلاف الاصل كذا في حاشية الفاضل المحشي قوله لا يغير حرف النفي معنى الجملة فان لا قايم جزء من الخبر فهو كقايم في زيد لا قايم بخلاف ما قايم زيد فانه ما نع به لنفي القيام عن زيد واصله زيد قايم قوله ليشمل قرين كل رجل ضيعته ولو فسره به لا يشمله مع انه لان الخبر فيه والضمير لرجل وهو ليس بجزء منه بل مضاف اليه قوله مثل على الله عبده متوكل فان الخبر فيه متوكل والمتعلق تعلق المعمول بالعامل وهو لفظ الجلالة ضمير في المبتدا وهو عبده قوله وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل آه قائله الفاضل المحشي حيث قال انما لم يجعل الخبر الفعل المقدر والتعلق من باب تعلق المعمول بالعامل لعدم ظهوره في مثل غلام رجل مثله اذا جعلت مثله مبتدا انتهى ان هذا المحشي اورد مثالا وجب فيه تقديم الخبر على المبتداء وهذا الكلام مبني على ان الخبر مجموع المضاف والمضاف اليه او على ان المضاف اليه كالجزء من المضاف من جهة المعنى والذي سيق ذكره انفا بخلافه ولا تنافى بينهما لان الاول كلام تشخص خبر وهذا كلام مشخص والاول ارجح وبكلامهم اوفق ولم يتعرض لاصلاحه لظهوره وهو ان يقال المراد عن ان مع اسمها وخبرها قوله قيل هذا اى وجوب تقديم الخبر اذا كان خبرا عن ان اذا لم يكن ان بعد اما اما اذا كان بعدها نحو اما انك خارج فلا اصدقه فانه لا يجب تقديم الخبر لعدم الالتباس لان الجملة التامة لا تقع بين اما وفائها وقوله قلت هذا اذا لم يكن ان فيما يتعين موقعا للمبتدا نحو اما انك خارج ولو لا انك خارج وخرجت فاذا ان السبع حاضر فيه ان الكلام ليس في خبر ان نفسها بل في الخبر عن ان مع اسمها وخبرها وهو متحقق في المثال الاول فان قوله لا اصدقه خبر عن ان واما المثالان الاخيران فليس الخبر عن ان متحقق فيهما

خلاف الاصل

فان قيل ليس تقدير لولا انك خارج لكان كذا لولا انك خارج موجود لكان كذا قلت
نعم الا ان الخبر بعد لولا واجب الحذف غير جائز ذكره فليس متحقق في الذكر وبهذا اظهر ان
التخصيص ليس من ضيق اللفظ بل هو ناشئ من ضرورة النطق قوله رد اللفظ بين
المجازي والحقيقي يريد ان معناه الحقيقي اذا دخل على المضارع التقليل قال في مغني اللبيب الثالث
من معاني قد التقليل وهو ضربان تقليل وقوع الفعل نحو قد يصدق الكذوب وقد
يجود البخيل وتقليل متعلقه نحو يعلم ما انتم عليه اي ان ما انتم عليه اقل معلوماته سبحانه
وقد زعم بعضهم انها في هذه الامثلة للتحقيق وان التقليل في المثالين الاولين لم يستفد
من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فانه ان لم يحمل على ان صدور ذلك منهما
ارد قليل كان فاسدا اذ اخر الكلام يناقض اوله انتهى واستفدنا منه ان ذلك القائل
يردد اللفظ بين معنييه الحقيقيين قوله هو الملايم بالحكم بامتناع تعدد الفاعل فان
المراد منه امتناع تعدده بغير عاطف اذ التعدد بالعاطف غير الممتنع بل كثير قوله
لكان كسبيلا الظهور تضمنه معنى الشرط لانه يمكن ان يقال كون النعمة منهم غرض
وسبب لصدورها من الله تعالى لكن كون افعال الله معللة بالاغراض مذهب اهل الاعتزال فلو
الاعتزال فوقوع الزمخشري في هذا الاشكال لغفلة عن سهولة حمل الفعال على قاعدة
الاعتزال ووقوعه فيه لغفلة عن سهولة بل لانه لا يجب الغرض اذ الغرض
الداعي الى الفعل غيره وكون النعمة منهم نفس الفعل فعلم ان ما ذكر الزمخشري ما ذكره
الجمهور لعدم وجدان غيره في المطابع افعال الله تعالى لا تعلل بالاغراض خلافا
للمعتزلة ولاكثر الفقهاء والغرض لاجله يصدر الفعل من الفاعل ثم بين حجة كل
منهم وفي القاموس زمخشر قرية بنواحي خوارزم اجتاز بها اعرابي فسال عن
اسمها واسم كبيرها فقيل زمخشر والرداد فقال لا خير في شر ورد ولم يلمم بها
منها جار الله ابو القاسم محمود بن عمر وفيه يقول امير مكة علي بن عيسى بن وهاس الحسني
شعر

شعر جميع قرى الدنيا سوى القرية التي تبتدأ بها دار افداء زمخشر قوله واخبر بان
تزدهي زمخشر بامرئ اذا عد في اسد الشرى زمخ الشرى قال لما اتى جار الله العلامة
الى مكة المشرفة وهي المرادة بالقرية التي تبتدأ بها دارا وكان على بعض شرفه في ذلك
الوقت امير بها والشرى موضع كثير الاسد وفي القاموس الشرى طريق في سلمى
كثير الاسد وسلمى كسكرى موضع بنجد وجبل لطي شرقي المدينة زمخ تكبر على خلاف
الشرط متعلق بقوله باقيا على معناه فان الماضي في الشرط لا يبقى على معناه بل يكون
مستقبلا في المعنى والاول نهاية كون الفعل ماضيا في الاسم الموصوف بفعل قليل والكثير
ان يكون صلته مضارعا قوله اذ المبتدا المتضمن بمعنى الشرط يجب ان يفيد العموم
ككلمات الشرط ليشبهها في العموم والابهام ويصح دخول الفاء في خبره
وههنا ليس كذلك اذ لا يريد ان كل موت تفرون منه يلاقيكم اذ رب موت فر منه
الشخص فيما افادة كالموت بالقتل فالمراد الجنس فيكون الا لغاية قوله
المراد بالموصوفة الموصوفة معنى آه الا وجه ان يقال المبتدا هو النكرة يدل على ذلك
قولهم او النكرة الموصوفة ولفظ كل المجرد افادة الشمول والاحاطة وليس امر
وراء ذلك قوله ويمكن ان يدفع بانه لم يقع منتقض بقوله تعالى افان مات او قتل انقلبتم
على اعقابكم فان الهمزة متاخرة عن الفاء في المعنى عند سيبويه وجمهور النحاة وانما
قدمت عليها لكونها اصلا في اقتضاء الصدارة قوله فلهذا وجه كل تخصيص من اللام
في هذا المقام فالتخصيص ليست ولعل بيان الاتفاق وان بين الاختلاف لان المنع والا
ختلاف من حيث تتبع الاستعمال لما وجدا فيما اعتبرهما فذكرهما واما المنع والاختلاف
في غيره فلما كان من باب القياس لم يعتد بهما ولم يذكرهما قوله قلت فيكون المقطوع
اي اذا كان الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو يكون المقطوع من مواقع وجوب
حذف الخبر قوله وبيان المص اي فيما بعد احتمال كون خبر المحذوف قوله

كذا قيل القائل الفاضل المحشي حيث قال الهلال اماه نو تا سه شب وبعده القمر وهذا
موافق لكلام الصحاح بل ماخوذ منه حيث قال الامام الجوهري فيه الهلال اول ليلة
والثانية والثالثة ثم هو قمر **قوله** فكانه اشار اليه قول الشارح اشارة الى استعمال
اللفظ المشترك في معنييه وهو غير جائز **قوله** ووجهه ان الغالب فيما هو في اخر الكلام
الوقوف عليه بسكون اللام ولم يرفع فيتوهم انه منصوب بالحيث او اريد في بادي الراي
فاتى بالقسم صونا للسامع عن التوهم الفاسد وصرفا له عنه في اول الامر وقيل في
الاصل فيما افرد عن الذكر الوقف كما في الاسماء المعدودة الغير باتيانا زيد عمرو بكر **قوله**
لان منهما ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع ووجه عدم صحته انه لا يطرد في مثل واذا
بالباب وجعله بدلا تعسف **قوله** ومنها ان اذا ظرف زمان والمحذوف هو مضاف
الى المبتدا وهذا لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة ووجه عدم صحته انه لا يطرد في
مثل قوله تعالى فاذا هم مظلمون ويكون مستدركا في مثل ماذا السبع بالباب وبهذا
علم ان وجه صحة كون التقدير فاذا السبع واقف موافقته لجميع صور اذا الفجائية وعلى هذا
ورود ما ذكر عليه هذا وقال في مغني اللبيب ومعناها الحال لا الاستقبال نحو خرجت
فاذا الاسد بالباب ومنه فاذا هي حية تسعى اذا الهم مكر وهي حرف عند الاخفش
ويرجحه قولهم خرجت فاذا ان زيدا بالباب بكسر ان لان ان لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
وظرف مكان عند المبرد وظرف زمان عند الزجاج واختار الاول ابن
مالك والثاني ابن عصفور والثالث الزمخشري وزعم ان عاملها مقدر مشتق
من لفظ المفاجاة قال في قوله تعالى ثم اذا دعاكم الآية التقدير ثم اذا دعاكم فاجاء
تم الخروج في ذلك الوقت ولا يعرف هذا لغيره وانما ناصبها عندهم الخبر المنصوب
المذكور او مقدر نحو فاذا الاسد اي حاضر وان قدرت انها الخبر فعاملها مستقر
او استقر ولم يقع الخبر معها في التنزيل الا مصاحبا نحو فاذا هي حية فاذا هم خامدون
فاذا هي

بيضاء
فاذا هي بيضاء فاذا هم بالباب سيرة واذا قلت خرجت فاذا الاسد كونها خبرا اي
فبالحضرة الاسد ولم يصح عند الزجاجي لان الزمان لا يخبر به ولا عنه وان قلت فاذا
القتال صحت خبريتها عند غير الاخفش وتقول خرجت فاذا زيد جالس وجالسا
فالرفع على الخبرية واذا انصب فالنصب على الحالية والخبر اذا ان قيل انها ظرف
مكان والا فهو محذوف نعم يجوز ان تقدرها خبرا عن الجثة مع قولنا انها زمان اذا قدرت
حذف مضاف كان تقدر في نحو خرجت فاذا الاسد فاذا حضور الاسد انتهى **قوله**
وهو ان اذا معمول فاجات المقدرة والتقدير خرجت ففاجات وقت السبع واقف
فالسبع مبتداء وواقف خبره والوقت مضاف الى الجملة وفيه انه يلزم اخراج اذا عن الظرفية
لانه مفعول به لفاجات اللهم الا ان يقال ان فاجات نزل منزلة اللازم ويحتمل ان
يجعل ظرف مكان في هذا التقدير اي خرجت ففاجات مكان السبع واقف واما فاء
الجزاء اي واذا خرجت ففاجات **قوله** ولا في الماضي يجب تكريره نحو فلا صدق ولا صلى
قوله يلزم كون المسند اليه معمولا للعامل لفظي وهو لولا دون الخبر فانه معمول العامل معنوي
ولم يذهب الى ذلك احد من النحاة **قوله** بل حال فيه نحو ضرب زيد عمروا قائما بدون اضافة ضرب
الى زيد **قوله** يجوز في هذا القسم الذي اضيف فيه افعل التفضيل الى ما المصدرية لان اول
الكلام كان مجاز الاسناد اخطب الى الكون ولا يكون اخطب الى الانسان الا ان يكون
تحكم بجواز الرفع مبنيا على اطراد الكتاب اي على ان يكون جواز الرفع فيما لم يكن اول مجاز
اطراد الكتاب اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه اي في ذلك الحال لانه يلزم حذف
الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه كما سيجيء في كلام الشارح
والشارح الى هذا بقوله كما ستعرف **قوله** الاول متعلق الظرف فيحتمل ان يكون وجه الاولية
الاولوية كونه موافقا لما في هذا المقام فعليه ان المراد بالظرف ليس ما في المقام حتى
يوافقه ويحتمل ان يكون وجهه موافقته للمثال اعني زيد عندك ففيه ان موافقته غير لازم

فضلا عن ان يكون اولى بل هو جزئي من الظرف المحذوف المتعلق ويحتمل ان يكو
وجها لكونه اخصر فعلى ان ذكر قوله كما يحذف متعلق الظروف لاستشهاد على حذف
حاصل فهذا اولى دون ذلك قوله اذ هذه ظرفية عن معنى الشرط فان قولك ضربت زيدا
قائما اخبار عن حصول ضرب زيد في حال القيام ولا ينافيه كون اذ الشرط لانه لا
يقتضي عدم تحقق الضرب وقت الاخبار قوله وفي العدو اعني ظاهر معنى كان الناقصة
لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظرف في معنى كان الناقصة قوله مع الفاء الفصيحة نحو
قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا فان التقدير على ما
ذكره صاحب الكشاف فان ضربت بها فقد انفجرت وعلى ما ذكره السكاكي فضرب بها فانفجرت
والراجح في الآية هو هذا ونحو قوله خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا
خراسان فان التقدير واذا كان خراسان اقصى ما يراد بنا فقد جئنا خراسان قيل
والمختار في وجه تسمية هذه الفاء فصيحة كونها مبنية مفصحة عن المحذوف ولفظ جزاء
لزوم لكاريه فان مثل هذا المنصوب لم يسمع مع كثرته الا نكرة ولو كان خبرا لسمع بغير مرة
قوله كناية عن مصحفها هو الموافق لما في الكتابة ويسمى تجنيس خطيا النعمة مثال قوله تعالى
والذي يطعمني ويسقين واذا مرضت فهو يشفين وقوله عليه عليكم بالابكار فانهن اشد
حبا واقل خبا وقولهم غرك عزك فصار قصار ذلك ذلك فاخش فاحش فعلك فعلك
تهدا بهذا وقد يعد من هذا النوع قولهم في مسعود متى يعود وفي المستوفية حيث المسمى
تعرف به حيثية قيل الفاضل المحشي تعمية ايش تصحيفه قال اثنيث تصحيفه والمغلى اسم
فاعل للتانيث من اغلى اذا اعطى الغلاء قوله وهو ان ضمير ضيعة لا يصح ان يعود الى كل اذ لم
يقترن كل رجل مع ضيعة كل رجل ولا الى رجل اذ ليس المقصود ان كل رجل مقترن بضيعة
رجل قوله ولم يرد الخ فيه رد على الفاضل المحشي حيث قال قوله اي المرفوعات الخارجة ان قوله
خبران داخلتها مبتداء محذوف الخبر بقرينة ما سبق وقوله هو المسند الابتداء كلام انتهى
قوله

قوله ولم يقل وهو منها خبر ان فقصد الى البيان على وجه يحتمل الخ ولو قال ومنها خبر ان لا
يحتمل المذهب الكوفي من ان رفعه بالابتداء لصدق تلك العوامل ان تعمل عملين لان ما
الضمير يكون راجعا الى المرفوعات وقال الفاضل المحشي وانما لم يقل ومنها لانه في الاصل
خبر للمبتدا فلم ينفصل بما هو مشعر بكونه بابا على حدة قوله ويمكن دفع الاشكال بان
يجعل الخ وانما دفع به لان قوله بعد دخول هذه الحروف يخرج خبر كان وخبر المبتدا وحدهما لا
وغيرها وقوله الى اسمائها هذه الحروف بخلاف قوله بعد دخول هذه الحروف فانه توهم من
قوله الى اسمائها قوله لان نحو خبر قائم لان ما جرى عليه الاعراب هو السرف والجزء خبر كما سبق
وان كان الخبر بحسب المعنى مجموع قائم وابوه قوله وقوله ان من اباك اي بالالف في الاستعمال
لا كاف الخطاب واقول لعل هذا السهو من الناسخ وليس من الشارح والواقع منه من ابوك
قوله صرح به الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز قال المحقق التفتازاني في المطول قال
الشيخ عبد القاهر قد ذكر في ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الامر كان انه لا يكون
كقولك للشيء يريد من المخاطب ويسمع انه قد كان من الامر ما ترى واحسنت الى فلان ثم
انه فعل جزائي ما ترى وعليه رب اني وضعتها انثى ورب ان قومي كذبون ومن لطيف
ان الضمير الشأن معها حسنا ليس ومنها نحو انه من يتق ويصبر الآية وانه من يعمل منكم
سوءا وانه لا يفلح الكافرون ومنها تهيئة النكرة لان تصلح مبتدأ كقوله ان شواء
ونشوة وخبب البازل الامون وان كان النكرة موصوفة تركها مع ان احسن
كقوله ان دهرا يلف شملي بسعدي لزمان يهم بالاحسان ومنها حذف الخبر نحو ان مالا
وان ولدا وان زيدا وان عمرا فلو استقطت ان لم يحسن الحذف ولم يخبر انتهى قوله
لم يصح صار زيد ظرفيا فانه يفيد كون زيد ظرفيا في الزمان الثاني قوله فلو ترك بيان نوع
الخبر الظرف هو ونحوه لكان اشمل لشموله الخبر المتعدد وغيره ايضا قوله ولا وجود
لغيره اي لغير الوجود كالقيام والقعود وغيرهما الا منهم اي بني تميم وكذا ضمير التثنية

[illegible]

التشر موا بنی تمیم من ای هذا النقل ای نقل بنی تمیم لا یثبتون خبر قوله حتی یتوهم کسرة
عمل آه ای غیر عمل الکلام لیس تعینا لما هو الواقع فان عملهما فی الواقع عمل لیس قوله
بمعنی تخرج عن القیاس لنقصانا من [illegible] لا بلیت ویتیسر الی هذا المغنی قوله فیقتصر آه
اذ الاقتصار علی موردها السماع انما یکون فیما هو علی خلاف القیاس وکلام المغنی
ینبغی هذا الاحتمال حیث قال السامع یبعی من اوجه کون لا نافیة انه یکثر حذف خبرها
اذا علم نحو قالوا لا ضیر ولا فوت وتمیم لا تذکره الخ من ان یکون عاملة عمل لیس کقوله من صد
عن نیرانها فانا ابن قیس لا براح وانما لم یقدر مهملة ای عاملة والرفع بالابتداء لانه یجب
التکرار فیه نظر لجواز ترکه فی الشعر لانه [illegible] من ثمة جهات اصداها [illegible] علیها ان
قلیل حتی ادعی انه لیس بحجة والثانیة ان ذکر خبرها قلیل حتی ان الزجاج لم ینطق به فادعی
انها انما تعمل فی الاسم خاصة وان خبرها مرفوع ویرده قوله تعز فلا شیء علی الارض باقیا
ولا وزر مما قضی الله واقیا واما قوله نصرتک اذ لا صاحب غیر خاذل فبوئت حصنا بالکماة
بالکماة حصینا فلا دلیل فیه کما توهم بعضهم لاحتمال ان یکون الخبر محذوفا وغیر استثناء
الثالثة انها لا تعمل الا فی النکرة خلافا لابن جنی وابن الشجری وعلی ظاهر قولهما قول
النابغة وحلت سواد القلب لا انا باغیا سواها ولا فی حبها متراخیا وعلیه بنی المتنبی
قوله اذا الجود لم یرزق خلاصا من الاذی فلا الحمد مکسوبا ولا المال باقیا انتهی قوله
ومن قال وهو الشارح فیما نحن فیه محل لانه یقتضی انه لا یجوز عمله فی غیر الشعر فلا یصح التمثیل
بلا رجل افضل منک ومما ذکره انه یقتضی جواز عمله فی النکرة مطلقا واذا جاز عمله
فی النکرة مطلقا کیف یحکم بالشذوذ والان [illegible] المراد النکرة المعنیة الخ کما سمعت
معمولیه بلا من الوب کما غلط الشارح فی البیت الاول من صاحب فی البیت نحو البیتین اللذین
الذین نقلتهما من المغنی علی قول الجمهور ونحو قول النابغة وقول المتنبی ایضا عند ابن جنی
وابن الشجری ویدل علی هذا قول الشارح نحو من صد عن نیرانها فانا ابن قیس [illegible]

لا براح

لا براح وهذه المذکورات کلها اشعار وعن هذا قالوا مورد السماع هو الشعر وعلی
هذا یکون تمثیل المصنف تصویر عملها الا انه وقع فی کلام العرب ویحتمل ان یقع عملها
لا فی کلام العرب فی النثر الفصیح ومعنی الاقتصار علی مورد السماع ان یعمل لا فی الکلام
الذی سمع فیه عملها اذا تکلم به ولا یعمل فی غیره بالقیاس علیه وهذا هو شان ما یخالف
القیاس وشان ما یجمع وفات القیاس التعدی علی غیره هذا یعنی قوله یعنی احتمال ان
یکون لا براح من قبیل الثانی هذا احتمال بعید قوله واحتمال ان لا یکون عاملا بان یکون
لنفی الجنس مهملا شاذ العلم شرط الاهمال من التکریر اذ الفصل بینه وبین الاسم
او تعریف الاسم قال الامام المرزوقی انما جاء فی الشعر رفع ما بعد لا رد الی الاصل
اذ الضرورة ترد الاشیاء الی اصولها واصل الاسم لا هو الرفع لجواز ان یکون متعلق
الظرف وهو مرفوع فلا استشهاد فی البیت علی عمل لا وهذا لیس بمعیل لان الابیات
التی نقلناها عن المغنی شاهدة علی عملها ولیس فیها احتمال والله اعلم بالتحقیق حال

قوله المنصوبات ای من حیث انه علامة کون الاسم مفعولا لا یعنی لیس المراد
بعلامة کون الاسم مفعولا ذات العلامة بل مع وصف کونها علامة له فلا یبطل طرد
تعریف علم المفعولیة بدخول کسرة مسلمات ویاء مسلمین ومسلمین ولا طرد تعریف
المنصوب بدخول مسلمات ومسلمین ومسلمین فی مررت بمسلمین وبمسلمین لان کسرها
ویاءیهما لیست منصوبة فیه بکونها علامة لکون الاسم مفعولا وان کانت منصوبة
فی غیره وانما قال بل مررت بزید لکون بطلان الطرد به ابعد والطرد صدق المعرف
علی کل ما صدق علیه المعرف وعکسه قوله فانه یصح اطلاق المفعول علی هذه الامور
مع ان الاول مفعول له والثانی مفعول به والثالث مفعول معه والرابع مفعول فیه
قوله فدفعوا فیه علی اهله وهو ان الفعل المتعلق بالفعل نفس ذلک الفعل
کما قال الحکماء فی جواب قول المتکلمین الوحدة غیر موجودة فی الخارج لانها لو وجدت

كلها وحدة لان كل موجود موصوف بانه واحد فلزم التسلسل في الوحدات المترتبة
الموجودة وحدة الوحدة نفس الوحدة كما قيل وجود الوجود نفس الوجود وهو
لتعلق الدفع بالاطلاع على هذا اقال واضح على اهله قوله لكن لم يخرج بعد ضربت شديدا
لانه يصدق على ضربا شديدا والانواع والالف انه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لان
الضرب في ضربا من مشتبه الفعل والمراد بالانواع والالف هو الضرب ويمكن ان يقال
ان هذه الامثلة مصنوعة لا اعتداد بها قوله وانما هو لاخراج ضارب زيد وضرب زيد
شديدا لانه يصدق على كل واحد من الضارب والضرب انه اسم يدل على ما فعله فاعل
وهو الضرب ولكن لا يصدق عليه انه اسم يدل على ما فعله فاعل فعل مذكور لا نعلم ان ذكر
شيء يجعل فعلا قوله فان ضاربا اسم ما فعله اي اسم يدل على ما فعله فاعل القائم وهو الضرب
قوله باعتبار تمام معناه اي معنى العامل اذ كان اي العامل ولا يخفى ان تنوع المصدر
ليس تغيرا بالنظر الى ظاهر الكلام بل هو تغير بالنسبة الى الواقع قوله وهذا المذكور
من ان المفعول المطلق يكون للعدد ان دل على عدد الفعل لا عدد نوعه اعتبار المثنى
للنوع عن المثنى للعدد لانهما وان دلا على العدد الا ان الاول دل على عدد النوع والثاني
على عدد الفرد قوله والا اي وان لم يدل على الماهية للمرة بل دل على العدد قوله كما ذكر
في شروح المصابيح فيه ان المذكور تعكس ما ذكر في بعض شروحها قال زين العرب
في شرح المصابيح ان الصحابي استعمل القعود في مقابلة القائم والجلوس في مقابلة
الاضطجاع وحكي ان النضر بن شميل دخل على المامون وقام بين يديه ساعة فقال له
المامون اجلس فقال يا امير المؤمنين لست بمضطجع فاجلس قال فكيف اقول قال قل
اقعد انتهى قوله لان كل مصدر اضيف الى الفاعل او المفعول به نحو صبغة الله وكتاب الله
وسبحان الله ولبيك وسعديك وسبحان [illegible] الكت ولم يقصد بها بيان النوع بل
قصد رفع ابهام حادث من حذف فعله وتغيير فعله محذوف عاملها قياسا فيما اضيف

الى الفاعل

[illegible] المعنى لا يصح ان يكون تابع

الى الفاعل او المفعول او ليس بواجب فيما اذا لم يضف الى احدهما قوله لانه يصدق على ذلك
على ما زيد الكسير لان كونه خبرا بالتاويل او المبالغة قوله وفيه نظر لان المفعول المطلق
يكون معمولا لعامل معنوي اذ المراد الاعم من المفعول المطلق في حال او في الاصل
وكذا الخبر اعم من الخبر في حال او في الاصل ليخرج نحو ما وجدت سيري الا سير الشديد فيكون
معمولا للعامل اللفظي والا دان يتمثل بما حالك الا سيرا او جد الا ولوية الا سير الشديد في هذا
التركيب يصح لان يكون مفعولا مطلقا بخلاف ما في ما مثل به الشارح فانه ليس صالحا
في حال بل هو مفعول مطلق باعتبار الاصل قوله ايضا اي ذكر الشارح قوله اذ لو كان الا
نتقال كان تامة والانتقال فاعلها او ناقصة وضميرها عائد الى القرينة وتذكيره باعتبار
الخبر قوله نحو اصحبت زيدا آه فان قلت هذا المثال من امثلة حذف عامل المفعول المطلق
ام لا قلت الظاهر انه منها والتقدير تنفعه نفعا او ينفعك نفعا قوله فانه من المواهب اي
مواهب النبي ع قوله وحينئذ اي حين اذ كان عرض الشيخ الشرفي علة لو الواسطة ذلك الشيخ
نقول الظاهر ان يجعل منا وفداء مفعولا له يكون الشرفي على واقول لا يخفى على ذوي الالباب
اذا اعلموا ان اهم الخبر الا ليق بكلام رب العزة هو ان يكون منا وفداء مفعولا مطلقا
كما قالوا وان احتيج الى التقدير والحذف في كلام الشيخ [illegible] وان ما ذكره وهم داه لا ينبغي ان
يحمل عليه كلام الشيخ قوله وهو يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فتى والوثاق منا بعد وفداء
اي مع وجوب حذف فيه اذ ليس فيه بيان الانواع المحتملة لعدم كلمة اما وجواب عنه ان القواعد
النحوية لبيان ما وقع في كلام ومثل فتى والوثاق منا بعد وفداء او فداء اذ فدى غير
واقع في الكلام حتى يحتاج الى جعل القاعدة بحيث يشمله قوله المبنية على صيغة اسم المفعول
من التبيين بغيره اي بغير الشارح والوثاقي بفتح الواو وكسرها قوله لانه اسم
سوقه اي لانه مطلق السوق قوله لا تشبيه به لان المفعول المطلق ههنا
بحسب الظاهر لفظ مثل وهو ليس بمشبه به بل اداة التشبيه والمفعول المطلق حقيقة مثله

نحو الكلام

انه حر

مثله

لا محالة من نوابه في حقيقة التركيب اذ ما هو بصوت صوتا مثل صوت حمار **قوله** لوجوبه في مثله
وهو حذف الموصوف مذكور في هذا المثال ولا بد في تصحيح النقل الى النقل وجوب حذف الموصوف
في مثله عنهم بدليل والقائل الفاضل المحشي **قوله** سيرد عليه واخواته هكذا وقع العبارة في نسخة
كانت في نظري والصواب وعلى اخواته ولعله سهو من الناسخ **قوله** وهو نظير الحال الموطئة
اي اسم جامد موصوف بصفة هي حال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطاء الطريق اي
سهلها لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا **قوله** يتعدد عند الخليل او مثل
بتأويله منكر عند غيره اي له صوت منكر وهذا ان التأويلان على ما يستفاد من شرح
الرضي في الوصف دون البدل وعطف البيان ووجهه انه لا بد في الصفة ان تدل على
معنى في متبوعها وصوت حمار لا يدل عليه بلا تأويل وذكر في شرح الرضي الاجوز الحالية اليه
باحد هذين التأويلين ووجهه انه لا بد في الحال من الدلالة على هيئة ذي الحال وصوت حمار
لا يدل عليها بدون التأويل قوله لان ان مع الفعل اي مضارع موجود اي مستعمل في غير
الموجود لجعل ان المضارع خالصا للاستقبال كالسين وسوف وهو اي المصدر هاهنا
مقطوع به اي مجزوم وجوده فان اذا للمفاجأة تقتضي الوجود فلا يصح ان يأول بان
مع الفعل واما هذه العبارة ففيه مرفوع الخ قول الاوجه على الرواية المشهورة هي رفع
غيره ان لها خبر لا او غيره صفة محتمل حملا على محله البعيد وهو الرفع وكذا الاوجه على الرواية
الغير المشهورة هي نصب غيره كونه صفة محتمل حملا على اللفظ او المحل القريب في المعنى على
هذا ويدل عليه قوله سما محتمل غيره فان لها فيه خبر محتمل وغيره صفة له **قوله** فيه اي في قوله
وان لم يكن للتثنية رد على من قال المراد ما يكون متنعا للتكثير وقوله واشارة اي كلمة الوصل
في قوله وان لم يكن للتثنية اشارة الى ان المراد اعم مما يكون للتكثير او لغيره وهذا ما فهمه
من ان الوصلية انما وقعت وليس الامر كذلك كما فهمه فان ان الوصلية في اكثر مواقعها
لبيان الواقع منه هذا المواقع فان كلمة الوصل هاهنا لبيان ان ذلك اللفظ الذي هو على صيغة

التثنية

التثنية ليس للتثنية في الواقع بل للتكثير والتكرير فيه ومنه قول الشارح في اول الكتاب
فان الوضع فيهما وان كان عاما والغرض تكون الشارة الى اخلاف ما ذكر من الكلام يجي في كلامهم
على قلة ويشهد بذلك تتبع كلامهم واما الوصلية فتجي للدلالة على ان نقيض المذكور اولى
بالكثير اعم لما ذكر قبل لو الوصلية نحو اطلبوا العلم ولو بالصين ونظائره واذا تقرر هذا
فنقول المراد هاهنا ما يكون متنعا للتكثير والتكرير وذلك لان امثلة ما وقع متنع الواردة في
كلام العرب على ما ذكره جار الله العلامة في المفصل حنانيك ولبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك
ديك كل واحد منها للتكرير والتكثير الاولان مضاف الى المفعول واما الثالث فمضاف الى
الفاعل ومعناه على ما في القاموس تحنن علي اي ترحم مرة بعد اخرى وحنانا بعد حنان
واما الرابع فمضاف الى المفعول على ما ذكره بعض شراح المفصل حيث قال دهذاذ دعاء لا احد
يعني يداوم كرام المراد دوال بعد دوال واصله دواليك حذف النون للاضافة الى الكاف
وقال صاحب القاموس ودواليك اي مداولة على الامر بعد تداول ويفهم من كلامه هذا
انه مضاف الى الفاعل اي دوالت على الامر مداولة بعد مداولة واما الخامس فمضاف
الى الفاعل على ما ذكره بعض شراح المفصل حيث قال هذا دعاء لا احد والهذ القطع والاصل
فيه اصله وهذذت هذا ذا بعد هذاذ اي قطعت اعدائك مرة بعد اخرى وفي القاموس
والسرعة القطع وهذا ذلك اي قطعا بعد قطع **قوله** مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربتين
الامير وجه الانتقاض انه يصدق على ضربتين انه متنع مضاف الى الفاعل مع انه لم يحذف عامله
فاعله وفيه انه انما يكون الانتقاض معتدا به اذا كان للمثال مما وقع في التنزيل او في كلام العرب
ولم يكن مصنوعا محضا كالمثال الذي ذكره الشارح من قوله تعالى فارجع البصر كرتين واما اذا
كان مصنوعا محضا كالمثال الذي ذكره فلا يعتد به قال الشارح من تتمة التعريف قول المص
من تتمة القاعدة او الضابطة **قوله** يفيد بظاهره اشتراط كون المتنع للتكثير والتكرير
هذا مبني على ما سبق من قوله واشارة الى ان المراد به اعم آه وقد عرفت ان كلمة الوصل

مطلب المفعول به

للفظ

ليست اشارة اليه بل هي لبيان عدم كون ذلك التثنية بل للتكثير والتكرير في الواقع
قوله يعني ان الباء اما للسببية قال بعض الفضلاء ان الباء هنا بمعنى على اي فعلت به
اي اوقعت الفعل عليه فيحتمل ان يكون مراد المص هذا وقوله متعلق بما ضمن فيه الى
الظ ان مراد المص ان صيغة مفعول اما بمعنى اوقع الفعل او تعلق الفعل وليس مراده
انه من قبيل التضمين على ما وقع قالوا ان تقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه
فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء من متعلقاته فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف
حالا وتارة يكون المحذوف اصلا والمذكور حالا وهذا غير ممكن ههنا **قوله** ليس ما وقع
عليه فعل الفاعل اي المفعول به في مثل قلت زيدا وقلت زيد قائم هو اللفظ وهو ما و
قع عليه الفاعل الا اسم **قوله** من تسمية اللفظ باسم معناه لان المفعول به لفظ زيد
مثلا في ضربت زيدا وما وقع عليه الفعل معناه فيكون اطلاقه على المفعول به من قبيل اطلاق
اسم المعنى على اللفظ وهو مراد بالتسمية **قوله** لا يقال قد يكون المفعول به والا على ما وقع
الفعل عليه تضمنا فلا يكون وقوع الفعل عليه من صفة مدلول المطابقي بل من صفة مدلول
التضمني فلا يتم ما ذكرت من ان تسمية اللفظ باسم معناه المطابقي رد على الفاضل المحشي
حيث قال في شرح الش ولم يذكره لكن ان نقول لا حاجة اليه اي الى ذكر الاسم لانهم يحرون
صفات المدلولات المطابقية على دوالها كما ذكر وفيه مناقشة لان اسماء الاستفهام مثلا
قد يكون مفعولا به وليس وقوع الفعل عليها من صفات المدلولات لانها متضمنة انتهى **قوله** ثم يعيد
يكون
التعلق واجب لان نحو اي واجب لاخراج تعلق الفعل بالفاعل على معنى الوقوع عليه لا لاخراج
عمرو في اشتراك زيد وعمرو **قوله** لا اولى وفعل اسناد اذ لا فائدة في اعتبار الاعتبار فيلزم في اسناد
الفعل المسند لان الفعل الاصطلاحي لا يقع **قوله** وكون مؤكدا بالنون الى قوله الى آخر ما قاله
الفاضل المحشي عبد الغفور غفر الله الغفور لكن يتجه ان المذكور رحمه الله خامسها المندوب وجوب
انه ابعد المندوب في بعض المواضع ولم يجعل خمسة لان بعض المنادى وبعضه كالمنادى فكيف

مطلب المنادى

في علا الابواب بالمنادى ونبه على التفاوت بينهما فيما بعد **قوله** او قصر البعد عطف على محذوف
فعلى الاول الواو للعطف اذ معنى احذر امرأ ونفسه كقوله تع ناقة الله وسقياها او فرم
امرأ ونفسه فلا يستقيم ان يكون الواو للمصاحبة بل يكون للعطف وعلى الثاني للمصاحبة ايضا
اي كما يكون للعطف لان معنى اترك او خل امرأ ونفسه فيستقيم ان يكون الواو للمصاحبة كما
يستقيم ان يكون للعطف **قوله** انكر سيبويه وجوب الحذف فيه قبل القرينة على تقدير الفعل
انك اذا نهيت عن شيء ثم جئت بما لا ينهى عنه بل هو مما يؤمر به انساق الذهن الى نحو اقصد
او اطلب او ائت او ما تعلق بهذا المعنى وليست هذه ضابطة لوجوب الحذف لجواز ذكر الفعل
معهما وانما يجب اذا ترك الفعل في جميع الاستعمال نحو حسبك خيرا لك اي حسبك ما فعلت منه لا امر
وراء ذلك ائت خيرا لك داري لك اوسع لك اي ائت واقصد مكانا اوسع لك ومن هذا القبيل
عند الاخفش انته امرا اصدا اي وسطا واعند سيبويه فلا دليل يسمع ذلك ذكر فعله
اذا عرفت هذا فالقول بوجوب الحذف في الآية الكريمة غير ظاهر وغاية التوجيه ما قاله
العلامة التفتازاني قدس سره من انه ليس بها من حيث انه في القرآن الاستعمال الى
بالقياس الى خط معين وهي بهذا الاعتبار لا يجوز ذكر الفعل لكن الظاهر ان مثل
هذه الحيثية لا تستدعي وجوب حذف امر انتهى **قوله** المراد بالاقبال الاجابة ويكونه مطلوب
الاقبال مطلق الاجابة **قوله** لا استفاد من تقديرا دعو قوله من جعل قال المراد
يكونه مطلوب الاقبال كونه مسئول الاجابة ليقول ادعو ودعا تع يكون لسؤال الاجابة
ليكون انعم ما يسئل مستفاد من تقديرا دعوا في نداية تع **قوله** مع انه قد يكون بالنداء
تخبر نحو رب انى وضعتها انثى وقوله تع رب انى وهن العظم منى واشتعل
الراس شيبا وفيه ان المقصود من النداء في هذين القولين ليس تخبر بل السؤال
فان في آخر الاول واني عيذها بك وذريتها من الشيطان الرجيم وفي آخر الثاني
فهب لي من لدنك وليا يرثني ويرث من آل يعقوب واجعله رب رضيا ويمكن الا يقال

انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر بلا سؤال في الظ نحو قوله تع ربنا انك جامع الناس
ليوم لا ريب فيه ان الله لا يخلف الميعاد الا ان فيما بعده قوله تع ربنا اننا آمنا فاغفر
لنا ذنوبنا وقنا عذاب النار فيحتمل ان يكون النداء الاول لهذا السؤال **قوله**
كما في ضرب زيدًا قائمًا فان اصله ضرب زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل واقيم
مقامه اذا كان ثم حذف اذا كان واقيم مقامه قائما ففيه حذف النائب لوجود نائب
قوله اللهم فان اصله يا الله حذف حرف النداء وعوض عنه الميم مشددة في آخره كما سيجيء
قوله ويغضب انما اتى بصيغة المضارع لكونه من كلامه **قوله** وعلى مذهب سيبويه انما جمع
مع مذهب الى على دون مذهب المبرد لان المبرد لم يذهب الى كون يا نائبا مناب ادعو حتى يكون سيبويه
بل ذهب الى كونه مناب النداء فقط فلا يرد على مذهبه تتم الكلام بدون المنادى
قوله فهي تجري مجراها بمنزلة قبل اقبل اي بلا فاعل وقوله ما هو المقصود اراد به طلب اقبال زيد
قوله لاتصال بينهما اي المنادى نحو المفرد المعرفة والمثنى وقوله البناء ناظر الى
المستغاث باللام وقوله او التغيير من حاله لا اصح ناظر الى المستغاث باللام وقيل التعريف
المفرد اليه اي الى المفرد مخصوص وهو ما لا يكون مضافا ولا شبه مضاف لكونه اي
المفرد المحصوص المخصوص المفرد الكامل للمفرد وبمعنى ليس بمضاف في قاربه بالمفرد الكامل منه
والقائل الفاضل محشي **قوله** دون لا حليم لا يعجل لان الثاني ليس من تمام الاول
هنا لعدم الاضطرار اليه بخلاف يا حليما لا يعجل فان الثاني فيه من تمام الاول لانه لا بد
ان يجعل هذا النداء من نداء الموصوف لامن وصف المنادى للزوم وصف المعرفة
بالجملة او الظرف ولو لم يجعل منه **قوله** وليس بذلك اي ليس ظنه كما ينبغي ويحتمل ان
يكون ضمير ليس راجعا الى المعنى وذلك اشارة الى كون الام من تمام من جهة المعنى
وقوله اما الاول اي الداعي المعنوي فلكان يكون ما بعده معمولا له نحو يا طالعا جبلا
ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد وقوله فان ثلثة وثلثين معدود مخصوص ببيانه
لوجه

لوجه كون يا ثلثة وثلثين رجلا لا يكون مجموع المعطوف والمعطوف عليه سمي شيء واحد
قال الرضي سواء كان علما نحو يا زيدا وعمرا اذا سميت شخصا بذلك المجموع او لم يكن علما
نحو ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كالاربعة فهو كخمسة عشر الا انه لم يركب
وانما قيد المعطوف بما ذكر لانه لو لم يكن شبيها بالمضاف لجواز جعله مفردا معرفة كما قال نحو
يا رجل ويا امراءة **قوله** لم يلزم وصف المعرفة بالجملة لان لا لا يفيد التعريف فلا اضطرار
الى جعله من نوع الموصوف بل لجعله من وصف المنع فلا يقال لا ظريف في الدار بل يقال لا ظريف فيها
في الدار **قوله** هذا اي هذا حاصل كلام الرضي او اخذ هذا فالاولى اي اذا كان الامر كما ذكرنا
فالاولى ان يقال **قوله** كالضمير للمخاطب فانه للدلالة على المعنى المراد منه القرينة التخاطب
فكذا المنادى قال عضد الدين في الرسالة العضدية الاول امر ما كان وضعه كليا كان
مدلوله مشخصا ملوما لوله امامعن في غير تعين بانضمام ضلكالية وهو الحرف اولان القرينة ان
كانت في الخطاب فالضمير وان كانت في غيره فان حسية فهو اسم الاشارة او عقلية وهو
الموصول انتهى قال خواجه ابو القاسم الليثي السمرقندي في شرحها القرينة على التعيين
المراد بضمير المتكلم والمخاطب نفس الخطاب الذي هو توجيه الكلام نحو الغير فالاشتراك في
ذكر انه اراد بالقرينة الدلالة وقصد المبالغة بجعل الخطاب ظرفا للقرينة وقال المحقق
مسعود الشيرواني في بعض من اوان الظرفية الخطاب وغيره للقرينة من قبيل ظرفية
الحاضر للعام وهذا القدر المغاير انما يكتفي به في الظرفية **قوله** اي اغثني لنفعك ولا
جر النفع والاجر مصدران بمعنى **قوله** مبني على الغفلة لان جوابه انما يكون جوابا عن
الاعتراض الثاني وهو قوله وكيف يصدق الخ **قوله** ويستغيث به الا الضمير ان المجرور
راجعان الى العهود واسم مفعول بان يجيء ومتعلق بالغوث المفهوم يستغيث **قوله**
فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صورة نحاشه كسر اللام في يا للمظلوم **قوله** انه يفيد الفتح
بالالف بعدم اللام ولا يفيد ان الحاق مشروط بعدم اللام وهو المقصود **قوله** ويمكن ان يقال

المحتج

اراد و يبقى على ما كان عليه من النصب ما سواهما فيدخل يا لخوبا يوم لا ينفع مال ولا بنون
لانه باق على ما كان عليه من النصب ومع النصب المحتج بخلاف منعوت معرفة مستغاث فان كلا
منهما لم يبق على نصب كان واقول القواعد الادبية انما تنتقض بما وقع في كلام العرب نفيه
او مثله واما ما لم يقع فيه نفيه ولا مثله فلا اعتداد بالنقض به لانه ممنوع محض وحيال
قال ولم اقف على هذا النداء اعني يا يوم لا ينفع مال ولا بنون و يا مثل ما ينفع و يا غير
ما يغير من في كلام العرب لا في كلام الله عز وجل ولا في سائر الكتب المنقول فيها كلام
العرب كالكتب التفاسير وكتب الاحاديث النبوية القصص وغيرها وقوله على ان فيه ان يبقى الخ
فيه ان هذا انما يكون قصورا ان كانت تلك الامثلة واقعة في كلامهم واما اذا لم تقع فيه فلا حاجة
الى جعل البيان شاملا لها واخراجه عن ظاهره لاجلها كما فعل المحشي قوله وذكر الامثال في حل
ما شي المحشي عبد الغفور حيث قال ويا طالعا جبلا فيه نظر ان لم يعتبر اعتماده على وصف
موصوف مقدر لم يصح عمله وان اعتبر لم يكن مضارعا للمضاف لانه موصوف بمفرد اللهم الا
ان يفرق بين منعوت مذكور ومقدر لكن بقي الشيء وهو ان طالعا جبلا جاز ان يكون
معرفة ولهذا يوصف بالمعرفة فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة اللهم الا ان يقال
ان الموصوف لما وقع موقع موصوف لم يمتنع قصد تعريفه انتهى ولا يخفى ان قوله لانه
موصوف بمفرد وجوابه لان موصوف مفرد وقوله فكيف يصح ان يكون موصوفه نكرة
ليس موافقا لما هو التحقيق فان الحق ان يكون الموصوف المقدر معرفة في هذا النداء
لمعين طلع من الجبل كقول الاعجمي يا رجلا خذ بيدي كما لا يخفى وقد ورد الفرق بين
المنعوت المذكور والمقدر بجملة الضرورة اعني كلمة اللهم لذلك اتى بما يشعر الى انه
به لم يذكر مقوله قوله فانه لا يجوز القدوس لكراهة وصف الشيء بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة
وان كان ذلك قبل النداء وقوله و يا نخلة من ذات عرق آخره عليك ورحمة الله السلام
في القاموس وذات عرق موضع بالبادية ميقات العراقيين وعرق واد لبني حنظلة بن

والنخل معروف كالنخيل واحدته نخلة وموضع بحرانية مولاة لعائشة رضي الله عنها
وموضع بالبادية وموضع بالعراق مقتل علي رضي الله عنه للخوارج انتهى قوله
لم يسمه اي ذلك القائل ما حكمه اي حكم معطوف قوله وكذا اي كما وجب يا عمرو وعبد الله
وعمرو منصوب المحل بالتبعية يجب في يا زيد وعمرو وجر عمرو بالتبعية ولا يجوز نصبه حملا على
محل زيد كما في اعجبني ضرب زيد وعمرو قوله وانما خص فائدة القيد بالنظر الى تابع
المستغاث الخ دفع لما قيل انه ولما لا يتصور الرفع في تابع المستغاث بالالف لا يتصور
في العلم الموصوف بابن اذا كان مفتوحا فلم خص فائدة القيد بتابع المستغاث دونه
وبيان وجه التخصيص قوله المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف لانه مفرد في الحقيقة
وليس بمضاف واول نصب العالم ورفعه في يا زيد العالم بانه على الاختصاص والتقدير
انت العالم واعني العالم اي مختص بالعلم وقوله لتحقق الداعي اي الا عدم تجويز وصفه
وهو كونه مشابهة للمضمر اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه تعليل للمرد
وقوله الا ان يقال الخ ناظر الى قوله وعدم جريان الخ فقوله فتأمل تفصيله اي تفصيل ما اي
لذهن وفهم او محل ولفظ هو على الاول الى الموصول وعلى الثاني الى التفصيل قال
المحشي في شرح الكافية في درجتها في تعريف التابع قال الرضي وجعل اعرابها العامل
وكونه علما لشيء ومن المعاني المقتضية اشكال ليس له بغير عهدة التكلف اغلال نـ
تعريفها ان كان مثل لفهمك اعتماد ذكر انتهى وهذا ربما يؤيد المعنى الاول قوله كذا
حقق الرضي مذهب المبرد حيث قال ومذهب المبرد ليس ما احال عليه المعهود لا يدل
كلامه عليه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخترت مذهب الخليل لان الالف واللام
ليس لها فيه معنى الا المجرد الوصفية الاصلية فكانه مجرد لان تعريفه بالعلمية وان كانت
اللام للجنس اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها
فعلى هذا مذهب المبرد في الجنس والصحيح اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التغير

لتحقق الداعي

ملحقات المنادى

بل هو مشتق من العلمية وكان اللام معدومة وهذا كما ترى خلاف ما نسبه المصنف الى المبرد

قوله وهو علم كان في الاصل مصدرا ذكر نجم الائمة الرضي الاسترابادي رحمه الله ان العلم ان كان منقولا عن الصفة او المصدر يكون اللام فيه عارضة لانه لم يجر علما مع اللام لكن جاز دخولها على الاكثر وان كان مستغنيا عن التعريف كما للوضعية الاصلية ولما كان التعمق كالحسن والحسين وفي ماله ان تضمنه كالتعريج لوسيح به فكانك اخرجته عن العلمية واطلقته على المسمى به وصفا ومن هذا قالوا في المثل اذا سميت بالتثنية او الصفة قبل العلمية تكون مع اللام وكذا المصدر اجرى مجرى الصفة لانه يوصف به نحو حوم وزور وعدل وانما قلنا جاز دخولها على الاكثر لانه ليس مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلى المحمد والعلى وان كان منقولا عن اسم جنس فيه معنى المدح او الذم فلا وان يجوز لمح الاصل في نحو الاسد في المسمى بالبرد والكلب في المسمى بكلب قالوا ابنوا الليث في ليث بن بكر بن مناف

قوله كما في الصعق فانه في الاصل اسم لمن اصابته صاعقة ثم غلب باللام على خويلد بن نفيل لانه كان يعلم الناس بتهامة فهبت الريح في البلد المشهور والدبران اسم كوكب مخصوص وكذا النسر والعيوق اسمان لكوكبين مخصوصين والاربعاء اسم واحد من ايام الاسبوع وكذا الثلثاء والخميس يتصور لهما الجنسية لكن لم تثبت لهذه الالفاظ فانها لم تثبت بمعنى الثالث والرابع والخامس فاصلة الشيء مختص به من بين نحو والمشتري اسم واحد من الكواكب السبعة السيارة ولا ندري معنى الاشتقاق فيه **قوله** وفيه نظر لجوازه هذا مما لا يلائم مع الانباء اصلا والاولى تركه لكون ضرره اكثر من نفعه وقوله المتبادر ما هو الا ان المتبادر عدم تخلل الواسطة كما ذكره الشارح رحمه الله **قوله** فيلزم اذا لم يجز جعل المعرف باللام ومنادى الخ يشعر بان الشارح انما اول قوله اذا نودي لعدم جواز المعرف باللام منادى وليس الامر كذلك بل انما اوله لما كان المغايرة بين الشرط والجزاء واجبة والمستقيم ترتب الجزاء على الشرط وههنا الجزاء غير عين الشرط اذ نداء المعرف باللام ان يدعى هو بادخال

حرف النداء

حرف النداء عليه فلا يكون ترتيب جزاء كما ينبغي فلذا حمل على معنى الارادة في الافعال الاختيارية على ارادتها كثيرة منه قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم اي اذا اردتم القيام وقوله ان هذا اي قوله واذا نودي المعرف الخ ايضا اي كقوله والعلم الموصوف بابن الخ لانه يبين كون تابع المنادى ملتزم الرفع في بعض الاحوال **قوله** ومن فطنة الناظرة في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين يقال يا زيدان اراد بالناظر الفاضل المحشي فانه قال قوله واذا نودي المعرف باللام الخ فيه ان نداء تثنية العلم وجمعه المعرفين باللام لا بالتوسط فيقال في الزيدان والزيدين يا زيدان ويا زيدون وقد يجاب بان اللام فيهما لجبر نقصان التعريف الزائل بالنكرة للتنكير لا للتعريف فجاز تعريف المعرف باللام انتهى وقوله ما اجيب به عطف على قوله ولهذا اي ولاجل ان المعرف باللام عندهم في اللام لا ما قصد منه التعريف احتيج الى الاستثناء يا الله مع انه علم للمعبود بالحق ولم يقصد باللام التعريف عن هذه القاعدة اي عن قوله واذا نودي المعرف باللام يا قيل يا ايها الرجل الخ لكون ندائه بواسطة ايها ونحوه والضمير المنصوب في يدفعه عائد الى السؤال والضميران في قوله وفيه ما فيه عائدان الى الشيء واحد وهو قوله بانه في السؤال ان بناء الكلام على التمثيل بمسئلة فهو يبعني في هذه الايراد على السائل شيء عظيم من الخلل لان معنى التمثيل ان هذا نحو النداء غير مختص بتوسط ايها وهذا وايضا ولا يذكر الرجل بل يجوز ان يتوسط غيرها وان يذكر غير الرجل لا انه يجوز حذف اللام وترك التوسط وقوله فان قصد النداء في يا زيدان الى تثنية العلم لا المعرف باللام معطوف على قوله ان بناء الكلام على التمثيل يدفعه ويعني به ان العلم انما ينتسب حال النداء بان يتعلق القصد الى تثنية لان النداء يتعلق بالعلم المثنى المعرف باللام وذلك لان نقصان تعريف العلم بالتثنية المستدعية للتنكير ينجبر بتعريف النداء ولا يحتاج الى جبره باللام فليس يا زيدان وكذلك يا زيدون من قبيل المعرف باللام حتى يرد ان تثنية نداء العلم وجمعه المعرفين باللام لا بالتوسط ليكون هذا واردا في التوسط

على النحو واحرف فان هذا موصوف لا غير ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم
اي لصح الاتيان بالعلم الموصوف باللام مع ايها لعدم لزوم ان يكون العلم صفة قوله فلهذا
قدم ايها لان المقصود ههنا بيان كيفية نداء الموصوف باللام وانه لا يكون الا بالتوسط
وما يختص به من المثال ما فيه ايها وما فيه هذا مختصا به لجواز ان لا يكون من
نداء الموصوف باللام فتقديم ما فيه ايها اولى لانه على تقدير لا حاجة الى التزام
الرفع لان الرجل يكون خبر مبتدا محذوف وهو لا يجوز فيه غير الرفع بخلاف ما اذا
كانت موصوفة فان الرجل يكون صفة المنادى المعرفة وفيه وجهان قوله
اذ يجوز رفع هذا الرجل وجهان الرفع والنصب اذ يجوز نداء الاشارة وتعاهد الفاضل
الجليل عن الامام الاندلسي ولهذا اورد ان التزام رفع توابع الرجل لكونها
توابع منادى معرب لا ينصب توابع المستغاث باللام بل يتبع لفظه واذا كان
الامر كذلك فلا يرد ان تابع المعرب قد يتبع محله لان تابع المنادى المعرب لا يتبع
محله وما يتبع محله تابع غير المنادى واما ما قيل اي واما الاعتراض
على القول بالتنوين في معرب الواحدة الخ بان الموصوف باللام لكونه منادى مفتوحة منصوبة
فيكون له اعرابان فمنها اعراب النصب للمنادى لفظا وهو كلا المنادى مفتوحة
فلا يكون الحركة بناء قوله ذكره في مغني اللبيب ذكرا اختصاص نداء لفظة الله بكلمة
من بين حروف النداء وقد وقعت وعلى هذا فيه ومغني اللبيب كتاب كبير في النحو جامع
لاقوال النحويين كثير الفوائد جدا للشيخ العلامة جمال الدين بن عبد الله بن يوسف بن
هشام تغمده الله بغفرانه وهو كاسمه مغني اللبيب عن علم الاعاريب وقد شرحه
الفضلاء الدماميني والشمني وكان الفاضل الكوسطاني شارح تغيير القاح البيضاوي
تلميذه هائم ابن الوحيد الكسكواري شرحا لطيفا قال ابن الوحيد قال ابن الدماميني
مغني اللبيب بالمدح لقب واللبيب العاقل وكذا الاريب ولو قال مغني الاريب
لكان

السجع

لكان احسن لاشتماله على السجع على لزوم ما لا يلزم انتهى وهو التجنيس على حرف قبل
حرف الروي او ماذا معناه من الفاصلة مما ليس بلازم في السجع وههنا لو قال
قيل مغني الاريب لوقع المشاركة بينه وبين الاعاريب في حروف ثلثة وهي الراء
والياء والباء لكنه ليس بلازم الا الاكتفاء بحرفين او حرف واحد لجواز مما فوق الواحد التزام
ما لا يلزم ولكنه يورث زيادة الحسن والقبول وتفصيله في المحسنات البديعية انتهى
وكان شارح الكشاف قبل لبيب المغني ثم النفه وتعلق فيه اقول جار الله العلامة في
وشارح تغيير كان لاحقا وغيره وقال قبل القاح البيضاوي اذ لم يتبلغ عنه
قوله وتخصيصه اي تخصيص قوله بالله خاصة بالحكم الاخير وهو نداؤه بلا واسطة ليس
كما ذهب اليه ابن قدس سره في ضيق العطن بالعين المهملة اقول ما ذكره ولم
كان اعم لكن ما ذكره ابن اعذب فهو بالاعتبار انسب
وقوله وكذا ان يجعل مغني قوله خاصة الاخلين كما لا يخفى في فطرة سليمة
قوله وقال الازهري انه لا يشتم وقد رأيت في بعض الكتب مثاله لا يا كلام
الازهري ويحتمل كلام القاموس والجوهري وهو ان ما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم الى احد
رفع حسيل بن جابر وهو اليمان ابو حذيفة بن اليمان وثابت بن وقش في الآطام
مع النساء والصبيان فقال احدهما لصاحبه وهما شيخان كبيران لا ابا لك ما تنتظر فوالله
ان بقي لواحد منا الا ظمء حمار انما نحن هامة اليوم او غدا فلما اخذا اسيافهما ثم لحقا برسول
الله صلى الله عليه وسلم لعل الله يرزقنا شهادة معه فاخذا اسيافهما ثم خرجا حتى دخلا في الناس
ولم يعلم بهما فاما ثابت فقتله المشركون واما حسيل فاختلفت عليه اسياف المسلمين وهم
لا يعرفونه فقال حذيفة هذا ابي فقالوا والله ما عرفناه وصدقوا فقال حذيفة
يغفر الله لكم وهو ارحم الراحمين فتصدق بديته على المسلمين فزاده عنده
رسول الله خيرا صلى الله عليه وآله وصحبه وسلم ورأيت في احياء العلوم في قسم المهلكات

قوله شذ اي الاتيان بقول الشعر بل
قوله شذ شذوذا الان التوسل بالشعر
في اراد التفضيل انما يكون في الزائد
على الفعل في الرباعي والبعث ليس
الشذوذ منها وقوله وقائمهم لو سلموا
اذا بيان لوجه ما ذكره الشارح
منه

ما يوافق كلام جوهري مما خاطب الحجاج بن يوسف الثقفي الحسن البصري رح قوله
هذا اي عدم جواز اسقاط الياء في يا فتى قوله في غير باب تصغير ابن اصله بنيا بالالف
حذف الالف اكتفاء بالفتحة وهو مفتتح الباء وهو كسر ما قبلها لما احدث فيه في المعنا
في المثنى بسبب اضافة الغير اليه والجواب ان مراد الشارح بمناسبة الكثرة ان الكثرة
مناسبة بالياء من جهة ان الياء متولد من كسرتين كما هو مشهور قوله لو كان الا
ختصاص بالنظر الى الامر الخ اقول الظاهر ان يكون الاختصاص بالنظر الى الخبرين كما
ذكره المحشي وقد صرح بذلك صاحب الوافية واما يا ابنت عم فان كانا ابنين فيه خلاف في
فيما ذكره والافيد ان قوله وفتى عطف على مثل يا غلامي قوله وكذا ان تجعل الاضطرار
صفوة الترخيم هذا مما لم يرد في المقام والاوجه ههنا ان يقال ان وقوعه لا يكون الا
باتباع المتكلم فبهذا الاعتبار انتصب المفعول له على ان الشارح الرضي قال
بعض النحاة لم يشترط ذلك وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الادل
والدليل على الجواز قول امير المؤمنين رضي الله عنه في نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة
استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق والبلية والمعطي للبلية هو الله تعالى قوله
لم ينتبه القاموس وجعله اي جعل ذلك المعنى الذي ذكره في كتب النحو معنى المجرد الموعبط
وهذا ناش من عدم فهم مراد القاموس فانه كما جعله معنى المجرد جعله معنى الاعتباط
ايضا حيث عبط الذبيحة يعبطها نحرها من غير علة وهي سمينة وفتية فهو عبيط
جمعه كليث ورجال وفلان غاب والارض حفر فيها موضعا لم يحفر قبل والكذب
افتعله كاعتبط في الكل انتهى ولا يخفى ان قوله كاعتبط في الكل معناه ان اعتبط جاء
لكل واحد من هذه المعاني قوله وقيل اي في جواب حذف اي اخر يد قوله في غير مقام
الحاق الاطلاق وهو الالف تحصل باشباع فتحة اخر الابيات لتعيين الانشاد ويسمى
الالف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتداده قوله وبعض العرب يرخمها بحذف جزء

الاخر

الاخير نحو يا ء بط قوله نحو قبل التفرق يا ضباع قوله ولا يك موقف منك الوداعا قوله
البيت للقطامي بن عمرو بن سليم التغلبي من قصيدة علام بها زفر بن حارث الكلابي وقد
كان اسر الله فاطلقه واعطاه وزاده مائة من الابل وضباعة اسم بنت صغيرة لزفر
وقوله الوداعا بتقدير المضاف اي موقف الوداع في الصحاح التوديع عند الرحيل والاسم
الوداع بالفتح والمراد بالدعاء بان لا يكون لنا وداع وفراق قوله فخزرنا نحو عصبصب لليوم
الشديد فان الصاد والباء زيدتا معا للمعنى قوله وان كان لمعنيين نحو مسلمان
ومسلمان فان الالف يدل على ان مع مفرده مثله النون يدل على تمام الكلمة كالتنوين
والتأنيث كحمراء والنسبة نحو كوفي وبصري والالحاق نحو علبا فان زيادته للالحاق
بقرطاس قوله وكذا ان تاخذه فيهما هذا ليس مما يحتمله عبارة المتن كما لا يخفى على المتامل
قوله واياك وان تجعله بنون لاشتراكهما الصورة خطية لانه اي ابنون لم يستعمل الا
كثمود في حذف حرف واحد لانه لما تغير بناء مفرده فكانهما ليسا زيادتين جمع فينبغي
ان يتعيد القاعدة اي قوله فان في اخره زيادتان في حكم الواحد قوله لا يوخذ
في الجزاء التقييد بالشرط يمكن ان يقال لم يرد ان الجزاء مقيد بالشرط يمكن ان
يقال لم يرد ان الجزاء مقيد بالشرط بل اراد تذكير ان الجزاء جزء الكلام الشرطين
لوقوع السببية بين الجزاء والشرط سبب الشرح ومثله واقع في التنزيل الشم
قوله والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد اقول هذا التقدير وان كان
انسب من جهة اللفظ الا ان ما ذكره الشارح انسب من جهة المعنى فهو الاولى قوله
الفاء فاء النتيجة لان مدخولها نتيجة لما قبلها كما في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم
حادث ومن قال الفاء فاء النتيجة خرج عن الفصاحة لان الفاء الفصيحة هي الفاء المتعلقة
بمحذوف انسب لمدخولها شرطا او غيره نحو قوله تعالى فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت
منه اثنتا عشرة عينا فان الراجح ان تقديره فضرب فانفجرت كما ذكره صاحب المفتاح

وغيره وتقدير الشرط هنا كما زعم صاحب الكشاف مرجوح وقول الشاعر خراسان اقصى
ما يراد بنا ثم القفول فقد جئنا خراسانا قوله فان تقديره ان كان خراسان اقصى ما يراد
فقد جئنا ها وهنا ليست الفاء كذلك قوله كما في ضرب الرجل بالرفع والنصب فانه
يقول فيه واضرب الرجلاه ولا يلحق غير الالف قوله لانه معدول اليه كما ذهب اليه الشارح
وقوله فانه ضميره راجع الى نداء المضاف الى المخاطب ولا يبعد ان يكون هذا اى جوازه ربه
المضاف الى المخاطب قوله ومن غرائب هذا المقام الخ انما كان من الغرائب لانه
لا يناسب هذا المقام وان كان لا محجة تاتى بمعنى الرأس في استعمالاتهم وقد يأتي المحجة بمعنى
النعل وهذا مختار بعد ائمة اللغة او العلماء وفيه فهم عليه قوله لمزيد مناسبة العلم مزحة
التعريف قوله وان لا يسجدوا مفعول لا يهتدون في قوله تعالى وزين لهم الشيطان فصدهم عن
سبيل الله فهم لا يهتدون والمعنى فهم لا يهتدون لان يسجدوا لله او بدل من اعمالهم
اى وزين الشيطان ان لا يسجدوا او متعلق بصدهم اى فصدهم عن السبيل لان لا يسجدوا
او زين اى لهم الشيطان اعمالهم لان لا يسجدوا قوله وح اى حين اذ كان الكلام
كذلك التعريف للعام ولهذا اى لاجل ان التعريف للعام وهذه اى فائدة التنصيص على انه
اعم من المفعول به قد تفرد به اى بما ذكره ومن التخفيف على المقام وقد تفردت به ان لم نذكر
غيره وقوله وهو اى الاحكام التى ذكرت فيما بعد من جمع الاجال في بحث المفعول له
قوله والتاء اما للنقل اى علامة للنقل من الوصفية الى الاسمية ورده لكون الوصف
غالبا غير محتاج الى الموصوف وشبه التاء التانيث غير لازمة لها لكلمة وكل ما لحقه يستوى فيه المذكر
والمؤنث لانها ليست للتانيث وضمير نظره للشرطية قوله وجعله صفة لكل منهما
على سبيل التنازع يوجب متابعة للمصنف خلاف مذهبه بدل الكلام الفاضل المحشى على انه
رحمة الله انه يريد بقوله على سبيل التنازع انه نظير التنازع وبخلاف مذهبه في تنازع خلاف مذهبه
في تنازع الفعلان ولذا اى لان وجه اعمال الاول فلا يرد ان الموصوف ليس على الصفة
على طلبتي

و وجه المتابعة اى جعله للموصوف الاول فرع ترجيح اعمال الاول صح

حتى يكون من باب التنازع ويكون في جعله صفة للاول اختيار اعمال الاول انتهى
قوله ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض تعلق المجرور الثانى لان الاعراض لا يستعمل
بالباء وانما يستعمل به الاشتغال وهذا رد على المحشى عبد الغفور حيث قال او لان الاشتغال
بمعنى الاعراض قوله متعلق بجميع امور اعتبرها في كلام المتن الخ اقول هذا مما يأباه
سلامة الذوق بل هو مما لا ينبغي ان يذكر اذ لا يشتبه على احد عن يدر المعانى ان قوله
كما هو الظاهر المتبادر متعلق بنفى قوله لنصبه لا غير وقوله بالمثال متعلق بنفير
فيه ان الاصل فيه ضربت زيدا يرد عليه انه لو كان اصله ضربت زيد فما وجه حذف ضربت
قوله ومنبئة لان يكون كذا قال في القاموس في فصل الهمزة والنون وانه لمنبئة
ان يكون كذا اى خليق او مخلوق مفعلة من ان اى جدير فيه ان يقال انه كذا وقال في فصل
الظاء والنون مظنة الشئ بكسر الظاء موضع يظن فيه وجوده ولم يعثر على هذا وما ذكره
المحشى فلم يكن في النسخة التى كانت عندنا من القاموس ويمكن ان يقال ان قوله ومنبئة
لان يكون كذا الخ ليس من كلام القاموس بل كلام المحشى ذكره لبيان معنى المنبئة بالمناسبة فانها
يذكر ان في بعض المواضع معا كما في المفتاح لكنه غير ظ قوله لان في صورة استواء الامر معنى
ان صورة استواء الامرين داخلة فيه مراءة دليل فيها قرينة ترجح خلاف الرفع بل ما زاد
على المصحح قوله والمشنع عن قوله او عند وجود اقوى من قرينة يوجب اختيار الرفع
والتركيب هكذا في النسخ التى رايناها والصواب توجب خلاف اختيار الرفع او توجب
اختيار النصب قوله متعلق بمختار الا وجه ان يكون تعليلا لقوله ومرجح عند عدم
قرينة خلافه اى قرينة ترجح خلاف الرفع اعنى ان يكون تعليلا لقوله ومرجح بعد ما
تعلق به التغيير بحكم به الوجدان الصادق قوله قيل يعارضه كون الخبر جملة لانه
خلاف الاصل كما ان الحذف خلاف الاصل ورد بان السلامة عن الحذف ارجح من
الحذف لما فيه من حذف المسند والمسند اليه لكن ح اى حين اذ كان السلامة من الحذف ارجح

تعليلها محذوف

قوله وهذا تعليلها معطوف على ضارب عمرا اي وتقبل هذا تعليلها محذوف فاللمصنف المضروبقي
هذا تعليلها واستثنى سيبويه عن جملة التعجبية واختار في جملة المعطوف عليها الرفع لكون
فعل التعجب لكونه غير منصرف ومجردا عن عروض التأنيث وغيره لاحقا بالاسماء قوله
ومما اظنه انه ينبغي ان يستثنى اي من قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب
او من اختيار التناسب بين الجملتين فعلى الاول لا يكون قوله نحو قال زيد عمرو قايم وبكرا
ضربته مثالا للخصوص المستثنى بل يكون مثالا للمطلق كون الجملتين مقولي القول وايضا
حاله كون التناسب غير مختار فيه وعلى الثاني يكون مثالا له وعلى التقديرين لا يخلو كلام
عن شيء من الاختلال والاصوب ان يقول نحو قال زيد قايم عمرو وبكر ضربته لانه يكفي فيما
يقصده وهو ان لا يجعل لم ولما ولن من جملة حرف النفي الذي يختار بعده النصب قوله
على ان القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح ومن هذا القبيل هل زيد ضربته
وغيره حكم بعدم جوازه فهل زيدا ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح لما مر من انه اذا ذكر
في الكلام فعل لا يرضى هل بالفصل بينه وبين الفعل وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا
ضربته بل يحسن وبيان هذا ان صاحب المفتاح جعل قبح هل بحيث رجل عرف لان
تقديم رجل يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل وهل لطلب التصديق فيكون
لطلب حصول الحاصل وهو محال وهذا لا يلزم في هل زيدا ضربته لجواز تقدير
المفسر قبل زيدا اي هل ضربت زيدا ضربته بل هل ارجح لان الاصل تقديم العامل على
المعمول فلا يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب التصديق
فيحسن وانما قلنا ان تقديم رجل يستدعي حصول التصديق لما ذكروه في كتب المعاني
ان اعتبار التقديم والتأخير في نحو هل رجل عرف واجب وان اصله عرف رجل على انه
بدل من الضمير كما في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا قوله فلاوجه اي اذا لم يكن هل
زيدا ضربته قبيحا بل حسنا على بيان المفتاح فلاوجه مع القول بتجويز هل زيد ضربته

كما

كما يستفاد من ايراده هل زيدا ضربته مثالا لاختيار النصب بعد هل للحكم باستقباح هل زيدا
ضربته بل الوجه الحكم بحسنه اقول القول بقبح هل زيد عرف ليس كلام صاحب المفتاح وحده
كما مر وغيره على ما صرح به في التلخيص وشرحه حيث قيل وعلل غيره اي غير السكاكي قبحهما
اي قبح هل رجل عرف وهل زيد عرف بان هل بمعنى قد في الاصل فاصله اهل كقوله
اهل عرفت الدار بالغريين وترك الهمزة لكثرة وقوعها في الاستفهام فاقيمت هي مقام
تطفلت عليها في الاستفهام وقد من لوازم الافعال فكذا ما هي بمعناها وقال المحقق
التفتازاني ان هل زيد عرف قبيح باتفاق النحاة انتهى ومن لم يجوز هل زيد عرف وهل
زيدا ضربته انما هو بعض المحققين من النحاة فحكم الشارح باستقباح هل زيدا ضربته
انما هو على مذهب غير صاحب المفتاح واما ما ذكره من امثال فصيح وليس من كلام العرب
فلا اعتداد به قوله يرجح كونه صنو رجحان الخ فانه لو كان كون قوله نغدر خبرا راجحا
يكون كون قوله خلقناه صنوه لكن الشيء راجحا كون قوله نغدر خبرا على كونه متعلق
خلقناه وهو ظ قوله فان قلت فلا يصح كونه مما نحن فيه الامر ان اقول تعلق الشارح
مما لا حاجة على ما ذكره المحقق التفتازاني في المطول بل انما هو ناش من عدم الوقوف على اصل
الامر ومحزه قال المحقق هذا مبني على ما ذكره السيرافي ومن تبعه في نحو زيد قام عمرو
اكرمته من انه اذا رفع عمرو فالجملة عطف على الجملة الاسمية واذا نصب فبتقدير الفعل فهي
عطف على الفعلية التي هي خبر المبتدأ فالضمير محذوف اي اكرمته عنده او في داره
وانما ترك سيبويه في المثال ذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية
وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم الناس مع قال والذي يشعر
كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين واحد واختلاف الاعرابين باختلاف
الاعتبارين وبهذا يحصل المناسبة ولا يخفى على المنصف لطف هذا الوجه ودقته وان
ذهل عنه الجمهور وخفي على كثير من النحو قوله حيث قدر الموصول مع بعض الصلة

وهو لا يجوز عند البصريين والجواب انه ليس مراد الشارح رحمه الله انه مورد في نظم الكلام
بل بيان المقصود من الكلام وتغيير كلمة بالموضع هو المناسب للمقام **قوله** ليس الا في
لا يجوز عند غير الخليل وهو جواز التخفيف **قوله** يريد المص الامر فهو عاد قع في بعده فعل
صنو للمرفوع آه يرد عليه انه لو كان المراد هذا لا يجوز يكون في كلام المص كثيرة فائدة
اذ لا خفاء في عدم احتمال التركيب التقييدي ان يكون من باب الاضمار على شريطة
التفسير جمع بين ان ما ذكره ليس بظ والظ ان مراده ان قوله تع كل شيء فعلوه في الزبر
ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير كما يظهر للمتامل فعلى هذا عدم كونه من نهج
الكتاب يتوقف على بيان انه لو سلط لفسد المضمون كما اتفق عليه كلام الشارحين
قوله لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة اى على تقدير ان يكون من
باب الاضمار كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة اقول هذا ليس مما يحمل الكلام
اصلا وانما المراد هنا بيان عدم كون صحايف اعمالهم محلا لفعلهم كما لا يخفى على ذي فطرة
سليمة فكل ما ذكره ههنا ليس بشيء وقوله ايضا كما لا ينبغي حين لم يحمل عليه وقوله يصح
اسناد الكتاب اليهم اى مجاز كما في انبت الربيع والبقل فيكون المعنى كتبوا كل
شيء في الزبر وذكرنا بهذا تسهيل الامر على المبتداء لا لكونه مرضيا **قوله** ان ارد
نفيه لعدم موافقته كما في الاية الاخرى الخ اقول هذا ليس بمراد اصلا اذ ليس نفيه لعدم
موافقته مما في الاية الاخرى ولعدم الغرض الا ايق بل لعدم كونه موافق كلام الشيخ
فان معناه ما ذكره الشارح رح كما يحكم به سلامة الطبع فان قلت ما ذكرته ظ
كل الظهور لمن كان ذا طبع سليم فكيف اعترض قلت حمله على ذلك اعوجاج
طبعه وسوء فهمه وقد عزمت على امثال ذلك في شرحه لتفسير القاضي البيضاوي
دعا ابو منه بحيث لا يجتبي غيره عليه في تفسير كلام الله تع وليس هذا المقام بمقام يخرج
فيه نفاء عن موقعها الجواب اما نحو قوله تع واما السائل فلا تنهر اصله مهما يكن
من

من شيء فالسائل فلا تنهر حذف مهما يكن من شيء واقيم ما مقامه ثم اخر الفاء الى الجواب
لكراهتهم الموالاة بين حرف الشرط والجزاء لفظا اشارة الى والزانية والزاني ع
عطف على قوله كل شيء فعلوه في الزبر الخ يعني ان قوله ونحو الزانية والزاني لو لم يكن
معطوفا على قوله كل شيء فعلوه في الزبر لا يحتاج الى تقدير آية في قوله جملتان
اليه لو كان معطوفا عليه فتقدير الاية اشارة الى كونه معطوفا عليه اقول يحتمل ان
يكون قوله والاية لافادة ان قوله وجملتان خبر لقوله ونحو الزانية والزاني بعد خبر
بان يكون قوله الفاء بمعنى الشرط خبرا له وهو الملائم لظاهر كلام الشارح المحق
وقوله فمن قدر العايد فيه اى في قوله الفاء بمعنى الشرط وهو الفاضل المحشي وقوله
جملتان عطف على الخبر لا يخفى على ذي فطرة سليمة انه لو قال المحشي مزاول الامر قوله
والاية جملتان اشارة الى نحو مبتداء وخبره قوله الفاء بمعنى الشرط والعايد تعريف
الفاء جملتان عطف على الخبر لكان كلاما حسنا مقبولا عند ذوي الفطر لكنه قلب الامر
فكان كلام كما ترى **قوله** دفع لما يتجه الخ اقول الظ المتبادر ان الشارح رحمه الله
انما حمل الجملتين المستقلتين لان في الاية جملتين على مذهب المبرد ايضا احديهما صلة الموصول
والاخرى خبر المبتداء الذي هو الموصول اعني قوله فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الا انهما
ليستا بمستقلتين محل جملتين في كلام سيبويه عليهما التوضيح المراد كما لا يضاح والمراد
بالاستقلال ان كل واحدة من جملتين مفيدة فائدة تامة بلا احتياج الى انضمام امر
اخر اليهما لا ما ذكره فيما مر **قوله** فلا يحتاج الى تقييد الجملتين بالاستقلال لان زيدا
ضربته ليس جملتين في حال الرفع بل جملة واحدة ولا يخفى عليك ان ما ذكره من الارادة
انما يتمشى على ما ذكره في وجه تقييد الجملتين بالاستقلال من الوجه المرجوح لا على ما ذكره
فيه **قوله** وذلك ان تجعل دليلا على دعوى ان الاية ليست من الباب هذا انما يتاتى
على تقدير ان يكون قوله ونحو الزانية والزاني معطوفا على قوله كل شيء فعلوه في الزبر

وهو غير ظ والظاهر عطف على قوله وكذا كل شيء فعلوه في الزبر قوله فقال الآية ليست في الكتاب
الخ اقول لا وجه على هذا التوجيه ان يقال فقال الآية الفاء فيها بمعنى الشرط عند المبرد
وحملها على عند سيبويه فلا تدخل تحت القاعدة وان لم يكن الفاء فيها بمعنى الشرط
ولم يكن الآية جملتين فهي من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار فيها النصب وذلك لان
احتمال العطف على كل شيء فعلوه في الزبر مرجوح وانما حمل الشارح على القياس
الاستثنائي لعدم الاعتداد بالنادر والله اعلم قوله ولا يبعد ان يجعل الخ اقول هذا بعيد
كل البعيد قوله من قبيل اطلاق اسم الحال الذي هو اثر العامل على محله الذي هو اللفظ
قوله والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بمعنى لعدم احتياجه الى التقدير واظن ان
هذا غير مراد بل هو الفعل المبني للمفعول وان احتياجه الى التقدير بل لا ريب في كونه مرادا
قوله بل يوافق بمصلحة الضمير المنفصل اذ لو قدر قبيل المفعول به يلزم ان يكون الضمير
متصلا ولا يحصل جعله منفصلا الا بتكلف بعيد قوله عن افادة ما في الضمير المراد به القلب
او الضمير وقوله ح اي حين اذا كان الضمير متكلما ايضا اي كما اذا كان مخاطبا على
سبيل الالتفات وهو عند صاحب الكشاف ان يعبر عن معنى بطريق من التكلم
والخطاب والغيبة ليس مقتضى الظاهر كقول امرء القيس تطاول ليلك بالاثمد والمشهور
عند الجمهور انه التعبير عن معنى بطريق من الطرق الثلثة بعد التعبير عنه بطريق آخر
منها بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع مع ماخوذ من
التفت الانسان عن يمينه الى شماله وبالعكس قوله بالتعبير عن الاسد بنفسك هذا التوجيه
بعيد غير جار في جميع افراد النوع الاول مع انه يرد عليه ان الضمير لا يكون معمولا
بتقدير اتق تحذيرا مما بعده لكونه محذرا عنه قوله الا ان يقال اي لا يرد ما ذكرناه
في وقت ان يقال يلزم ح اي حين اذا كان التقدير بعد نفسك عن الطريق نصب الطريق
بحذف الجار ولا يجوز في غير موضع السماع قوله بالتوصية على تبعيده اي النفس

جران

جران وقوله لاستغنائه عن النصب بتقدير حرف الجر وليس كذلك فان الاتقاء متعد بنفسه نحو
قوله تع واتقوا الله قوله ولاشتماله على بيان كيفية الحذر وهو التبعيد من المؤذيات قوله
وللبعض الناظرين في هذا المقام كلام معجب الافهام ومدهش الاوهام اراد به الفاضل
المحشي فانه قال قوله فان المعنى على نفسك مما يؤذيك تامل لان نفسك محذر منه لا محذر
فكيف يصح القول بان المعنى على بعد نفسك مما يؤذيك اللهم الا ان يقال ان اتقاء الشخص
من نفسه والتحذير منها ليس الا باتقائهما الشخص في ضمن المحذر فيه في حقيقة هو الوجه
ما هي محذرة بالمآل فاذا نظر الى المآل صح هذا المعنى انتهى ووجه الادهاش انه لا يلزم من
اتقائهما الشخص في ضمن كونهما محذرة بالمآل كما يفيده التفريع بل يلزم ان يكون محذرا عنهما
فلا يدفع الاشتباه على انه حمل النفس على المعنى المجامع لقوة الغضب والشهوة والصفات الذميمة
دون حقيقة الانسان وذاته مع انه المراد ههنا وذكر انهما محذرة مع انه لا يستقيم الا في المعنى
الثاني ويحتمل ان يكون وجه كونه مدهشا للاوهام انه لا يقع قوله صح هذا المعنى في نسخة كانت
في نظره من حاشية الفاضل المحشي ويدل على هذا انه لم يكن في نسخة كانت في نظري من هذه
الحاشية لفظ صح هذا المعنى ولا خفاء في كونه مدهشا للاوهام لو لم يكن هذا اللفظ قوله
لا بتقدير العاطف فيه ان معنى قوله بتقدير من ليس الا بتقدير العاطف بل لا ذكر من قوله ولما
علم الخ ليس كما ينبغي وقوله ثبت امتناع تقدير اياك الاسد اي تقدير العاطف في اياك الاسد
قوله ولكن ان تقول اذا ذكر طيب النشر مان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه الخ كلام ضعيف
قوله لم يصر مفعولا فيه اي مع انه داخل في التعريف وقوله يصدق على يوم الجمعة في شهدت
يوم الجمعة الخ يمكن الجواب عنه بان المراد ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في التركيب هو فيه
قوله ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى الخ اقول قيد الحيثية لو كان
متعلقا بنسبة الخبر الى المبتداء لا يظهر له نفع كما ذكر وانما يظهر لو تعلق بقوله المذكور
قوله ولنحو لخو بيت مسجد وجانب غربي مع انه لا يقبل النصب بتقدير في ومنهم من فسره

بما فسر به الزمان المبهم وهو ما لم يعتبر له حد ونهاية وقد مر مع انهما معينان سيما التنوين اي
بما فسره به الزمان المبهم قوله لا ما اشتق منه المبهم الاصطلاحي لان معنى لكونهما من
الجهات الست قوله وكذلك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما الخ هذه الاحتمالات
كلها بعيدة مما ذكره الشارح رح على ترتيب ذكرها قوله ويحتمل الرجوع اليهما الخ
المبهم هذا الاحتمال بعيد قوله قيل لا يقال كتبت مكانك الخ القائل الفاضل المحشي
لكن عن كلامه وهكذا يفعل في كثير من المواضع فانه قد قال بعد قول المص ولفظ مكان
بشرط ان يكون في عامله معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكانك اذا قال الشارح
اسم المكان الذي في اوله ميم زائدة ان كان مشتقا من حدث بمعنى الاستقرار والكون
ينتصب بالدال على ذلك الحدث وما ينتصب به المكان المختص وهو دخلت وسكنت ونزلت
وان لم يكن كذلك فلا ينتصب الا بما ينتصب به المكان المختص قوله ويعارضه انه يقال في
الفارسية دراهم درخانه فانه جاء فيه المفعول بعد اللفظ الذي بمعنى الدخول بلا
تمام معناه قوله ولا يصح اي لا يصح ان يقول من جلس في جميع اجزاء البيت جلست
في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد لانه لم يجلس فيه قوله فيه انه يصح ذلك اي لا ينسب
الفعل المنسوب الفعل المنسوب الى المكان الخاص الى المكان الشامل له فانه اذا دخل داخل
الباب يصح ان يقول دخلت الدار وكذا اذا دخل الدهليز وهو ما بين الباب والدار يصح
ان يقول دخلت الدار فيكون الباب والدهليز مفعولا فيه واذا كان الباب والد
هليز مفعولا فلذلك كلما دخلت فيكون الدار مفعولا فيه قوله لا فائدة لعقول ظاهره
الكلام صدر عن عدم الاطلاع على مراد الشارح رحمه الله فانه اراد اسناد المخالف
الى الزجاج بان يجعل مخالف واقعا ظاهرا من جانبه كما هو مقتضى باب المفاعلة
لا من جانب الجمهور وقد صرح بهذا في بحث الافعال الناقصة في شرح قول المص
خلاف للاكثرين فعلى هذا ينبغي ان يكون قوله يخالف على صيغة المجهول قوله بل ما يؤول
اليه

اليه والرد في قوله فليس على الزجاج مورده بمعنى الارجاع قوله ليشمل نحو جئتك
للسواد فيه انه ان كان المراد بالسواد الصبغ فهو عين والا كان المراد بمعنى القائم بالغير
فهذا المثال لا يكاد يوجد في الكلام اذ لا معنى للمجئ للسواد قوله لا حاجة الى هذا التصحيح
المثال المذكور اقول لا اخفاء في حسن ما ذكره الشارح رحمه الله عليه ومن انكره فانما ينكر
الامر الجلي قوله اي مع فعله انما فسره به ليلايم مثل قوله كائنا فان المراد به فعل معمول الفعل
قوله وفيه تأمل انه هل يجوز حذف الفاعل واقامة الظرف مقامه كما في خبر المبتدا لا كذا
نقل عنه رحمه الله قوله ولولاه لقال المذكور لمصاحبة الخ وترك قوله بعد الواو لان مثل
الفاء يخرج بقوله لمصاحبة معمول الفعل لعدم افادة المصاحبة قوله فيه لطافة يعني
يصح اراده كل من لفظ مذكور ومعناه الا ان الظاهر منه اللفظ ولو قال بالمذكور لكان
الطف لاستواء في الظهور والخفاء قوله مجرد تحكم بدفع التحكم ان معنى المعية معتبر في كفاك
وزيدا دون ضربت زيدا وعمرا لان حسبك مضاف ومضاف اليه وليس بفعل ومعمول
فلما وجد زيد منصوبا جعل في الضرورة مفعولا معه اذ لا وجه لنصبه سواه بخلاف كفاك وزيدا
فانه يمكن فيه جعل زيدا مفعولا به فقياسه عليه قياس مع الفارق والجواب انه انما جعل
مفعولا معه لاعتبار معنى المعية فيه كما في حسبك وزيدا مدار الامر لا لمجرد كون كفاك معنى حسبك
قوله ومعنى الفعل ايضا آه فيه ان المراد بمعنى الفعل ليس قولنا مالك وما شانك بل المعنى
الذي يفهم منه ويستنبط وما يكون فهو ما من شئ ومستنبطا منه كيف يدل على شئ فلا ينبغي
معنى الفعل مندرج فيما يدل على الحدث باعتبار انه في ضمن تضييع الصنيع لكن لا يلزم من
ذلك ان يكون لفظا لانه امر معنوي كما عرفت انفا واراد بالفعل في قوله لان ما يدل على
الفعل فيه الحدث ثم قوله وهو ما عدا اسماء الافعال اسماء يفيد ان اعمال اسماء الافعال
وارد في كلام العرب لكن صاحب المفصل اورد عدة امثلة في معنى الفعل ولم يورد فيها
قوله مثلا من اسماء الافعال في المفعول معه وقوله اسماء ليس معناه المسمية العلم المعمول معه

كما يتبادر الى الوهم من سوق قوله اعماله سماعي فان معناه اعماله في المفعول معه مسموع من العرب
بل معناه المسموع عملهما من العرب قوله لانه يستوي الخشبة بل صحيحه الجواب ان
الاستواء ههنا بمعنى التساوي اي تساوي الماء والخشبة في العلو اي وصل الماء الى الخشبة
ارتفع من الماء والمراد بالخشبة مقياس معروف يقدر انواع الماء وقت ازدياده وهو مشهور
على السنة الجمهور وخشبة صلبة موضوعة على فم نهر يوسف ع م قوله ويستهلك من سرت
والنيل اذ النيل لا يسير بل يجري ويمكن ان يقال المراد بالمعنى مجازي شامل للجري بان
الضياء اي شمل استوى الماء والخشبة وقد عرفت جوابه عنه فهذه الامثلة مما لا يصح فيه
العطف قياس ما ذكرنا في استوى الماء والخشبة يقتضي ان يصح العطف فيه قوله اي كما في
غير الوحدة في المكان مع تعدد الزمان بان يتحرك الناقة في مكان في وقت لم تنتقل عنه
ويتحرك ولدها فيه ويمكن ان يقال اذ في العرف تحركت الناقة في مكان ثم تحرك ولدها فيه بعد
رفعها عنه لا يقال في العرف تحركا في مكان واحد وانما يقال هذا الكلام اذا تحركا في مكان
معا فالمشاركة في الزمان الواحد هنا من ضرورات المشاركة في المكان وهي المنطوق
البرد المبني عليه فلهذا نظر صاحب اللباب اليها واعتبرها ولم يلتفت الى المشاركة في الزمان
وجعلها كالمعدوم وتبعه الشارح رح قوله ولو جعلته على صيغة المعروف آه لا يلزم من
جعله على صيغة المعروف ان يكون من باب ضربت زيدا وعمرا بل اذا لم يعتبر معه معنى
المعية قوله على معنى بعيد وهو حمل الجواز في قوله وجاز على سلب الوجوب والامتناع
مع ان المعنى القريب هنا سلب الامتناع ثم حمله على سلب الامتناع هذا على تقدير ان
يكون حمل الجواز ماضيا ويحتمل ان يكون مصدرا مبتدأ وبعيد خبره فعلى الاول معنى
قوله وانما حمل الشارح على حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وعلى الثاني انما حمله على
حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد قوله اعم من المفعول به اي شامل له حتى يدخل
في التعريف كفاك وزيدا اذ ان معمول الفعل فيه مفعول به ولا يخرج انه اي حين اذا كان
شامل

شامل له يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا اي مثل دخول كفاك وزيدا درهم
وفيه ان ضربت زيدا وعمرا ليس فيه بمعنى المصاحبة اي مشاركة لمعمول الفعل في زمان
او مكان فلا يدخل في التعريف بجعل المعمول اعم وقد قال الشارح ان التعريف لا ينتقض
بالمذكور بعد الواو العاطفة لعدم دلالتها على المصاحبة فالصواب ان يقال انما حمله عليه
لشمول ظ قول المص فان كان الفعل لفظا لقولنا ضربت زيدا وعمرا والوجه لجواز على
سلب الامتناع مع انه ليس فيه وجهان والجواب عنه ان المراد بالفعل ليس مطلق الفعل كما يرى
في الظ بل الفعل العامل في المفعول معه فلا يصدق على ضربت زيدا وعمرا وايضا يحتاج الى
صرف الجواز عن ظاهره واذا تحققت هذا عرفت ان قوله معمول آه ليس كما ينبغي بل هو منبه
على ما فهم من جعل الحال للشارح على ذلك جعل المعمول اعم من المفعول به وان كان ما ذكره
من كون ضربت زيدا وعمرا خارجا من تعريف المفعول معه صادقا لكن ليس لتخصيص معمول
الفعل بل لعدم اعتبار معنى المعية فيه كما ذكرناه وقوله فح اي حين اذا كان خارجا عن
تعريف المفعول معه وقوله وح اي حين اذا كان خارجا عن التقسيم فليتأمل فان الكلام
في هذا المقام بلغ مبلغا لا يناله الافراد من الكرام والمراد من المثال المذكور ضربت
زيدا وعمرا قوله والاظهر ان المعلل النصب اقول ولا يخفى على ذي فطرة سليمة متتبع في كتب
القوم ان قوله لان المعنى ما تصنع تعليل لتمثيل المتن ومن النحو والمعنى وانما مثلنا
لمعنى الفعل بهذه الامثلة لان المعنى فيهما ما تصنع وما يماثله ويحتمل ان يكون تعليلا للحكم
المستفاد من قوله نحو مالك وزيدا وقوله نحو ما لزيد وعمرو فان التقدير مثال النحو فيكون
المعنى وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة كما ذكره الشارح واما ما ذكره وحكم
بكونه اظهر فلا ريب في كونه غير مراد قوله من حال الشيء يحول اي انقلب الاولى ان يقال
الحال مأخوذ من حال بمعنى ما عليه الشيء من القيام والقعود والركوب ونحوها في القاموس
الحال كينة الانسان وما هو عليه كالحالة انتهى قوله فيشكل بجاء زيد سمنا اقول هذا امثال

مصنوع وليت من كلام العرب بل لا يكاد يوجد في الكلام لانعدام معناه **قوله** ولا يخفى ان الحال الكائنة آه
يعني انه لو كان للتقييد لفيد ان الحال ثبتت للذات المأخوذة مع صفة الفاعلية مع ان الحال الكائنة
لهما اي لنفس الذات في وقت الفاعلية وفيه ان التعريف ليس الحال ما ثبت للفاعل او المفعول به حتى يفيد ذلك
بل التعريف ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به ولا شك في ان تقييده منه ذلك فيكون المعنى ما يبين صفة الفاعلية
على قياس كما زيد نفسا وفجرنا عيونا فان معنى الاول كما نفس زيد ومعنى الثاني فجرنا عيون الارض
كما تقرر في كتب النحو ان التمييز فاعل في المعنى او مفعول وهو اي هذا المعنى وان لم اكن صحيحا بانه اي بان
يقال انه يبين كون الفاعلية في وقت خاص وهو وقت القيام ونحوه الا انه ينتقض بغير نوع الحال
اذا كان المراد ذلك بالمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك من التمييز والمستثنى لقصد التعريف عليه
ح وفيه ان التعريف ليس ما يبين الفاعل والمفعول به حتى يكون المعنى ما ذكر بل يبين هيئة الفاعل
او المفعول به ولا يصدق هذا عليها فانها تبين هيئة الفاعل والمفعول به ثم الاظهر ان يكون تقييد
الهيئة ومعناه في وقت كونه فاعلا او مفعولا **قوله** اعترض بان الحال لا يدل على الحال الا يدل على
هيئة الفاعل آه المعترض الفاضل المحشي حيث قال في دلالة الحال على ان مدلولها هيئة الفاعل
او المفعول من حيث انه فاعل او مفعول كذى تأمل ثم انها تدل على هيئة الفاعل او المفعول
في زمان تعلق الفعل بهما انتهى وهذا الاعتراض وارد واما اذا جعلنا لو قيدا للحال الفاعل
والمفعول فلا بد من التعريف نحو لقيت هذا مصعدا منحدرة فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل
منهما لجنب صاحبها نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا **قوله** وهو اي كونه على صيغة المضارع
المعلوم المخاطب وفق بما هو مشهور وهو صيغة المضارع المعلوم الغائب قوله لا يخفى ان الاشتباه
الخ اقول هذا وان كان يتبع الى الوهم لكن الاستثناء يمنعه بل لا يبعد ان يدعى ان المتبادر منه
معناه الظ وهو من غير حاجة الى جعل الفاعل او المفعول عاما والمراد الدخول شيء حتى يصح
الاستثناء **قوله** لاتصالها اي حرف التنبيه اي بهم الكناية ايضا اي كحرف التنبيه عامل
عند المص فانه ذهب الى تقدير العامل في المنادى وهما معا عند النحاة التمييز والترجيح نحو يا زيد
فقيرا

مطلب بيان الشاعر

فقيرا حال من زيد والعامل فيه معنى التمني عند النحاة ولو قيل ليت زيدا رجع فقيرا يكون الفاعل
راجعا ونحو لعل زيدا عالما قادم **قوله** ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله في خبر الاستفهام
اقول عطفه عليه ليس بضروري فليعطف على او اخواته او موقوفه كما فعل القائل **قوله** والصحيح
قبل الا فيه انه يلزم عليه تقدير عامل لقوله نقضا للنفي والاظهر ان اصل الكلام او بعدها الا
لكنه سقط النظير سهوا **قوله** واما من قال آه قلت قد تكرر في الكشاف في مثل قوله وما
اهلكنا من قرية الا لها منذرون صفة لقرية قلت تبع المص في ذلك صاحب الكشاف
وشارح مفتاح كلام الكشاف في الشعر حمل ما هو في الاية اي الحال **قوله** من شعر للبيد على وزن لبيد
وهو من المخضرمين وهم من ادركوا الجاهلية والاسلام فان الشعراء ثلث طبقات جاهليون
كامرئ القيس وطرفة وزهير والمخضرمون كحسان ولبيد والاسلاميون كالفرزدق وجرير
وذو الرمة روى انه قد عاش مائة وخمسا واربعين سنة تسعين في الجاهلية والباقي
في الاسلام وفي رواية مائة وثمانين سنة ومن شعره حين بلغ سبعا وسبعين باتت تشكي
الي النفس مجهشة وقد حملتك سبعا بعد سبعينا فان تزيدي ثلاثا تبلغي املا وفي الثلاث وفاء
للثمانينا فلما التسعين قال كاني قد خلعت تسعين حجة خلعت بها عن منكبي ردائيا فلما بلغ
مائة وعشر قال اليس في مائة قد عاشها رجل وفي تكامل عشر بعدها عمر فلما بلغ مائة وعشرين
قال ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد فلما احتضر قال
لابنتيه تمنى ابنتاي ان يعيش ابوهما وهل انا الا من ربيعة او مضر فقوما
وقولا بالذي قد علمتما ولا تخمشا وجها ولا تحلقا الشعر وقولا هو المرء الذي لا صديقه
اضاع ولا خان الخليل ولا غدر نقل هذا السيوطي في شرح شواهد البيضاوي عن
شرح الاندلسي وكان المراد بالارسال البعث او التخلية لان ارسال الرسول لا يكون في
الحيوانات العجم بل هو مخصوص بالله عز وجل وبالانسان **قوله** بل هو حقيق بان يجعل بالتأويل
يعني ان ارجاع ضمير المفرد الى الشيئين بلا تأويل لا يصح فلا حمل الظ بلا تأويل فانه يصح

وفيه ان الشارح قدس سره جعل ضمير نحوه راجعا الى قوله مررت به وحده وهو الظاهر فلا حاجة
الى التأويل فضلا عن ان يكون قوله والاظهر ان المراد بنحو العراك آه يعني ان يكون المراد بنحو العراك
المصادر المعرفة باللام وبنحو وحده المصادر المضافة ظاهر لكن الاظهر ان المراد بنحو العراك
مطلق المعرف باللام وبنحو وحده مطلق المضاف وفيه انما يتم لو كان ضمير نحوه راجعا الى كل
واحد من قوله وارسلها العراك وقوله مررت به وحده واما اذا كان الى الاخير كما هو الظاهر كما
ذكرنا فلا يتم قوله فجعل العراك اى اذا كان الجملة الحالية مأولة بالنكرة فجعل العراك ونحوه مصدرا
للجملة الحالية المحذوفة اطالة الطريق التأويل وفيه نظر لم اتفق على ان الجملة اذا وقعت حالا تكون
قوله مأولة بالنكرة فيما عندي من الكتب الا ما ذكره الشيخ عبد القاهر ان الحال اذا كانت جملة
اسمية وجبت الواو وما جاء بدون الواو فسبيله سبيل الشيء الخارج عن اصله بضرب من التأويل
من التشبيه وذلك لان معنى فوه الى في مشافها ومعنى عوده على بدئه ذاهبا في طريقه الذي جاء منه
فهم قد قالوا جاءني زيد يسرع بمنزلة جاءني زيد مسرعا وهو بنا المعنى الجملة الحالية وليس بتأويل
فالحق ان اشتراط نكارة الحال بالنظر الى غير الجملة على انه لا مانع لاشتراطها فيهما قوله
ومن هنا يظهر وجه بديع الخ وهو الاحتراز عن صاحب الحال المشتركة فانه ليس بنكرة ولا معرفة
قوله ينبغي الا يفيد اى في وقوع النكرة ذا حال بدون تقدير الحال تخصيص ذي الحال لان الالتباس
باق بالصفة باق بعد التخصيص قوله يعني فيما دل على حالين معنيين نحو ضارب زيد عمرا راكبا
وتضارب زيد وعمرو او زيد اضرب من عمرو وقد يدل على معنيين نحو زيد كعمرو قال الشيخ على حدة
مشترك بين ... لكن لا يدل على خصوصية ... وعلى التقديرين يجوز اختلافهما بوجه ما
كالمكان والزمان والمتعلق او الحال الى غير ذلك واذا اختلفا بام وهما لم يتميزا بالعبارة وقع
يلي كلا منهما ما يتعلق به النسبة والى يلي ذلك المتعلق صاحبه بحيث المصرح به وان لم
التقدم على العامل المعنوي لاجل دفع الالتباس فتقول زيد قائما كعمرو قاعدا او زيد يوم الجمعة
كعمرو يوم السبت وهذا بسرا اطيب منه رطبا قوله او جملة معترضة بتقدير المبتدا اى هو
بخلاف الظرف

بخلاف الظرف وهو راجع الى ما تعلق به قوله بخلاف على كل من الاحتمالين ولا يخفى ان الظرف كونه
حالا دون الاعتراض لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي الذي يتقدم عليه الظرف
لان الاتفاق اى حين اذا دخل الظرف في العامل المعنوي استثناه من العامل المعنوي بان يقال
الا الظرف على الاحتمال الاول قوله نحو نتبع ملة ابراهيم حنيفا يريد انه يجوز فيه نتبع حنيفا
ملة ابراهيم لانه لما جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه جعل الحال كانها ليست
من المضاف اليه فيجوز تقديمها على ذيها قوله اذا اشترط في الحال الاشتقاق وقوله واما اذا
لم يشترط فينبغي ان يقال في جاءني زيد رجلا بهيا انهما حالان مترادفان يرد عليه انه لا يكون
ح فائدة للتقييد بالحال الاولى الاظهر لما كان المستتر آه يمكن ان يقال مراد الشارح بالضمير
الضمير المستتر ولكون قرينة على المراد بالضمير المستتر ترك قيد المستتر قوله فيه فليكن حالا مقدرة
على معنى مقدر البشر وفيه ان معنى التقدير في الحال المقدرة ليس مجرد الغرض كغرض المحال
حتى يصح ما ذكره بل معناه الغرض والعزم على الايجاد مضمونها في الزمان المستقبل كقوله تعالى
فادخلوها خالدين فانه بمعنى مقدرين الخلود اى مقرر ومعين خلودهم فيها في علمه الازلي وكائن ذلك
في الزمان المستقبل وعلى هذا القياس سائر الاحوال المقدرة قال في مغني اللبيب الثالث يعني من
انقسامات الحال مقارنة اى ما يجب لزمان الى مقارنة وهو الغالب نحو قوله تعالى وهذا بعلي شيخا ومقدرة
وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائدا به غدا اى مقدرا ذلك ومنه قوله تعالى ادخلوها خالدين
انتهى وقد نص فيه على ان الحال المقدرة ما قدر وقوعها في المستقبل لا المفروضة كفرض المحال قوله
وفاه الى في اذ صحت جاء فيه الجزء الاول معرفا وهو فاه وان كان منكرا باعتبار الحال وهو
النصب قوله لتحمل المترادف وهو ان يكون الحال المتأخرة حالا من ذي الحال والتداخل وهو ان يكون
الحال المتأخرة حالا من الحال التي قبلها قوله لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه لكونه اخراجا للكلام
عن ظاهره قال في مغني اللبيب في بحث الحال المؤكدة هي التي يستفاد معناها بدونها وهي ثلاثة
مؤكدة لعاملها نحو قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين ومؤكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا وقوله تعالى

لآمن من في الارض كلهم جميعا ومؤكدة لمضمون الجملة نحو زيد ابوك عطوفا واهمل النحويون المؤكدة
لصاحبها ومثل له ابن مالك وولده بتلك الامثلة للمؤكدة ولعاملها وهو سهو انتهى فظهر بهذا
ان الحال المؤكدة مخصوص بمقرر مضمون الجملة الاسمية بل قال في المطول ان المؤكدة يؤتى
بها للتقرير ومضمون الاسمية على رأى ومضمون الجملة مطلقا على رأى والحق ان الحال التي
ليست مما تثبت تارة وتزول اخرى كثيرا ما تقع بعد الجملة الفعلية ايضا فمن اشترط في المؤكدة
كونها بعد جملة اسمية لزمه ان اقف ما اخر غير المؤكدة والمنتقلة وتسمى دائمة وثابتة انتهى
قوله ولو سلم اى ولو سلم ان المراد بمضمون جملة اسمية مضمون جملة اسمية على الاطلاق لا ما له
مزيد اختصاص بالاسمية يصح ان يقدر في الدنيا شاهد قائما في العقل احق بهذا التقدير
ليس بجيد اذ لو ثبت هذا الكلام في كلام العرب لا يريد قائله هذا التقدير بل يريد كون هذا
عاملا في الحال كما لا يخفى على من يعرف الحال والاولى ان يقال لزوم قيد اخر يتوقف على كون المثال
ثابتا في كلام العرب وهو غير جائز فيتيقن بل الثابت شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولو
العلم قائما بالقسط ولا يلزم من ثبوته ثبوته حتى يحتاج الى قيد اخر لاخراجه وعادة المؤلفين
ان يذكروا القيد لاخراج ما وقع في كلامهم وعلم وقوعه فيه لا ما لم يعلم وقوعه فيه قوله على صيغتين
صيغة اسم الفاعل لانه يميز مراد المتكلم عن غير مراده وصيغة اسم المفعول لان المتكلم يميزه
من بين الاجناس برفع الابهام قوله وسفه نفسه بتشديد الفاء لان الاصل سفهت نفسه فلما حول
الفعل الى الضمير انتصب ما بعده بوقوع الفعل عليه فصار بمعنى سفه بالتشديد كذا في حاشية الفاضل
المحشي قوله فالاولى ان يقول كلمة ما نكرة ويقال اى نكرة يرفع الابهام قوله موضوع لا اذ اى الرطل موضوع
للوزن لا للموزون قوله وهو اى الابهام المستقر فيما وضع له الرطل ابهام موزون اى موزون
ما وضع له الرطل والضمير للرطل واجاب عنه الفاضل المحشي بان قال لعل الوضعيات مثل الموضع
النوعي للمميز لان اسماء العدد والكيل والوزن اذا اريد بها معانيها الحقيقية وهي العدد و
الكيل والوزن لا يستدعى تمييزا وانما تستدعى عينه اذا اريد بها المعدود والكيل
والموزون

والموزون كما سيجيء وهي فيها مجاز انتهى قوله للفاذكر اى لا يكون في ذكره فائدة انه لا يخرج به جارية
في عينها جارية ولا يفيد غير ما يستفاد من لفظ الابهام قوله ومنهم من قال آه هو الفاضل المحشي
حيث قال هذا قول لكن المطلق منصرف الى الكامل دفع لما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر
لا يدل الا على الثابت المطلق ويمكن ان يدفع ايضا بان الثابت قد يقال في مقابلة المعدوم
وقد يقال في مقابلة الحادث الطارى والمراد ههنا هو الثاني انتهى واذا اريد بالثابت
الثاني يخرج بالمستقر عينها جارية لان ابهام حادث في الاستعمال قوله على ما هو مفهوم
وهو الثابت مطلقا سواء كان بحسب الوضع او بحسب الاستعمال قوله ولا يصلح كون ذا عبارة
عن مبهم رد على الفاضل المحشي حيث قال قوله ولا ابهام في هذا المفهوم ان قلت بهذا التقييد
ان لا يصلح التمييز عن اسم الاشارة مع ان كثيرا منهم ذهبوا الى ان مثلا في قوله تعالى ماذا اراد
الله بهذا مثلا تمييز عن ذا لا حال عنه وكذا الحال في رجلا في حبذا رجلا قلنا لعل هذا منهم
مبني على ارادة مبهم في اسم الاشارة كما في ربه رجلا ونعم رجلا انتهى وقوله الا ان يقال استثناء
من قوله يتجه عليه اى لا يتجه عليه ما ذكره في وقت ان يقال ويحتمل ان يكون استثناء من قوله فلا
ابهام وضعا وقوله تعارف بعد ماذا في المبهم اى بحيث صار موضوعا له فيصح التمييز عنه نص
في ان مثلا في الاية تمييز من ذا في ماذا الا في قوله بهذا وهو ليس بمنطبق والظاهر انه تمييز من ذا في قوله بهذا
كما في قولك لمن حمل سلاحا رديا كيف تنتفع بهذا سلاحا وفي قولك لمن اجاب بجواب غث ماذا اردت
بهذا جوابا قال صاحب الكشاف ومثلا نصب على التمييز كقولك لمن اجاب بجواب غث ماذا اردت
بهذا جوابا ولمن حمل سلاحا رديا كيف تنتفع بهذا سلاحا او على الحال كقوله هذه ناقة
الله لكم آية ورجح الفاضل ابن الكمال في البرده كونه حالا حيث قال ومثلا نصب على الحال كقوله
هذه ناقة الله لكم آية او على التمييز كما في قولك لمن اجاب بجواب ضعيف ماذا اردت بهذا جوابا
انتهى وهمة تعاصه في قولهما انه تمييز عنه بهذا او حال عنه قوله فان الغرض من وضع المشتق
المعنى دون الذات قوله والاستغناء عنه بتقدير مجرد المضاف والتقدير كما في نسخ زيد نفسا

فيكون المنتصب عنه مضافا اليه للذات المقدرة وهي شئ كذا نقل عنه قوله وقد زيد في الرضي
في مثل طاب زيد هكذا في النسخ وهو سهو والصواب كفى بدل طاب . وبهذا لان الرضي قال
الذات المقدرة اما مضاف الى ما انتصب عنه اذا صح اضافة التمييز اليه كما في طاب زيد نوعا اما غير
مضاف اليه اذا لم يصح اضافة اليه فتقول في كفى زيد رجلا او شهيدا كفى شئ زيد على ان يكون
زيدا بدلا او عطف بيان قوله يجئ المفرد بمعنى ما يقابل هذه الثلثة بل له اربعة معان ليس فيها هذا
المعنى احدها ما يقابل المركب كما مر في بحث الكلمة وبهذا المعنى يتناول المثنى والمجموع والمضاف
ايضا وتتناول المركبات التقييدية والثاني ما يقابل المثنى والمجموع اعني الواحد كما سبق في
تفصيل بحث الاعراب وهو بهذا المعنى يتناول المضاف والثالث ما يقابل الجملة كما مر في
بحث الخبر وهو بهذا المعنى يتناول المركبات التقييدية كما يتناول والرابع ما يقابل المضاف
كما مر في بحث المنادى وبهذا المعنى يتناول المثنى والمجموع قوله وكانه اراد ... فالاحسن ما قال
والاولى ان يقال المفرد ما يقابل النسبة والنسبة قد يكون في الجملة وشبهها وفي المركب الاضافي فيكون
التمييز وحده داخلا في المفرد انتهى قوله فان المقدار مستعمل في عدد وغيره يعني ان عشرون ومنوان
ورطل وغيرها من افراد المقدار وقد استعمل الاول في العدد والثاني والثالث في الوزن الى غير ذلك
فالاظهر ان يكون ظرفية العدد للمتعدد او ظرفية المدلول للدال ويرد على المذكور انه لا يكون ظرفا
للدال بل لاستعمال الدال على ان التمثيل بنحو عشرون درهما يفيد ان المراد بالعدد هو الدال لا المدلول
فالوجه ما افاده الشارح قدس سره والدوانيق جمع دانق والويبة بفتح الواو وسكون المثناة
من تحت وفتح الباء الموحدة اثنان او اربعة وعشرون مدا كذا في القاموس وبه اكتسب [illegible]
حين ملأتها سمي ملء الكفين مدا قوله والاولى ان يبدل منوان سمنا وقفيزان برا وجه الاولوية ظ وهو
انه لو بدله به لكان ذكر القسم من المقادير مشتملا على ما يتم به المفرد وتوهم انه لو بدله به لفات
كون مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد اذ التنبيه حال من التكرير ليس بشئ اذ ليس مراد
الشارح ان التنبيه يستفاد من التكرير بل مراده انه لما كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به

المفرد

المفرد او ورد امثلة مشتملة على ما يتم به المفرد من ان المثال كان ولم يبال بعدم استيفاء الاقسام وبذكر
بعضها قوله لانه لا يقال الا اذا لم يكن للمعنى طيب ورمان قال العلامة الطيبي في شرح الكشاف
وهو استثناء من اعم عام الاحوال والاضافة فيه مثل اضافة حب الرمان الى من لا يعقل له واسماء
المضاف الذي هو الحب لا غير كما قيل ابن قيس الرقيات باضافة قيس الى الرقيات في ان الغرض اضافة
الابن الى الرقيات لان قيسا انما شبب بهن لا ابنه ولا نظير الا انه ذكر المضاف والمضاف اليه جميعا
وفي بعض الشروح وانما اضيف الابن الى قيس لافادة التقييد والتخصيص والابن المقيد بالاضافة
الى قيس مضاف الى الرقيات وفي شرح المحقق التفتازاني على الكشاف والتحقيق ان المطلق الحب
مضاف الى الرمان والحب المقيد بالاضافة الى الرمان مضاف الى زيد قوله ولا ينتقض بهذا اي بقولنا
ان المضاف لا يضاف ثانيا بحسب اللفظ بكل فرد فرد فان المضاف فيه مضاف ثانيا بحسب اللفظ قوله
في اسم الكل اي في صحة اطلاق اسم الكل على كل واحد منهما والاولى وهو ما يتشابه نفسه وجزؤه لان
تشابه الاجزاء في اطلاق اسم الكل مشترك بين الجنس وغيره والجواب عنه ان غير الجنس كالرجل مثلا
ليس لجزئه مرتبة في اسم الكل فان اسم الكل في غير الجنس يطلق على القليل دون الكثير بخلاف الجنس
فانه يطلق على القليل والكثير فان الماء مثلا يطلق على القطرة وعلى البحر واما رطل فلا يطلق الا على الواحد
وشموله الكثير انما هو على سبيل البدلية قوله وذلك ان تجعل ما يتشابه به مضافا زعما للمفعول عليه يعني انك لو جعلته
مضافا للمفعول عليه يكون للمعنى ما يتشابه نفسه وجزؤه وفيه ان هذا خلاف ما عليه النسخ فان نسخ منوط
بالتاء الفوقانية في النسخ ولا يساعده رسم الخط فان اجزاءه مكتوب بالواو ولو كان مفعولا
لكتب بالياء كما هو رسم الخط لا بما هو صورة الواو على انك قد عرفت من الجواب الذي
ذكرته انه لا حاجة الى ان يقال ما يتشابه نفسه وجزؤه ولا الى صرف العبارة عن ظاهره وحملها
على هذا المعنى قوله ويشكل بالابوة دفع هذا الاشكال الفاضل المحشي بان تعقل ما يتشابه جزؤه
بقوله ان كان له جزء واقول يمكن ان يجاب عنه بان الابوة وان لم يكن له جزء بالنسبة الى اب واحد
لكن له جزء بالنسبة الى الابوين والاباء فتدخل في التعريف قوله قال الرضي اذا قصد الانواع جرد عن التاء

نحو عشرون وتسعا واذا لم تقصد يلزم التاء نحو عشرون تمرة واقول نقل هذا الكلام ههنا ليس في
موقعه لان هذا في تمييز العدد والكلام ههنا في غير العدد ولان هذا الحكم اعني كون التمييز مفردا ان كان جنسا
وكونه جمعا حين قصد الانواع وفي غير جنس لا يجري في العدد فان التمييز عشرين مفرد سواء جنسا او لا
وسواء قصد الانواع او لا والفاضل المحشي نقل قول الرضي بعد ما ذكر هذا الكلام فيشقا في موقعه
قوله ولذا ان يقول عدل ثوبين فيه ان الثوب ليس جنسا بل هو كالرجل والفرس ويأتي في كلام
الشارح ما يفيده قوله هذا قوله واعترض عليه قال الفاضل المحشي جوابه قدس سره منع على التنزل
والا فالغلط ان الجلسة بفتح التاء وكسرها ليس من باب الجنس الذي نحن فيه فالجنس ههنا هو
المجرد عن التاء كالجلوس ولو قصد تعدد افراد الجنس لم يصح التثنية والجمع انتهى ويخطر ببالي
القاصر جواب عن هذا الاعتراض وهو ان الذي يثنى هو الجلوس للنوع يكون بالتاء في
استعمالات العرب فانه ما كان المثنى في ضربته ضربتين هو الضرب ولكن لما كان تثنية الضرب
للنوع تكون بالتاء اتى بها واما ما ذكره من ان التاء من اصل الكلمة وليست الفارقة بين الجنس
والواحد فلا ينافي كون الكلمة اسم جنس فيعلم انه لا ريب في كون التاء في بناء المرة فارقة
بين الواحد والجنس قال ان واحدة في قوله نفخة واحدة للتاكيد ولولا التاء للواحدة لما كان
واحدة للتاكيد واما بناء النوع فالظاهر ان التاء ايضا للنوع فان قلت فعلى هذا يكون
لفظ جلستين قلت بشمول الجنس الكثير حين قصد به النوع غير لازم بل غير متجه وانما يلزم حال
بقائه على جنسيته في غير ان تقصد به النوع ولا يخرج بعدم شموله اياه عن الجنسية
فليتأمل في هذا المقام فانه من مزالق الاقدام وقول الفاضل المحشي على سبيل التنزل يريد
ان الشارح يريد ان الكلمة في المثال المذكور ليست جنسا ولئن سلمنا انها جنس فنقول
ان المراد بالانواع حصص الجنس الخ قوله ليس مما يستحسنه ارباب التحقيق لانه ليس ظاهر كلام الشارح
قوله لان الحصة لا يطلق في المتعارف الا على الفرد الاعتباري كجزئيات الابتداء الحاصلة
بالنسبة الى اشياء معينة كالسير من البصرة والخروج من الكوفة في خرجت من الكوفة
دكالقراءة

دكالقراءة دلول سورة البقرة في قولك قرأت من اول سورة البقرة الى غير ذلك ومثال الحصص
من غير الجنس مثل افراد مفهوم الضاحك العارض لزيد والضاحك العارض لعمرو والضاحك
الملكي مما هو من جزئيات العارض دون المعروض اعني الانسان كذا ذكر المحقق التفتازاني في
شرح تحقيق المحصورات من الرسالة الشمسية والجلوس من الامور الحقيقية دون الاعتبارية
وانما قال الاولى ولم يقل الصواب لان اطلاق الحصة على الفرد الحقيقي صحيح من جهة اللغة هذا
واقول كون الحصة مستعملة في الفرد الاعتباري دون انما هي في عرف المنطقيين واما
غيرهم فيطلقونها على الفرد الحقيقي ومنه قول المحقق التفتازاني في شرح قول صاحب
التلخيص وباللام للاشارة الى معهود الى حصة من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب
واحدا كان او اثنين او جماعة وقوله ان لام العهد اشارة الى حصة معينة من الحقيقة
واحدا كان او اثنين او جماعة ولام الحقيقة اشارة الى نفس الحقيقة من غير نظر الى الافراد
وقول الشريف المحقق ثم نقول اذا دخلت اللام على اسم جنس فاما ان يشار بها الى حصة
معينة فردا كانت او افرادا مذكورة تحقيقا او تقديرا ويسمى لام العهد الخ آخر ما ذكره فان
المراد بالفرد ههنا هو الفرد الحقيقي والشارح جرى على هذا الاستعمال في استعمال الحصة
وانما اختار الحصص على الافراد لان الافراد لا تشمل الانواع في الظاهر بخلاف الحصص فانها
تشمل الانواع والاكثر من الواحد وظهر بهذا ان ما ذكره المحشي من اولوية البلوغ وان قوله
لان الحصة لا تطلق في المتعارف الا على الفرد الاعتباري الخ ناش من عدم تتبع الكتب
او من النسيان قوله فلا يجوز عنده الاعدال اثوابا اي لا يجوز عدل ثوبين لكان يستغنى
عنه بقوله فيه ويعني انه لو لم يكن المراد حقيقة الجمعية بل اعم منها او من التثنية لا يكون
حاجة الى ذكر قوله ويجمع في غيره لانه يفهم من قوله فيه وان كان جنسا انه يثنى ويجمع
ان لم يكن جنسا واما حقيقة الجمعية فقط فلا يفهم ويمكن ان يجاب عنه بانه وان فهم
لكنه ليس تصريحا يغني عن التصريح به قوله والتحقيق ان المراد غير الجنس والجنس المقصود به الانواع

وقد يحصل بين شيئين الاخص منه مفهوم الانسان في ضمن زيد وعمرو ويقسم حصص في تحقيق المحصورات من الرسالة الشمسية الا انه لما احد في انه اذا ظننت انه ليس في الكتب ... فقد ظننت ... ولم تجد ذكره في سطر

في قوله ويجمع في غيره واكتفى به ويخطر بالبال الفاتر انه لا حاجة الى هذا بعد كون جمعية الجنس
المقصود به الانواع مستفادة من الاستثناء قوله الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد المقدار الغير
العدد بقرينة قوله بتنوين او بنون التثنية فان ما كان يكون تاما بهما هو غير العدد من
المفرد المقدار واقول ان قوله والا يأتي بالجمع بهذا اللفظ فان معناه وان لم يكن بتنوين او بنون
التثنية بل كان بنون الجمع او الاضافة وما يكون تاما بنون الجمع انما هو العدد فلو كان الضمير
راجعا الى غير العدد لكان المعنى وان لم يكن غير العدد تاما باحدهما بل بنون الجمع وهذا كذب
اذ لا يتم بنون الجمع في باب التمييز الا العدد فثبت بهذا ان الضمير راجع الى المفرد المقدار
مطلقا كما فهم الشارح قدس سره وقد يخطر بالبال ان وجه الظهور احالة اسمي العدد
الى بابهما ورجوع ضمير بغيره ويجمع الى التمييز غير العدد والاول اظهر والثاني اصوب قوله وان كان
الحكم المذكور وهو جواز الاضافة قوله لا موجب لجعل كان آه يعني يصح ان يجعل كان تامة في
صورة ارجاع الضمير الى المفرد ويصح ان تجعل ناقصة في صورة ارجاعه الى التمييز وكانه اراد
الاشارة الى توجيهين لكان اي لم يرد ان كون كان ناقصة مخصوص بالتوجيه الاول وكونها
تامة مخصوص بالتوجيه الثاني بل اراد الاشارة الى انه يصح ان يكون كان تامة وناقصة
واقول بل المراد اصح التخصيص لان المناسب على الاول ان تكون ناقصة وعلى الثاني ان
تكون تامة وتلك المناسبة هي الموجبة لجعل كان في التوجيه الاول ناقصة وفي الثاني
تامة قوله اقول فيشكل اي اذا لم يجز انتصاب ما يليه على التمييز يشكل تعريف التمييز بتطوره
لصدقه على ذهب مع انه ليس بتمييز وهو اي عدم جواز نصبه قوله نحو طاب الرطل
زيتا ازال الابهام عن الطرف وهو الرطل وبازالته عنه لا يزول الابهام عن النسبة فان زيتا
فان النسبة فيها على ابهامه كما في طاب زيد بدون ذكر نفسا قوله الا ان يراد اي بالطرف
الذي يستلزم الابهام فيه الابهام في النسبة ورفع الابهام عن النسبة رفعه عن الطرف
المقدر لا يرد على كلام الشارح ما ذكر لان الابهام في الذات المقدرة التي هي طرف النسبة لا

سم

يستلزم نوع ابهام في النسبة بحسب احتمالات الطرف ورفع ابهامها التبعي يستلزم رفع
ابهام الطرف لكن هذا البحث ظن كلام الشارح ونحن نقول المثال الثاني مما لا يقع في كلام العرب
اذ لا معنى له يعتد به حتى يكون مما يتفوه به والثاني الغير مصنوع فكل ما جعله سندا للمنع
مما لا يعول عليه قوله الغير اي كاسم الفاعل والمفعول قوله بما ليست جملا وهي التي لم تقع
بعد حرف النفي وحرف الاستفهام رافعة لظاهر ولا صلة للموصول وكونها جملا فيما اذا وقع اسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة بعد حرف النفي او الاستفهام رافعة لظاهر او وقع
اسم الفاعل والمفعول صلة للموصول وانما لم يذكر اسم التفضيل لانه لا يعمل الا في مادة مخصوصة
لا يكون فيها جملة قوله ذكرتهما اي وذكرت ما ليست جملا منهما جملا اي اجملا قوله وبعد تقييد
الشرط ههنا لما صار مظنة ان يكون قوله والا تثنيا ولا لكان طاب زيد نفسا لانه ينقض الشرط
الاول واذا قيد الشرط الاول بما يخرج طاب زيد نفسا نطق تثنيا ولا نقيض عليه قوله
لانه انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام وهو سلب الضرورة عن
الجانب المخالف للحكم من جانبي الايجاب والسلب فيكون المعنى لا يمتنع جعله لما انتصب عنه وهذا
لان الحكم ههنا الجعل وهو وجودي والجانب المخالف له السلب فيكون الامكان بمعنى سلب الامتناع
هذا على ما فهمه وهم اما على ما فهمنا فالصحة ههنا مقابل الفساد وهو المشهور بين موالي
الى العباد من المتورعين والفقهاء والنحاة قوله اما لو حمل على الامكان الخاص وهو سلب
الضرورة عن جانبي الايجاب والسلب فيكون المعنى ان كان السماع يجب جعله لما انتصب عنه
ولا يمتنع فلا تثنيا ولا طاب زيد نفسا الوجوب جعله فيه فلا حاجة الى التقييد الا في القسم
الثاني لان المعنى اي معنى ~~القسم الثاني من التوضيح~~ يكون هكذا وان لم يكن السماع يجب جعله
لما انتصب عنه ولا يمتنع فيه ولا طاب زيد نفسا هذا ما اراد المحشي على ما فهمنا من كلامه
وعندي ان الظاهر الصحة ليس الامكان الخاص ولم اعثر على مثل هذا التفسير الا ان فهم
هذا المحشي بل الظاهر منه هو مقابل الفساد كما هو الشايع وهو الذي حمل عليه الشارح رح وعلى هذا

اي معنى التعميم ... منه

لم يتقيد الشرط الاول بما قيده به لا ينتقض الكلام بكان زيد لغ فلهذا قيده به ولما قيد
الشرط الاول به قيد الثاني ايضا به لكونه سلبه واعتباره فيه ولان التميز عطف على قوله
لانه انما يحتاج الى التقييد يعني ان التميز لا يكون محتملا للمنتصب عنه الا يكون دائرا بينهما
وكونه دائرا بينهما ومعنى عدم كونه نصا في المنتصب عنه محلا معنى لعدم كونه نصا في المنتصب
الا كونه محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فتحد الشرط والجزاء حين اذ قيد الشرط بذلك القيد
وبهذا التفصيل يتقوى اذ ليس ذكر قوله بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه لاجل انه معتبر في نظم
الكلام بل لبيان ان الكلام في اسم لا يكون نصا في المنتصب عنه على انه يمكن ان يقال المراد
بعدم كونه نصا في صحة اطلاقه عليه وعلى غيره والمراد بالجزاء جواز ان يكون تميزا تارة
وعن متعلقه تارة فلا اتحاد بينهما **قوله** وقد فصلت فيه لمزيد فصل يغبط جلة الا
[illegible] لم ار شرحه عبارة المصنف في هذا المقام ولو رأيته لكتبت كل حال ولكشفت
سربا له مع عرف انه كما ذكره من انه بحث يغبط اجلة الفضلاء او هو دعام واهية
بيت تكلم بها الازكيا فلو ظفرت براى بشرح على الكتاب لجنبته الى شرح عبارة المص
مع ما لا يحصى من التعجب لا في هذا المقام بل في مواضع شتى من شرحه على الكتاب **قوله**
فلا حاجة الى تقييد الشيء المنتسب به ايماء الى ان ما ذكره المحشي عبد الغفور من قوله
ويمكن ان يقال هو الذات المقدرة اعني الشيء المنتسب الى زيد المغاير لزيد بالذات وانما قلنا
ذلك لان الذات المقدرة مطلقا هو الشيء المنتسب الى زيد كما ذكرنا مستدركا غير محتاج
اليه وفيه ان هذا بعد تسليمه انما يتجه ان لو كان قوله المغاير لزيد تقييد الشيء المنتسب
الى زيد واما اذا كان بيانا لما يستفاد من قول الشيء المنتسب الى زيد فانه يستفاد
فيه مغايرة الشيء لزيد فلا الا ان الظاهر التقييد ولعل الش لم يقيد الشيء المنسوب
الى زيد بذلك القيد لكونه مستغنى عنه **قوله** هذا بناء على ما سبق فان ما سبق يدل على
انه قصد تثنية الجنس او جمعيته بشيء او جمع ولا يخفى انه يؤتى به مفردا سواء قصد الانواع

او الافراد

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم وبه العون وبه نستعين

حمدا لمن جعلنا غير منصرفين عن نحو الحق بعصمته في بيان فوايد كافية كل كلامه وصلوة على من نصب راية التوحيد لدفع الضلال محمد الذي فاز من يعتصم به باعلى الكمال وعلى من اعانه في اعلاء رسالته غير المعوج وبعد فيقول العبد المفتقر الى الله الغني محمد بن محرم اسكوبي لما قرأت من الحاشية الجليلة على الفوايد الضيائية للعلامة عصام الدين من هو جدير بان يسمى شمس الدين الفاخر الذكر والرشد العكسي امير المومنين على وكتبت في اثنائه قرائته ما سنح لي من بعض الفوايد نظر اليه بعض الاجلة ووجد فيه احسن الفوايد التي لم يحم حولها احد من الفضلاء ولم يهتد اليها كثير من الاذكياء والتمس مني ان اكتب حاشية متعلقة عليه فشرعت في ذلك متوكلا على الكريم ومتضرعا اليه سائلا منه تعالى ان يجعلها مقبولة من الطالبين ومرغوبة بين الراغبين وسميتها بالفوايد العلية فيه تائيد الفوايد الضيائية وما توفيقي الا بالله عليه توكلت وهو حسبي ونعم الوكيل قوله على الجميل الاختياري اقول لم يقيد الاول به لان الوصف فعل اختياري والجميل صفته اذ المعنى هو الوصف المتلبس بالجميل فيكون الاول اختياريا لا محالة الا انه يرد ان وصف زيد لكيتل ومرين وصفه بصفة نفسه ووصفه بصفة متعلقه والمنافي هو الثاني اذ الفعل لا يوصف الا بصفة متعلقه فعلى هذا يلزم الاختيار لجواز الوصف بغير الاختياري ويمكن ان يقال عدم التقييد للاشعار بعمومه على ان المتبادر كونه صفة المتعلق والمعنى الوصف بالنعت الجميل وهو لا يلزم ان يكون اختياريا مع ان المشهور عدم وصف المحمود به بالاختياري هذا ابقى انه لا بد من التقييد بقوله على جهة التعظيم لئلا يصدق التعريف على السخرية ويمكن دفعه بان قوله على الجميل يغني عنه على ان قيد الحيثية معتبرة في التعريف لا محالة قوله الحمد لله على صفة اقول اما الثناء على ذاته وثناء ذاته فالظاهر انهما ليسا حمدا ولذا عبر النبي عم عن الاول والثاني بلفظ الثناء حيث قال لا احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك والاظهر الدفع بما ذكر قوله ما لاستقلال الذات فيه انه يشوش ذلك بالاتكال والمشهور ان كل ممكن حادث اجيب بان المشهور ان كل ممكن سوى الله تعالى حادث والصفات ليست سواه لانها لا هو ولا غيره اقول لا يصح الجواب على هذا لاشعاره بالتغاير تام قوله فهو ليس بحمد حقيقة هذا اذا لم يكن الاختيار اعم من الحكمي والا فهو حمد حقيقة قوله وهو الصحيح هذا اما لان الاصل في الاضافة

في الاضافة العهد واما لان المحب بكل حمد ليس الا هو تعالى وقوله لا زيحب كل حمد آه يؤيده الثاني ويمكن جعله بيانا للعهد على الاول قوله اي كل حمد متعلق آه واما قيام فانما هو بالحامد قوله فيكون المعنى الحامدية له تعالى اقول اختصاص الحامدية له تعالى على هذا التقدير لا يفهم على المعنى الاول الا اذا ثبت ان محب الحامدية له تعالى ليس الا هو مع ان غيره تعالى يحب الحامدية له تعالى الا ان يرتكب الاستخدام وهو غير ظاهر ويفهم على المعنى الثاني من كون الوالي الحامدية له تعالى هو لا غيره تعالى لامتناع كون غيره قايم تعالى قوله من ان الولاية اي التي في النبي اذ اليه الاشارة في الجمع ثم التقديم قوله والاصل في الاضافة العهد كون هذا الاضافة للعهد مناسب بهذا المقام لكون الصلوة على افضل الانبياء مع تضمنها عن الصلوة على سائر النبيين لا في البنى من الاشعار بان استحقاق عم اياها بالمرتبة النبوة قوله اما لانه لا استواء آه او لكونها متعقبة كانها محسنة لا مجال للانكار قوله لكن الاول ابلغ فيه ان تعلقها بالحال لا يمنع العذر ببعض الحال وان كانت كثيرة وتامة في نفسها بخلاف الثاني فلا يكون ابلغ واتم الا ان يقال ان المتبادر باعتبار دلالته على كثرة تساوي تمامها في نفسها تعلقها بالحال ولا دلالة عليها في الثاني فافهم قوله في تقدير كائنة للعلامة مال الا في تقدير الكائنة للعلامة صفة اذ يلزم حذف الموصوف مع بعض صلته ان يناسب فيناسب اراد اضلالا بسبب مطلق الا لم جمع آه نوهم لا نه يناسب غيره ايضا على طريق المبالغة في المدح وان اراد انه لا يناسب التسمية به فمسلم لكن النسخ لا يقصد التسمية قوله مبنى النسبة آه حاصله ان مبنى النسبة ليس الجزء الثاني مطلقا بل اذا مقصود او يرد عليه ان الثاني مقصود هنا اذ هو ان قوله ليجعل الشخص آه نسب ذلك فلا يصح قوله والمقصود في ضياء الدين آه تامل هو من التعريف او من المعرفة وعلى التقديرين آه لا يخفى ان المتوقف على تعريفهما على الاول معرفة الاحوال لا معرفتهما وعلى الثاني لا توقف والجواب ان المعنى فتح تعريفا بالتعريف على الثاني والا لا يصح البيان وكذا على الاول لاستلزام التعريف المعرفة قوله لان الطيب من الكلم آه لا يخفى ان اذا كان الطيب صفة للبعض لا يكون صفة للكلم حتى يفيد البعضية ويلزم اللغو كانه توهم ان التقدير البعض حاصل من جعل الطيب صفة للكلم وعليه يدل قوله في مقام ايراد الحكم على الكلم

الطيب ولبس كذلك والا لما امكن جعله صفة للبعض نعم يرد على هذا التاويل ان الظاهر جعل الطيب صفة للكلم
مع انه يفيد البعضية من غير حاجة الى التقدير الذى هو خلاف الاصل على انه لا قرينة على ذلك التقدير
ولا يفيد الكلم بجعله صفة له لا مع الحمل صفة للبعض ويمكن ان يريد المحشي ان صاحب هذا التاويل
ان اراد انه يقدر البعض من غير قرينة فمم وان اراد انه يقدر بقرينة تقييد الكلم فمسلم لكن يلزم اللغو
قوله ولو كانت باقية لزم آه اقول لزم ذلك عند بقاء الجمعية لا يكون صحة على تركها لجواز ان يكون عدم
اللام لكون الكلم جنسا لان كذب اللازم وان كان ملزوما لكذب الملزوم وهو عدم الجمعية يحتمل الامرين فلا
يكون كذب اللازم صحة على خصوص احدهما نعم لو استدل به على كونه جنسا فقيل ولو لم يكن جنسا لزم آه
لمنع الملازمة بان اللام تبطل معنى الجمع الا ان يقال ما ذكره ليس بصحة على ترك الجمعية بل ابطال السند
للخصم وهو انه لو كان جمعا لزم تانيث نعته بان الملازمة ممنوعة اذ الجمعية باقية والا لزم آه
فلا يكون عدم التانيث سندا على عدم الجمعية لجواز ان يكون جمعا ويترك جمعية وانما يكون سندا
لو لم يكن ما يبطلها قوله ولا يخفى ان توهم المنافات بعد دخولها آه اقول الجنس بعد دخول التاء لا
يقتضي الكثرة لان الجنس وان كان قابلا للاطلاق على الكثرة وعلى الواحد لكنه يتعين للثاني بدخول
التاء فلا مجال لتوهم المنافات بينهما بخلاف اللام حيث لا يجعل التاء منفية للواحد بل يجعل مدخولها
مستعملا فقط فيتوهم ان المنافاة بينهما بسبب ان اللام تقتضي عدم تعيين مدخولها والتاء
يقتضي التعيين فان قلت التاء لا تخرج الجنس عن الجنسية والجنس من حيث هو يقتضي الكثرة فلذا
قد تخرجه عن اقتضائه الكثرة من سواه المحشي توهم ان الجنس من غير اعتبار دخول التاء عليه يقتضي
الكثرة والتاء من غير اعتبار دخولها على الجنس يقتضي الوحدة فيتوهم المنافات بين جمعهما لكن
يرد عليه ان التاء تخرجه عن اقتضائه الكثرة بدخولها فلا مجال للتوهم قوله ان دفع المنافاة
يمنع آه حمل قول الكثر ولا منافات على المنع غير ظاهر اذ الظاهر انه بناء على عدم المنافاة لدفع التوهم
قوله بل يجعل افراد هذا الجنس آه اذ اللام تدخل على ما قصد وتجعله شاملا لكل فرد فرد فاذا ادخل
عليه التاء لا تجعله اللام شاملا لكل فرد متصف بالوحدة وهذا معنى جعل التاء افراده مشروطة
بالوحدة

بالوحدة والحاصل ان اللام اذا دخل على المقيدة بالوحدة لا يجعله شاملا لكل فرد متصف
بالوحدة ويمكن ان يقال يريد ان اللام يجعله شاملا لكل فرد متقيد بالوحدة وهو انتفاء الوحدة
بالجنسية وكذا التاء آه يجعله مقيدا بالوحدة مع شموله لكل فرد وهو انتفاء الجنس بالواحد وكلاهما
جائز ان فلا منافاة على هذا يرجع ما ذكره الجليل الى ما ذكره المحشي قوله لتغير الجنس اى الذى يتحقق
باعتبار نوعه وهو لام الحقيقة من حيث هى لام ما جعله حق للاقسام الثلثة فيما سبق والا لزم ان يكون
جعله للغير الحقيقة خروجا عن الجادة ويحمل ايراد من الجنس الحقيقة وهو الظاهر اذ الجنس من حيث هو حقيقة
ولا اجعل المحشي فيما سبق ما يتصل به الى الجنس باعتبار نوع لام الحقيقة من حيث هى قوله لانه يقال ذلك
او اقول ان اراد انه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الغنم فقط يتجه عليه انه يلزم ان لا يكون اللفظ
بمعنى الرمى مطلقا والا لزم ان يقال ذلك فيما اذا رمى من الغنم ايضا فلا يكون شاهدا على انه بمعنى الرمى
مطلقا وان اراد انه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الغنم كما يقال فيما اذا رمى من الغنم كما هو
الظاهر من العبارة يرد عليه ايضا انه يحتمل ان يكون اللفظ بمعنى الرمى من الغنم ويكون استعماله فيما اذا
رمى النواة قبل ان يدخل الثمر في الفم يكون ذلك الرمى في رميا من الغنم حكما فلا يكون ذلك سببا للعلم بانه لم
يقصد الرمى من الغنم نعم لا يكون سببا ايضا للعلم بانه يقصد الرمى من الغنم لاحتمال ان يقصد الرمى مطلقا ولذا
قال الشارح هو في اللغة الرمى لا الرمى من الغنم كما قال البعض لان استعماله فيما اذا رمى من الغنم يمنع كونه
بمعنى الرمى من الغنم والاحتمال المذكور فيما سبق ليس بمتحقق لاحتمال الاعم فان قلت لا فرق بين الاحتمالين
فكيف رجح الشارح الثاني قلت بناء على ظهوره مع عدم الدليل على كونه بمعنى الرمى من الغنم وان لم يكن فلك
نصا في الاعم ايضا ومن هذا ظهر الجواب عما يرد على المحشي فافهم قوله لانه لا بد وان يتعدى بالباء
اقول فح يجوز ان لا يكون بلا باء الا بمعنى الرمى فلا يرد ما اورده بقوله وفيه نظر قوله لكن الثاني اقرب
لانه يختص اه اقول بل الاول اقرب لمناسبته وعدم الاختصاص لا يضر لان النقل من الاعم افيد فيرجح
الثاني بسبب الاختصاص ليس كما ينبغي على انك قد عرفت الجواب عنه قوله ويمكن ان يقال المعنى نحو اه والبغو
لا يكون بين المعنيين كثير فرق بخلاف السلام قوله فيكون نقلا لكلم المتعلق آه اذ رمى للنفظ متعلق خارج

وما يتلفظ به متعلق خاص واللفظ قد جعل اسما للمتعلق الخاص في النقل الاول وكانهم قصدوا
بالمستعمل آه او قصدوا بالمستعمل المستعمل لافادة المعنى وبالمهمل ما لم يستعمل لهما وبعده ما ذكره
الشارح اولى لان المتبادر من المهمل ما لا وضع له قوله والصواب اقول لا يخفى ان تفصيل اللفظ الذي
يتلفظ به حقيقة او حكما واطلاق اللفظ هنا باعتبار التلفظ به لا باعتبار النقل فيكون المعنى
فالتلفظ به فالاولى الاول على انا لا نسلم انه يستلزم ان يكون لفظا حقيقيا اذ غاية ما يلزم من النقل
ان اطلاق اللفظ عليه حقيقة لا ان يكون لفظا حقيقيا وكون الاطلاق حقيقة لا يمنع التعبير بالحكم
لانه يفيد عدم التلفظ به حقيقة لا عدم كون الاطلاق اللفظ عليه حقيقة قوله والا لم يصح قصرها آه
اقول هذه الملازمة ممنوعة اذ يجوز ان يكون مناط الوحدة في اللفظ عند المحقق ما جعل صاحب
المفصل مناطا لها وقصد الوحدة فيه غير صحيح لكلا تخرج مثل عبد الله علما تخارق الكلمة فلا
يلزم من عدم الصحة فيها قوله لكن الكلمة الوحدة آه دفع لما يكاد يتوهم ان التاء في تعريف
المفصل يكون بلا فائدة ح وحاصل الدفع انه لا يريد بوحدة اللفظ ما يراد بوحدة الكلمة او بيان
ان اللفظ بدون التاء دون صدق على الكلمة الواحدة لكن مناط الوحدة في اللفظ عنده افراد المعنى
دون صاحب المفصل قوله بل غير جائزة اقول عدم اللزوم فيه ليس الا لعدم الجواز اذ لو جازت
المطابقة فيه لزمت فسلب اللزوم يستلزم سلب الجواز قوله ولكلا تتجه آه لو اريد التخصيص بالنسبة الى
اللفظ الالفاظ الغير الموضوعة بازاء ذلك المعنى او المعنى الغير الموضوعة هو بازائها لم يرد التخصيص
ويرد على الوجهين آه لقائل ان يقول لا تعيين في المجاز للمعنى المجازي والا لم يحتج الى القرينة الا ان
يقال القرينة للدلالة على التعيين قوله لان شيئا من هذين الاطلاقين اه اقول فيه انه ان اراد ان شيئا
من الاطلاقين مطلقا لا يكون بدون القرينة فهو لصحة كل من الاطلاقين في المحل لفهم المعنى الحقيقي
الحقيقي منه بدون القرينة وان اراد ان شيئا من الاطلاقين لفهم المعنى المجازي منه لا يكون بدونها
فمسلم لكن لا يلزم منه المحذور لان اطلاقه بدون القرينة والفهم المعنى المجازي صحيح مع انه لا يفهم منه المعنى
المجازي فان قلت المجاز هو من حيث هو مجاز لا يكون اطلاقه بدون القرينة صحيحا قلت نعم لكنه
لا من هذه

لا من هذه الحيثية اطلاقه بدونها صحيح وهذه الحيثية غير لازمة له لاحتياج الا ان المراد منه
كل من كلا الاطلاقين الاطلاق بالنظر الى نفس اللفظ لا بالنظر الى حيثية من حيثياته واطلاق
المجاز بالنظر الى نفسه لا بالنظر الى كونه مجازا بدون القرينة صحيح مع انه لا يفهم منه المعنى المجازي
ولا يلزم دخوله بعدم صحة اطلاقه بدون القرينة بالنظر الى كونه مجازا قوله وعند سماع الحرف
يفهم آه فيه منع ظاهر اذ ليس المعنى في الحروف تدل عليه اجمالا لا ينفهم بل في غيره فافهم قوله يصح ان
يكون اسم زمان اه المناسبة بين المفعول والزمان ليست بتامة اذ لا تختص ظرفية الزمان
بفعل دون فعل ومفعول دون مفعول بخلاف المكان قوله فلا بد من تجريد الوضع عن آه
اقول الاستاد الى ضمير الشيخ ملاحظة واعتباره في المسند لا ذكره قوله لان الدلالة بالفعل
ليست اه فيه نظر فيما سبق الدلالة للتعليقية قسيما الطبيعية والوضعية فالمناسب ان يقال
لان الدلالة بالفعل ليست الا المهملات الا ان يقال اراد هنا بالدلالة العقلية المعنى الاعم وهو ما لا
للقول فيه مدخل فصل الا بيان المعنيين للدلالة العقلية قوله لانها داخلة في المهملات لقائل ان
يمنع دخولها فيها ان يراد بالمهمل ما لا وضع له قوله يعني اذا جرد الوضع اه لا يخفى انه لا تلبيس
في المهملات قوله لان كثيرا من الحروف التهجي وضع لمعنى آه فيه ان حروف التهجي ما ركب منه اللفظ وما
وضع لمعنى لا يتركب منه اللفظ فلا يكون من تلك الحروف بكونه في صورة تلك الحروف لا يلزم صحة
اطلاق الحروف التهجي عليه فصح الحكم بخروج جميعها بهذا القيد فان قلت هذه الحروف المذكورة
لا من حيث وضعها للمعنى يتركب منها اللفظ قلت نعم لكنها لا من حيث وضعها للمعنى تخرج بهذا
القيد تأمل ومن هذا علمت ما في قوله ان يقال قوله الموضوعة آه لبيان حروف التهجي لا للتقييد
قوله واللام في القصد للعهد اه فان قلت المعنى اذا كان لفظا لقصد بنفسه لا بغيره فلا حاجة
الى جعل اللام للعهد قلت المعنى من حيث هو معنى لا يقصد الا بغيره واما وجود القصد بنفسه
فباعتبار ان يكون له معنى لا لاعتبار ان يكون معنى والحاصل انه لا يكون معنى الا بعد ان ما قصد
بغيره ولا يمنع ذلك ان مقصودا بنفسه باعتبار آخر قوله ولا يخفى ان هذه التقية طبيعية آه

اقول لا حاجة الى جعل هذا الجواب مركبا من مقدمتين بل الجواب بالمقدمة الثانية
الا انه بالمقدمة الاولى تصوير المفهوم للمعنى حتى لا تستصعب النفس جعل المعنى اعم من اللفظ
ولم يقل بمعنى مفرد لئلا يتوهم آه ونشأ بان وضعها بازاء الالفاظ قد علم جوابه بالاول واه
توجه السؤال ههنا هو على تقدير جعل المفرد صفة للمعنى قوله ولو كان صفة للفظ لم يتجه اقول
نعم لا يتجه اذا كان بين وحدة اللفظ وافراده فرق والا فعلى ما قال فيما سبق وحدة اللفظ
عند المص الافراد في المعنى بتحقيقه والحاصل انها معان مفردة اى مفردة باعتبار كونها معاني الالفاظ
مفردة ومركبة باعتبار كونها الفاظا متغايرة وكذا قال في الاول معان وفي الثاني الفاظ والا
فالكلام في الالفاظ لا غير وايضا هذه الالفاظ معان فيلزم ان يكون الافراد والتركيب باعتبار
واحد قوله الا ان يقال المراد آه حاصله ان هذا النقض ليس للمعنى بل المفسر باعتبار كونه حكما
جارحا لا مجرد الاحتمال قوله ما لا يدل جزء اللفظ اى لفظ الموضوع لان المفرد لم يكن صفة
الا للمعنى الذي وضع له اللفظ ولم يصرح به الشيخ لان لفظ المعنى الذي وصف بالافراد والتركيب
لا يكون غير الموضوع فليس فيه اطلاق للتعريف قوله يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب اقول
ما يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان لا يكون تعلق هذا المعلق قبل الاتصال بمعه هو
الصفة الا ان يكون الاتصال قبل التعلق البتة لكن هذا المستفاد ايضا فاسد لان الوضع
لا بد ان يكون قبل صفة الافراد فكما لا يمكن كون الافراد قبل الوضع كذلك لا يمكن كونه مع
الوضع انما سمى الافادة الا بالحقيقة ابهاما لضعف المفاد يرد عليه ان تسمية الافادة لضعف
المفاد ابهاما غير ظاهرة بل نقول ان التسمية بهذه الافادة وان كانت ظاهرة لكن ظهور كونه قوله
الافراد والتركيب بعد الوضع يعرف عنها كان هو الدلالة ضعفت بسبب منع ذلك الظهور
عنها فمن قال كنى به عن ضعف الدلالة يريد به ضعف الدلالة بسبب منع ذلك الظهور لا ضعف الدلالة
في نفسها قوله مع ان المقصودية آه اقول لا نسلم ان المقصودية يتحقق بعد الوضع لان المدلول و
بالدوال الاربع مثلا متصف بالمقصودية يتحقق ايضا ثم المقصودية باللفظ بعد الوضع
لكن

لكن لا يلزم من تعليق الوضع بالمعنى ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية باللفظ
باللفظ بل نقول المقصودية باللفظ مطلقا ليست بعد الوضع بل المقصودية باللفظ موضوعا بعد
الوضع ولا يلزم من التعليق ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية باللفظ موضوع الا ان يقال
ان المعنى المذكور ههنا معنى اللفظ الموضوع ولا يطلق اسم المعنى الا اما قصد بشيء فيلزم من التعليق
ان يكون الوضع للمتصف بالمقصودية باللفظ موضوع فيجب ان يحمل على التجوز فتامل قوله
ولا يخفى ان في عبارته البعد آه اقول يريد الشيخ ان اللفظ والمعنى احدهما متاخر عن الاخر و
فاراد المص ان ينبه على تقدم احدهما على الاخر فاتى الاول بالجملة الفعلية ليحصل التنبيه بجمعهما
على التقدم فلا بعد اصلا قوله فلما كان لوصف الوضع معمول متعدد آه لقائل ان يقول لا نسلم ان له
معمول متعدد اذ التصريح بقوله لمعنى غير لازم قوله لانه لو قدمت الثانية لاوهمت الخ هذا
ليس بوجه قوي في تاخير صفة الافراد لظهور الحمل على المعنى فكما لا يقدح الابهام المذكور في جعل
الافراد صفة للمعنى في كونه صفة له كذلك لا يقدح ذلك الابهام في تقدمه قوله ولانه ايراد ذكر المفرد
على وجه فيه الكلام في كون المفرد صفة اللفظ فافهم قوله لان الافراد يستلزم الوضع اى و
افراد اللفظ لان الكلام فيه ولا يخفى ان افراد اللفظ لا يستلزم الوضع كيف والدوال و
بالطبع او العقل موصوفة بالافراد والتركيب او الافراد مطلقا وهو غير مسلم لما عرفت
فافهم قوله لا دخل للمعية الذاتية آه اقول يريد الشيخ ان هذا القدر كاف لاعتبار المعية الذاتية
في الحالية لانه يقوى الحالية اذا وجد المعية الذاتية فلا يرد ما ذكره ويحتمل ان يكون قوله
لا دخل للمعية الذاتية آه تفسير القول الشارح لا اعتراضا كما يوهمه قوله بها ويكون قوله
كما يوهمه قوله للمعنى كما يوهمه ظاهره قوله لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين لان التنوين
النون الساكنة والحركة التي هي الاعراب جارية على اللام قبل النون الا انه يمكن ان
ان يقال ان هذه الحركة لما كانت متصلة بها صح انهما اعرابا باعراب واحد فافهم قوله
الانسب ان يجعل واحدا آه اقول بل الانسب ان يجعل صفة بقرينة المقابلة مع انه على ما ذكره

يحتاج الى تقدير موصوف على انه يرد على هذا التقدير ايضا انه يستفاد من العبارة ان
حق قايمة مثلا ان يعرب باعرابين لفظا الا انه لنية الامتزاج اعرب باعراب لفظ
واحد وليس كذلك الا ان يقال المعنى الصحيح ان مجموعهما للامتزاج اعرب باعراب بلفظ
ولولا الامتزاج لم يعرب المجموع به بل يعرب به الاول او الثاني فقط الا انه لولا الامتزاج لم يعرب
المجموع به بل باعرابين مستقلين وبعد فيه نظر لان الثاني لكونهما مبني الاصل لا تستحق الاعراب
فلا يكون في قايمة مثلا للمجموع بل للاول وايضا يمكن ان يكون المعنى ايضا على تقدير كون
واحد صفة المجموع اعرب باعراب واحد للامتزاج ولولا الامتزاج لم يعرب المجموع به بل الاول
او الثاني قوله يستفاد من العبارة ان حق قايمة اه اقول ان اراد ذلك القائل انه
يستفاد من العبارة ان حق قايمة مثلا ان يعرب باعرابين لفظا او تقديرا الا انه للامتزاج
اه فهو ممنوع لان ما يستفاد من الاعراب ان حق قايمة مثلا ان يعرب باعرابين مطلقا الا
باعرابين لفظا او تقديرا وان اراد انه يستفاد من العبارة ان حقهما ان يعرب باعرابين
مطلقا الا انه للامتزاج آه فهو مسلم لكن كون الثاني مبني الاصل لا يمنع الاعراب المحلي قوله
لان المبني والمجموع اعرابا اه فيه ان يجعل الحرف الصالح لان يجعل اعرابا لا يكون الحرف معربا
وهو ظاهر فكيف يصح فيهما ان المجموع اعرب باعراب بلفظ واحد قوله واما الرحل وان صح اه فيه
انه وان صح انه الحق ببصري وقايمة لكن لا يندفع به ما ذكره القائل عن عدم ظهور ما ذكره
الشارح في مثل الرحل حيث لم يعرب المجموع فيه بل الثاني فقط اذ لا يلزم من الالحاق صحة
ان المجموع اعرب باعراب واحد قوله بحيث يتناول حروف التهجي العارية عن الدلالة
اقول ان اراد بالدلالة الدلالة مطلقا فلا نسلم ان حروف التهجي عارية عن الدلالة
اذ لا يخلو عن دلالة ما مطلقا وان اراد الدلالة على المعنى يريد انه يتناول الوضع المجرد عن
المعنى الحروف العارية عن الدلالة على المعنى لا يقدح استلزام الوضع الدلالة نعم يتوجه
لو تناول العاري عن الدلالة مطلقا قوله الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف المنح
اقول

اقول ليس المراد من الوضع الوضع في قوله فبعد ذكر الوضع الوضع الذي في التعريف فلا يرد
الاشكال فافهم قوله لانه يجوز ان يذكر بعد ذكر الدلالة اه فيه ان المراد من الدلالة وهكذا
لانه يريد بيان الاستلزام على وجه الكلية فلا يرد ما ذكره نعم يرد لو كان المراد فبعد
ذكر الدلالة مطلقا لا بد من ذكر الوضع فان قلت يرد ذلك على قوله كما في قلت فيجب المفصل م
ايراده فيه على انه يمكن دفعه من جهة على التمثيل لذكر الوضع بعد الدلالة لا للزوم ذكره بعدها قوله
لان بعض الصفة ايضا فيهما باطل اه اقول ليس الحصر بالنسبة الى سائر الانواع بل بالنسبة الى المقابل للمقابل
ولو جعل الحصر في الاول كذلك لا يندفع ايهام حصر الصفة فيهما بخلاف الثاني ويمكن ان يقال انه مع
الايهام به ايضا لانه ويريد مطلق الصفة بينهما تريد بعضها لكن الثاني صريح في الدلالة لا
على ان المراد ترديد بعضها كان المحشي نعم من ظاهر قول القائل لان الحصر الصفة في الدلالة وعدمها
و متعلقا باطل انه يريد ان حصر مطلق الصفة فيهما باطل فاورد عليه ان بعض الصفة ايضا فيهما باطل
وليس كذلك بل يريد ان حصر مطلق الصفة في الدلالة بالنسبة الى عدمها وفي عدم الدلالة بالنسبة
اليها باطل بخلاف حصر بعض الصفة في الدلالة بالنسبة الى عدمها وفي عدم الدلالة بالنسبة اليها
فانه صحيح قوله على ان معنى حصر التقسيم اه قد عرفت انه لا يريد القائل انه يلزم حصر مطلق ع
الصفة ح يريد انه ليس معنى حصر التقسيم انه ليس امورا وراء ما ذكر في التقسيم بل يريد ان
رجم يلزم حصر مطلق الصفة في الدلالة بالنسبة الى عدمها ذكر العكس فلا يكون لعدم الحصر التقسيم
نعم يرد على ذلك القائل انه لا يلزم من حصر الصفة في الدلالة بالنسبة الى عدمها مثلا حصر
جميع الصفة فيها فافهم قوله ان الاول لا يرتبط بالذات اذ الحدث يغاير الذات فلا يصح
هنا حمل الدلالة مثلا على الكلمة الا بتقدير اما في طرف الذات اي حالهما الدلالة او في طرف الحدث
اي الكلمة صفتها الدلالة او تتداخل اي الكلمة الدالة قوله والثاني يرتبط آه لان ان تدل
هنا مثلا وان كان بمعنى الحدث لكنه ليس بصريح الحدث لانه يؤدي معنى الدلالة ويؤدي دل
اليه بخلاف الصريح قوله لانه يتوقف على ان يكون في الموقوف قدر مشترك اقول الظاهر ان الكلام ان ح

بذلك
هنا التفصيل لما قال السيد المحقق قدس سره في حاشية شرح المطالع في قوله وقد علم
حد كل واحد منهما فان كل التعريف حقيقي يشتمل على ما هو مشترك بين اقسامه وعلى ما يميزه
كل واحد منهما عن اخواته وعلى اعتبار انضمام المميز الى المشترك ولا معنى للحد الا ذلك
انتهى فلا يرد ما ذكره قوله لا يظهر داع الى الترك بيانا معنى اللغوي آه اقول كان الداعي الى الترك
ظهوره من بيان المعنى اللغوي للكلام اذ يعلم منه ان الكلمة ايضا ما يتكلم به الا ان تمنع
شموله لما يعم الواحد فيظهر كونها بمعنى اللفظة وسبب العلم به اشتراكهما في الاشتقاق من الكلم
قوله ولا يخفى ان الكلمة انسب بمعناها الاصطلاحي اه يعني ان الكلمة لما كانت في اللغة بمعنى
اللفظة كان جعلها للمعنى المصطلح لها انسب من جعل الكلام للمعنى المصطلح لها لشمول الكلمة بحسب اللغة
وكذا الكلمة لانه انسب جعلها للمعنى المصطلح للكلام لعدم شموله لما يعم الواحد بحسب اللغة بخلاف
الكلام فالتخصيص ليس بمجرد التحكم بل للمناسبة قوله ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما اه يريد
المحشي ان ما ذكره الشارح دفع توهم لزوم الاتحاد بين المتضمن في كل ما يكون متضمنا للاجزاء لا دفع
توهم لزوم الاتحاد بينهما في تضمنه الكلام للكلمتين فقط كما جعل القائل ما ذكره الشارح لرفع ذلك ويمكن
ان يقال لا يريد القائل بتقييده ان ما ذكره الشارح دفع توهم لزوم الاتحاد بينهما في تضمنه الكلام
للكلمتين فقط بل يريد به ان توهم لزوم الاتحاد ليس الا في الكلام الثنائي اذ في غير الثنائي
المتضمن هو المجموع والمتضمن هو الكلمتين اللتين بينهما اسناد فان قلت التزايد ان كان له
دخل في كون ذلك الكلام كلاما لزم كونه متضمنا له ايضا فيلزم الاتحاد في غير الثنائي ايضا وان
لم يكن يلزم ان يكون الكلام ثنائيا لا غير فلا يصح التقييد قلت الزائد وان لم يكن له دخل لكن اذا كان له
تعلق بالكلمتين المذكورتين يصح ان المجموع كلام واعتبار تضمنه له غير لازم لحصول الاسناد
المقصود من الكلام بدونه قوله لاحتياجه الى التصحيح عن التسمية آه لا يخفى ان كون الكلام لفظا لا يثبت
الا بعد ثبوت عدم دخول التسمية ولم يثبت ذلك بعد الا ان يقال كون الكلام لفظا ثابت
عدم دخول التسمية اولا قوله لان الخبر عندهم قايم من حيث وجوده لا عن فيه لا عن الحقيقة
الخبر

الخبر عندهم هو قايم ابوه وكان ذلك التجوز عن جعله من اجزاء اعراب المجموع على البعض اجزائه
قوله ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة آه اذ يصدق عليها ان كل واحد منهما متضمن
لكلمتين حقيقة بالاسناد لوجودهما حقيقة في كل منهما هذا وفيه نظر لانه ان اريد قايم مثلا
زيد قايم فلا اسناد بينهما وان اريد قايم ابوه فبينهما اسناد لكنه ليست مقصودا من الكلام
اذ الاسناد المقصود من الكلام هو ما بين زيد قايم ابوه والثاني منه ليس كلمة حقيقة فالتعميم
لازم قطعا قوله لانه تضمن كلمتين هو متعلق زيد مع الاسناد وهو اسناد متعلق زيد الى غيره
وفيه ان المراد من الاسناد ما يفيد فايدة تامة وذلك لا يكون الا بين كلمتين اذ المهمل لما
لم يكن له معنى لا يحصل من اجتماعه مع الكلمة فايدة فلا بد من التعميم حينئذ ايضا قوله ولا يذهب
عليك ان خبر المبتدا آه اقول على ما قال فيما سبق من ان الخبر في زيد قايم ابوه هو قايم يجوز
ان يكون الخبر فيه ضرب ولا ينافي ذلك اتفاقهم على ان هنا جملة لان مجرد ضرب فيصدق الكلام
الكلام الذي هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل عليه لا يلزم ان لا يكون الكلام عنده
هو ما تضمن كلمتين ذلك المجموع الجملة التي هي ضرب فقط لا تتضمنه ذلك مع متعلقاته فيصدق
الكلام عليه لا يلزم ما ذكره ولو سلم ان اتفاقهم على ذلك لتضمن المجموع ضرب مع متعلقاته
لكن لا يلزم من الترادف لزوم صدق عليه الجملة من جهة صدق عليه الجملة بهذه الجملة
اذ اللازم من الترادف لا يصدق احدهما على ما صدق عليه الآخر مطلقا لا ان يصدق احدهما
على ما صدق الآخر من جهة صدق عليه تلك الجهة فيجوز ان يكون صدق الكلام على ذلك الخبر
بناء على الترادف بناء على تضمنه كلمتين اعني ضرب فلا يلزم ما ذكره ايضا قوله يتجه
ان مادة افتراق الجملة عن الكلام اه اقول ليس في كلام المص ما يدل على حصر مادة الافتراق في الجملة
الخبرية اذ هو ليس بصدد بيان جميع المواد التي صدقت عليها الجملة دون الكلام حتى يلزم من
عدم ذكر الغير الحصر في المذكور بل هو بصدد بيان افتراقهما عنه وذكر جميع المواد الافتراق في بيان
الافتراق ليس بلازم وكذا لا يلزم من ذكر بعضها الحصر قوله والا لم يصح قوله ولانها آه اى

اى على ظاهر اذ الاسم اعم من الحقيقة والحكمى والكلام والمركب من النسبة والجزء على التقدير نحو الحكم بينهما
يلون من كلتا الاسمين حكما فلا يلزم عدم الصحة مطلقا وقد علمت قوله ولا يكون نوعا جامعا اذ الكلمة اعم
من الحكم وسهما كلمتان حكما قوله ومما يدل على ان الكلام عنده آه ليس قطعيا اذ لهما دون الكلام
صريحا فى الدلالة على ذلك اذ يجوز وقوع لفظ الكلام فيه على كل سبيل المجاز بناء على صونه على الاكثر
ما صدق عليه الجملة فى ذلك القول مع هذا الاحتمال لا يكون دليلا على ذلك قوله والمدعى حصر مطلق
الكلام اقول المدعى حصر الكلام المعرف هنا وهو ما يكون من كلمتين اذ قوله ولا تيانه آه بيان
للكلمتين لان الكلمة لما ذكرت مطلقة فى التعريف وهمت ان الكلام يحصل من كلمتين اية
كلمة كانت فاحتمل حصوله على ستة اقسام فيلزم بيانها فكان المص قال اذا عرفت ان الكلام
يلون من كلمتين فاعرف انه لا يكون من كلمتين اية كلمة كانت بل اسمين آه قوله لا يخفى ان كلمة ما عبارة
عما يكون آه يريد الشارح ان الاسم لما كانت من اقسام الكلمة لزم يكون كلمة ما عبارة عنها
فان قلت لعلى لا نيازع فى كون كلمة ما عبارة عن الكلمة بل نيازع فى كونها عبارة عن لفظ الكلمة
ولا يقتضى كونه من اقسامها ان يكون كلمة ما عبارة عن لفظ الكلمة بل لا يصح اذ المعرف هنا ليس لفظ الكلمة
بل ما صدق عليه الكلمة وهو الاسم قلت نعم لا يقتضى كونه اقسام الكلمة ان يكون كلمة ما عبارة عن
لفظ الكلمة لكنه يقتضى التعبير عما عبارة عنه بلفظ الكلمة فى بيان معنى كلمة ما فيكون لفظ الكلمة
معناها بهذا الاعتبار قوله فلا يتجه ان ما دل على معنى يكون المعنى فيه لا فى غيره لا يخفى انه يتجه ذلك على تقدير
عدم ارجاع الضمير الى المعنى اذ على تقدير ارجاعه الى المعنى يكون لفظ الغير مفيدا لعدم استقلال المعنى
لا لعدم كون المعنى فى الدال وكذا فى نفس يكون مفيد الاستقلال المعنى لا يكون المعنى فى الدال فلا يلزم
المحذور عندهم عدم كون ادوات الظروف بالمعنى المذكور على تقدير ارجاع الضمير الى المعنى فتزيح عدم
الاتحاد على كون ادوات الظروف بمعنى اعتبار مدخولها بناء ارجاع الضمير الى الدال لا الى المعنى
قوله كانه اراد الشارح التنبيه آه اذ يشعر قوله ومحصول ما ذكره المحقق قدس سره محصول
كلام المص وما خوذ منه ويمكن ان يقال معنى يحصل فيه نقول هذا القول ان محصول ما ذكره بعض

مطلب الكلام

بعنى

بعينه الا ان ما ذكره البعض محصول قوله ولا خفاء فى انه بعد الوضع آه اقول هذا انما يرد لو جعل
الارادة شرطا فى الدلالة اذ لا دخل المواضع فى الدلالة التى بعد الارادة حتى تكون الدلالة
شرطا متوقفة على ذكر المتعلق اما اذا لم تكن الارادة شرطا فيها فلا يرد اذ معنى شرط
ذكر المتعلق فى الدلالة فى جعله لازما بمعنى الحرف وهو معنى عدم استقلال معناه قوله
لو قيل كما ان فى الخارج موجود قائما بذاته آه لا يخفى القايم بذاته لا تطلق الا على الموجود
فى ذاته ذكر القايم بغيره لا يطلق الا على الموجود فى غيره فلا يقال للمحال الذى فى الكوز مثلا انه
قايم بغيره الا ان المحشى يريد انه لو صح موجود فى ذاته وموجود فى غيره لكان غاية
فى الايضاح وتنويرا اما الاستعمال فى الحدود الثلاثة وبيان الكون فى تلك الحدود بمعنى الا
عتبار اذ كلمة فى فى قولهم موجود فى ذاته وموجود فى غيره بمعنى الاعتبار قوله وبما ذكرنا اتضح
آه لان فى فى كليهما بمعنى الاعتبار فيكونان من واد واحد قوله فمن قال نظيره الاقوى فلم
يتدبر لان النظر من الشبيه الى فى فى تلك الحدود بمعنى الاعتبار كما ان فى قولهم موجود فى ذاته
وموجود فى غيره بمعنى الاعتبار لانه لما شابه المعنى الحرفى التابع لامر العرض التابع للجوهر
صح ان ينسب الى ذلك الغير يعنى كما ينسب العرض الى محله يعنى فافهم الاول تصحيح لان يكون منشا
اه لا يخفى ان المقصود فى هذا المقام بيان الاستقلال وعدم الاستقلال فالمناسب له بيان الاستقلال
للمحكوم عليه وبه وعدم الصلاحية لهما قوله ثم نقول يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق آه
اذ قد ظهر مما ذكره المحقق قدس سره ان معنى الحرف ملحوظ تبعا للغير كما ان العرض موجود تبعا
للمحل فلا يمكن ان يلاحظ معنى الحرف على هذا بدون ذكر المتعلق كما ان العرض لا يمكن ان يوجد بدون
المحل فح يرد عليه ما يرد هذا اقول فيه انه لا يلزم من ذلك المذكور ان يكون تبعية معنى الحرف للغير
كتبعية وجود العرض للمحل فى معنى تبعية معنى الحرف للغير عدم كونه فى نفسه بل فى متعلقه وتبعية وجود
العرض للمحل ليست مثل ذلك اذ للعرض وجود فى نفسه الا انه لا يحصل الا بوجود المحل فظهر ان معنى الحرف
فى نفسه اصلا بل فى غيره بخلاف وجود العرض فانه فى نفسه الا انه تابع لوجود الغير فح لا يمكن ان يلاحظ

من المحكوم عليه

معنى الحرف بدون ذكر المتعلق فلا يصح شيء منهما المحكوم به والنسبة لا بد فيه من ذكر الغير ليفهم معناه
قوله فلا يرد ح ما ذكره من ان كل رجل يصح ان يحكم عليه وبه مع ان مفهومه ملحوظ تبعا لان هذه التبعية
ليست كتبعية معنى الحرف اذ مفهومه معقول في نفسه الا انه تابع لملاحظة الافراد فبعد ملاحظتها يتعقل
في نفسه بخلاف معنى الحرف اذ لا يتعقل ذلك في نفسه اصلا فهو صالح لان يكون محكوما عليه وبه دون الحرف ولا يلزم
ذكر الغير بخلاف الحرف فان قلت قولهم الحرف ما دل على معنى في غيره يدل على ان المعنى في نفسه الا انه
ملحوظ تبعا للغير فبعد ملاحظة الغير يكون ملحوظا في نفسه فيكون الحرف ح مثل كل رجل في كون معناه
ملحوظا في نفسه بعد ملاحظة الغير فيرد ما ذكره قلت بل يدل ذلك على ان هذا المعنى في الغير ولو سلم انه لا يدل
على الكون ذلك المعنى في الغير لكن يدل على كونه في نفسه بتبعية الغير بل لا يدل الا على عدم كونه في نفسه فان قلت
كون مفهوم كل رجل معقولا في نفسه بعد ملاحظة الافراد ليس الا لكونه وسيلة الى احضار ما يكون ملاحظته
تبعية ومتضمنا لها فيكون ملحوظا في نفسه بعد ملاحظة الافراد ليس الا باعتبار تضمنه ملاحظتها فلا يكون
مفهومه من حيث هو ملحوظا في نفسه بعد ملاحظة الافراد فيكون من حيث هو مثل الحرف فيرد ما ذكر قلت
بل مفهومه من حيث هو ملحوظ في نفسه بعد ملاحظة الافراد اذ معنى الكلية معنى مستقل في نفسه قوله
اذ لا يوصف الكل في العرف بالاقتران اه يعني ان الزمان داخل في معناه المطابقي فلو كان المراد المعنى
المطابقي لم يصح وصف المعنى بالاقتران بالزمان اذ لا يوصف الكل اه قوله واورد عليه بعد توفيق الدلالة
المطابقية اه اقول لا يريد الش ان الفعل دال على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني من حيث هو معنى
تضمني اذ لا يمكن دلالته بنفسه على معناه التضمني من هذه الحيثية لعدم دلالته بنفسه على معناه المطابقي بل
يريد انه دال على معنى في نفسه باعتبار معناه الذي هو معنى تضمني له من حيث كونه جزءا من المعنى
الذي وضع له هيئة الفعل مع مادته وهو مجموع الحدث والزمان والنسبة والحاصل ان الفعل
بمادته دال على الحدث في نفسه وهو ليس بمعنى تضمني له من هذه الجهة بل مطابقي اذ الموضوع لمجموع الحدث
والزمان والنسبة هو هيئة الفعل مع مادته فلا يلزم ح دلالة الفعل بنفسه على المعنى ال
التضمني من حيث هو معنى التضمني وقد علمت من هذا انه لا يريد الش رح بما ذكره ان المعنى عم

اذ لو كان

اذ لو كان المعنى بالمعنى هو المطابقي لم يخرج الفعل بقيد الدلالة بنفسه لان الفعل لدلالته بنفسه على الحدث
من جهة المادة فان قلت لو اريد بالمعنى المطابقي لم يصح وصف المعنى بالاقتران بالزمان
قلت المراد باقترانه ان معنى الفعل بالزمان دخول الزمان فيه ولا يبعد في وصف الكل بدخول
جزء فيه قوله ونحن نقول الدلالة اه حاصله ان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية
فلا يلزم من كون الحدث مستقلا بالمفهومية الذي هو معنى الدلالة بنفسه وجود التضمني بدون
المطابقي المتوقف على التضمني اذ هو متوقف عليها التضمني بواسطة توقف ما هو شرط فهمه من حيث
هو معنى تضمني اعني المطابقي عليها وان كان مستقلا في نفسه من حيث هو فلا يوجد من حيث
هو معنى تضمني بدون المطابقي اقول فيه نظر اذ لا نسلم ان معنى الدلالة بنفسه هو استقلال المدلول
بالمفهومية اذ لا يراد من الدلالة دلالة اللفظ بنفسه استقلال المفهومية اصلا بل معنى الدلالة بنفسه هو
استقلال الدال في الدلالة فح لو دل الفعل بنفسه على الحدث يلزم وجود التضمني بدون المطابقي
لا محالة فالجواب ما ذكرناه سابقا من ان الدلالة الفعل بنفسه على الحدث ليست الا من جهة
المادة فلا يكون دالا على معنى تضمني بدون المطابقي قوله لا خفاء في ان اللفظ لا يدل على المعنى الا
في ضمن تذكر وضع ذلك اللفظ لذلك المعنى ليس دلالة اللفظ اذ الدلالة لا بد ان يكون متأخرة
عن تذكر الوضع لان ذلك التذكر ليس الا لتحصيل التفاوت من اللفظ الى المعنى وهو الدلالة بل دلالة
اللفظ على المعنى ان يلتفت اليه النفس من حيث انه مراد اللافظ ففهم الحدث والزمان من الفعل
انما هو في ضمن تذكر وضعه لمجموع الحدث والزمان والنسبة لا من حيث كونهما مرادين من الفعل
فلا يكون فهم الحدث والزمان والنسبة فليس ذلك الا التفات في ضمن تذكر الوضع دلالة الفعل
بنفسه على الحدث والزمان مما لا يخفى على ذوي فطنة بل الحق في الجواب ان الفعل بنفسه يدل على
الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما فلا يحتاج في معناه المطابقي الى الضميمة نعم دليل على ان
معناه الموضوع له هو الحدث والزمان والنسبة الى فاعل معين حتى يلزم الاحتياج الى الضميمة
في معناه المطابقي او نقول الدال على الحدث هو المادة والدال على الزمان هو الهيئة والموضوع

لمجموع الحدث والزمان والنسبة هو مجموع المادة والهيئة اذ معنى النسبة حاصل من اجتماع المادة
مع الهيئة فحينئذ يندفع المحذور لان دلالته على الحدث اذا كانت بالمادة وعلى الزمان بالهيئة فحينئذ
تكون تلك الدلالة مطابقية لا تضمنية وانما تكون تضمنية لو دل الفعل عليهما بمجموع المادة
والهيئة فالفعل دال على الحدث والزمان بنفسه غير دال عليهما وعلى النسبة بنفسه **قوله** وليس ما سبق
تحقيقه من ان الارادة متوقفة آه كان ذكر القائل يريد انه اذا سمع المشترك يتوجه
النفس الى معانيه بلا تعيين وليس ذلك الا الدلالة المشترك فلا يحتاج في دلالته الى القرينة بل يحتاج
اليها في ارادة معنى معين منه فيرد عليه ان توجه النفس الى معانيه انما هو في ضمن تذكر وضعه لمعانيه
فانه اذا سمع احد المشترك يتذكر وضعه لمعانيه فيحصل المعاني عنده الذهن وليس دلالة اللفظ
اذ الدلالة لا بد ان تكون متأخرة عن التذكر بل الدلالة هي ان يلتفت النفس الى المعنى من حيث انه
مراد اللافظ فحينئذ يتوقف دلالة المشترك على القرينة كالارادة لتوقف الدلالة على الارادة لا
ان يقال مراد ذلك القائل ان المشترك اذا اريد منه معنى معين ونصب قرينة دالة على ارادة
ذلك المعنى يدل ذلك المشترك على ذلك المعنى بلا حاجة الى قرينة اخرى دالة على الدلالة عليه اذ يصح
ان يقال ح ان القرينة للارادة لا للدلالة لكن في حمل كلامه عليه تكلف لان الدلالة اذا كانت
متوقفة على الارادة المتوقفة على القرينة لامحال فلا يصح اطلاق القول بان الارادة
متوقفة دون الدلالة **قوله** لم يكتف بقوله بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال آه لان لاسماء
الافعال اقترانا بالزمان بحسب الوضع للمعنى الزماني فلا ينفع في ادخالها والافعال
المنسلخة عن الزمان الاقتران لها بالزمان بحسب الوضع لتغير الزمان فلا ينفع في اخراجها لانه
يصدق في اخراجها انهما غير مقترنة بحسب الوضع الا ان يتكرر الوضع للمعنى الزماني في
الاول ولغير الزماني في الثاني هذا اقول لا يخفى انه ينفع في اخراج الافعال المنسلخة
لوجود الاقتران فيها بحسب الوضع اي الوضع الاول ولا يلزم دخولهما بسبب عدم الاقتران في
بحسب وضع مع وجود الاقتران بحسب وضع اخر بل تخرج اذ لا يصدق عليها انها غير مقترنة
بحسب الوضع

بحسب الوضع مع انه صادق فيلزم عدم الاول والا لزم صدق المتناقضين على شيء واحد
فالاولى الاختصار على قوله لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال الا ان يقال صدق الاقتران
وعدمه عليهما ليس من جهة واحدة اذ صدقهما عليها باعتبار وضعين مختلفين فلا يلزم من صدقهما
صدق المتناقضين على شيء واحد من جهة واحدة بل من جهتين وهو جائز فاذا صدق عليها
انها غير مقترنة بحسب الوضع ينعدم النفع في الخروج وبعد فيه نظر لانه وان صدق عليها
انها غير مقترنة بحسب الوضع لكنه صادق عليها ايضا انها مقترنة بحسب الوضع ومع صدق ذلك
لا اعتبار بالصدق الاول ويمكن ان يقال يريد المحشي انه لا ينفع تقييد عدم الاقتران بقوله بحسب الوضع في
اخراجها بل ينفع التقييد الاقتران به اذ ليس خروجهما من تقييد الاقتران به لا من تقييد عدم
الاقتران بخلاف ما اذا لم يكتف بقوله بحسب الوضع فانه ح يكون خروجهما من تقييد عدم الاقتران
بقوله بحسب الوضع الاول **قوله** فبالاعتبار ان مثل نزيد يدل آه يعني ان مثل نزيد يدل على معنى مستقل
مقترن اعني الحدث بحسب الوضع الفعلي لا يدل على معنى مستقل بحسب الوضع الاسمي لانه بحسب الوضع الاسمي
يدل على الذات وهي غير مقترنة بحسب الوضع وبحسب الوضع الفعلي ايضا لان الذات لم تكن داخلة في
الوضع الفعلي فيصدق عليه انه يدل على معنى غير مقترن لم بحسب الوضع الاول اقول لا ينفع التقييد
عدم الاقتران بما ذكر في ادخاله اذ لو لم يقيد لدخل ايضا لعدم الاقتران في معناه اصلا لا بحسب الوضع
الاول بعدم دخول معناه بحسب الوضع الثاني فيه بحسب الوضع الاول ولا بحسب الوضع الثاني
وهو ظاهر على ان هذا التقييد يضر في دخوله اذ الحاصل قوله غير مقترن حالا من ضمير دال مع انه
المناسب لما سبق في دليل الحصر لكون الاقتران وعدمه صفتين للكلمة فيه لانه ح لا يصدق
على مثل نزيد انه غير مقترن بحسب الوضع الاول لوجود الاقتران فيه بحسب هذا الوضع الا ان
يجعل وضعه الاول منسيا في وضعه الاسمي **قوله** قد عرفت ان اللفظ المشترك لا يدل
الا بالقرينة اولما سبق ان حضور معاني المشترك في ضمن تذكر الوضع ليس دلالة عليه
بل الدلالة التفات النفس الى تلك المعاني من حيث انها مراد اللافظ فاذا توقف الدلالة على الارادة

المقتضية للتورية المعينة لاحد معانيه تتوقف الدلالة عليها نحوه فيكون الدلالة على احد معانيه
فقط اقول الا يرى ان الشارح انه يدل على ان المعنيين مغنيين بحكم بلا قرينة على ارادة واحد معين
منهما بل يريد انه يدل عليهما بالتعيين على ارادة عين بمعنى انه يلتفت النفس منه الى احد
معين في وقت من حيث انه مراد اللافظ والى الآخر في آخر من هذه الحيثية فان قلت اذا
التفت النفس منه الى احد معين في وقت من حيث انه مراد اللافظ لا تلتفت الى الآخر في هذا
الوقت من هذه الحيثية لاستحالة ارادتهما في وقت واحد فلا تكون الدلالة الا على احدهما قلت
حين الالتفات منه الى احدهما من هذه الحيثية يصلح للالتفات منه الى الآخر من هذه الحيثية
لجواز ارادة كل من المعنيين منه فان قلت الدلالة هي الالتفات لا صلاحيته فاذا لم يوجد
الالتفات اليهما معا لا يوجد الدلالة عليهما قلت ليس الدلالة نفس الالتفات بل كون اللفظ
بحيث يلتفت منه النفس الى المعنى من انه مراد اللافظ والمشترك حين ارادة كل من معنيين
منه كما يوصف بانه بحيث يلتفت منه النفس الى ذلك المعنى من حيث مراد اللافظ كذلك يوصف
بانه بحيث يلتفت النفس منه الى معنى آخر من حيث انه مراد اللافظ حين ارادة ذلك
المعنى الآخر منه الا ان فيه شائبة عدم اشتراط الارادة في الدلالة لانه على تقدير الاشتراط لا
يكون الدلالة الا كون اللفظ بحيث يلتفت النفس منه بالفعل الى المعنى من حيث انه مراد اللافظ
لكن الحق ان للدلالة معنيين الاول كون اللفظ بحيث يصلح لالتفات النفس منه الى المعنى من حيثية
انه يصلح مراد اللافظ والثاني كونه بحيث يلتفت النفس منه بالفعل الى المعنى من هذه الحيثية
اذ يبعد ان يكون الدلالة هو الثاني دون الاول كيف وان النفس اللفظ دلالة على المعنى
الموضوع له بالنسبة الى العالم بالوضع واشتراط الارادة انما هو في الدلالة بالمعنى الثاني
لا الاول فتأمل قوله فيكون مآله انه يوجد فيه اه انا نمنع انه يكون مآله هكذا اذ لا يقتضي رجوع
النفي الى القيد الا كون مآله اذ لا يوجد في غيره لان غايته كون النفي راجعا الى القيد عدم
كون المنفي الوجود فيه بل الوجود في الغير لا يكون الوجود فيه منتفيا والوجود في الغير
منتفيا

منتفيا فان قلت اذا افاد ذلك عدم كون المنفي الوجود فيه بل الوجود فيه يلزم اثبات
الوجود فيه قلت لا يلزم من عدم قصد النفي قصد الاثبات قوله وفي اختياره اللام على الالف
هذا يلتبس بالاداة الظاهر هو الاخير اذ لم يسمع التعبير عن حرف التعريف بالالف وحدها
ممن ذهب الى مذهب الخليل والمبرد قوله الانسب ان يكون دليلاه الدليلان لمتناقضين
قد يكونان متناقضين في الوصف قد يكونان متناسبين فيه ولا يرجح الاول على الثاني بل
تناقض الوصفين لتناقض المدلولين اذ لا يبعد ان يرجح الثاني ايضا بكونهما دليلين لمتناقضين
اللذين هما كالمتضايفين في انه لا يحضر احدهما في الذهن الا ويحضر الآخر قوله في جريانه التعريف
في مفهوم الفعل اه لا يخفى ان مفهوم الفعل الحدث المطلق ولا يجري التعريف والتخصيص فيه من
حيث كونه مفهوم الفعل نعم يجريان فيه اذا لوحظ فاردا من مفهوم الفعل قوله ونحن نقول
الحدث الذي في مفهومه اه اقول فيه انه اذا قيل لم يلحظ اعتبار النسبة اليهما على هذا الوجه لا بد
ان يقال انه لا يجري لو انعم للاضافة في الفعل فيؤول اليه ذكره الشارح على انه ان اراد انه اعتبر
نسبة الى الفاعل او المفعول ابدا على وجه لا يجمع النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر اصلا لا
حين اعتبار نسبة الى الفاعل او المفعول ولا في غيره وهو ممنوع اذ لا يحصل العلم بذلك الا بعد العلم بعدم
جريان الاضافة في الفعل وان اراد انه اعتبر نسبة اليهما على وجه لا يجمع النسبة على وجه الاضافة
حين اعتبار النسبة اليهما فهو مسلم لكنه لا يمنع ذلك جريانه الاضافة في الفعل اذ حين اعتبار النسبة اليهما
لا يعتبر نسبة على وجه الاضافة قوله لانه الموافق لاستعمالهم والجر اه فيه ان المختص بالاسم هو الجر اللفظي
والتقديري لا المحلي والفعل اذا كان مضافا اليه يكون مجرورا محلا قوله وانما اشار بكلمة قد الى ضعف
ما بني على هذا الدعوى اه اقول فيه انه لا يوجب حمل قول المحشي على المعنى الشارح ما على هذا الدعوى
ايضا اذ لا يلزم من استيفاء الخواص قوله باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه اه اقول اشار المحشي بهذا الى انه
لا يصح ان يشتق شيء من الاعراب العرفي نفسه بل يشتق منه باعتبار ان يتحقق فالموصوف بمعنى الاعراب
يتحقق فيه فظهر ان المراد من الاعراب العرفي هو ما ذهب اليه المحشي لا ما ذهب صاحب المفصل والاظهر في ذلك لعوله

لكونه باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه فابى لصحة الاشتقاق نشاء منه الاعراب العرفي فلو على ما ذهب
اليه صاحب المفصل اعنى الاختلاف فاقلت اذا كان الوجه ما ذهب اليه المصنف لا يكون القياس
معرب بالكسر لان المعرب حينئذ يكون بمعنى ما وجد فيه الاعراب فيكون القياس الفتح لكونه اسم
مكان فقول المصنف لان القياس معرب بالكسر دليل على ان المراد هو ما ذهب اليه صاحب المفصل
لان القياس فيه على هذا الكسر لكون المعرب بمعنى متخلف الآخر قلت قد عرفت ان الاشتقاق ليس
باعتباره نفسه بل باعتبار تحققه فالقياس على تقدير كون المراد منه ما ذهب المصنف اليه الكسر لكون المعرب
بمعنى الاعراب متحقق فيه على صيغة اسم الفاعل ومن هذا علمت ما في قوله كانه اراد بالاعراب العرفي وفي
قوله لانه لا يصح ان يشتق منه اه لما عرفت ان الاشتقاق ليس باعتباره نفسه بل باعتبار تحققه قوله وفيه
انه لو جاز اخذ صيغة اه اقول الاظهر ان يقال ان المراد من الاعراب العرفي هو ما ذهب اليه المصنف المعترض
على ما ذكره بانه لا يصح ان يشتق منه شيء ولو صح لكان يكون اسم مكان بمعنى الاعراب موجود فيه
لا صفة فلا يكون القياس الكسر لكنه لا ورود لهذا الاعتراض لما عرفت ان المعرب اه ان الاشتقاق
ليس باعتباره نفسه بل باعتبار تحققه فالمعرب بمعنى الاعراب متحقق فيه فيكون القياس الكسر لا غير
قوله لان الاعراب المعرب متخلف الآخر اه اي على تقدير كون المراد من الاعراب العرفي ما ذهب اليه صاحب
وفيه لكن قد عرفت ردة ان الدليل على تقدير كون المراد من الاعراب العرفي ما ذهب اليه المصنف مع انه لك
هو الظاهر لا على تقدير كون المراد منه ما ذهب صاحب المفصل فلا يرد علينا ما ذكره كما اشار هذا العبد اه قوله
لا يخفى ان المراد اذا اطلق المراد منه ما يكون تركيبه لافادة تامة وليس الاضافة لافادة الا انه مركب يتحقق
معه عاملا في اطلاق المركب قرينة على كون المراد منه ما يتحقق قوله بدعوا اليه ظهر ولان المعرب لما كان نفس المركب
يلزم ان يكون المعرب كلمة واحدة ان يكون اسما لكون الاسم من اقسام الكلمة فلزم صرف المركب عن ظاهره معناه
وجعله بمعنى بعض منه هكذا كون المعرب احد جزئي المركب المحوج منه قوله الوجه لان الاضافة بيانية اه لا يخفى انه قول
تقييد الاصل بقوله في البناء ليس لتخصيص الاصل بل لبيان ان كون الاصل بعد اضافة المبني اليه بمعنى الاصل في البناء
فهو قبل الملاحظة في الاعراب غير مخصوص ولا يمنع تخصيصه بعد ملاحظة الاضافة كون الاضافة بيانية فكون

الاضافة

لكون الاضافة لامية من وجه قبل ملاحظة الاضافة قوله ولتوجيه لكلام الشارح وجه اه ذلك
التوجيه ان قوله فالاضافة بيانية ليس بالمعنى المشهور بل بمعنى ان اضافة المبني
الى الاصل لبيان ان المبني بان الاصل فيه البناء فلا يكون الاضافة على هذا بيانية بل يكون
لامية لم يوجد على طريق المعرب اصطلاحي المعرب اقول يريد الشارح ان تركيب الكلمة
متحققة ومع هو ثبوته اذ كل ما هو معرب بالاعراب محقق ومقدر لانه لا يخلو عن اعراب محقق او مقدر
او قد يخلو عن اعراب محقق مع كونه معربا بالاعراب محقق قوله الا انه على التقدير لا ينفع الشارح اه
اذ لا يمنع عدم وجود الاعراب بحسب اللفظ وجوده بحسب التقدير فلا يكون سلب الاعراب دليلا على عدم
اعتبار وجوده بالفعل في المعرب لان الاعراب بحسب التقدير موجود بالفعل والاول بتدقيق النظر [illegible]
ولان تاخر ثبوت الاعراب عن المعرب انه يصح سلب الاعراب عنه في الاوقات الا انه لا يوجب عدم
اعتباره في كون الاسم معربا فلا يكون سلبه دليلا على عدم اعتباره فيه قوله فيلزم تقدم معرفة المعرب
اه اقول حاصل ما قال الشارح ان المقصود من معرفة المعرب معرفة انه ما يختلف آخره فيتوقف معرفة انه
ما يختلف آخره على معرفة المعرب فلو عرف المعرب بما يختلف آخره لا بد ان يعلم اولا انه ما يختلف ح
يعلم اولا انه ما يختلف آخره حتى يمكن التعريف بما يختلف آخره فيتوقف معرفة المعرب على معرفة انه
ما يختلف آخره فيلزم توقف الشيء على نفسه لا توقف معرفة المعرب على معرفة انه ما يختلف آخره
المتوقف على معرفة المعرب يتوقف على نفسها وحاصل ما ذكره المحشي ان معرفة الاختلاف تتوقف
على المعرب فلو عرف المعرب بما يختلف آخره لتوقف معرفة المعرب على معرفة الاختلاف فيلزم توقف
الشيء على نفسه ولا يخفى ان هذا غير ما ذكره الشارح لانه مع بالا يخلو عن اختلاف العوامل في وقت ما فلا يختلف
آخره به اقول فيه انه ليس المراد الحكم بسببية اختلاف الآخر حتى يرد انه لا يصح الحكم بالسببية مطلق لكون
المعرب غير خال عن اختلاف العوامل مع الاختلاف في الآخر ويحتاج الى التقييد ليصح الحكم بتلك السببية بل المراد
الحكم بوجود الاختلاف في الآخر بسبب اختلاف العوامل والفرق بين الحكم بوجود الاختلاف في الآخر
بسبب اختلاف العوامل وبين الحكم بسببية اختلاف العوامل لاختلاف الآخر ظاهر لا يخفى على الذكي

فح يحتاج الى التقييد ليخرج المتفهم بكلمة فى لوجود الاختلاف فى الاخر فيه بسبب اختلاف العوامل
الداخلة على المتفهم عنه قوله ثم تقييد العوامل بالداخلة آه لا يخفى انه لا يراد من الدخول
المعنى المتبادر بل المعنى الذى يعم الاعتبار قوله على انهما ليسا اى التوجيهين فى احتمال
التعلق باختلاف العوامل قوله مقولنا رأيت والباء ليسا بعاملين مختلفين فى
غير منصرف اذ لا يطلب كل واحد منهما اثرا مباينا لاثر الاخر فى الاخر فى غير منصرف بل
يطلبان اثرا واحدا فيه فلا يرد النقض بعدم اختلاف الاواخر لعدم اختلاف العوامل
هذا اقول لا يخفى ان كل واحد منهما يطلب اثرا مباينا لاثر الاخر فى الاخر ولو فى غير
المنصرف فان كلا طلب كل منهما الاثر المباين بحسب اقتضاء ذاته لا يتغير بالنسبة الى المعمول
فمعمولاهما فى غير المنصرف مختلفان ايضا بالنظر الى عامليهما وان لم يختلفا بالنظر الى
النفس من جهة عدم الانصراف بل نقول انهما مختلفان بالنظر الى انفسهما ايضا لان عدم الاختلاف
بسبب عدم الانصراف لا يمنع الاختلاف فى انفسهما بالنظر الى العوامل فح لا بد ان اختلاف
الاخر اعم من الحقيقى والحكمى لا يرد النقض بعدم الاخر فى غير المنصرف حقيقة مع وجود
اختلاف العوامل قوله فعن مثنى او مجموعا متعلق بالمثل اقول لا يخفى انه اريد بالمثل
المثل حقيقة يتجه ان مثل المثنى هو المثنى لا المجموع وكذا المجموع وان اريد اعم من ذلك
يكون ما ذكره المحشى راجعا الى ما ذكره القائل قوله فعن مع ليطلق فالتركيب الظاهر ان
الشارح لا يريد التركيب بحسب اللفظ بل يريد واعم التركيب بحسب الاعتبار فلا يرد
ما ذكره القائل فلا حاجة الى الجواب عنه بعدم جعل مع طرفا للتركيب قوله الاول
المراد بالعوامل ما فوق الواحد فح يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظى اختلاف
العوامل وان لم يوجد الاختلاف فى العمل بين عاملين معنويين فلا يصح الجواب قوله
لانه لم يقل كلما ركب مع عامله ابتداء اذ يكفى للنقض ما ركب مع عامله ابتداء
من غ

من غير سبق عامل معنوى عليه قال الشارح غايته الا ان هذا الحكم اقول اى غايته الامر
ان هذا الحكم يعنى الحكم بتحقق اختلاف الاخر مع تحقق اختلاف العوامل فى المعرب ليس
من خواصه الشاملة لعدم وجوده فى بعض المعرب لكن هذا المعرب الذى تحقق فيه اختلاف
العوامل يتحقق فيه اختلاف الاخر فيصح فى هذا المعرب انه يختلف اخره باختلاف العوامل
فلا يرد ما ذكره المحشى من انه لا ينفع المبتدى المتعلم بيانا هذا الحكم هذا اذا كان المعنى ان
حكمه تحقق اختلاف الاخر عند تحقق اختلاف العوامل قوله فنبه على الامر الاول الخ وقيل
انه نبه على رجحان جعلها موصولة اذ الاعراب ليس الا الحركة المخصوصة والحرف المخصوص
او ان التعبير بالموصول اظهر واشهر قوله والذى يقتضيه آه اذ لو كان المراد
انه لا يرد عامل على السلب الكلى لقال فى حاشيته لا يصح ذكر السلب ويمكن ان يقال يجوز ان
يكون ما ذكره فى حاشيته اعتراضا على ما ذكره فى الشرح فيكون المراد انه لا يرد العامل
على السلب الكلى قوله ولا يذهب عليك ان قوله ولو الابقية يدل على ترجيح آه فيه ان
ذلك القول يدل على عدم الابقاء الشارح لما فسر كلمة ما بحركة او حرف فلم يبق كلمة ما على
عمومها لا على ترجيح عدم الابقاء حتى يخالف ما ذكره فى الحاشية فى اولوية الابقاء قوله
ولا يخرج المجموع من تقييد السببية لان تقدم آه ولان سببية المجموع اذا كانت من اجتماع
السبب القريب والبعيد يكون سببيته قريبية او لا يخرج ضم البعيد الى القريب عن
قريبيته بالذات ذلك القريب الا ان قريبية المجموع ليست الا بسبب قريبية القريب فيه فلا يكون قريبية
بالذات فلو اعتبر خرج بالسببية الذاتية القريبة المفهومة من الباء لم يبعد قوله وفى قال بسبب
للمجموع سببية آه يمكن ان يقال يريد ذلك القائل سلب السببية بالذات عن المجموع لا سلب
السببية عنه مطلقا قوله كما يختص باخراج المتكلم الذى هو السبب آه فيه ان المتكلم سبب
لحصول الحركة او حرف الذى هو سبب لاختلاف الاخر فيكون المتكلم سببا بعيدا لاختلاف الاخر
لا قريبا فان قلت المتكلم سبب لاختلاف الحركة او الحرف فيكون سببا قريبا لاختلاف الاخر

قلت المتكلم سبب لاختلاف الحركة او الحرف واختلاف كل منهما سبب لاختلاف الاخر فيكون
المتكلم سببا بعيدا لامحالة قال الشارح خرج حركة نحو غلامي اقول فيه انه يصدق
على هذه الحركة انها تختلف بها اخر المعرب من حيث هو معرب فان قلت الاعراب
هو ما تختلف به اخر المعرب الذي دخل عليه ذلك الاعراب من حيث هو معرب فلا يصدق
التعريف على هذه الحركة قلت بل يصدق عليها ايضا اذ بهذه الحركة تختلف اخر المعرب
الذي دخلت هي عليه من حيث هو معرب الا ان يقال قيد الحيثية معتبر في التعريف
فالاعراب هو ما تختلف به آخر المعرب من حيث هو معرب من حيث تختلف اخره
فعلى هذا لا شبهة في عدم صدق تعريفه عليها قوله لو قيل في تعريف الاعراب انه ما
في اخر المعرب اذ لا يخفى ان هذا لا يصدق على الحروف الاعرابية قوله وهو ما يقصد بنحو
فيه ان تلك المعاني ليست مما يقصد بنحو بل بنفسها فان الفاعلية مثلا انما تقصد بنفسها
بل تقصد بالرفع لانه للدلالة على فاعلية موضوعة بنفسها لا بنحو فالحمل على القائم بالنحو
المقابل للعين هو الاولى لا على ما يقصد بنحو قوله لان الدعوى على تقدير تعلقه
باختلف ان اختلاف اه اقول فيه نظر لان الوجوب ليس للدلالة على تلك المعاني مطلقا
سواء كانت مأخوذة بصفة التعاور فالدعوى على تقدير تعلقه باختلف ح ان
اختلاف الاخر لغرض الدلالة على المعاني المعتورة لا ان اختلاف الاخر لغرض الدلالة
على تلك المعاني مطلق وهذا الغرض يستدعي اختلاف الاخر لا محالة لان الدلالة على
المعاني مطلق وان حصلت بدون اختلاف الاخر لكن الدلالة على المعاني المعتورة
لا تحصل بدونه قوله اسناد الدلالة الى الاختلاف اه اقول لا يخفى ان الاصل في الدلالة
على المعاني المعتورة هو الاختلاف واو قوله الاختلاف لا يوجد الدلالة على تلك المعاني التي
هي الغرض من وضع الاعراب فالاسناد الى ما به الاختلاف ليس من حيث ذاته بل من
حيث انه يوجد الاختلاف به قوله فالموضوع للمعاني عند المص اقول ان اراده بالمعاني

المعاني المعتورة

المعاني المعتورة يرد عليه انه لم يثبت بعد ان الموضوع لتلك المعاني ما به الاختلاف
وان اراد غيرها لا يرد ايضا انه لا يلزم من كون الموضوع لغير تلك المعاني ما به الاختلاف كون
ما به الاختلاف موضوعا لتلك المعاني فان قلت الاعراب عند المص ما به الاختلاف لا الا
ختلاف فيكون ما به الاختلاف اصلا في الدلالة على تلك المعاني عنده قلت لا يلزم من كون
الاعراب عنده ما به الاختلاف كونه موضوعا للدلالة على تلك المعاني لجواز ان يكون
الموضوع للدلالة عليها هو الاختلاف قوله لان تعيين ما به الاختلاف للمعنى الاول لانه
امر محقق فيه ان تعيين امر محقق انما يكون اولى اذا كان التعيين لامر محقق والمعاني المعتورة
مما يتعاور ويتبدل اول نعم تعيين ما به الاختلاف للدلالة على تلك المعاني من غير اعتبار
التعاور فيها اولى لكن الظاهر انه يراد الدلالة عليها مع وصف التعاور قوله لان اعتبار
المعرب اخذا للمعاني اقرب اقول بل الاقرب عكس ما ذكره لانه اذا كان التبدل في المعاني يكون
الاعتبار الاخذ فيها اولى فحكم الشارح بانه على صيغة اسم الفاعل ليس بمجرد استحسان بل ترك
ما هو مشهور ومن هذا عرفت ان مراد من قال ان اعتوار المعرب للمعاني لا يفيد تبدلها
في المعرب ان اعتوار المعرب المعاني لا يظهر في افادة تبدلها في المعرب كل الظهور
وان كون التبدل في المعاني يقتضي اعتبار الاعتوار فيها لان اعتوار المعرب المعاني
لا يفيد تبدل المعاني اصلا قوله فعلى هذا الفاعلية ونظائرها صفات لمدلولات الالفاظ
اقول لا يخفى ان المعاني المعتورة على المعرب صفات للالفاظ لاعتوارها عليها في الظاهر
لكنها صفات لمدلولات الالفاظ في الحقيقة لان اسناد الفعل وتعلقه حقيقة الى مدلول
المعرب لا الى المعرب نفسه هذا اذا اريد من اسناد الفعل وتعلقه اسناد الفعل اللغوي
وتعلقه واما اذا اريد اسناد الفعل الاصطلاحي وتعلقه فلا خفاء في اسناد ذلك
الفعل وتعلقه الى المعرب نفسه فيكون تلك المعاني ح صفات للالفاظ فمن جعلها صفات الالفاظ
يريد بالفعل الفعل الاصطلاحي فلا يرد الاشكال عليه بان المقتضي من اجزاء الاعراب

بيان نحوه اسناد الفعل او تعلقه الى مدلول المعرب لا الى المتن نعم يرد عليه ما قال في وجه
تاخير الاعراب فان الدال على الوصف بعد الموصوف انه لا يلزم من كون الوصف
بعد الموصوف كون الدال على الوصف بعد الموصوف فافهم قوله فانه صرح بتميزه عن باقي
المرفوعات يعني ان باقي المرفوعات ليس بداخل الفاعل حقيقة فلابد ان يئول كون الشيء
فاعلا حقيقة او حكما حتى يدخل باقي المرفوعات بخلاف المضاف اليه فان المضاف اليه بالاضافة اللفظية
وبحسبك زيد كلاهما داخلان فيه حقيقة فلا حاجة الى التعميم فاعرف قوله فان المقيس عليه
للكثير فيه ان كونه مقيسا عليه للكثير لا يوجب عليته لما اعطى للكثير والغرض ان المقصود بيان
اختصاص الرفع بالفاعل وهو لا يفيد ذلك قوله لانه مضاف اليه كثير فيه ان كون الفاعل مقيسا عليه
لاعطاء الرفع سائر المرفوعات يقتضي كون المضاف اليه بتقدير حرف الجر مقيسا عليه لاعطاء الجر سائر المجرورات
قوله لاعتبار العامل في المفهوم فيه ان اعتبار العامل في مفهوم المعرب لا يوجب ذكر العامل قوله وتاخير
عن بيان الاعراب لان تعريفه آه فيه انه لو صح ذلك لوجب تقديم العامل على بيان حكم المعرب لتوقفه على العامل
قوله فان الاعراب بسبب غير تام يريد انه اورد المص الحصر في سببية العامل المتقدم ولم يورد في سببية الاعراب
للاختلاف اذ الاول تام في السببية وان اذ العامل دخل في سببية الاعراب للاختلاف والاول انه اسند
الى الاعراب لقرينة فيما فعلى هذا كان الاولى ان يقول اي يحصل لا مع غيره لوجود غيره قوله يريد ان
اللام للعهد الذهني ولا يبعد ان يقال يريد ان اللام اشارة الى معنى من معاني المذكورة في قوله ليدل
على المعاني المعتورة قوله وتقوم بالباء في بحسبك زيد فيه انه لا معنى لتقوم كون الشيء مضاف
اليه صورة بالباء اذ لا يخفى انه لا يتصور بالباء تقوم ذلك قوله لخروجها بقيد المنصرف ولكونها داخلة
اقول الاولى في وجهه ان يقال انه يعلم خروجها من البناء على طريق الاستثناء ويقال المنصرف للاحتراز عن باقي الاقسام مطلقا بل
عن باقي المعرب بالحركة ولا يبعد ان يقال ان لواحق المثنى والمجموع يخرج بقيد المفرد لكونها لواحق المثنى والمجموع قوله
والبناء بطريق الاستثناء من غير المنصرف الخ اقول بل ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف ليس بصحيح اذ لا يجري التغير في الحكم لعارض عدم
الانصراف قوله فيه انه ينتقض بسنين آه للقائل ان يمنع دخولهما في المكسر اذ التغير في بعض الحركة لا يمنع سلامة البناء في
معرض النزول قوله يكون الدال على صفة الشيء آه اقول ولان الغرض من وضع الاعراب الدلالة على المعاني المعتورة على المعرب فوضع

ما يكون

ما يكون متمحضا في الدلالة عليها احق الحروف ليس بمتمحضة في تلك الدلالة بل وضع تلك الحروف
ليس الا لكونها متولدة في تلك الحركات فيكون تلك الحركات على هذا اصل الحروف في الاعراب
هذا مراد من قال لانها ابعاض الحروف ظاهر الاعتراض عليه بان كونها ابعاضا لا يقتضي الاصالة
في الاعراب وان اقتضى الاصالة بحسب الذات قوله وللقائل ان يقول الاعتراض ليس انه قد علم
اه اقول الجواب ان قول الشارح فانه قد علم اعرابه بالحركات الثلث وقوله وسيعلم بمعنى
انه سيعلم ان اعرابه بالحروف قوله على انه لم يعلم المكسر اه فيه انه اذا علم ان المكسر المنصرف تابع للمفرد
المنصرف يعلم ان المكسر الغير المنصرف تابع للمفرد الغير المنصرف قوله على انه لم يعلم الاولى في كونها
مبنية في تعداد واقول لا يخفى ان الانباء عن التعداد انما هو في معانيها لا في الفاظها نعم لو كان
التعدد معتبرا في معانيها لكان المنبئ هو اللفظ وليس كذلك فان مسلمات لفظ الاولى مثلا ليس
فيه تعدد لكن كان مبنيا عن التعدد وقوله الامر المنبئ هو اللفظ غير صحيح على اطلاقه قوله
ان الظاهر انه جعل كلا من الانباء آه اقول بل الظاهر انه لا يراد باعادة اللام جعل كل واحد من الانباء
من التعدد وجود حرف صالح وجهها فجعل الاعراب بالحروف في هذه الاسماء دون غيرها بل يريد بها
بيان كون الثاني اجزاء اقول بحسب ذلك يستعمل في العلية للتخصيص المذكور وايضا اعادة اللام
لدفع توهم العطف على كون معانيها قوله فالمص لم يجعل الاصطلاحي اعم من مفهوم التركيب بان
يجعل جمع المذكر في الاصطلاحي بالواو والنون سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا وبسبب العلم بذلك
انه صرح بكون معنى التركيب الاضافي منه مرادا وعدم كونه اسما ولو كان جمع المذكر في الاصطلاح
ما هو بالواو والنون مطلقا لم يكن معنى التركيب منه مرادا اقول كون معنى التركيب الاضافي مرادا لا
يمنع كون جمع المذكر في الاصطلاح اعم من مفهوم التركيب لجواز ان يسمى ما كان يكون بالواو والنون
مطلقا بجمع المذكر لكونها المفرد فيما يكون بالواو والنون مذكرا الا في امثلة شاذة قوله ولم يصح
عشرين فكانه لم يلتفت اليه لانه نحو عشرين ولانه لا يصح الا كما يستدل لان به لكون الملازمة ممنوعة في
لجواز استعمال الجمع فيما فوق الواحد قوله الا بيان الوجه فيما الاصل آه فيه انه لا يريد به البناء في الملحق

لا بمعنى انه قد علم ان صح

بل يريد التنبيه على ان اعتبار الوجه في الاصل نوع من الاعتبار في الملحق لان الوجه المذكور
في الاصل يكون وجها في الملحق قوله الانسب تعبيره بالاعراب المقدر اقول انما فسر الشارح بذلك
تنبيها على ان المص لا يريد بيان مواضع الاعراب التقديري فقط بل يريد بيان سبب
تقدير الاعراب ايضا لانه لا يصح في الاعراب بالحروف المقدر ويمكن ان يقال التقدير الاعراب
في حروف اعم من تقدير اعراب ذلك الحرف ومن تقدير ذلك الحرف من حيث كونه اعرابا
على انه لا مانع ان يمنع كون تلك الحروف اخر الكلمة ولو سلم انها اخر الكلمة لكن اخر الكلمة اعم من ان يكون
حقيقة او حكما وتلك الحروف بعد الاخر حكما اذ الواقع بعد اكثر حروف الكلمة كالواقع بعد الكل
قوله فان قلت الاعراب في عصا قبل الاعلال تشعر حال السؤال انه ان اعتبر التعذر ح
والاستثقال قبل الاعلال وان اعتبر بعد الاعلال يكفي قاض مما تعذر لا مما استثقل وان اعتبر
بعد الاعلال والاستثقال قبله يتجه انه فلوجه الفرق بينهما وحاصل الجواب ان الاستثقال في قاض
لما ادى الى الحذف لم يكن اعتبار شيء من التعذر والاستثقال بعد الاعلال فاعتبر الاستثقال ح
الذي قبله واما الاستثقال فلما لم يكن مؤديا الى الحذف بل الى القلب امكن اعتبار شيء منهما
بعد الاعلال فاعتبر التعذر الذي بعده قوله وفيه ان الاصل عصاي عصوي آه لقائل ان ح
ان يقول لا يجوز ان يكون الاضافة بعد الاعلال فلا يكون مما تعذر بسبب الاضافة لوجود التعذر
قبل الاضافة وفي هذا نظر لما مر في الجواب عما اورد المحشي على ذلك القائل قوله على انه يخرج عنه آه لانه
اذا كانت الاضافة بعد الاعلال لا يكون قاض مضافا الى ياء المتكلم مما تعذر بسبب الاضافة
بل يكون مما استثقل قوله لان الاعراب في القاضي المضاف الى ياء المتكلم متعذر لان المحذوف آه هذا
مبني على كون الاضافة قبل الاعلال وقد عرفت ما فيه قوله لزم ان يكون العامل للتحصيل الحاصل
فان العامل ليس لتحصيل الاعراب بل لتحصيل المعاني المقتضية للاعراب ولما كان وضع الاعراب
لغرض الدلالة على تلك المعاني جاز ان يكون الدال على بعض تلك المعاني الحركة التي دخلت
على المعرب قبل العامل وان لم يكن متمحضة في تلك الدلالة كما لم يتمحض الحروف فيها في التثنية
والجمع

والجمع ولذا ذهب بعض الى ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي قوله والعامل للتحصيل
خصوص احدهما فان التثنية لا تخلو عن خصوص احدهما قبل دخول العامل فيلزم تحصيل الحاصل
حين كون العامل لتحصيل ذلك المخصص وعدم وجود احدهما قبل العامل مما يأبى عنه المفصل
قوله وكان الشارح لم يجعل ذكره لدفع توهم آه فيه ان ترك التقييد في عصا وغلامي لدفع ح
التقييد في قاض ومن تقييد التعميم فلا يكون ذكره لمجرد ادعى حسن المقابلة بل يكون مع داع آخر
التعميم لدفع التوهم المذكور قوله ويمكن ان يقال يريد بعصا مطلقا آه لا يخفى ان تقييد قاض
بقوله رفعا وجرا يأبى عن حمل الاطلاق على هذا المعنى ويمكن ان يقال يريد المص بنحو غلامي
الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم سواء كان ياؤه مذكورا او محذوفا
او مبدلا بالالف نحو لا احتياج الى صرف الاطلاق عن ظاهره قوله فقوله في تقدير الاعراب في غلامي
انه لما استثقل آه اقول لا يخفى ان ما ذكره ليس وجه تقدير الاعراب في غلامي بل وجه تقدير
الاعراب في غلامي او بالقياس اليه علم وجه تقدير الاعراب في غيره لما علم من بيانه الوجه ان
اشتغال اخر الكلمة بالحركة قبل دخول العامل سبب تقدير الاعراب مطلقا سواء كان تلك
الحركة كسرة او ضمة قوله والثاني يدل على انه باجتماع سببين يجب ه يمكن ان يقال يجوز
ان المراد كلما اجتمعت ثنتان منها مع شروطهما قوله وثانيهما انه يدل على انه اجتمع آه
يمكن ان يقال انه يدل على انه كلما اجتمعت سببان منها التأنيث يكون منع الصرف
للسببين على انه كلما اجتمعت سببان منها مطلقا سواء كانتا التأنيث او غيره ولا يكون منع
الصرف للسببين انما قيد بذلك لان غير المنصرف آه للاشعار بان هذا الحكم ليس للذات
غير المنصرف بل له من حيث الاشتمال ولا يصح جعل هذا الحكم من حيث الانصراف لعدم الانصراف
لان عدم الانصراف لا يتم الا بعدم دخول الكسر والتنوين قوله المعروف للتأنيث التأنيث المطلق
فيه انه ان اراد وضعه للتأنيث ومعتبر في المذكر فهو لا في التأنيث المطلق قيل ادخال التاء ح
يطلق على المذكر وكذا الحال في التوريث قوله فيه ان غيرها فيه علتان مؤنث ان يغني التأنيث المنصرف
[illegible]

ما فيه علتان مؤثرتان في عدم دخول الكسر والتنوين فاذا دخل الكسر والتنوين للضرورة
والتناسب لايكون علتان مؤثرتين في عدم دخولهما فلا يوجد في ذلك الاسم علتان مؤثرتان
فلا يكون غير المنصرف هذا اقول فيه نظر لان دخول الكسر والتنوين للضرورة او التناسب
لا تقدح في تاثير العلتين في عدم دخولهما بالنظر الى الاسم اذ الاسم تقتضي في نفسه عدم دخولهما
بالنظر الى وجود العلتين والحاجة مندفع بترك الخطر الظاهر الى اخر اقول فيه بان دخول
الكسر والتنوين للضرورة او التناسب لايكون غير المنصرف مصروفا عن عدم انصرافه
بل يكون مصروفا عنه حكمه الا ان يقال عدم انصراف غير المنصرف بعدم دخول الكسر والتنوين
فاذا دخل الكسر والتنوين يكون ذلك مصروفا عن عدم انصرافه قوله بل يكاد يرده ما ذكره
المصنف آه فيه ان ما ذكر المصنف يدل على ان ما تضمنه المجهول من الحدث هو ما تضمنه المعروف بعينه
فلا يمكن ان يكون الاسناد على سبيل الوقوع لا يمنع ذلك امكان وجود الاسناد فيه على جهة
القيام لجواز ان لا يكون ما تضمنه المجهول من الحدث هو ما تضمنه المعروف بل يكون حدثا
مبنيا للمفعول الا انه لا يقصد الاسناد فيه على جهة القيام فلا يكون ما تضمنه حدثا مبنيا للمفعول
قوله وما وضع لثلثة الموصوف به حاصله ان ما يوجد عادة ثلثة في وضعه بمعناه الذي هو
الموصوف بالعدد هو هيئة ثلثة لا هيئة ثلثة ثلثة اقول ما وضع له وضع ثلث هو الموصوف
بالعدد الذي يدل عليه ثلثة ثلثة لا الموصوف بالعدد الذي يدل عليه ثلثة فقط فالهيئة التي
تعرض لمادة ثلثة ثلثة في وضعه بمعناه الذي العدد المخصوص لا يدل لثلث في وضعه بمعناه
الذي هو الموصوف بالعدد الذي يدل عليه ثلثة ثلثة قوله فان المادة ليست باقية فيها
اقول بابدال حرف اصلي الى حرف آخر لا يلزم عدم بقاء المادة لان ذلك الحرف الاخر يدل على
حرف اصلي فهو باق من حيث المعنى والمتبادر في عدم البقاء هو عدم البقاء من حيث اللفظ
والمعنى جميعا قوله فح تقول ما اشتهر منبها على انهم ارادوا بالخروج محققا آه اي وارادوا
ايضا بالاصل ما تقتضيه القياس ان يكون الاسم عليه وكان المحشي لم يصرح لعدم امكان

الايراد

في العدل

٧٩

الايراد بالاصل ما كان الاسم والخروج ما ذكر يكون الخروج محققا لاستلزام تحقق ثبوت الاصل
بهذا المعنى تحقق الخروج المذكور بخلاف ما اذا اريد بالخروج المعنى الثاني اذ لا يلزم من ثبوت
اصل بالمعنى المذكور الخروج عما ثبت المادة فان قلت لعل ما اشتهر منبها على انهم ارادوا
بالاصل ما كان الاسم عليه وبالخروج متحقق الخروج ثبت للمادة لا يلزم من تحقق الاصل
بهذا المعنى تحقق ذلك الخروج قلت اذ زاد وا لم يكن ثبوت الاصل محققا ولم يكن الخروج
ايضا محققا فقد ظهر من هذا الكلام انه اريد بالاصل ذلك المعنى وبالخروج عما ثبت للمادة يكون
الاصل محققا في الخروج واذا اريد بالاصل ما كان الاسم عليه وبالخروج المعنى الثاني لا يكون
كلاهما محققين وقد عرفت سابقا عدم امكان ان يراد بالاصل ما كان الاسم عليه
وبالخروج محقق الخروج عما القياس قوله وتتجه بحثا على ما اعتبره المصنف انشاذة آه تحقق
الخروج هو القياس ولا يتجه على الشارح لعدم تحقق الخروج عما ثبت للمادة فان قلت
حكمهم بتحقق خروج ثلث ليس الا لمنع صرفه فلا يرد المغيرات الشاذة اذ لا يعتبر تحقق
الخروج عما هو الخروج القياس بدون منع الصرف قلت لو كان الحكم بذلك بسبب منع الصرف لما
كان خروج ثلث محققا بل بسبب الاضطرار الى اعتبار خروج بسبب منع الصرف مع انهم
حكموا التحقيق خروجه قوله وتتجه على ما ذكره انه يختص معرفة غير المنصرف آه يعني اذ العلم
الخروج الخروج عما ثبت للمادة الا بعد العلم بعدم الانصراف يتوقف العلم بعدم الانصراف
على العلم بالعدل الدور فوجب ان لا يكون العلم بعد الانصراف بالتتبع قوله فيمكن ان يعرف
اي تحقق لا عليه اذ لا يمكن ان تصرف بدون منع الصرف كما في سائر الاسباب قوله كما
في سائر الاسباب اي كما يمكن ان تصرف ذات السبب فيهما بدون منع الصرف قوله مدار
النقض آه يعني الحكم بالعلية للضرورة مشترك بينه وبين سائر الاسباب دون الحكم
بالوجود في العدل لا ضرورة دون سائر الاسباب قوله لا نه فرقهما في الاصل المعدول عنه لعدم
بيان ذلك الاسم المعدول ليس الاصل المعدول عنه بان يكون ذلك الاصل المعدول عنه

مقطوعا عن الاضافة ويجعل معدولا حتى يلزم تقدير الاضافة في الكلام ويجري عليه حكمها
التي في تقدير الاضافة بل ذلك الاسم المعدول مغاير للاصل الذي اعتبر فيه الاضافة فليس في قوته
الكلام حينئذ تقدير الاضافة بل فرضها في الاصل المعدول عنه هذا اقول لقائل ان يمنع مغايرة
الاسم المعدول للاصل المذكور فيلزم تقدير الاضافة في الكلام **قوله** فيه انه لو اريد انه
ليس فيها يمكن ان يقال المراد ليس فيها شيء من متعلق السبب الا سواه كان لمنع الصرف في البناء
الاسباب والوزن لم يشتغل بما يمكن لا سبابا يقال السبب لا يوجب البناء في الجملة ولذا منع الكسر
والتنوين بهما في غير المنصرف **قوله** ومن قال الفاء تدل على ترتب العلم اقول يريد الام تقييد ترتيب
المعلوم وهو العلية على هذا الاشتراط التي تفيد العلم بهذا الترتيب في الام تقييد كون الانصراف
لاجل هذا الاشتراط في الواقع من غير افادة العلم بذلك والفاء تفيد العلم بكون الانصراف المذكور
لاجل هذا الشرط **قوله** والفاء في النتائج آه فيه ان يكون الفاء في النتائج لترتيب النتيجة في الواقع
لا يمنع كونها لترتيب العلم في التعريفات **قوله** واللام لترتب الحكم الصرف قد عرفت ان اللام
لترتب العلية **قوله** ورد امتناع اسود لعدم المغيرة اقول هذا ليس بطارد اذ الطارد
امتناع اسود الى اشتراط الاصالة وعدم المغيرة وكذا ضعف افعى فيفيد ذكر ان
امتناع اسود لوجود الوصفية لعدم مغيرة الغلبة وان ضعف افعى لضعف الاصالة في
الوصفية للمغيرة الغلبة **قوله** ان قوله فلا تغيره الغلبة لتقرير الاشتراط الاصالة مشعر
بعدم لزوم الوصفية الحالية وليس كذلك بل بيان اشتراط الاصالة مشعر بان الوصفية
الحالية لا يكون معتبرة ما لم يكن اصلية **قوله** وشرط مجرد الاصالة علة آه قد عرفت
ان بيان اشتراط الاصالة بان الوصفية الحالية لا يكون معتبرة ما لم يكن اصلية
فلا يظهر كونه علة لامتناع اسود **قوله** وقلنا لا حاجة في عدم اعتبار الوصفية العرضي
يريد انه لما كان الوصف العرضي غير معتبر لوضوحه لم يحتج في عدم اعتباره في قاطع قال
انه آه ثبت عندي عدم اعتبار الوصف العرضي بدليل اخر يجوز انما يعتبر الوصفية
الوصفية

الوصفية في منع الصرف ويكون الانصراف اربع لانتفاء شرط وزن الفعل وما قال المحشي
وهو ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء في اصل الوضع واربع لا يقبل التاء في اصل الوضع
وهو الوضع العددي بل بعد عروض الوصفية فيكون انصرافه لعدم اعتبار الوصف العرضي لا لعدم
وجود شرط وزن الفعل ففيه نظر لان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء باعتبار السبب الذي يعتبر
ذلك السبب مع وزن الفعل في منع الصرف هذا منع بمعنى انه ان اعتبر الوصفية مع وزن الفعل في منع
صرف الاسم يجب عدم قبول التاء باعتبار الوصفية وان اعتبر العلمية معه يجب عدم قبوله باعتبار
الاسمية واربع لو كان غير منصرف لوصفية ووزن الفعل وجب فيه عدم القبول باعتبار الوصفية
وهو قابل للتاء باعتبار الوصفية واما اسود فان المعتبر في منع صرفه وان كان الوصفية
مع وزن الفعل لكن قبوله التاء ليس باعتبار الوصفية بل باعتبار الاسمية فظهر ان انصراف
اربع لعدم وجود شرط وزن الفعل لا لعدم اعتبار الوصف العرضي **قوله** قلت تقرير السبب
حاصل الجواب ان الوصف سبب مؤثر في منع الصرف لا يكون المنع الا بعد وجوده بخلاف العدل
فان وجوده لا يكون الا بعد ثبوت المنع فضعف الاول يوجب ضعف المنع دون الثاني **قوله** قيده
باللفظي آه لا يخفى انه قيده باللفظي للتنبيه على ان المقابلة حاصلة بالتاء لان المعنوي ليس
الحاصل بالتاء فلا حاجة الى تقييد التأنيث باللفظي فقول المحشي ولا مقابلة بالتاء محل تامل
ان يقال قوله بالتاء ليس صريحا في معنى الحاصل بالتاء فيحكم الاشتراط **قوله** فتامل ليس
للتأنيث آه لا يخفى ان المراد بالتاء هو ما يحصل وتاء اخت لا يحصل التاء تأنيث به **قوله** لانها
في منع الصرف فرع تاء التأنيث ولان هذه التاء وان كانت لازمة للكلمة لكن هذا اللزوم
ليس كاللزوم بالعلمية **قوله** عبارة قاصرة لا يخفى انه بعد بيان كون العلمية شرطا في المعنوي
يكون معنى قوله وشرط تحتم تاء تأنيثه انه لا يجب في المعنوي منع الصرف بالعلمية بل لا بد ان يكون
مع العلمية احد الامور الثلثة حتى يجب المنع **قوله** جعل الاسوط عبارة عن اوسط آه لانه في
الزيادة على الثلثة لا حاجة اعتبار تحرك الاوسط **قوله** وعلى هذا القياس تكون العجمة آه

مبحث العلمية

مبحث التانيث

اذ في تحرك الاوسط وفي المزيد على الثلاثة لا حاجة الى اعتباره قوله فاذا سمي بها بعضهم آه لقائل
ان يقول يكفي فيه الاعتبار الزيادة فلا حاجة الى اعتبار غيرها قوله لا يظهر اعتبار الحدوث
نقل من كل سبب يمكن ان يقال انه وان لم يكن في كل سبب نقل لكن اعتباره في الاسم لاجل التأثير لا يخلو
عن اعتبار نقل قوله لان العلمية تجمع مع اسباب الكل منها شرط منافٍ للشرط الاخر فلو كانت الشرط
للعلمية اجتماع الشروط المنافية اقول فيه نظر اذ يجوز ان يكون الشرط لتأثير العلمية في السبب الذي
اشترط فيه ذلك الشرط لا تأثيرها في كل سبب فلا يلزم الاجتماع الشروط المنافية قوله لانه ينبغي ان يجعل
شرط للعلمية آه اقول هذا انه اذا جعل احد الامور شرطا لتحتم تأثير العلمية لا يكون ذلك شرط بعد
تأثير العلمية في كل سبب بل يكون تأثيرها في التأنيث فقط كما عرفت ان لا يكون في الاصل مذكرا آه يمكن ان يقال
المتبادر من قوله فان سمي به مذكر فان سمي بالاسم الذي هو اصل في التسمية للمؤنث مذكر فلا يرد ما
ذكر لان كل واحد مما يكون في الاصل مذكرا مما يكون تأنيث بتاء وبيل وما يكون مذكرا غالبا
ليس مما يكون اصلا في التسمية للمؤنث قوله الا انهم جعلوا لها حرفا زائدا الخ فيه لانم انه في مقابلة
الرابع اذ الزائد ليس الا الياء في التصغير وقولهم حروف ميزان التصغير لا تزيد على اربعة يعني حروفه
الصحيحة لا تزيد على اربعة لا يعني ان حروفه مطلقا لا تزيد على اربعة قوله او كان مشتركا
بين الموصوف آه تبادر من كلام الشارح ان لفظ المعرفة اسم للموصوف لا مشترك قوله والمراد
هنا اشتراط كون التعريف آه اذ ليس المراد هنا ان التعريف سبب آخر مؤثر بل المراد ان
التعريف المؤثر وهو ما يكون في ضمن العلمية قوله وليس قوله وما فيه علمية مؤثرة اشارة
الى ان التأثير للعلمية لحصول التعريف الذي هو فرع على التنكير بالعلمية ولا ينافي ذلك جعل المعرفة
سببا دون العلمية بناء على كون الكلمة النوعية للتنكير اظهر في التعريف فافهم قوله
وسبب تذكيره اي معنوي يريد ان تذكيره باعتبار الخبر امر معنوي او يريد ان تذكيره لكون
العجمة بمعنى السبب اذ كونها بمعنى السبب امر معنوي قوله اي لتقوية احد السببين آه لا يخفى
ان نحو زيد قائم سكون الاوسط احدهما لزم ضعف الآخر ايضا وان كان ذلك الآخر علمية

فالتقوي

مبحث العجمة

فالتقوي انما هي للسببين لا لاحدهما وقوله لتقوية سبب آخر يعني التقوية عن العجمة وهو
السببان قوله ففي اشتراط [illegible] التنبيه على ما هو الحق عنده يقول حكمه بامتناع شرط لا يجب
ان يكون حكما بما هو الحق عنده اذ يجوز ان يكون اخذا بما ذهب اليه البعض من غير قصد الى
بيان ما هو الحق عنده من الصرف وعدمه قوله ولان الانصراف الا الانصراف لا حالة
يستحق للتقديم فيه اما المستحق للتقديم في باب منع الصرف هو الانصراف قوله وكون ما
هو اختلافيا اي في عجمية لا في منع الصرف قوله والا وله والعرب اسمعيل واولاده لا يخفى
ان قوله ومن كان قبل ذلك فليس بعربي يدل على ان العرب اسماعيل واولاده لا ذلك
الاشارة الى اسماعيل قوله لا ظهر تأثيره فيه لان تأثيره انما هو بقيامه مقام السببين
يقتضي ان يكون الشرط القيامه مقام السببين ليس مطلق الجمع قوله لا المتماثلين على وزن
مفاعل آه فيه انه يراد بكون الشيء على وزن مساجد ومصابيح الا توافقه لهما في عدد الحروف
والحركات والسكنات لا توافقه في حروف الاصول والزوائد قوله ليظهر ان المراد من الصيغة
الخ هذا ام من الصيغة هي ما اشار اليه الشيخ بقوله التي كانت اولها سواء كانت تلك
الصيغة صيغة التكثيرة او لا قوله وكانه لم يتق الشارح من دخول الخ وصحارى وانا اظن صحارى لا بد
في الصيغة آه ليس فيه بعد الالف حرفان متحركان قوله فلا يرد انه يلزم ان يجب آه لا يخفى ان غير
البناء من الحروف مغاير للتاء فلا خلل في كون الغير بمعناه مطلقا ولم يفيد لا يعم الا سلب الهاء
مطلقا لا يعم سلب التاء اذ التاء ليس بها في الوصل وكذا ليس سلب التاء مطلق لا يعم
الهاء اذ الهاء ليس بتاء في الوصل بخلاف سلب الهاء حال الوقف فانه يعم سلب التاء اذ التاء
ها في الوقف وكذا السلب التاء في الوصل يعم سلب الهاء لكونها فيه لطافة [illegible] الوصل قوله والانسب
يجعله جمع فارهة آه يمكن ان يقال الفروهة في الاصل الحذاقة وانما سميت الجارية المليحة
او شديدة الاكل بالفارهة لكون الملاحة والاسراع في الاكل دليل الحذاقة فان الناس انما
هو بين اللغة الاصلية قوله ههنا نكتة يجب ان ينبه عليها حاصله ان الشرط في الجمع عدم التاء

في وزن الفعل عدم قبول التاء وجه الفرق ان علية اشتراط عدم التاء في الجمع هي ان
لايكون الجمع بسبب التاء على وزنه المفرد وهي تقتضي ان يكون الشرط فيه عدم التاء
لاعدم القبول والعلية في وزن الفعل هي تخرج الاسم عن اوزان الفعل وهي تقتضي ان الشرط
عدم قبول التاء لاعدم التاء **قوله** والمقصود بالشرط آه حاصله المقصود بالشرط اخراج مدائني
وفرازن مع كل واحد منهما مؤنثين في وزن جمع فلا يصح ما ذكره الشارح فيه نظر لان مدائني
في مدائن زال جمعيته بدخول ياء النسبة ولو سلم ان الجمعية باقية لكن لانسلم ان المقصود اخراجه لانه
غير منصرف والاعراب الذي يظهر في ياء النسبة ليس الاعراب اعراب مدائن كما هو المهم منه
لان مدائني يكون لفظا اخر بسبب ياء النسبة فظهر ان المقصود اخراج مدائني لامدائني فيه ما فيه
فصح ما ذكره **قوله** وتنونيها لمثنا كلمة مسماة لقائل ان يجوز ان على النفي مع التنوين فلا يكون
تنوينها لمثنا كلمة مسماة **قوله** وان لاباس بالتقييد به لتنزيله آه بل يكون التقييد به للتنبيه
على انه لامساغ لانصرافه اصلا لانه اذا كان غير منصرف مع كونه علما وهو مانع من الجمعية
يكون عدم انصرافه مع عدم العلمية اولى **قوله** فالاولى ترك الكثير فيه ان ترك الكثير ظاهر النص
يوهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد فقط مع ان الاطلاق على الكثير ايضا ينافيها
فالاولى عدم ترك الكثير على انا لانسلم ان اطلاقه على الكثير مطلقا ينافي الجمعية لثبوت الاطلاق
على الكثير في الجمع بل الاطلاق على الكثير انما ينافي الجمعية اذا كان الاطلاق عليه كالاطلاق
على الواحد فذكر الكثير مع الواحد يكون اشارة الى ذكره **قوله** وفرق بينهما اذ النقل عن الجمعية
غير الجمعية **قوله** لااعتبار عند اختيار قول المنافي للعلمية هو الجمعية الحالية لاالاصلية فليس
في عدم صرف حضاجر اعتبار الجمعية مع وجود فرد واحد يلزم في ذلك انا نعتبر
~~فيه الجمعية مع وجود العلمية من غير اعتبار وهنا في منع صرفه ولو عند~~
~~بعض هم~~ فيه الجمعية الحسية مع وجود العلمية من غير اعتبارها في منع صرفه **قوله**
ولو عند بعض كاحمر علما آه فيه ان علمية لاتنافي اعتبار الجمعية الاصلية فيه حتى يكون
زوال العلمية

زوال العلمية سببا لاعتبار الجمعية الاصلية فيه فعلى هذا يكون انصرافه بعد التنكير اتفاقيا لاعند بعض
قوله اعلم الشارح ارتكب مؤنة رفع آه يمكن ان يقال ان تاثيره الجمع اذا كان لقيامه مقام
السببين يجوز ان لايعتبر الجمعية عند وجود السببين يستغنى عن مؤنة ارتكاب فيما معنا مقام
السببين **قوله** وغير المستمد وان قل قد يغلب آه فيه انه وان سلم ان غير المستمد تغليب على المستمد
لكن غير المستمد لما كان اصليا لاحاليا جاز ان يغلب المستمد عليه لكونه حاليا **قوله** تانيث احد المترا
دفين آه لايخفى انه يكفي ان يقال السماع مقصور على الضبع لايتجاوز الى الحضاجر ولا حاجة
الى نفي استلزام تانيث احد المترادفين تانيث اخر **قوله** واعلم ان الغرض في منع التانيث
اقول تعليل عدم تاثير العلمية لعدم انصرافه بعد التنكير مبني على تسليم التانيث والا يكفي في
بيان عدم تاثير العلمية بيان عدم وجود التانيث فمنع التانيث بعد ذلك بيان عدم تاثير
العلمية بوجه اخر **قوله** وقد عرفت انه يستغنى عنه اي بما ذكره من ان الضبع يشتمل المذكر والمؤنث
قوله وفيه نظر اذ تعليم دفع السؤال بما لايكون فيه جمعية اصلا اولى **قوله** ونحن نقول
فيما ذكره من الجواب انه يلزم آه يمكن ان يقال الجمع اعم من ان يكون حقيقة او حكما
فالجمعية الحقيقية يشترط تاثيرها ان يكون الجمع على صيغة منتهى الجموع والحكمية يشترط تاثيرها
ان يكون حصولها بكونها على تلك الصيغة سمعت في اشتراط العلمية في التعريف فلا يلزم
المحذور فافهم **قوله** الانسب ان يجعل شرط العجمة آه فيه انه هل سراويل منصرف فاين
النقض قاعدة العجمة القوية **قوله** يرد انه لايتيو قولنا نقل سراويل الى الازار آه فيه ان نقل
سراويل الى الازار على كونه جمع سروالة بمعنى قطعة علم جعل سراويل جمع سروالة
تحقيق الا ان يقال ان قطعة من الازار يصدق عليها انها قطعة مطلقة فيمكن في
جعل سراويل جمع سروالة تحقيق لو قال وان صرفه آه يمكن ان يقال اشار المصنف بذكر اذا
الى اصالة الانصراف سيما مع عدم الجمعية **قوله** وبالجملة وقع هذا الاشكال بتغيير ان يقال
قول المص فلا اشكال نفي للاشكال بالنفي وبيان لعدم الاحتياج الى جعله اعجميا او الجمع والا

تقديرا فى دفع النقض فلا يمنع الاحتياج الى جعله عجميا فى جمع سروال تقديرا فى دفع الاشكال
بانه اذا كان سراويل منصرفا يلزم وجود مفرد على وزن تلك المجموع قوله بل بعد التركيب
فهو متأخر عما يوجد فيه آه فيه انه كما يكون الاعلال بعد التركيب يكون عدم الانصراف بعده ايضا
فيجوز ان يتقدم الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة بعد التركيب على منع الصرف الذى هو من
احوال الكلمة بعد تمامها بعد التركيب قوله فالاولى ان الاعلال الذى بسببه يثقل آه فيه انه وان
كان سببا ثقلا محسوسا لكن يمكن دفع ذلك الثقل بمنع الصرف مع ان فى دفع ذلك الثقل بمنع
الصرف رعاية للصنعة قوله فيه ان الصرف ايضا من احوال الكلمة آه لقائل ان يقول تمام
الكلمة بالتنوين لا بالاعلال فلو كان الصرف بعد تمام الكلمة لكان بعد التنوين لا بعد
الاعلال قوله ونحن نقول التعريف غير جامع لخروج المركب آه لا يخفى ان المراد بجزئية
الحرف حصول التركيب بحرف لا دخول الحرف فى المركب مطلقا قوله وبجعل النجم والبصر جارحين
بشرط عدم آه فيه انه اذا جعلا علمين لا يكون التركيب التوصيفى فى معنى الاسناد فلا
يلغو معنى النجم بخم معين على انه لو سلم تعلبك مؤنث آه فيه انه لما كان شرط التأنيث العلمية
لم يكن به انضمام اعتبار العلمية قوله وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرف يمكن ان يقال الحكم بمنع
صرف مع عدم ظهوره لاثره هو الحكم بظهور الاثر اذا لم يكن محكيا وكون الاصل فى الاسم
الصرف لا يعتبر مع وجود سبب منع الصرف قوله يقتضى ان يكون مثل مسلمان معربا لا يخفى انما يكون
المركب معربا باعتبار جزء الثانى لا يمكن الا فيما يكون الجزء منه معربا عند عدم التركيب
وههنا ليس الجزء الثانى معربا عند التركيب يدل عليه ما ذكره من ان سيبويه مركب من
كلمة وصوت قوله لانهما معدودة واحدا اقول اشار بلفظ التثنية الى ان المعدود
كلاهما معا لا احدهما مع وجود الاخر قوله والثانى ارجح اذ المتبادر من الزيادة انما
هو عدم الاصالة قوله لضعف الفرعية بزيادة آه اى لضعف الفرعية بزيادة
حروف التثنية لئلا يضعف الفرعية بزيدتهما وليس كذلك قوله فيناسب الافراد عند
اضافة

اضافة اشتراطه لتبعيد ان السبب كلاهما كل واحد منهما قوله لان صار فى المعنى الاول كالعلم
لا يخفى انه يمكن ارجاع الضمير فى سائر الاسباب بايصال الكسيم الا انه لم ينبه الشارح على ذلك
منها بعدم الاحتياج فالبناء انما تنبيه على ذلك فى سائر الاسباب فالتنبيه على التنافى بين الشرطين
الشرطين فيه انه لا منافات بين العلمية وانتفاء فعلانة وان اراد ان اشتراط احدهما
فى الاسم واشتراط الامر فى الصفة سيرجع ذلك الى ما اشارة اليه بقوله وعلى تنافيها تنافى بين
الشرطين قوله تغير الاعم اذ عدم الدخول اعم من الامتناع اذ لا يلزم من عدم الدخول الا
متناع قوله فانه يدل على ان المراد انتفاء ان معين ان المراد اشتراط عدم قبول الاعم
وجود منها قوله الاولى فانه منصرف واما الاختلاف آه فيه ان الشارح اشارة بقوله الى انه يمكن
ان يكون التقدير اختلف فى انصراف رحمن وان يكون اختلف فى عدم انصراف رحمن قوله قلت
كالنجم لم يجده مستعملا يرد عليه انه قد يختلف فى بعض الاسماء مع وجود الاستعمال فيه منصرفا
قوله بل يكون مع الاتفاق ايضا لوجود الشرطين فيه قوله لاحتمال ان ينبغى على وجه يلزم
الاختلاف آه اذ جعل الشرط انتفاء فعلانة عند بعض وانتفاء فعلى عند آخر لزم
الاختلاف فى سكران اذ وجود سكرى يجعله منصرفا وانما قال لاحتمال ان ينبغى على وجه الخ
لاحتمال ان يكون انتفاء الاختلاف المخصوص بان يكون الشرط عند بعض انتفاء
فعلى وعند آخر وجود فعلانة فانه لو كان الاختلاف هكذا لم يوجد الاختلاف فى سكران
لوجود نقيض الشرطين قوله لا عد الوزن الفعل اشكره آه فيه انه يمكن ان يكون عنده كل
الوزن من اوزان الفعل لكثرة وجوده لا للاختصاص به قوله لان الوزن ليس مصدر آه لا يخفى
ان قول الشارح هو كون الاسم آه ليس تفسير الوزن الفعل بل بيان ان تسميته حكم الوزن
بوزن الفعل لكون ذلك الوزن مما يعد من اوزان الفعل على انه ليس المراد من وزن الفعل
الا الوصف كما سمعت فى معرفة وهو هنا كون الاسم على وزن آه قوله لا يصح وجها
للتقييد آه فيه ان الوجه للتقييد هو عدم اختصاص الوزن على بناء الفاعل بالفعل ان

مطلب التركيب

مطلب الالف والنون

المفاد بقوله فانه على النبح للفاعل آه ولا دخل لقوله ولم يذهب آه في تلك المذكور وجهها للتقييد
فليجعل اول ما نوقع الخلو الظرف فيه انه يجوز ان يكون عدم قبول التاء شرطا لما فيه زيادة كزيادة
الفعل سواء كان مختصا ولا فان قلت لا حاجة الى اعتبار الزيادة مع وجود الاختصاص
فكيف يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء مطلقا قلت يجوز ان لا يعتبر الاختصاص عنده وجوز
الزيادة الا مع وجود شرط تلك الزيادة قوله قبل اراه عدم قبول بحسب الوضع آه اقول فيه نظر لانه
اسود اذا غلب عليه الاسمية لا يعتبر في القبول الا حال الاسمية فلا يحصل الجزم على قبوله بحسب الوضع على
انه لو اريد بعدم القبول بحسب الوضع لزم ان لا يحصل المقصود من الاشتراط وهو عدم الخروج عن الاختصاص
بل ذكر المقصود من الاشتراط تعين ان يراد بعدم القبول عدم القبول بالاعتبار الذى امتنع من الصرف
لاجله فان قلت اذا جاز قبول التاء في اسود بحسب الوضع يلزم عدم وجود شرط عدم القبول
بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله قلت لما غلب عليه الاسمية لم يعتبر فيه حال الوصفية
في القبول فصح انه غير قابل بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله قوله اربع اذا سمي به لا يقبل
لا يخفى ان الشارح يريد به ما يطلق على رجل ويلحق به التاء لعلامة التذكير ثم يحصل علما له وقوله اذا
سمي رجل اى الحاق التاء يدل عليه فوزن الا لحوق التاء به قوله قبل وجود الشرط لا يستلزم
وجود الشرط يمكن ان يقال ليس المراد ههنا الحكم بامتناع الصرف والانصراف بسبب وجود الشرط وعدمه
بل المراد الاستدلال بالامتناع والانصراف على اشتراط عدم القبول قوله فالنكرة الحقيقية ما وضع
لغير معين يمكن ان يقال الوضع في تعريف النكرة اعم من الحكمي والتأويل بل وضع لغير معين حكما
فالمؤول بالنكرة داخل في النكرة الحقيقية قوله لان المستثنى منه لا يكون مقيدا آه فيه انه لا يريد بتقييد
المستثنى منه ما هو المتبادر من التقييد بل ملاحظة الاستثناء الاول في المستثنى منه فيكون
المال ان المستثنى مستثنى بعد ملاحظة الاستثناء الاول في المستثنى منه فيكون الاستثناء من المستثنى منه
للاستثناء فيرجع الى انه استثناء مما يتوجه من الاستثناء الاول قوله ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في
في تأثير العلمية آه يمكن ان يقال الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف راجع الى الاختلاف

في لزوم

في لزوم الوصفية له وعدم تأثير العلمية معه اذ القوم قالوا بعدم زوال العدل بزوال الوصف بل قالوا بعدم
لزوم الوصفية له وهو تجويز تأثير العلمية معه وكذا العكس قوله فلكون العلمية التي هي اقوى منه آه
فيه ان اعتبار الوصف الاصلى ليس الا لعدم زواله بالكلية فلا جواز اعتبار العلمية بعد الزوال لعدم
بقاء اثرها بعد الزوال قوله فلا يبقى الكلمة بلا سبب او احد او بلا سبب فيه انه يبقى الكلمة على سبب واحد
او بلا سبب قبل اعتبار الوصفية وبهذا القدر يكفي في دعوى الا بانها علمية مؤثرة اذا نكر
فافهم قوله محال انه يبقى بلا سبب فيما شرط فيه العلمية فلا يرد ما ذكره اذ العلمية ليست
بشرط في سكران لان الشرط العلمية في الالف والنون ليس الا فيما يكون الالف والنون في الاسم
وسكران صفة الا انه يرد انه لا يصح قوله لا تجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه الا العدل دون الفعل
لاجتماع العلمية مؤثرة مع الالف والنون اذا كانا في صفة مع عدم اشتراطها فيه الا ان
يقال اذا اخرج عن الوصفية بالعلمية يعتبر اسمية ويجعل العلمية شرطا قوله الا ما ذكر نعبر
ونحو فلما عرفت اذ عدم الانصراف اخر لا يقتضي اعتبار العدل قوله يتجه عليه ان الوصفية
والعلمية ليست آه لان كل منهما يعتبر في هذا الحكم الا ان اعتبار احدهما يمنع اعتبار الاخر
فيه لعدم جواز اعتبارهما وهذا معنى كونهما متضادين فيه فلا يرد ما ذكره اذ عدم المنع
من اعتبار متضادين فيما توافقان فيه ليس الا فيما يجوز اعتبارهما فيه وههنا لا يجوز قوله ليس في
شيء مما ذكره اعتبار المتضادين في منع لفظه اصلا الا متعلقا شخصا فلا يخفى نوعيا فظاهر انه ليس
كذلك وان اراد ليس فيما اعتبارهما في منع لفظة شخصيا فلا يكون عليه ذكر ردا على
القائل المذكور الا انه ما في المجرورات لمجرد المشاكلة فيه انه ينافي ذكر ما ذكره فيما سبق من ان
المضاف اليه فيه كثير قوله ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع آه اقول الوجه الاستعمال
اعم من اللفظ والتقديرى والحكمى لم يحتج الى هذا التكلف لان هؤلاء في جاءني هؤلاء مثلا مشتمل
على الرفع حكما لان كونه في محل لو كان ثم موصولا كان مرفوعا مشتمل على الرفع حكما قوله لان الاتصاف
بالرفع المحلي آه فيه ان الاشتمال اذا كان بمعنى الاتصاف يكون الاشتمال حقيقة لان موضع الرفع

مطلب المرفوعات

المحلي انه في محل لو كان فهو ... لكان مرفوعا وهؤلاء في جاءني يا هؤلاء متضو حقيقة بانه في محل لو كان ثمة معرب
لكان مرفوعا قوله فلا حاجة في شمول التعريف على التوابع الى شرط آه فيه ان من جعل الكسرة دائما من التبع والفرعي لا يريد
تعميم التبع للاسناد وفرضه بل يريد ان الاسناد اعم من ان يكون تحقيقا او فرضا والتبع والفرعي ليس في النسبة بل في المنسوب
على انه للقائل وان لم يقبل لا نم ان في قام سلب الوقوع مع تحقق الاسناد فلا بد من التعميم قوله بخلاف النعت والتاكيد
وعطف البيان يمكن ان يقال ان لكل منها اسناد الفعل الا انه ليس كالاسناد الى المعطوف والبدل قوله والاظهر ان
اطلاق شبه الفعل آه لا يخفى انه لا يريد الشارح بيان وجه المشابهة ووجه اطلاق شبه الفعل عليهما بل يريد بيان ان
المراد بشبه الفعل ما يشبهه في رفع الفاعل قوله كون المسند اليه الذي يجب تقديمه آه للقائل ان يقول لا يجوز ان يكون التقديم
حقيقيا يكون اسميا فكيف يمكن ان يعرف وجوب تقديم لو ثمة قبل معرفته قوله فهو متقدم رتبة وان تاخر لفظا
هذا ثم تقديم رتبة يمنع كون الاصل في المتقدم لفظا الاولى اذ تقدم احد الامرين رتبة يتاخر الآخر رتبة
ومعنى التساوي ان كل واحد منهما يليه في نحو رتبة ومكانه لا ان كلا منهما متقدم ومتاخر رتبة على انه تقدم
ذلك الآخر رتبة يفضي الى اجتماع المتنافيين وكذلك تاخر الاول رتبة مع انه متقدم رتبة ان يتوهم ان
تقدم ذلك الآخر رتبة بالنظر الى الاصل لا بالنظر الى تاخر الاول رتبة فيجوز الا يعتبر في الاول التاخير الرتبي
الا ان الظاهر لا يلزم اعتباره الا اذا كان التقدم بالنظر الى التاخر قوله الا ان يراد بالموضوع [illegible] لا يلزم
ان لا يلزم آه لا يخفى ان المراد من الامر الدال هو غير اللفظ فلا يرد ما ذكر قوله اذ القرينة ما يدل على
تعيين المراد آه فيه انه اذا اريد من القرينة هذا المعنى الاول يصح الاكتفاء بانتفاء القرينة لانه
اذا لم يكن في التركيب ما يدل على تعيين المراد لا يكون اعراب قطعا لان الاعراب مما يدل على تعيين
المراد من التركيب قوله ويمكن ان يقال لم يتحقق هنا القرينة آه فيه انه يجوز ان يسند ضرب الى ضمير موسى
فلا يكون تقدم موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى في هذا وعلمت ما في قول الفاضل لانه لا يلتبس المفعول
بالفاعل قوله ليس المراد بالاتصال معنى اللغة آه لا يخفى ان المتبادر هو المعنى اللغوي مع ان
[illegible] الفاعل مما لا يستقل في التلفظ لا يكون وجبا [illegible] تقديمه قلت اذ الفاعل اما آه فيه انه
يدعي ذلك القائل صدق عموم الفاعل فيه قوله وح يصح ان يكون زيد مضروبا باللغير يمكن ان يقال وان صح
يكون مضروبا

بحث تأخر رتبة

٨٥

يكون مضروبا باللغير لكن ان يكون مضروبا باللغير من تلك الجماعة والمقصود ذلك قوله واما دعوى
ظهوره في ما كان الفاعل خاصا اي دعوى ظهوره ليس فيما كان الفاعل خاصا مطلقا بل فيما يمكن صدور
ذلك الفعل من الغير مع كون الفاعل منه خاصا ولعله توهم من قوله اما اذا اعاما فلا له اذ عدم الظهور فيما
اذا كان الفاعل فيه خاصا مطلقا وليس كذلك قوله لاختصاصه على ما هو الاكثر اذ التنازع في الاكثر في
قليل قوله وبينهما فرق جلي اذ الاستحقاق بعد الوجود فاستحقاق الاول قبل وجود الثاني استحقاق
عند عدم استحقاق الغير وهو غير استحقاق عند وجود استحقاق الآخر قوله هذا منقوض بمثل اكل
اقايم ابوه لا يخفى انه لا يمكن العطف وههنا بالاضمار او اضمار ضمير المخاطب والمتكلم في اسم الفاعل
او اسم المفعول انما هو نحو مثل انت قايم وانا قايم قوله فنقض به حد المبتدأ لا يدفعه قد عرفت انه
لا يمكن الاضمار فيه فلا انتقاض قوله عن التنازع في اسمين على المقايسة ولا يلزم خروج
المثال عن البحث اذ التنازع في اسمين انما هو اجتماع التنازعين قوله وهو متعلق باختيار
اعمال الاول مطلقا تجويز اعمال الثاني مطلقا والفراء لا يجوز فيما اذا اقتضى الاول
[illegible] الفاعل قوله واختيار اعمال الثاني مطلقا ان الفراء لا يختاره بل لا يجوز مطلقا كما عرفت قوله
قلت ليس الاصل مختارا مطلقا بل اذا آه لا يخفى انه قد وجد ههنا داع الى خلاف الاصل وهو صحة الاكتفاء
ولزوم التكرار مع الذكر وهذا يقتضي ان لا يكون الاصل فيه مختارا بل يكون المختار خلافه
فقول القائل فيه توهم بناء سبب اختيار الاصل وجد الداعي الى خلافه قوله وان اراد انه لا يجب فمن للقائل
ان يقال هذا المنع مطابرة اذ الاحتراز عن خلاف الاصل واجب ما لم يقتض داع قوله فقوله بيانا
الا ان يمنع مانع مستغنى عن الحذف اي الحذف والمستتر اليه يقول على المختار قوله وشيء منهما غير
لازم فيه ان عدم لزوم شيء منهما ليس الا بملاحظة ذلك مع قطع النظر عن الاتصاف بالانطلاق
من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فاللزوم ظ قوله فيكون الطلب الذي هو غيره مستلزم مع
لها وثبوت الملزوم مناف لانتفاء اللازم اذ عدم المنافاة بينهما ينافي الملازمة قوله ربما توهم
متوهم ان التسمية ليس المجرد معينة بل آه فيه انه بعد مانع السؤال لا من معينة لا معنى له

بحث التنازع

لئلا يتوهم بل الامر على عكس ما ذكره لان ذلك الاستدراك لا يدل على اسم ليس المجرد او من المعرفة بل له
وللمجرد الظاهر نفي السبع لا واحد من المعينة يوفي السبع المحلى جاء من المعينة قوله فيه ايذان ان المصنف في هذا الكتاب
آه لا يخفى ان فصل المبتدا لم يقتضي فصله ايضا وان لم يكن ذلك مرعيا في الجميع الا انه ينبغي ذكر الفصل في احدهما
دون الاخر على السوى قوله فهو الذي يستدعي نكتة والنكتة فيه التنبيه على ان المبتدا ليس شديد
اتصال بالفاعل قوله دون ما ترك فيه الفصل قد عرفت انه وان لم يكن يستدعي ذكر النكتة لكن عدم
ذكره فيه مع ذكره في المبتدا مع كون المناسب عليه اخلا المناسب لذكر الفصل ما يذكر عقيب الفاعل لا تعقيبهما
قوله فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه آه يمكن ان يقال الفاعل المحذوف مذكور معنى بخلاف فاعل المبني للمفعول
يدل عليه اطلاق مفعول ما لم يسم له الا انه لا يبعد ان ذكر المفعول هو الفاعل ولم تعين لذلك الفعل فاعل غيره
قوله اي فاعله النحوي فلا يشكل لا حاجة الى هذا القيد فان ذلك الاشكال اذ ليس في انبت الربيع حذف الفاعل
اصلا نعم يرد الاشكال به اذا قيل لم يذكر بدل حذف والسقوط قوله وفي اقامة المفعول مقامه آه هذا انما
يرد ان لو اريد من اقامة المفعول مقامه اقامته من جهة اسناد الفعل اليه حقيقة اما لو اريد اقامته
من جهة اسناد الفعل اليه ظاهرا وهو اللفظ فلم يرد ايضا ويمكن ان يعتبر الاقامة من جهة رفع الفعل فلا
ورود اصلا قوله وفيه نظر لان الصفة المشتهرة بها آه لقائل ان يقول كما جاز ان يكون صفة المصدر
المشتهرة الماضي المجهول من الثلاثي المجرد وكذلك جاز ان يكون الصفة المشتهرة الماضي المجهول مطلقا على
انا لا نسلم ان الصيغة المشتهرة الماضي المجهول من الثلاثي المجرد بل الماضي المجهول مطلق لا بد لنفيه من دليل
قوله وبعد لم يخبر بنقصان كلام المتن آه لا يخفى ان المصنف اشار بقوله صيغة الفعل الى ما ذكره من بيان
الشرط في الفعل وان شرط زيد مضروب غلامه يعلم منه اذ حاصل الشرط المعين انه يتغير صيغة
الموصوف الى صيغة المجهول وصيغة المفعول هي صيغة المجهول بالنسبة الى صيغة الفاعل قوله على انه
اذا جاز كون المفعول الاول للقيام آه فيه فرق بين كون الشيء مسندا اليه بالاسنادين التامين وبين مسند
ومسند اليه بهما لان الشيء مسند اليه بالاسناد التام يمنع كونه مسندا به اذ الاسناد ولا يكون الا على الذات فلا
يمكن الاسناد الى الشيء حين وجود مسند ذلك الشيء تاما اذ بخلاف كونه مسندا اليه بالاسنادين اذ الاسناد الشيء
الى الشيء

لا الى آخره

بحث المفعول ما لم يسم فاعله

الى الشيء لا يمنع اسناد شيء آخر اليه على ان كونه مسندا اليه بالثاني ليس الا بعد التقييد بالاول فلا يكون مسندا
اليه بالاسنادين قوله ويمكن بيانه باظهار المفعول فيه حاصله ان النصب في المفعول فيه يدل على قصد الظرفية لا على
الظرفية وذم المفعول له يدل على العلية كقصدها قوله وبين هذه القاعدة وقاعدة ان المفعول الاول من
باب اعطيت اولى من الثاني بعد هذه القاعدة استثناها من هذه القاعدة والتحقيق ان يقال كما ان المفعول
آه حاصله ان غير المفعول به قائم مقام مفعول به في اسناد الفعل المجهول اليه فلا يمكن جعل غير المفعول به
قائم مقام الفاعل عند وجود المفعول به اقول لا حاجة الى اعتبار قيام غير المفعول به في اقامته مقام الفاعل
بل يكفي ان يعتبر في اقامته جعله فاعلا على ضرب من التشبيه والتنزيل في اسناد الفعل اليه فعلى هذا تعين المفعول به لا الاقامة
لان الاشدة تشبهه بالفاعل قوله لانه يصدق على زيد في قام زيد آه لا يخفى ان قام مسند المبتدا وجعله محلا قوله
والا لم يوجد مشترك اصلا لان المشترك ما يتعدد فيه الوضع فلو جاز الوضع للمفهوم فلم يكن مشترك قوله
لان كليهما ما وضع لهما المبتدا فيه الا كون كليهما ما وضع لهما المبتدا لا يدفع التنافي بينهما قوله وفيه نظر لا
لانحصار كون فاعل التفضيل آه قد صرح الشارح في بحث اسم التفضيل انه يعمل في المضمر بلا شرط واطلق المضمر
فيه ولم يقيده بالمستتر ثم علل عدم الاشتراط في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ وهذا التعليل وان اوهم
تخصيص عدم الاشتراط بالمستتر لكنه ليس كذلك لان غير المستتر في الضمير كالمستتر لا يظهر العمل فيه فلا يكون
ظهور اثر العمل فيه في اللفظ لظهوره في المظهر لكونه مستترا معنى ومن هذا عرفت ما في قول المحشي في هذا
البحث وما ذكره من التعليل انما يتم في المستتر كيف المراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجود
المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محل لا انه لا يظهر في لفظ اثر العمل والا لجاز عمله في سائر المبنيات فافهم قوله لان
خبر ليس مطابق للموصوف فيه نظر اذ لا نسلم ان خبر ليس مطابق لموصوفه فافهم قوله لانه نوع صفة بمضمر مستتر لكن الصفة
فيه مبتدا لا غير اذ لا مبتدا في الكلام حتى لا يجعل الصفة خبرا عنه هذا اقول فيه انه لا انحصار في استتار
الضمير فيه اذ يجوز ان يحذف الفاعل لان الظاهر عليه قوله واورد على التعريف قائم ابوه زيد آه اقول يمكن
الجواب عنه بان المراد برفع تلك الصفة الظاهر كون تلك الصفة صفة لذلك الظاهر فقط وقائم في المثال المذكور
ليس صفة للظاهر اي الفاعل الظاهر اذ المراد من الظاهر ليس هو الفاعل الظاهر بل هو صفة لزيد الذي فيه قوله واجب عنه

بحث المبتدا

بتقييد الصفة بان لا يكون غيرها غير تلك الصفة مع فاعلها الا غير الصفة فقط وهو ظ فلا يرد عليه ما ذكره المحشي

قوله دخ قولنا اقايم ابوه زيد الاعتماده المبتداء يرد عليه ان اعتماده على المبتدا ليس باقوى من اعتماده

على حرف الاستفهام بل يرجح اعتماده على حرف الاستفهام قربه منه قوله بنبه على ان ضمير الصفة ليس على ظاهره يعني ان

الظ رجوع الضمير الى الصفة المذكورة فافوزه بجميع القيود لكن ليس على ظاهره لانه ليس في الصفة الرافعة

للظ الا امر واحد اذ على تقدير كون الصفة خبرا لا يكون رافعة لضمير قوله ولا احتمال الا ما اريد به فحصد الشعوا

عدم جريان جواز الامرين في باب الصور قوله والا لزم الفصل بين رافع ومعمول باجنبي يمكن ان يقال

يدفع الاجنبية كون المبتدا ضمير الراغب فانه يصح كونه فاعلا وان كونه مبتداء لعدم آه لقايل ان

يقول تقديم الخبر مخصص فافهم قوله مع تعينها لكونها مبتداء لا يخفى انه لا تعيين فيه لكونها مبتداء ويجوز

جعلها خبرا بزيادة الباء لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس آه لقايل ان يقول الجواز لا

يجب تقديم المبتداء فيما جاز الامران لدفع الالتباس لانه ليس كذلك الاسم الظ مخصوصا بكونه مبتداء حتى

يجوز عن الالتباس بالفاعل قوله واجيب بانه قام زيد تعين فيه آه حاصله ان كون زيد في قام زيد

فاعلا لاشتماله خلاف الاصل فليلتبس المقصود فيجب تقديمه بخلاف اقايم زيد اذ كون زيد فيه فاعلا لا يشتمل خلاف

اصل وهو كون الصفة مبتداء فلا يلتبس المقصود التباسا شديدا فلا يجب تقديمه اقول يرد عليه ان كون

الصفة مبتداء على كون خلاف الاصل ليس الا لترجيح ان كون الاسم الظ مبتدا له فاذا كان لو الظ مبتدا

مشتمل على خلاف الاصل لا يكون كون تلك الصفة مبتداء مشتملا على خلاف الاصل قوله وكونه مبتداء

يشتمل على تقديم خلاف الاصل فيه ان يكون تقديم الخبر خلاف الاصل ليس الا لوجوب تقديم المبتدا له

لدفع الالتباس بالفاعل فلما لم يلتبس المبتداء فيه بالفاعل لاشتمال كون الاسم فاعلا على خلاف الاصل

لم يكن تقديم الخبر فيه خلاف الاصل قوله نحو في اقايم زيد يجب تقديم اقايم آه لا يخفى انه ليس فيه ضرورة

في تقديم الخبر فيه خلاف الاصل قوله دخ اقايم زيد يجب تقديم اقايم لا يخفى انه ليس فيه ضرورة في تقديم

الخبر الفصيح حتى يرتكب الالتباس لاجل الجواز ازيد قايم قوله يخرج عنه بعض الفعل الماضي ضرب لا يخفى ان

الخبر فيه ليس ضرب بل لفظ ضرب قلنا المراد هو الاعم وعنده آه حاصله انا نختار ان الاسم اعم ولا يلزم

دخول

دخول الجملة الخبرية فيه اذ لا يؤول الجملة الخبرية بالمفرد عند محقق النحاة حتى يكون اسما حكما قوله

لانه ليس بمرفوع بالمعنى المذكور لان الرفع فيه ليس على الفاعلية قوله والباء للسببية اي الاسم المسند به

وانت تعلم ان جعل الباء للسببية يمنع اسناد المسند الى الجار والمجرور لا اقتضائه الى اتحاد السبب والمسبب

اذ المراد من الاسناد هو الاصطلاحي نعم لو اريد من الاسناد اللغوي وجعل المسند هو المعنى ليصح ويسير

كذلك بل جعل الباء للسببية يقتضي اسناد المسند الى مصدره ليكون بمعنى ما يوقع بسببه الاسناد اذ اللفظ

سبب لايقاع الاسناد قوله والفعل ملابس بالمعمول للعامل اللفظي آه لا يخفى انه يصدق على الفعل انه

ملابسه بالمجرد لان حكم المعمول مجرد قبل ملابسة الفعل به قوله وانما يندفع بان قيد الحيثية تعريف

المبتداء آه لا يخفى انه لا يندفع الاسناد بذلك الا بعد تعمق النظر فيه فاراد المص دفع الاسناد في بادي

الرأي فعبر بعنوان بالباء فالنكتة ليست الا ذلك قوله واجيب بانه لم يسند الى فاعلها آه يمكن

الجواب عنه ايضا بان اسناد تلك الصفة الى ضمير المبتداء ليس اسنادا الى المبتداء او الى متعلق ضميره لكن

ان يقول لا حاجة الى التعميم فيه خبر لانه وحده والمجموع في مسند المبتداء بلا خفاء قوله فلا يحمل عبارة

الشرح على ان تجريد يد الخبر آه يتوهم من كلام الشارح ان العامل في المبتداء هو الابتداء بمعنى تجريد الاسم

عن العوامل اللفظية ليسند اليه شيء والعامل في الخبر هو الابتداء ايضا لكن بمعنى تجريد الاسم عن العوامل

اللفظية ليسند اليه شيء والعامل في الخبر هو الابتداء ايضا لكن بمعنى تجريد الاسم عن العوامل اللفظية

ليسند الى شيء لكن لما كان تسمية تجريد الخبر للاسناد الى شيء ابتداء وبعيدة لم يحمل كلامه على ذلك

قوله هذا انما يتم كليا لو لم يجبر جعل الشخص خبر الظ اذ لا يجوز جعل الشخص خبرا من غير تاء وليل

والا لزم الاتحاد في الحمل قوله قيل هذا الدليل جار في الفاعل آه فيه نظر اذ ما ذكره ليس الا فيما يكون

المقصود فيه اثبات الذات مع بعض الاحوال كما ليس الا في المبتداء والخبر اذ لا قصد في الفعل مع

الفاعل الى بيان الذات اصلا فلا يجري ما ذكره في الفاعل قطعا قوله الا انه منع مانع وهو ان يسند

الخ فيه ان يكون المسند عاملا لا يكون مانعا في تقديم الفاعل لجواز ان يعمل في المتقدم لقوته على انه

كون ذكر المسند عاملا ليس الا بعد وقوعه في مكانه فيجوز ان يكون ذكر الفاعل اولا فعلا قبل

وقوع المسند في مكانه بالنظر الى كونه خاتما ولا تقتضي العمل تأخره بعد وقوعه في مكانه قوله
لان المضاف اليه للمبتدا لشدة اتصاله آه فليس المتقدم رتبة هو المبتدا فقط بل هو مانع ما اضيف اليه
الا ان تقدم ما اضيف اليه المبتدا رتبة ليس بالنظر الى كونه مضافا اليه للمبتدا وبهذا القدر لا يكفي في التقدم رتبة
ولذا منعوه اخره قوله لامتحان الجمع بتأخير اصل التقدم آه والجواب بمعنى ان اصل التقدم لا ينافيه
لا تقدم الاخرين قوله قيل لا معنى لعدم صحة انسان خير من فرس آه اقول فرق التنوين بمعنى التعظيم
بين انسان خير من فرس وبين حيوان ناطق خير من فرس حيث لا تعين في الاول اصلا لعدم العلم بان
المراد من الانسان الفرد والمجموع بخلاف الثاني اذ لا اجتماع فيه لارادة المفرد وقيس عليه صحة نحو
نام خير من فرس قوله اعترض عليه بانه التخصيص عند المتكلم آه لقائل ان يقول انه ليس التخصيص عند
المتكلم فقط بل هو تخصيص عند المخاطب ايضا لان المتكلم يدعي علم المخاطب باثبات عليه ولو سلم
انه تخصيص عند المتكلم فقط لكن لا نسلم لزوم التخصيص عند المخاطب لا يجوز ان يكون
التخصيص عند المتكلم كافيا ولو سلم لزوم التخصيص عند المخاطب ايضا لكن التخصيص عند المخاطب
لا يلزم ان يكون بعلمه بل يجوز ان يكون بعلمه بتعليم المتكلم قوله وان لم يحصل فيه تقليل الاشتراك او رفعه
الخ لا يخفى انه قد حصل رفع الاشتراك فيه قوله فلا يرد ان تقليل الاشتراك التخصيص آه لا يخفى ان
تقليل الاشتراك ليس بمخصص التخصيص ببعض الافراد بل قد يكون بارادة جميع الافراد قوله
اما اذا استعمل في نباح غير معتاد آه اذ لا احتمال فيه كون نباحه بسبب الجن بل فيه احتمال عظيم شره
وحقارته قوله اورد عليه ان قائم رجل كذلك يمكن ان يقال ان قائم في قائم رجل لا يدل على ان ما
ذكر بعده هو الموصوف بصحة الاتصاف بالقيام اذ ليس الاتصاف بالقيام مخصوصا بالرجال مثلا
الرجل قوله يقال لا تنافي بين كلام النحاة آه اقول النحاة لعلهم اعتبروا في وجوه التخصيص في تلك
التكلفات وبعض المحققين نفى الاحتياج اليها تشبيها لحصول الفائدة فيها فعلى هذا التنافي
بينهما ظ والقائل المذكور حمل كلام بعض المحققين على نفي التخصيص بوجود التخصيص في تلك الامثلة
فنفى التنافي بينهما قوله لانه شبه مضاف التعلق من عايد آه فيه ان تعلق من عايد لا يجعل
لشبه مضاف

شبه مضاف قطعا قوله يشتمل قولك ان زيد قايم لا يخفى انه يجوز ان يقال لزيد قايم تعظيم
لك ان قوله ومع الحذف لا ينافي آه واذا كان الضمير عايدا غالبا يتبادر الذهن عن كون المحذوف
غيره قوله لعدم اختصاص الزمان لجثة دون جثة هذا الفعل يفيد ان عدم الفائدة في
الاخبار عن الجثة بالزمان ليس للاحتمال اذ اريد من الاخبار الحكم باختصاص الخبر للمبتدا حتى لو
لم يكن كذلك بل اريد من الاخبار بيان اختصاص تلك الجثة بذلك الزمان لكان في الاخبار فائدة
فعلى هذا الا الاعتراض بان قولنا الزمان الحزن مفيد لمن لا يعرف ان الزمان يحدث في الحزن يق
قوله فان الخبر فيه سواء قدر الفعل او اسم الفاعل فيه انه يجوز ان يكون جملة لكونه مقدرا آه
بالفعل على انه لا نسلم صحة زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه سواء قدر فيه الفعل او اسم الفاعل
بل على تقدير اسم الفاعل لا يصح الا زيد في الدار ابوه او ما زيد في الدار ابوه قوله وفيه بحث لان
الظرف لابد من مظروف آه يريد انه كما يجوز ان يكون الظرف ظرفا لنحو زيد من القيام و
والحصول كذلك ان يكون ظرفا لزيد من غير اعتبار شيء اخر فلا حاجة الى التقدير اقول احتج اليه
للفرق بين هذه الظرفية وبين الظرفية الجوهر للعرض قوله الظرف يكون ظرفا لامر من امور زيد
آه فيه انه كما يجوز ان يكون ظرفا لامور زيد كذلك يجوز ان يكون ظرفا لزيد فلا بد من لزوم تقدير
من بيان سبب حتى يتم البيان قوله اقول لانه اشترع قبول للربط اقبول لانه منحط في الاستعداد للطبع
قوله كانه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض فيه انه لو قال وذهب غيره لم ينتقض بما بعده
لشمل تابعيه فلا يكون المراد من غير سيبويه الا غيره مع تابعيه ممن قال بل غير سيبويه يريد
سيبويه مع تابعيه قوله لان ما قايم زيد مما يجب تقديم الخبر فيه ان زيد في هذا المثال ليس
مبتدا بل هو فاعل ولو سلم انه مبتدا لكن لا نسلم انه يجب تقديم الخبر اذ يجوز ان يقال ما زيد قايم
من هذا علمت ان مراد من قال لا يتضمن الخبر من موجبات التقديم الا الاستفهام اذ الخبر
قد يتضمن من موجبات التقديم معنى النفي لكنه ليس بموجب لتقديم الخبر لجواز تصوير النفي على
مجموع المبتدا والخبر على انه يمكن ان يقال الا معنى النفي ليس بداخل في مفهوم الخبر بخلاف الاستفهام

في تكون المتضمن الالف الاستفهام **قوله** احترز عنه كون الخبر تباً خيره مصححاً آه لا يخفى ان الشارح تفوه بتقديمه على ان كون الخبر مصححاً للمبتدأ لا يوجب تقديم الخبر بل انما يوجب ذلك كون التقديم الخبر مصححاً **قوله** ليشمل مثل قرين كل رجل ضيفه لا يخفى انه لو في المتعلق بالخبر لكان شاملاً ايضاً لان الخبر مجموع قرينا كل رجل **قوله** دون تعلق العامل بالمعمول لان المتعلق الخبر آه فيه انه لو اريد من التعلق ما يشملهما كليهما لم يخرج على الله عبده متوكل بقيد التعلق بالتبعية يمتنع معه تقديمه على الخبر **قوله** ونحن نقول كلام المص على ظاهره قولنا آه فيه ان كون عندي خبراً عنه تحقق قيامك الذي هو معنى انك قائم ليس كونه خبراً عن ان بل عن ان الواقعة مع اسمها وخبرها ما دلت به بالمفرد مبتدأ فلا يكون كلام المص على ظاهره ايضاً **قوله** فيه به تصحيحاً التعليل قد آه وبيانا لغائية بيان تعدد الخبر مطلقاً غير مقيد **قوله** لانه ايضاً كثير كما في زيد ابوه قائم فيه انه ليس منه تعدد الخبر في كلام واحد اذ كون قائم خبر ليس في الكلام الذي يقصد فيه الحكم على زيد بانه قائم الاب بل في كلام اخر يقصد فيه الحكم على الاب بانه قائم **قوله** لانه لا يجمع المتعدد اولاً آه اولا قيد للتعدد وثانياً يجمع **قوله** فلا حاجة الى التكلف في ادراج فيه انه لا يظهر في وما بكم من نعمة فمن الله لزوم الحكم بالثاني للاول بل فيه لزوم الحكم بالثاني للاول **قوله** ولو قيل بتعليل افعاله تعالى بالغرض لكان سبيلاً الى اخره فيه انه يكون النعمة معهم لا يصلح ان يكون غرضاً للعبد والنعمة من الله تعالى فلو قيل بتعليل افعاله بالغرض لا يندرج فيه هذا المثال ايضاً قوله فلذا افترق بصحة الدخول اذ قصد السببية ليس بلازم حتى يلزم الدخول ويمكن اعتبار عدم اللزوم بسبب عدم كونه اصلاً في قصد السببية **قوله** على خلاف الشرط الخلاف بالنسبة الى البقاء **قوله** لا يكون ظرفاً ايضاً اي كما لا يكون ماضياً باقياً على معناه **قوله** فان مدخول اما والاسماء المتضمنة المتضمنة كالشرط آه يريد القائل ان المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط لا ينحصر فيما ذكره فلا يرد عليه ما ذكره لكن الجواب بمن القائل ظاهر في ان مراده بيان المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط

الذي

الذي يصح دخول الفاء في خبره لا مطلق المبتداء المتضمن بمعنى الشرط **قوله** اذ لا سببية بالنور بالنسبة الى الملاقات يمكن ان يقال يجوز ان يعتبر سببية النور بالنسبة الى الملاقات كسبيته للفرح في لزوم الملاقات كالهرب من الموت هو التوجيه اليه **قوله** فلا يرد ان الجزاء قد يكون امراً بنياً الايراد ان الجزاء قد يكون امراً فلا يصح الحكم بكون كل من الشرط والجزاء من قبيل الاخبار وحاصل الدفع انه لا حكم هنا بكون كل من الشرط والجزاء من قبيل الاخبار بل الحكم بكون مجموع الشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المجموع ليس الا خبرية **قوله** يشعر بان بيان الا نوع بالاتفاق مطلق لبناء الاختلاف ولا وجه يريد ان الشرط ان وجه التخصيص الاهتمام ببناء الاختلاف الواقع فيما مع الاشعار بعدم صحة ذلك الاختلاف الا انه الاهتمام ببناء الاختلاف الواقع فيها مطلقاً **قوله** لانه ركن اصيل في الكلام فيه ان كونه ركناً اصيلاً لا يقتضي عدم وجوب الحذف عند وجود ما يفيد معناه نعم يقتضي عدم الوجوب بل عدم الجواز عند [illegible] ان يكون مقصوداً ما تعيين بشيء بالاشارة لا يخفى ان [illegible] الاهلال لا العكس الاشتباه في هلاليه [illegible] الكرجلين فرح بالمحذوف لا يخ [illegible] بل يجوز ان يكون خبراً متعدداً **قوله** [illegible] يقول يجوز ان لا يقيد المسند بل [illegible] **قوله** فان المتبادر من المصدر صورة [illegible] لا يناسب الجلابير ان المؤول بالمصدر مصدر [illegible] الا المؤول بالمصدر ليس بمصدر صورة **قوله** [illegible] ان يقال لا اثر لتفاوت المحذوف في المعنى بعد كون [illegible] معطوف على المبتداء وان كان تحقيقه آه فيه ان يكون [illegible] عن الخبر فالحق ما قيل انه معطوف على المبتداء صورة

واما علة مقابلة نون الجمع بالاسم واما ما هو عوض عن حرف العلة في كتجوار المحمول على ما هو عوض عن المضاف اليه كجوار اذ [illegible] تهذي

فان علته ما يضربان ويضربون وضربا وضربوا الجمع والتثنية هو جماير الفاعل [illegible]

وان انتصب الاسناد باسم الا كونه مسنداً اليه لان الاسناد اليه يصير محكوماً عليه وانه اختص منه وضع الافعال وان اختص الاسم مضافة اي كونه مضافاً بتقدير حرف الجر وهما يضاف اليه [illegible]

[illegible] وهو غير جائز آه ممنوع في مثل الجنس حرب عمرو اذ ان لا ان يقال الفعل موضوع لان يكون مسنداً اليه فلا يجوز جعله مسنداً اليه [illegible] عن وضعه

ان كان وعد ... المصنف حيث جعل الخبر مقدما ... بتقديمه مصححا والنعت

في لكون التضمن الاخ الاستفهام قوله احترز عن كون الخبر بتأخيره مصححا آه لا تخفى ان
الشارح تعرض بتقديمه على ان كون الخبر مصححا للمبتدا لا يوجب تقديم الخبر بل انما يوجب ذلك
كون تقديم الخبر مصححا قوله ليشمل مثل في دين كل رجل ضيعة لا تخفى انه لو في المتعلق بالخبر
لكان شاملا ايضا لان الخبر مجموع في دين كل رجل قوله دون تعلق العامل بالمعمول
لان لمتعلق الخبر آه فيه انه لو اريد من التعلق ما يشمل كليهما لخرج على الله عبده متوكل بتقييد
التعلق بالتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر قوله ونحن نقول كلام المص على ظاهره قولنا آه
فيه ان كون عندي خبرا عن تحقق قيامك الذي هو معنى انك قائم ليس كونه خبرا عن ان مع اسمها
الواقعة مع اسمها وخبرها ما ذكرته بالمؤول مبتدا فلا يكون كلام المص على ظاهره ايضا قوله
فيه تصحيحا التعليل قدآه وبيانا الغائية بيان نوع ...
ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم فانه ليس منه ...
ليس في الكلام الذي يقصد به الحكم ...
الحكم على الاب بانه قائم قوله لانه لا يجمع ال...
فلا حاجة الى التكلف في ادارج فيه انه لا ...
بل فيه لزوم الحكم بالثاني للاول قوله ولو قيل ...
اخره فيه ان يكون النعمة معهم لا يصلح ان يكون ...
بتعليل افعاله بالوصل الى يتدرج فيه هذا المثال
اذ قصد السببية ليس بلازم حتى يلزم الدخول ويكو ...
لكنه اصلا في قصد سببية قوله على خلاف الشرط الخلاف ...
لا يكون ظرفا ايضا اي كما لا يكون ماضيا باقيا على معناه قوله فان ...
المتضمنة كالشرط آه يريد القائل ان المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط ...
فلا يرد عليه ما ذكر لكن الجواب عن القائل ظاهر يراد منها بين المبتدا ...

صح
... الفصل حرف التعريف وهذا التعريف اولى
... عبارة الكافية لان عبارته يشتمل اللام والميم ...
... عبارة ...
عدم عبارة الشيخ الحاجب الميم ...
والام ...

الذي يصح دخول الفاء في خبره لا مطلق المبتدا المتضمن بمعنى الشرط قوله اذ لا سببية بالنظر الى نفسه
الى الملاقات يمكن ان يقال يجوز ان يعتبر سببية النظر بالنسبة الى الملاقات كسببية في لزوم الملاقات
كالهدت من الموت هو التوجيه اليه قوله فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا بيانا لا ايراد الجزاء قد
يكون امرا فلا يصح الحكم بكون كل من الشرط والجزاء من قبيل الاخبار وحاصل الدفع انه لا حكم هنا
بكون كل من الشرط والجزاء من قبيل الاخبار بل الحكم بكون مجموع الشرط والجزاء من
قبيل الاخبار وذلك المجموع ليس الاخبارية قوله يشعر بان بيان المانع بالاتفاق مطلقا
منطق لبيان الاختلاف ولا وجه يريد الشرط ان وجه التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف
الواقع فيما مع الاشعار بعدم صحة ذلك الاختلاف الا انه الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع
فيها مطلقا قوله لانه ركن اصيل في الكلام فيه ان كونه ركنا اصيلا لا يقتضي عدم وجوب
الحذف عند وجود ما يفيد معناه نعم يقتضي عدم الوجوب بل عدم الجواز عند
عدم ما يفيده قوله لاحتمال ان يكون مقصوده ما تعين شيء بالاشارة لا يخفى ان
مقصود المستدل الحكم على شيء المعين بالاهلاك لا العكس كاشتباه في هلاكه شيء
معين لا في كون الهلاك شيئا معينا قوله لان الحرب حليف فيه بالمحذوف لا يصح
الا بالمبتدا فيه انه لا نص في كون المصرح مبتدا بل يجوز ان يكون خبرا مقدما قوله
يلزم كون المسند اليه معمولا للعامل اللفظي آه لقائل ان يقول يجوز ان لا يقيد المسند بل
يكتفي بما في لولا من معنى المسند فلا يلزم ما ذكره قوله فان المتبادر من المصدر صورة
آه يمكن ان يقال لم يقل مصدرا ومؤولا به لئلا يتوهم ان المؤول بالمصدر مصدر
ايضا فلا يصح جعل الماء ول مقابلا له المؤول بالمصدر ليس بمصدر صورة قوله
وفيما ذكر من التوجيه الخالي يمكن ان يقال لا يخفى تفاوت المحذوف في المعنى بعد كون
منهما قوله لان المعطوف على المبتدا وان كان حقيقته آه فيه ان يلزم تبعيته
المبتدا لا يصلح للنيابة عن الخبر فالحق ما قيل انه معطوف على المبتدا صورة

لا حقيقة والمعطوف عليه حقيقة ضمير هو فاعل الخبر **قوله** ولم يرد ان خبر ان مبتدا محذوف
خبره لا يخفى انه لا بعد في تلك الارادة مع ان رعاية المناسب بما قبله يوجب كون المقصود
المص ايضا ذلك **قوله** ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة محول بعد هذه الحروف آه ولا يبعد
ان يقال ان قول المص ما هو المسند يشعر بذلك الشيء الافراد المتبادر ان المراد او المسند
الى شيء آخر فلو كان المراد بعد دخول هذه الحروف على المسند والى شيء اخر لم يكن بعيدا **قوله**
لانه يدخل في التعريف المسند الذي عليه آه يمكن ان يقال ان خبر ان هو المسند بعد دخول
هذه الحروف عليه لا يعتبر اثر لفظي او معنوي وخبر ان المخففة ليس بمسند بعد دخولها
الحروف عليه لا يعتبر اثر منهما آخر ليست بداخلة على ذلك المسند لا اثر اثر وان دخلت
على مجموع المسند والمسند اليه لا اثر اثر معنوي نعم او قيل ما هو المسند بعد دخول هذه الحروف
لا يعتبر اثر من غير تكرر قول عليه لورد ذلك **قوله** يقوم ليس مما يدخل عليه ان بل المعنى
اصلا قوله انما قيد بالحيثية اشعارا بان الانتقاض انما هو بيقوم من حيث اسناده
الى ابوه حيث يصدق عليه انه مسند بعد دخول ان مع انه ليس الخبر من حيث ذلك الاسناد
دو منيا بان يقوم مما دخل عليه ان بهذا المعنى من حيث اسناده مع فاعله الى زيد مع ان فيه
فائدة اخرى وهي الاشعار بان يقوم لو اسند الى زيد لكان داخلا عليه ان بهذا المعنى **قوله** عطف
على قوله يجاب لا يخفى ان الواو فيه للحال لا للعطف والمعنى فلا يحتاج الى الجواب بمعنى انه مع
انه يلزم منه الاستدراك **قوله** وكما انه يلزم الاستدراك يلزم آه فيه ان قايم ليس خبر في
الحقيقة وان كان اعراب الخبر جاريا عليه بل الخبر ما هو قايم ابوه **قوله** ويمكن ان يقال لا ارادة
حاجة الى الثاني دليل لان الخبرة فيه ان ذكر الخبر الجملة بعد تعريف الخبر محصل لذلك التعريف
بالخبر المفرد ههنا ليس كذلك اذ لنقول وامره كامر خبر المبتدا مخصوص للتعريف بالمفرد
قوله فيه بالمثال على ان المراد بخبر ان فانه لو لم يكن المثال لم يتبادر ايضا الى التعيين
الى الذهن الا ان المراد ضمير واحد منهما وان هم المفعول احدهما فلا حاجة الى ايراد المثال

لتنبيه

للتنبيه على ذلك **قوله** لا خفاء ان المراد من اعتبارة المص تعرض خبر ان آه فيه نظر اذ ليس مراد المص
بقوله وامره كامر خبر المبتدا توضيح خبر ان بحيث يعرف منه ما لا يصح وقوعه خبرا وما لا يصح
بل بيان امكانه واقسامه بعد ان صح وقوعه خبرا ومن عرفت الجواب ايضا عن الايراد
الذي ذكره بقوله على انه بعد ما فسره آه اذ ليس المراد امره كامر خبر المبتدا في جميع اقسامه
بعد صحة وقوعه خبرا **قوله** فان حكم تقديم الامتناع يريد ان تقديم خبر ان ليس من الامر
الذي يمكن ان يكون كامر خبر المبتدا لان تقديمه مختص به فلا يصح الاستثناء واما حكم تقديم الجواز
والوجوب والامتناع فانه يمكن ان يكون الحكم تقديم الخبر المبتدا فيصح الاستثناء لكونه من الامر الذي
يمكن ان يكون كامر خبر المبتدا **قوله** فيه انه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدا في ~~جواز التقديم ووجوبه~~
آه لا يخفى ان المراد ان خبر ان اذا كان ظرفا يجري فيه حكم التقديم كما يجري في خبر المبتدا لانه اذا كان
ظرفا يكون حكم خبر المبتدا في جواز التقديم ووجوبه حتى يلزم وجوب تقديم الخبر الظرف الذي يتضمن ما له
صدر الكلام كما يجب في خبر المبتدا **قوله** الا ان يقال اللام له صدر الكلام في غير باب ان على
وجه الفرق ان اللام في باب متمحض الابتداء دون باب ان اذ هو فيه مع كونه للابتداء لتاكيد معنى
التحقيق **قوله** فيه بحث لان ان يصح وقوع النكرة آه يمكن ان يقال ان وان صح وقوع
النكرة مبتدا لكن جرت العادة على تقديم الخبر وجوبا اذا كان الاسم نكرة كان الباعث على ذلك
اعتبار دخول ان بعد تصحيح الخبر الاسم بتقديمه **قوله** مقول المص الا اذا كان ظرفا فامر قد عرفت
انه لا قصور منه انما القصور من الشارح حيث حمل قول المص الا اذا كان ظرفا على معنى ان حكم في التقديم
اذا كان ظرفا كحكم خبر المبتدا في جواز التقديم ووجوبه مع انه ليس المراد ذلك كما عرفت فيه لا رجل
بتقدير لا رجل موجود يمكن ان يقال لا مانع لدخول نفي الوجود في نفي الصفة وان لم يقل عليه
ذلك لعدم وجود اطلاق نفي الصفة ههنا على نفي الوجود بالاصالة **قوله** فلا حاجة الى صرفها عن الظ
يمكن ان يقال اذا كان صفة الجنس كثيرا دون نفي الوجود يتبادر الى الذهن ان مراد المص
ما هو نفي الصفة الجنس فحمل الش على نفي صفة الجنس صرفا عن الظ **قوله** لظهور اثر

ابو حمد

معنوي آه فيه انه لا نم ان نضرب ابراث اثر معنوي لان ابراث الاثر وليس الافعل يضرب العمر او ليس الا الاشتغال المنع
في الفعل قبل اسناده الى فاعله قوله لان النظر فيه لو لم تبطل التقييد لم يصح آه لا يخفى انه ليس في نفسه المثال
بتقييد النظر اذ فيه شيء تقييد قوله ولا يخفى ان نفي جميع غلام الرجل ابين آه يمكن ان يقال انه نفي المجموع يمكن آه
يمكن ان يقال نفي الجمع بين هاتين الصفتين هو نفي الحصول في الدار من الغلام الموصوف بالنظر في آه
قوله فلو ترك بيان نوع الخبر لكان اشمل انه يحتمل ان يراد من نوع الخبر الظرف وغيره وان يراد الاثر
والتعدد قوله وهو اللازم بما بعد ولس وبنو تميم لا يثبتونه اذ المتبادر ان معناه لا يثبتونه في جميع
الازمنة بهذا فيه ان الحذف الكثرة او الحذف في زمان كثير فالملائمة ط ولو اريد بالحذف الكثير الحذف
في المواضع الكثيرة لوجوه الملائمة الخ لامكان ان يحمل قوله لا يثبتونه بمعنى لا يثبتونه في
موضع اصلا قوله اذ اثبت في لغة بني تميم آه لا يخفى بعني اذا ثبت في لغة بني تميم لا غلام رجل
قائم احتمل ان يكون قائم خبر الا صفة في مرادهم لانهم يقولون انه صفة ليس بخبر حتى الحكم انهم
لا يثبتون الخبر اصلا اقول يمكن الجواب عنه بانه يحتمل ان النحاة وجدوهم يقولون لا غلام
رجل قائم في مقام ارادة نفي غلام رجل منصوب بالقيام لا في مقام ارادة نفي القيام عن غلام
رجل قوله ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون خبر المبتدا رعاية مطابق آه ظ هو كثرة حذف
خبر فيهم لا دون خبر المبتدا قوله ومن قال العمل يستفاد من التشبيه اقول يريد انه لما ثبت
ان انتصاف ما ولا المشبهتين بليس التصاف في المعنى بكونهما عاملين عمل ليس فلا بعد في
الاستفادة قوله فلا حاجة الى التقييد للعمور الاربعة آه اذ الاحتياج الى التقييد بالحيثية
انما هو في تعريف للمفعول لان المنصوب ليس ما يشتمل على علم المفعولية مطلقا بل ما يشتمل على
علم المفعولية من حيث انه علم المفعولية صح
علم المفعولية فاما الامور الاربعة فيما فهي علامة كون الاسم مفعولا مطلقا من غير تقييد
بالحيثية قوله فلا حاجة مع هذا التقسيم الى جعل الفاعل اعم آه لقائل ان يقول هذا التقسيم لا يدل
رفع الاحتياج الى جعل الفاعل اعم لان كون زيد في هذا المثال مما قام به معنى الفعل المذكور غير
مسلم تامل قوله وثانيهما ما نقول انه لا يلائم قوله لا اخراج زيد ضارب لا يخفى ان ضارب الثاني
ضارب

ليس ما فعله

ليس ما فعله الفاعل فخرج عن التعريف ظ قوله ان معنى اسم ما فعله فاعل الا انه لا يخفى ان هذا ليس
بمتبادر اذ المتبادر من الكلام انه اسم يدل على فعله فعلا مطلقا لا بحسب الكثير كسبب الاحتياج
الى قيد فعل مذكور لا اخراج المصادر نحو اثبت قوله فعلا عما ذكر ان الفعل اعم من الاسم آه اقول
لا يريد الشارح بما ذكره من كون الفعل اعم من الاسم الذي فيه معنى الفعل ان ذلك الاسم على تقدير صحته
يلزم كونه معنى الفعل عين المفعول المطلق بل يريد ان ذلك الاسم عام بحسب الفعل الذي
في ضمنه ذلك الاسم كان العامل في الحقيقة هو ذلك الفعل فعلى هذا يكون العامل مشتملا على معنى المفعول
المطلق اشتمال الكل على الجزء في الجمع قوله اي التاكيد العام اي الدال على التاكيد المعنى المقصود من
الفاعل وهو الحدث اذ العقد ليس الا اليه فلا ما ذكره اذ المؤكد للمعنى المقصود من العامل هو
ضربا لا ضربا في الزمان الماضي حتى يكون ذلك المجموع مفعولا مطلقا للتاكيد نعم لو كان المراد
من التاكيد تاكيدا معنى مطلقا لزم ذلك قوله لا يخفى انه لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان آه
فيه انه معنى قوله فانه لو يوجد في كلامهم مستعملا آه لم يوجد استعمال تلك الافعال ولذا حذف
غير ان يكون طرفهما قاعدة ولفظ هذا اشارة الى الحذف بجد عدم وجود الاستعمال وجوب
الحذف سماعا ان الحذف لم يوجد الاستعمال لم يكن له فيها قاعدة نعم لو كان هذا اشارة الى الحذف
بعدم وجود الاستعمال فقط لورد ما ذكره قوله لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته لا يخفى انه يريد
ان المثبت هو المعنى ما اريد اثباته بل يريد به توضيح الكلام قوله يشتمل ما كان زيد الا يعلم فيه الكبر
انه لا حاجة الى جعل المصدر فيه مفعولا مطلقا اذ يجوز ان يكون خبر الكان على انه لو كان مفعولا
مطلقا لم يحتج الى التعميم ايضا لان النفي فيه اخراج على الاسم صورة معنى لكونه لفظا كلمة كالاداة
قوله قبل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا الا باويل او مبالغة اي ولم يقصد المبالغة انه كما هو
النظر فلا يرد ما ذكره قوله لا يخفى انه لا تنفع العبارة بتقدير هذا يريد الشارح انه التنفع المص
بما ذكره سابقا واشار اليه بالجمع بين الضابطين اذ الجمع بينهما مع عدم الجمع بين قاعدته ما
وقع مضمونه جامع مستتر الكهما يدل المراد ما وقع مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه قوله فيه انه

وقع

يقتضى ان يجمع بين قاعدتى آه لا يخفى ان نبهنا للتنبيه على الاشتراك فى هذا القيد لا لقيض الجمع بين القا
عدتين المذكورتين على انه بين الضابطين لا مخالفة اصلا الخلاف فى قاعدتين ما وقع مضمون الجملة
قوله فانه يصح فيه تقدير العامل قبل الا اى ما انت آه لقائل ان يقال لا يصح فيه تقدير العامل
البتة قبل الا بل لا بد ان يكون التقدير ما انت تسير الا كسير البريد اذ يا بى العقل
عن استثناء كسير البريد عن انت تسير بلا تقدير فعل فيه **قوله** البريد معرب آه البريد فى الا
صل البغل وهى كلمة فارسية اصله بريده دم اى محذوف الذنب ثم سمى الرسول الذى
مركب بريد كذا نقل عن الزمخشرى **قوله** القرينة على حذف العامل مضمون الجملة فانه
ينقل منه الى اشاره ويعلم منه ان المقصود تفصيل اشاره فلا يرد ما ذكره **قوله** يرد عليه مثل مررت
بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار آه حاصله انه ان اريد المفعول المطلق بحسب اللفظ الجنس يكون تشبيها به
بل قد يكون ما به تشبيه كما فى المثال وان اريد المفعول المطلق بحسب الحقيقة يرد انه لا يكون المفعول المطلق بحسب
الحقيقة مشبها به بل هو مشبه بنفسه اذ الكل نظر اذ المفعول المطلق ليس ما به التشبيه بحسب اللفظ البتة والمفعول
المطلق بحسب الحقيقة يكون مشبها به اذ لا خلل فى جعل صوت حمار فى مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار مفعول
مطلق حقيقة فلا حاجة الى ان يقال ان التقدير فاذا له صوت يصوت صوتا صوت حمار **قوله** يرد عليه
واخواته انه خارج من المفعول المطلق آه **قوله** اقول ليس ذلك بخارج من المفعول المطلق واصله
لزيد صوت يصوت صوتا حسنا ثم حذف الفعل واقيم المصدر مقامه ولم يبق على اعراب المفعول
المطلق لئلا يحتاج الى تقدير العامل وقس عليه نظايره فهو وامثاله خارج من القيود لا من المفعول المطلق **قوله** الاولى انه احتراز عن مثل صوت حمار آه اذ يحتمل ان يكون المراد من صوت حمار انه
لزيد صوت صوت حمار فيكون المفعول المطلق فيه بعد جملة معنى بخلاف مثل صوت حمار صوت زيد اذ ليس فيه
هذا الاحتمال هذا والقائل ان يقول هذا الاحتمال ثابت ايضا الا ان المفعول المطلق مقدم على الجملة معنى لكن لا يمتنع ان يكون
قول بعد جملة لانه متاخر معنى **قوله** ونحن نقول المناسب بالغرض ان المؤكد لنفسه المصدر الخ
التاكيد ان كان جاريا فى المعنى فالاحتياج الى التاكيد وان فى الاحتياج الى التاويل فى البيان اذ لا بد

من البيانا

من البيانا المغايرة بان يقال انه من حيث هو مخصوص عليه بلفظ المصدر غيره من حيث هو
محتمل الجملة **قوله** لان هذا القسم ايضا تاكيد لاجل نفسه آه لا يخفى ان اعتبار التاكيد لاجل نفسه
فيه تقتضى اعتبار التاكيد لرفع غيره فى الاول فلا يكون بينهما فرق لا يقال لا احتمال فى الاول حتى يكون
التاكيد فيه لدفع غيره لانا نقول اعتبار التاكيد للتكرير فى الثانى مع ثبوت الاحتمال مع ان ثبوته
يقتضى اعتبار التاكيد لدفع غيره فى الاول **قوله** والاول انسب بمقام رعاية الادب لان الاحتراز
عن اشتغال السمع المخاطب انسب برعاية الادب ولا يخفى انه انسب منه ما قيل يتورع المتكلم برعته
اذ هو انسب بمقام امتثال المامور امر الامر والمقام ذلك **قوله** لانه اوقع الفعل او كما
متعلق به الظاهر انه اراد ان الباء للصلة فهو بمعنى الموقع به اى المتعلق به فلا يرد ما ذكره
على انه ان اراد فيه السببية الموقع او التعلق لا السببية للوجود فانه فى ما ذكره ايضا **قوله**
فان المفعول به فى قلت زيدا آه اى القول لم يقع الا على هذا اللفظ وليس كذلك اللفظ اسم ما وقع
عليه فعل الفاعل بل عين ما وقع وفيه انه يجوز ان يكون اسما لنفسه **قوله** على هذا الشرط فيما
بينهم من تسمية اللفظ آه اى المفعول فى الحقيقة مدلول اللفظ واطلاق المفعول به على اللفظ
مجاز فذكر الاسم هنا تنبيه على عدم اطلاق المفعول به على اللفظ حقيقة **قوله** لا يقال
قد يكون المفعول به دالا على ما وقع الخ توضيح السؤال انه قد يكون المفعول به متضمنا
بمعنى الاستفهام او الشرط فلو كان المفعول به ما وقع عليه الفاعل لكان اطلاق المفعول به على
ذلك الاسم اطلاق اسم المعنى المتضمن على اللفظ اى معنى الاستفهام او الشرط ليس ما وقع عليه
فعل الفاعل وتوضيح الجواب ان المفعول به اداة الشرط طارية والا لزم ان لا يكون اسما دالا
له على معنى غير مستقل وهو معنى الاستفهام او الشرط **قوله** ويمكن ان يقال هذا التعلق
بلا واسطة آه ويمكن ان يقال ايضا لانهم يقال الا ضربت واقع على زيد بل انما يقال الا ضربت
اى الفعل كما يكون ملتبسا بالفاعل يكون ملتبسا بالمفعول **قوله** وبعد تعلق الفعل الخ
يعنى حرف الجر يجعل متعديا ثم يتعلق الفعل بنفسه من غير ان يكون الحرف مدخلا فى تعلق الفعل به

التغير

مطلب المفعول به

مطلب المنادى

وفيه ان ذلك الحرف لما جعل الفعل متعديا كان له مدخل في التعلق بلا واسطة فخرج الحال
لان تعلق الفعل به بواسطة الخ لا يخفى ان المراد بوقوع الفعل تعلقه بلا واسطة حرف الجر معنى
فمع هذا لا يخرج الحال بل لا بد في اخراجها ان يقال المراد التعلق اولا **قوله** على انه يشكل بالمفعول
والثالث الخ يمكن ان يقال التعلق بهما اول بالنسبة الى الحال ونحوها وان لم يكن اولا بالنسبة
الى الاول **قوله** ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع في الانتقاض الخ يمكن ان يقال لا يخرج ذلك بارادة
التعلق اولا لاختلاف اشتراك زيد وعمرو اذ لا يخرج بتلك الارادة بل لا بد في اخراجه من تقييد التعلق
بغير الفاعلية والفرق بينهما قد احيل الى فطنتك فتفطن **قوله** لا حاجة الى هذا الا اعتبار الاخراجه
لانه لا يقال الخ فيه ان الشارح يريد ان المفعول المطلق يخرج بقوله وقع عليه فعل الفاعل
اذ لا يصدق ذلك عليه بما يفهم من المغايرة المذكورة وظن المحشي انه يخرج بعد صدق عليه
وغفل عن ان صدق عليه ليس الا بما يفهم فيه من المغايرة المذكورة فيكون خروجه بتلك المغايرة
المفهومة ويلزم في اسناد الوقوع المسامحة اذ ما وقع ليس الا اللغوى **قوله** لانه يصير
لا اقبال بالقلب داخلا في الاقبال حكما لا يخفى انه يلزم على هذا دخول الاقبال بالقلب في الاقبال
حكما مع ان الظاهر دخوله في الاقبال حقيقة اذ المتبادر من الاقبال ما هو اعم من الاقبال بالقلب فلا
بأس بالتنزيل بعد ما ثبت في الشرح اقول في هذه القول اشتراك ردت لا يخفى وان بأس
بالتنزيل لثبوته في الشرح انه لا يلزم من لزوم القران على الشارح العيان ثبوت التنزيل
المذكور في الشرح **قوله** ان الفعل الخ الفاعل المقدر ان يريد ان الفعل حقيقة والفاعل
مقدر حكما لكونه ملفوظا حكما لا حقيقة لانهما مقدران حقيقة فلا يرد ما ذكره **قوله** لا يخفى
انه الحرف لا يقوم مقام الفعل آه يريد ان الحرف لما لم تكن مستقلا في الدلالة امتنع قيامه مقام
الفعل في الافادة معناه لاستقلال الفعل في الدلالة اقول الحرف وان لم يكن مستقلا في الدلالة
لكن حرف النداء يجوز ان يعيد معنى الفعل للتسبب بمقارنته بالمنادى فيستغنى عن تقديره
واورد عليه ان على هذا مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى الخ اقول قد عرفت ان افادة حرف
النداء

حروجه

النداء معنى الفعل ليست الا بسبب مقارنته بالمنادى ولذا لا يفيد وحده وان لم يكن المنادى
جزء الكلام فظهر الجواب على مذهب سيبويه وعلى ما ذهب اليه بعض النحاة اذ يجوز ان يكون مراده ان
حرف النداء اسم فعل بمقارنته بالمنادى لانه اسم فعل مطلق **قوله** لانه متعلق حرف النداء
يرد عليه ان حرف النداء اذا كان مفيدا لمعنى الفعل لا يحتاج الى المتعلق فلا يصح الجواب
بل جواب ما ذكره لكن للمحشي لما لم يرض بقيام الحرف مقام الحرف في افادة معناه لا احتياج
حرف النداء الى المتعلق يرده ان اقسام غير المنصوب ثلاثة يمكن الجواب عنه بان كلام المستغاث
باللام لغو داخل في اسم المستغاث فالمناسب ان يجعل قسما واحدا الا في تخالف المضاف
والمشبه فلا بد ان يجعل كل منهما قسما على حدة **قوله** ويمكن ترجيحه بان الاختصاص في الكثرة
اقسام ولا يبعد ان يقال الاقتصار فيه لكثرة قيود بخلاف التاء على ما يرفع به فطلب الاقتصار
وبيان النصب يطلب من البناء اما قبل النداء فيكون اسناد يرفع آه فيه نظر اذ لا رفع في المنادى
حتى يكون اسناده يرفع الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه لعدم صحة اطلاق الرفع على الحركة البنائية
بل التعبير عن المسند اليه بالمنادى باعتبار ما يؤول اليه **قوله** واما بعده فيكون التعبير
فيه انه اذا اريد الرفع بعد النداء يمكن ان التعبير بالمنادى باعتبار ما يؤول اليه لجواز ان
يكون النظر الى كونه منادى بعده لا الى كونه منادى قبله **قوله** ويتجه عليه ان ما به الرفع النون لا
يبعد ان يقال المراد بما به رفع الاسم لكون البحث في الاسم والنون ما به رفع الفعل **قوله**
فظهر ان الفعل المعنى انه من تمام من حيث المعنى آه فيه انه اذا كان ما بعد المنادى معمولا له ومعطوف
عليه وكان مجموع المعطوف عليه اسما للشيء اما علما او اسم جنس لا يتم معناه الا بما بعده
وكذا اذا كان المنادى موصوفا بجملة او معطوفا فانه لا يتم معناه الا بها لكون المنادى
هو المنادى اذ لو لم يكن كذلك لزم وصف المنادى بالجملة او الظرف كما بين المحشي فعلى هذا
ليس المعنى الا انه في تمامه من حيث المعنى ومن هذا علمت انه يرجع ما ذكره المحشي الى ما ذكره الشارح
اى محصل لوجوب كون الموصوف بجملة او ظرف فلا يتم معناه الا بها بخلاف الاسم الا فان المعنى

ليس بحسن الموصوف فلا محذور في وصف المبني بجملة او الظرف شبه مضاف في هذا الكتاب دون
الموصوف بالمفرد بل كان الوصف للمنادى لم يلزم محذور قوله فقولهم المبني كانا.
مبني الاصل بمعنى المناسبة الخ فيه ان الشارح ذكر في بحث المبني ان صاحب المفصل جعل
مناسبة الاسم بمعنى الاصل اقوى باسرها منها وقوع الاسم موقع ما اشبه مبني الاصل
كالمنادى المضموم فعلى هذا يكون مناسبة المنادى بمعنى الاصل بلا واسطة قوله
وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع آه لان كاف الخطاب لا تكون لغير معين هذا ويمكن
الجواب عنه بانه قد يخاطب بكاف الخطاب من غير تعيين مخاطب فالنكرة الغير المعينة واقعة
موقع كاف الخطاب. قوله ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا اثنى آه وجه اللزوم ان العلم يزول تعريفه
بالتثنية والجمع اذ العلم لا يصح تثنيته وجمعه ما لم يؤول بالنكرة فاذا ثنى او جمع يلزم دخول
لام التعريف لجبر نقصان تعريفه قوله مخصص بما سوى المنادى لان حرف النداء يفيد ما افاده
لام التعريف قوله لا ينحصر المقتضى فيما سبق آه لا يخفى ان المنادى اذا كان محذوفا فلا
يقع الاسم المذكور موقع كاف الخطاب صورة لا يقع موقعها حقيقة لان المحذوف ملحوظ
حكما على انه لا يخفى في فتح اللام وقوع ذلك الاسم موقع الاسم كاف حقيقة قوله فيه انه
ان اراد النصب لفظا وتقديرا لخرج الخ اقول المراد انه ينصب ما سواهما لفظا ان كان
ذلك المنادى معربا لفظا قبله وتقديرا ان كان معربا باعراب مقدر قبل النداء ومحلا قبل
النداء وهذا الحكم ليس بمشترك بين كل منادى لان المنادى المفرد المعرفة مثلا وان
كان منصوبا محلا لكنه ليس بما اعرب باعراب محلي قبل النداء فيخرج ذلك فيما سواهما
لكونه منصوبا محلا قلت المعتبر هو محله القريب وهو البناء على ما يرفع به لا محله البعيد
قوله ويمكن ان يقال اراد بتبع على ما كان عليه يتبع على النصب اللفظي او التقديري
او المحلي الذي كان المنادى عليه محل فيخرج ما يا يوم لا ينفع باق على ما كان عليه وهو النصب
المحلي بخلاف المفرد المعرفة والمستغاث فانهما ليسا بباقيين على ما كان عليه من النصب

وهو

وهو النصب اللفظي او التقديري فان قلت كل من المفرد المعرفة والمستغاث
باق على ما كان عليه من النصب المحلي قلت قد عرفت ان كان كل منهما عليه هو النصب
اللفظي او التقديري لا المحلي قوله وبهذا عرفت فائدة قوله ان كان معربا قبل دخولها آه
اما الفائدة فهي اخراج مثل يا يوم لا ينفع واما الاستغناء فهو عدم الاحتياج
اليه لاخراج مثل يا يوم لكونه داخلا في الحكم اذ هو باق على ما كان عليه من النصب
وانت قد عرفت الاستغناء عنه ايضا مما ذكرنا سابقا قوله لانه اذا قدر
موصوف يكون موصوفا آه يمكن ان يقال لا يلزم من تقدير الموصوف ان يكون
ذلك الموصوف هو المنادى لجواز ان يكون المنادى الوصف لقيامه مقام الموصوف
بحيث يستغنى بذلك الوصف عنه قوله وعمرو فيه تابع اللفظ عبد الله يعني ان عمرو
وان لم يكن مع كونه تابع معرب تابع اللفظ عبد الله بحسب الصورة لكونه متبعا على النحو
لكنه تابع للفظ بحسب الحقيقة اذ لا يحصل له بسبب التبعية الا النصب المحلي لان البناء لا يحصل
له بسبب التبعية بل يحصل بسبب كونه في حكم المنادى المستقل هذا واقول فيه نظر لانه لا يكفي
في تبعيته للفظ عبد الله كونه منصوب المحل بالتبعية بل لا بد في التبعية للفظ كونه منصوب
في اللفظ اذ المراد من التبعية اللفظ حصول ما يكون في لفظ المتبوع في اللفظ التابع فان قلت
قد يكون تابع المنادى المعرب مبنيا لا يمكن حصول ما يكون في لفظ المتبوع في لفظه قلت
المراد حصول ما يكون في لفظ المتبوع في لفظ التابع فيما يكون حصوله في لفظ التابع فان
قلت ان عمرو لا يمكن في لفظه حصول ما يكون في لفظ المتبوع لكونه مبنيا قلت ليس بناؤه اصليا
اصليا فهو بحسب الاصل يمكن حصول ما يكون في لفظ المتبوع في لفظه ومن هذا ظهر عدم صحة
ما ذكره بوجه آخر اذ البناء حاصل له بسبب التبعية كان في حكم المستقل فالتبعية سبب البناء
لا محالة فلا يصح انه لا يحصل له بسبب التبعية الا النصب المحلي قوله المفرد الحقيقي بشمل
شبه المضاف آه هذا مبني على ما قال فيما سبق ان المفرد في هذا الكتاب بمعنى ما يقابل المركب

مطلب تابع المنادى المبني

المضاف واما مقابلة شبه المضاف فقد راعى الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة مقابلة شبه المضاف
في مقابلة لكن فيه نظر لان المفرد لا يستدعي آه اقول لا يريد الش انه يجب التفصيل بل يريد
انه يناسب التفصيل قوله والنداء والمفردة قا في الاقصور لان المص انما بين حكم توابع المبني
الذي هو معرب قبل النداء حيث اخذ اللفظ فقال حملا على لفظه اذ غيره يعلم بالقياس اليه
قوله فلا يمتنع الفرق بينهما الفرق بين العلم واسم الجنس فلا يصح تغيير قوله والا بغير
العلم قوله وحمل اسم الجنس يعني يراد بقوله كالجنس اسم الجنس وما في حكمه من الا
علام قوله فكما انه لا يصح ان يكون المعرف باللام آه اقول يجوز ارادة نداء المعرف باللام لكن
مع امتناع ندائه لان تلك الارادة ليست ارادة ندائية من توسيط قوله فلا يرد
انه لا يلزم ان يقال آه اقول هذا ظاهر لو كان التمثيل بالنظر الى التوسيط والظاهر انه
ليس كذلك والتمثيل بالنظر الى الرجل وذكر التوسيط من قبيل الاكتفاء قوله الا
في الجواب ان خير نقصانه والتعريف آه يعني اذا كان اللام يجبر نقصان تعريف العلم يكون اللام
للتعريف فيدخل في المعرف باللام اقول يريد الشارح المحشي انه اذا زال بسبب اللام نقصان
تعريف العلم يصير تعريفه بالعلمية كما كان قبل التثنية والجمع فلا يدخل في المعرف باللام
اذ المعرف باللام هو ما يكون تعريفه باللام فان قلت قد زال التعريف بالعلمية بسبب اللام
والا لزم ان لا يكون يجبر نقصان تعريف العلم بل يكون تحصيلا للتعريف اخر يريد ان تعريف
العلم لكنه يمكن ان يقال اذ حصل قوله تعريف العلم باللام يصدق عليه انه معرف باللام
فافهم قوله ولهذا اي ولكون المعرف باللام عندهم ما يكون ذا اللام احتيج اذ لم
يكن كذلك لم يحتج الى الاستثناء اذ اللام فيه لكونها لازمة للكلمة لا يكون تعريفه بها
بل بالعلمية فلا يدخل في المعرف باللام اقول فيه نظر لان علميته باللام اذ لو لم يكن اللام
لم يكن علما فيه في المعرف باللام فاعرف حتى لو اريد النزيدان المعهودان ولا يرد ان
في ذلك اذا قصد النداء الى تثنية العلم اقول فيه نظر لانه اذا قصد النداء الى تثنية العلم

يراد النزيدان

يراد النزيدان المعهودان النصبه لان حرف النداء قائم مقام لام التعريف قوله اذ يجوز في يا ايها
هذا الرجل وجهان آه فيه انه لا يقصد نداء اسم الاشارة لابهامه بل المقصود بالنداء فيه ليس
الا الرجل فالكلام على اطلاقه كما لا يخفى لفظ الله وفي بالنسبة الى ايها الرجل مثلا قوله
لمناسبة الثاني اي المناسبة التاء البناء بسبب كثير الورود عليها اذ التاء بسبب ايراد ذلك عليها يميل
الى التاء في التلفظ لا للمناسبة الكسر الياء فلا يرد ما ذكره قوله ومحفوظ بعد حذفها فيه ان الكسر
اذا اقتضت فتح قبلها لحذف الياء مع الكسر لا محالة فكيف يكون الكسر محفوظا بعد حذف الياء قوله
لو كان المتبادر الاختصاص آه اقول يرد على ما ذكره ايضا انه يفيد العبارة ح جواز يا
ابن عمر على الوجوه الاربعة قوله وذلك ان تجعل اللام للوقت اي اللام في عبارة الشارح
وهي كسر اللام التي للوقت للاشارة الى ان ضرورة في تقدير وقت ضرورة قوله فيه دفع
من قال لا بد من تقييد الاسم الخ يريد ان المعنى يشعر بالتقييد لكن في الاشعار خفاء قوله
ويستثنى من القاعدة اسم زال آه اذ لو ثبت الدخول فيها لوجب ان لا يعود المحذوف
بعد الترخيم في الاول ولا يجري بالفتح او الكسر في الثاني ولا يرد الا حركته في الثالث والرابع
ليس ورود وهذا باعتبار قدريا على تاء ويل آه لا يخفى ان ما ذكره الش ليس تأويلا للقول
المصنف بل بيان ح ظ معناه نعم لو قال المص والمندوب كالمنادى لكان ما ذكره الشارح
تأويلا ولم يقل المص كذلك اذ القول بان حكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى غير القول بانه كان
كالمنادى كما لا يصح قوله لكون قوله ولا يندب الا المعرف في حكم المستثنى عن قوله وحكمه اذ
لا يلزم من قوله وحكمه حكم المنادى ان المندوب كالمنادى مطلقا حتى يكون قوله ولا يندب
في حكم المستثنى وفيه لا يدفع الالتباس بالمستغاث يمكن ان يقال لم يتحاش عن الالتباس
بالمستغاث قوله ولا يخفى ان الرد ضعيف آه يمكن ان يقال مراد المص انه يجوز الحذف في
غير ما ذكر سواء كان مع بدل او بغير بدل فلا يكون المستفاد من البيان انه يجوز
حذف حرف النداء عن خاليا عن الوصف المذكور ليفهم من عدم جواز حذفه عن اسم الجنس

قوله الاولى احتراز عن ضرورة التقدير آه اقول المراد احتراز عن الجمع بين المفسر الذي
هو لرفع الابهام الكائن من الحذف فلا انتقاض قوله فلو قيل اهنت زيدا ضربت
غلامه لا يخفى انه اذا كان ضرب الغلام مستلزما لاهانته يكون ذكر اهنت بلا فائدة
دق عليه الثاني قوله وعلى هذا فقس او يكون مضافا اليه المفعول لصفة للمعطوف على معمول
او صلة او للمعطوف على ذلك المعمول وعلى هذا فقس قوله فيه انه جميع صدر ما اضمر آه اقول
لا يخفى انه لو كان تشغل العامل المقدر اياه الضمير مانعا للتقدم في اعراض الثاني عن تشغل الاول بالثاني
على اعراض الثاني فلزم الدور تأمل قوله فان الاصل في ضربت زيدا ضربته اي ما ينبغي
ان يكون في ذلك المثال عليه بالنظر الى عمل الفعل المقدر من غير نظر الى لزوم اجتماع المفسر فلا يرد
ما ذكره قوله لا بد له من قيد آخر هو الاسناد آه يريد ان الابتداء هو تجرد الاسم عن العوامل
اللفظية للاسناد ولا تجرده عنها مطلقا كما يعرف في الرضي لتعريف الابتداء اقول لا يريد المص
ان تجرده عن العوامل اللفظية الذي هو الابتداء يصح رفعه بالابتداء حتى يرد ما ذكره بل
يريد ان تجرده اي كونه مجردا عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء اي يكون مبتداء
لان المبتدا هو المجرد عن العوامل اللفظية قوله لانه في صورة استواء الامرين آه يعني ان
المفهوم من قول المص ويختار الرفع عند عدم قرينة خلافه انه اذا وجدت قرينة خلافه
النصب مع قرينة الرفع يختار الرفع بل يستوي الامران فلو كان المراد من القرينة ما حصل
منه الترجيح لزم ان يوجد فيما يستوي الامران ما حصل منه ترجيح النصب بالفعل وليس
بل فيه ما زاد على تصحيح النصب فقط اذ المعنى انه لو اريد بالقرينة ما حصل منه الترجيح لزم ان يختار
الرفع فيما يستوي الامران لعدم قرينة ترجيح خلاف الرفع بالفعل فيه اما اذا اريد ما زاد على
تصحيح النصب فلا يلزم ذلك لوجود ما زاد على مصحح النصب فيه قوله والنحو لو اريد عدم ما يرجح
النصب معنى لو كان القرينة بمعنى ما حصل منه الترجيح لا يستغنى عن قوله او عند وجود اقوى
منها لان عند عدم قرينة خلاف الرفع بهذا المعنى شامل لوجود اقوى من قرينة النصب

اي عند

اي عند وجود اقوى من قرينة النصب لا يوجد قرينة مرجحة للنصب اما اذا كان القرينة بمعنى ما
زاد على مصحح النصب فلا يلزم الاستغناء اذ عدم قرينة خلاف الرفع بهذا المعنى ليس شاملا لوجود
اقوى من قرينة النصب لانه لا يلزم من وجود اقوى عدم وجود ما زاد على مصحح النصب قوله
لا موجب للاختيار في التركيب والا لاستغنى آه لان عدم قرينة خلاف وجود اختيار الرفع التي هي
ما يوجب اختيار النصب شامل لوجود اقوى اي عند وجود اقوى لا يوجد الا ما يوجد اختيار
النصب اما اذا كان المراد مقتضى الاختيار في الجملة فلا يلزم الاستغناء لان عدم قرينة خلاف
اختيار الرفع في الجملة التي هي قرينة اختيار النصب في الجملة لا يشمل وجود اقوى اذ لا يلزم من
وجود قرينة اقوى للرفع عدم قرينة اختيار النصب في الجملة قوله ورد بان السلامة عن
الحذف ارجح من سلامة عن الحذف التي هي قرينة الرفع اقوى من قرينة النصب التي هي لزوم كون
الخبر جملة على تقدير الرفع غيره ما ذكره لكن كون لزوم كون الخبر جملة قوله على تقدير الرفع
قرينة النصب نظر اي غاية الامر انه يقتضي نقصان قرينة الرفع لانه يقتضي كونه قرينة النصب
ولو سلم فلا يزيد على مصحح النصب فلا يرد ما ذكره قوله على ان القول لا يصح هل زيد عرفت انما
هو في كلام المفتاح آه يعني ان هل زيد ضربته غير جائز على بيان غير المفتاح لان غيره حكم
بعدم جواز هل زيد عرفت وعلى بيان المفتاح لا يصح هل زيدا ضربته لانه يجوز هل زيد
عرفت مع قبح لزم ان يكون يجوز هل زيدا ضربته بلا قبح فتجويز النصب في هل زيدا ضربته اذا كان
على بيان المفتاح لا يصح الحكم باستقباحه لانه على بيانه يكون جائزا بالرفع مع قبح وبالنصب بلا قبح
هذا واقول فيه نظر لانه لا يلزم من حكم غير المفتاح بعدم جواز هل زيد عرفت عدم جواز
هل زيدا ضربته على بيانه لجواز ان يحكم بجواز هل زيدا ضربته مع الحكم بامتناع هل زيد عرفت
مع قبح تجويزه هل زيدا ضربته بلا قبح قوله ولا حاجة الى الاول ويصح ان يراد آه اقول
ويصح ان يراد ويختار النصب في تركيب فيه الامر والنهي لحذف المبتدا والخبر وادخال الحكم
على المبتداء قوله فيه ما علله انه يرجح كونه صفة رجحان آه اقول ليس كونه قوي تقدير

خبر ارجى بل لا يرجح كونه متعلقا بخلقناه رجحان كونه مفعول خلقنا قوله وخبر الا انه يفيد
فائدة تامة تامل قوله على انه كلما يزاد قيد المسند اليه يكون آه يعني لا نم ان الخبر
قيد من الحقيقي بل الصفة قيد لانه كلما يزاد المسند اليه آه اقول بل الخبر اقيد لانه يزيد القيد
في المسند الحقيقي فيكون الحكم اقيد لانه ان كان قوله خلقناه خبرا يتعلق به قوله بقدر فيزيد القيد
في المسند اما اذا كان قوله خلقناه صفة فلا يوجد زيادة القيد في المسند لكون الخبر ح قوله
بقدر قوله فلا يتحقق حذف اللبس في المنصوب الموقت اذ لا يمكن جعل المفسر صفة للمنصوب
الموقت ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق لا بد من تقييد المتعلق بقوله يحتمل جعله خبرا اذا
رفع المنصوب قوله فان المقصود بالافادة اما زيدا آه اقول ضرب الغلام اذا كان ح
مستلزما لا انه يمكن التكلم اذا انه زيد في صورة الرفع ايضا فلا يختار النصب قوله
لان الصفة غير مقصود سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيح لا يكون الاخبار بالجملة
التي بعد الاسم مقصودا قوله فجعل اتحاد الفاعل ضابطة مما لا يعول عليه آه ان لا لبس
ما لابس الفعل المفسر في القصد فعل اتحاد المسند اليه فاتحاد الفاعل ضابطة قطعا
ومثل ازيدا خلقا في هذا الباب بتقدير اذهب الذي ذهب زيدا لانه ليس مما يقصد به العموم
انظاهر المسند اليه اذ النظر ان ذهب مسند الى الجار والمجرور قوله اذ لو وجب لم يلتفت
الى رد هذا الاحتمال فيه انه يجوز ان مراد الشرح بيان عدم جواز اسناده ذلك الفعل
الى ذلك المصدر من غير بيان وجوب الاتحاد ولكونه ذلك كافيا في الرد قوله على ان
احتمال مرجوع يكفي في ابطال آه فيه ان الحكم فيه يوجب الرفع فقط لا يوجب الرفع بالابتداء
قوله فلا يتوقف على عدم كونه من هذا الباب آه فيه انه لا يتعين كون الفعل الذي بعد
المرفوع صفة له الا بان يكون ذلك الفعل بحيث لو سلط يكذب على تقدير
ويصح لكن لا يكون مقصودا قوله نعم ان ههنا مانعا آخر عن حمل هذا الفعل يعني لو اسند
الكاتب الى البيان بسبب كون ذهنهم اسبابا باكتابة الكرام لزم اسناد كتابة كل شيء اليهم

وهذا

بهذا صح

وكهذا اليس بصحيح لانهم ليسوا اسبابا لكتابة كل شيء بل هم اسباب كتابة كل مفعول اليهم
قوله لانه فيه بيان انه لا يكتب في صحائف اعمالهم آه الا يكون المعنى ان ما هو مكتوب
في صحائف اعمالهم مفعول اليهم لم يكتب فيهما غير ما هو مفعول اليهم يعني لم يظلم
الا الكرام اياهم بان كتبوا لا يفعلون وهذا المعنى غير ما افاده قوله تعالى وكل صغير وكبير
مستطر اذ ما افاده ذلك ان الكرام يهملون في كتابة افعالهم وما افاده قوله تعالى
وكل شيء فعلوه في الزبر ان الكرام كتبوا ما لا يفعلون لكن هذا المعنى غير مقصود
قوله فلا يحتاج الى التقييد بجملتين بالاستقلال اذ لا يتجه ان زيد ضربته جملتان مع
انه من هذا الباب لان المراد ان ما هو جملتان مع رفع الاسم لا يكون من هذا الباب وهذا
المثال مع رفع الاسم ليس بجملتين هذا اقول فيه نظر اما اولا فلان هذا المثال مع رفع
الاسم جملتان ايضا لانهما ليست بمستقلين بل احدهما داخلا في الآخر فلا بد من
التقييد بالاستقلال على هذه الارادة ايضا واما ثانيا فلانه ان كان المراد ذلك يتجه ان
يقال ان كونه جملتين في حال لا يمنع كونه من هذا الباب لجواز ان يكون منصوبا ويكون جملة
واحدة قوله وكذلك تجعلوا دليلا على عموم الآية آه بان يكون المعنى ان الآية ليس من
الباب والا لزم ان يختار النصب واللازم منتف وكذا الملزوم قوله لا يساعد عليه اي يستدعي
التحذير والمفعول لا بد ان يستدعي الفعل واما لذكر المحذور منه مكررا فيه انه يوهم العبارة
على هذا كون المحذور منه معمولا للفعل قوله فالاولى ولا بد من عائد ليصح آه اشار
بهذا الى امكان التوجيه بان مراد الشارح وجود الضمير فيما يمكن فيه وجوده لا مطلقا
والا فالصواب الصواب ليسمح ويمكن التوجيه ايضا بان المراد لا بد من ضمير في هذا له
المعطوف لانه لا بد من ضمير في المعطوف مطلقا قوله نعم لا يناسب تقدير بعد
الطريق لان المحذور في هذا القسم لا بد ان يكون معمولا للفعل فلو كان التقدير بعد
نفسك عن الطريق لزم ان لا يكون المحذور منه معمولا للفعل ولان نصب الطريق بتقدير الفعل

بهذا آه

فلو كان التقدير بعد نفسك عن الطريق لزم ان لا يكون نصبه بتقدير الفعل اذ لا يكون
الطريق معمولا للفعل لكنه ليس منه من ضرورة تقديرات ليس من ضرورة تقدير بعد
ان يكون نصب الطريق بالفعل المقدر فليكن بحذف الجار والمعنى انه ليس من ضرورة
تقدير بعد ان يكون التقدير بعد الطريق فليكن التقدير بعد نفسك عن الطريق قوله
الا ان يقال يلزم نصب الطريق آه ويلزم ايضا ان لا يكون المجرور منه معمولا او هذا القسم
قوله وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا نسلم لان السؤال آه اقول يريد الشارح
بدل السؤال والجواب بيان كسبب عدم تعرض المص لامتناع تقدير الواو لا معنى
السؤال ان امتناع الظهر ابا كما الاسد يثبت ما لم يثبت امتناع تقدير الواو فلم
لم يتعرض المص لبيان امتناع تقدير الواو ومعنى الجواب ان امتناع الظهر فلا حاجة
الى التعرض له قوله والمراد باسم الزمان والمكان بالمفهوم والاصطلاح فالمستعمل
والضرب مثلا قوله والا لكان الزمان زمان والبعة طيب يوم الجمعة وصوفيه لا فعل
فعل فيه وبهذا اندفع ما اورده بقوله وكذا ان تقول اذ ذكر طيب الزمان آه لان
الطيب المطلق المذكور في ضمن طيب الزمان ليس بفعل فعل في يوم الجمعة قوله هذا الا
يصح على كلية اذا يصح آه فيه انه ان اراد انه يقال جلست في جميع اجزاء البيت
بمعنى ان جلوسه وقع على جميع اجزاء البيت لم يكن ح مفعولا فيه بل مفعولا به مع
زيادة في وان اراد انه يقال ذلك بمعنى شغلت جميع اجزاء البيت بجلوس يحكونه فيحه
انه كما يصح ان يقال بهذا المعنى لمعنى جلست في جميع اجزاء الدار والمحلة او البلد
قوله فيه انه تعريف المفعول له ليس في حكم الخ يمكن ان يقال يجوز ان يكون هذا او
التعريف لمن يعرف بانتصابه بالفعل ولا يعرف لكونه مفعولا له قوله وفيه ايضا
انه يرد عليه بعد اعجبني آه اقول قيد الحيثية معتبر في التعريف فلا ورود قوله قبل
التاديب علة الضرب اقول هذا ممنوع لان معنى ضربته تاديبا ضربته لاخطاط

ادبه او ضربته

ادبه او ضربته لعلم التعلم الادب قوله ويكذبه امتناع ضربته تاديبا آه الغا امتناع
لا يكذب ذلك لجواز ان تنعقد التاديب لتضمنه التاديب مع امتناع انتصاب التاديب
قوله والاظهر ان يقدر لخبا لو الزجاج هذا القايل آه قوي لخالو التقدير في عبارة
الشارح عن البناء للمفعول لدفع ما ذكره قوله بل وجه دعواه ان امر التركيب بهذا المعنى
لا يخفى ان دعواه لو كان ذلك لا قام دليلا على كون المراد في التركيب هذا المعنى ولم
يقم عليه دليلا اصلا بل دعواه دخوله في المفعول المطلق ولم يسلم ان دعواه ذلك لكن
يمكن ارجاع ما ذكره الشارح الى منع كون المراد من التركيب بهذا المعنى بان يكون
معنى ما ذكره ان صحة تاديبا ويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقة فلا يوجب كون المراد
النوع الاخير قوله وهذا ابتح لان قولنا للتاديب مفعول له آه هذا انما يرد لو كان مراد
المحو انه لا فرق في المعنى بينهما فاذا لم يكن قوله للتاديب مفعول مطلق لا يكون
قوله تاديبا ايضا هي مفعول مطلق لاتحادهما في المعنى فلا يرد ما ذكره قوله التوضيح
بوجه التخصيص اللام هنا آه لا يخفى ان تخصيص اللام هنا كما قاله في فصول الباء او
المفعول فيه قوله لان علة القعود وهو الجبن الموجود القعود آه فيه نظر لانه
لا يصح ان يكون الجبن الموجود مع القعود الا ان يقال ان التقدم الذاتي كاف
في العلية قوله واقام المصدر المذكورات وبلفظ المذكور لا يجوز اقامة المصدر
النوع بلا تكلف قوله ولو قال بالمذكور لكان الطف لانه يتبادر الى الفهم ما ذكره الشارح
ان المراد آه لفظ المذكور بخلاف ما ذكره المحشي اذ يحتمل ذلك معنيين قوله اذ الفارق
بين ضربت زيدا وعمروا آه بمحض تحكم اقول ليس وقوع الضرب على زيد وعمرو الا حال
كونهما منفردين فلا يصح جعل الواو فيه بمعنى مع بخلاف كفاك وزيدا درهم ليست
تكفي طب وزيد منفردين اذ لا تقبل الدراهم لا نقسامهم فلا بد ان يجعل فيه
الواو بمعنى مع قوله وانما جر الشارح على ذلك آه لان كون الواو فيه بمعنى مع يقتضي

كونهما في كفاك وزيدا درهم بمعنى مع لكونهما بمعنى واحد بهذا آه قد عرفت ان الباعث
ليس ذلك قوله لان حسبك مضاف آه يعني لا يمكن النصب فيه بالعطف بل لا بد ان تجعل
الواو فيه بمعنى مع بخلاف كفاك وزيدا درهم اقول فيه انه يمكن النصب فيه ايضا بالعطف
على المحل لان حرف الخطاب مفعول معنى قوله ويرده المثال المشهور آه من قولهم
اقول المراد بمشاركته للمعمول في صدر الفعل او وقوعه بمعنى صدر الفعل عنهما معا
وقوعه عليهما معا بمعنى ان الفعل كما يصدر عن المعمول يقع عليه فلا يرد ما ذكره لان
فعل الاستواء صادر من الماء مع الخشبة فقط الا ترى انه اذا ازداد الماء ولم يكن خشبة
لم يقل استوى الماء فان قلت معنى سرت وزيدا ان السير صادر منه ومن زيد قلت
ليس معناه ذلك بل معناه ان السير الصادر منه مع زيد فان قلت فعلى هذا لا حاجة الى قوله
في زمان واحد او مكان واحد لان المشاركة بهذا المعنى لا بد ان يكون في زمان واحد
قلت نعم لكن فيه فائدة جليلة وهي التنبيه على انه قد يكون النظر في تلك المشاركة
الى وحدة الزمان فقط وقد يكون الى وحدة المكان فقط وان لم يكن تلك المشاركة
الا بوحدة الزمان والمكان معا وبهذا اندفع ما ذكره او ورده المحشي في قوله الا ان
التحقيق اذ لو لم يعتبر في مثال المذكور وحدة الزمان ايضا لم يصح لان النظر في المثال
المذكور الى وحدة المكان فقط وان كانت وحدة الزمان معتبرة فيه ايضا قوله
وبجعل الملازمة مبنية اه مكانين وتقدير بجواب ان المراد في الترك عدم الحفظ و — الحفظ
الترك في مكانين من قبيل الحفظ اقول فيه نظر لان حفظ الناقة مع ولدها لا يستلزم
الارضاع وما بينه بقوله يعني لو لم تحفظ الناقة واهلها لان عدم حفظها ولم تحفظ آه فهو مع الواو
الواو والعاطفة لا معنى الواو التي بمعنى مع فالاولى ان المراد من الترك التخلية فيكون
المعنى لو خلي الناقة مع ولدها لرضعها وقد عرفت فيما تقدم ان النظر فيه الى وحدة
المكان لا الى وحدة الزمان وان كانت وحدة الزمان معتبرة فيه ايضا في اصل معناه
انه لو جعل

انه معناه لو جعل في مكان واحد لرضعها قوله واسم فعل فان اسم الفاعل آه هذا ايراد على المصنف
بان المفعول معه الذي عاملا اسم فعل يجوز فيه وجهان فلا بد ان يقول والا كان الفعل لفظا او
واسم فعل قوله وانما جاز عليه جعل معمولا للفعل ايهم قد عرفت فيما سبق لا بد من جعل معمولا
الفعل اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيد درهم ولا يلزم ضربت زيدا وعمرا في
التعريف لان الواو العاطفة انما تدل على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة فان قلت
فعلى هذا لا حاجة الى حمل الجواز على معنى عدم الوجوب لاخراج مثل الخبر ذلك بحث من التعريف قلت
هذا التوجيه مطلقا ليس بمخصوص بالمفعول معه من حمل الجواز على معنى عدم الوجوب حتى يخرج المذكور
بعد الواو العاطفة عن الحكم قوله خارج عن التعريف المفعول معه لتخصيص آخر قد عرفت ان
خروجه لعدم دلالة الواو العاطفة على المصاحبة لا لتخصيص المعمول قوله في ضربت زيدا و
عمرا فانه خارج عن التقسيم قد عرفت قوله والنصب انما ترجح بالسلامة عن الحذف الخ اقول
النصب بالسلامة عن مثل هذا الحذف الذي لا قرينة عليه ارجح قوله واما تقييد ولا يخفى
ان الحال لا تثبت للذات الماخوذة مع صفة الفاعلية والمفعولية لان صفة الفاعلية
هي كون الذات صادرا عنها الفعل وقائما بها الفعل وصفة المفعولية هي كون الذات متعلقا عليها
الفعل المراد الفاعلية والمفعولية بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي نعم لا تثبت الحال للذات
الماخوذة مع صفة الفاعلية والمفعولية بالمعنى النحوي وبهذا اندفع الاعتراض المذكور
ايضا قوله فلا يصح استثناء قوله الا الدخول آه لا يخفى ان قوله الا الدخول آه استثناء
من المفهوم من قوله من غير حاجة الى التعميم العامل آه يعني لا يحتاج الى التعميم الفاعل والمفعول الذي
الشيء الا الدخول فيهما وقوع آه قوله وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به حتى يكون الاشارة
المستنبط من اسم الاشارة عاملا فيه اذ اذا اخذ معنى الاشارة منه لم يبق اشارة الى
ما يعبر عنه باسم الاشارة قوله النكرة فيه مستغرقة فلا يقال هذا لم لان عدم الاستغراق
فيه ظ قوله فاعل بعد الحال الى الحال فهو الا متقدم عليه ٩٢ على سبيل التنازع



اي مع قوله او متعلقا قوله ولا يخفى ان قوله بعد الا عطف على قوله آه اقول يجوز ان يكون
معطوفا على ان يكون الذي هو صلة الموصول لحذف العايد او ما بعد الا الحال قوله
ويمكن ان يجاب عن الاول بان يريد بالاشتراط تعريف صاحب الحال لدفع الالتباس الحال
بالصفة فاذا وقع الحال بعد الا لم يبق احتمال الوصفية فيها فيصح تنكير صاحب الحال فعلى
هذا يكون تنكير صاحب الحال فيه لدفع الاحتمال الوصفية لا للاستغراق اقول ويمكن ان
يجاب عن الاول والثاني بانه ليس المراد ما جاءني رجل في حال من الاحوال الا في حال الركوب
بل المراد ما جاءني رجل من الرجال الا رجلا في الركوب ونحو الحال فيه ليس نكرة مستغرقة
وكذا اذا وقع بعد الا ولو قوله ولو قوله نقضا للنفي لانه اذا كان منع الاحتمال الوصفية
مصححا التنكير صاحب الحال يكون تنكيره صحيحا فيما وقع الحال بعد الاستواء الكلام مثبتا او منفيا
قوله لان الجملة ليست بنكرة اذ هي كالمعرفة آه انه لا يكون الجملة معرفة ايضا فلا يكون
نكرة حكما فلا يصح دخولهما في نحوه لان تنكير الحال اعم من الحقيقي والحكمي قوله فيجعل
العراك ونحوه مصدر الجملة الحالية بالطريق الاخذ تاويل الجملة بالظرف لازم بعد تاويل العراك
ونحوه بكونه مصدرا للجملة الحالية هذا وقد عرفت انه لا حاجة الى تاويل الجملة بالنكرة لكونها
في حكم النكرة قوله وهو الاصح اي تقدير الصفة لانه لا الثاني اصح والا لينافي ذلك قوله
السابق فيجعل العراك ونحوه مصدرا آه قوله الحال المشتركة صاحبها [illegible] مجموع
المعرفة والنكرة فيه نظر لان الظاهر ان صاحب الحال المشتركة يقول نكرة قوله فيه ان جاء قائما
رجل في حقيقته آه اقول معنى قوله كونهما في المعنى مبتدا وخبرا ان جاء رجل قائما مثل معنى
جيء رجل في حال القيام فاندفع ما ذكره اذ يكون التخصيص بتقديم خبر الظرف في لزوم
الاخبار عن الجثة بظرف الزمان قوله فالوجه ان يقال المراد انه لا يتقدم آه فيه انه يرد
على هذا الوجه ما اورده على التوجيه الذي ذكره الشارح قوله فتخصيصه بكونه بالظرف آه
ويمكن ان يقال وجه التخصيص ان الظرف نايب العامل المعنوي لعدم تقدم الحال عليه
في محله

في محله ما لا يتقدم على العامل المعنوي لعدم تقدم الحال عليه في محله مما لا يتقدم على العامل المعنوي
قوله فاذا لم يدخل في العامل المعنوي لم يصح آه حاصله الظرف لا يتقدم الا على العامل الذي هو
الظرف او شبهه فعلى تقدير اخراج الظرف منه لا يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي
اقول يمكن الجواب عنه بان مراد الشارح لا بهذين المعنيين اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل
المعنوي بالكلية يكون معتبرا امره في بعض المواد دون بعض لان بهذا المعنيين اذا لم يكن
الظرف داخلا في العامل المعنوي اصلا ليدل على ما ذكره قوله واما اذا جعلته داخلا لان الظاهر
انه يريد به الدخول في جميع المواد فيكون ايجابا كليا فاذا اريد بالدخول الكلي لا بد ان
يراد بعدم الدخول الجزئي لكون النقيض الايجاب الكلي السلب الجزئي قوله لان الا ينبغي
اي حين اريد عن الاحتمال الثاني هو الاول وانما كان اللايق من ذلك التعلق قوله بخلاف
الظرف على الاول يتقول على العامل المعنوي مع دخول الظرف فيه قوله من اعتبار [illegible]
المعنى ولا العامل آه فيه نظر لان قوله ولا على المجرور معطوف على العامل المعنوي باعادة
دفع توهم عطفه على المعنوي قوله فيه ان المقصود من النعت الخ بيان الماهية آه
اقول لا بد في النعت من الدال على معنى في المتبوع بخلاف الحال اذ الدلالة على معنى في المتبوع
غير لازمة فيها بل الدلالة على الهيئة كافية فيها ولذا لم يشترط فيهما المذكورة وضعهما لغرض
المعنى فان قلت الدلالة على الهيئة يستلزم الدلالة على المعنى فلا بد من الاشتراط المذكور قلت قد افاد
المحض ذلك بقوله وكل ما دل على هيئة الا انه وان [illegible] لكن لا يسمى حالا صلاحه انه ان
كان بهذا الاشارة الى النفي يصح التاويل فيحتاج بالمشتق بمعنى الصاير ما عليه من الكثير لا
يصح تسمية الشعر غير [illegible] تحويل الى [illegible] ويلزم جعل [illegible] وان كان الاشارة قوله الى ما عليه
لا يصح التاويل بالمشتق لعدم مجيء المشتق بمعنى الصائر بل الحصول احتياج الى التاويل
قوله على الاول ليس لصحة الحالية بل لعدم صحة تسمية النخل بالتمر غير [illegible] ويلزم فلا
ينافي ما ذكره من عدم الاحتياج الى التاويل في صحة الحالية قوله وانما جعل قوله المعنى

بمعنى تشرط ووجوب حذف عاملها لتطبيق له آه اذ لو جعل بمعنى شرط حال المؤكدة لزم
تخصيص الحال المؤكدة بمعنى مضمون الجملة الاسمية **قوله** يريد ان رسولا لا يؤكد الارسال
اقول لا يرد الشرح ذلك لان رسولا لا يؤكد الارسال لتغايرهما في المعنى لان الرسول
بمعنى المرسل والارسال جعل الشخص رسولا بل يريد الشارح ان ارسلناك بمعنى جعلناك رسولا
ورسولا يؤكد بعض اجزاء الجملة وهو رسولا فعلى الاظهر دماذكره لانه لو اريد المعنى في
الشرط لم يكن الجملة الا بعض اجزاء الجملة فافهم **قوله** فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون
جملة اسمية ماله مزيد آه اقول لا قرينة على تلك الارادة لان الظاهر ان المراد مضمون جملة اسمية
مطلقا اذ كثير من مضمون الجملة الاسمية يكون مضمون الجملة الفعلية ايضا بل يكاد ان لا يوجد
مضمون جملة اسمية لا يكون مضمون الجملة فعلية على انه لو اريد بمضمون جملة اسمية ماله مزيد في
اختصاص بالجملة الاسمية لم يصح ماذكره في كون شهادة الله مضمون الجملة فعلية لا بد ان (لا بد به)
يراد ح بمضمون الجملة الفعلية ايضا ماله مزيد اختصاص بالجملة الفعلية وشهادة الله كما يكون
مضمون جملة فعلية كذلك يكون مضمون جملة اسمية **قوله** فالاولى ان يغير كلمة ما بنكرة
الخ اقول يمكن ان يقال المراد ان التميز اسم يكون الغرض منه رفع الابهام فقط فح يكون
المراد النكرة او ذو المعرفة زيادة على زيادة على ذلك الغرض فلا يرد ذلك التعرض
د دفعه بان زيتا يرفع الابهام المستقر آه حاصله ان الرطل موضوع للموزون فزيتا
يرفع الابهام عن الموزون وهو موضوع له رطل وليس الوزن الذي وضع له الرطل مراد
هنا اقول قد سنح اوجه الرفع بطريق اخر وهو ان معنى عندي رطل زيتا عندي مرطول زيتا
اي شيء موزون برطل فزيتا يرفع الابهام عن الشيء الذي هو موضوع له الرطل الذي
بمعنى المرطول يدل عليه انه لا يريد المتكلم عندي الوزن فخذه وانظر في سائر نظائره **قوله**
وبعد فيه ان الكامل هو الثابت في الوضع آه اقول هذا لا يرد على الشارح اذ لا يدل قوله وهو
الوضع على ان الكامل الثابت في الوضع فقط بل يدل على ان الكامل هو الثابت في الوضع

مطلقا

مطلقا اي سواء كان ثابتا في الاستعمال ايضا اولا لان الثابت معنا يصدق عليه انه وضع
وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع لان الثابت بحسب الاستعمال حادث
كانه المحشي يريد ان الثابت اذا كان اعم يكون المعنى الكامل ما يقابل بالحادث ما هو الثابت
بالمعنى الاعم وفيه ما فيه **قوله** يتجه عليه انه لا يناسب في كفى كان زيد رجلا آه اقول يمكن
ان يقال المراد كفاية رجولية زيد لا كفاية نفس الرجل ورجلا بمعنى رجولية فهو رفع
الابهام الناشي منسوبا الى زيد فعلى هذا قوله فان الرجل عين زيد مم وفيه ان المفرد قد يقابل
بالنسبة في هذه الثلثة في المقابلة بهذه الثلثة على ان المفرد لم يجئ بمعنى ما يقابل النسبة
قوله ويتجه ماذكره على التمرة مثلها زبدا الخ اقول ان زبدا رفع الابهام عن نفس المضاف
لا عن المضاف مع وصف الاضافة فرفع الابهام فيه عن المفرد الذي بمعنى ما يقابل المضاف
ايضا لان المراد المضاف مع وصف الاضافة لا عن النسبة في الاضافة اذ رفع الابهام
عن النسبة في الاضافة ليس رفع الابهام عن المضاف نعم كانه اراد هذا المعنى قوله وكانه
اراد بما يقابل الخ **قوله** وفيه انه من قبيل التميز عن النسبة وكلامنا في التميز آه يمكن ان يقال
المراد هذا المثال ليس للتمثيل بل لبيان امكان قصد الانواع وتعدد في التميز **قوله** الاولى
ان يقال افراد الجنس بدل الخصوص لا يخفى ان اراد الافراد من الانواع ابعد من ارادة
الخصوص من الانواع **قوله** كيف والجمع اذا قوبل بالافراد الخ يريد انه يمكن ان يراد بصيغة
الجمع ما فوق الواحد لكن لا يمكن ان يراد بلفظ الجمع وما يتبعه ومنه غير المفرد ليكون شاملا
للتثنية ايضا بل انما يراد به صيغة الجمع فقط ويمكن الجواب عنه بان الشارح يريد ان الجمع هنا
بالمعنى اللغوي لا بالمعنى الاصطلاحي وهو ما يراد صيغة الجمع فالمعنى ان التميز يجمع في
صيغة وذلك الجمع انما يكون بان يثنى التميز ويجمع فافهم **قوله** والتوجيه الثاني بعيد
جدا لان جعل التميز الخ لا يخفى ان تمام الاسم بالتنوين اذا كان علة الى التميز يكون التميز
قوله والمتبادر من قوله جازت الاضافة اضافة الملتبس بجواز ان يكون من اضافة

المصدر الى الفاعل وان يكون من اضافة المصدر الى المفعول اذ كل منهما متبادر لا الاول
فقط فافهم قوله وان كان آه لما ضمير الكلام قوله بل لتفاوت الحكمين فان احدهما متعلق
اقول بل لتفاوت الحكمين فان احدهما متعلق بنفس التمييز والاخر متعلق بالتمييز بالنظر الى
الى التمييز لانه في صورة الاضافة الى التمييز نكرة آه اقول لعدم وجود فرق بين الصورتين
في خطاح الاضافة يلزم الالتباس لكون حركات الاخير في موضع الشك قوله
الابهام في طرف النسبة لا يستلزم آه اقول ان اراد ان الابهام في طرف النسبة التي يرفع
الابهام عنها يستلزم لان الابهام في طرف النسبة مطلقا يستلزم فلا يرد ما ذكره لان
قولنا عندي رطل زيتا رفع الابهام فيه عن النسبة قوله وبازالة الابهام عن النسبة لا يزول
الخ فيه نظر لان بازالة الابهام عن النسبة يزول الابهام عن الطرف بالمحالة ونحو طاب
رطل زيتا البس رفع الابهام فيه عن النسبة بل عن الطرف قوله وليس شيء حمله بل حملا
هذا امر لظهور انما البيت قوله فبعد تقييد الشرط ههنا لما صار شرط فظنه الخ لانه
اذا خرج عن الاول بالتقييد بطل دخوله في الثاني وفيه ما فيه قوله لانه انما يحتاج الى التقييد
في القسم بعم حمله آه لانه ان حمل الصفة على معنى سلب الضرورة عن جانب العدم يكون جانب
الوجود فيتناول الجانبين اذ سلب الضرورة عن الطرفين فيخرج ذلك لو جعل
للمنتصب عنه هذا البيان كون المراد من الصحة هو الامكان الخاص قوله ولان التمييز لا الخ ان
يكون محتملا الا يكون ضميرا آه اقول اشار الشارح الى الجواب بقوله والمراد بجعل الاطلاق الخ
حاصل الجواب ان المراد بصحة جعله منتصب عنه صحة الاطلاق على التعبير به عنه وعن متعلقه
لا انه يستلزم جواز رفع الابهام عنه وعن متعلقه فضلا عن ان يكون عينه لجواز ان يكون
التعبير عنه وعن متعلقه صحيحا ولا يكون رفع الابهام به عنه وعن متعلقه جائزا اقول فلا
معنى للزوم كونه نفيا في منتصب عنه الا كونه آه اقول نعم لكن احتمال كونه للمنتصب عنه وللمنه
ومتعلقه هو جواز التعبير عنه وعن متعلقه لا جواز رفع الابهام عنه وعن متعلقه حتى

يلزم

يلزم الاتحاد وبهذا اندفع الكلام الضعيف لان صحة عدم جعله للمنتصب عنه لا يوجب كونه متعلقه
اذ يجوز ان لا يصح رفع الابهام عن متعلق الا بما يصح جعله للمنتصب عنه قوله دون عام يريد
الى قوله فلا حاجة فيه ان الذات المقدرة التي هي متعلق وان كانت غير زيد لكن قد يكون
في ما عنه لانه لو كان الذات المقدرة مغايرة دائما لما صح جعل التمييز رافعا للابهام عما
انتصب عنه اذ التمييز يرفع الابهام عن الذات المقدرة لا غير فلا بد من تقييد الشيخ حتى
الى زيد بكونه مغايرا له قوله هذا ابيان لما سبق من ان التثنية الجنس آه لا يخفى ان المراد
بالانواع ههنا ما يراد بالانواع فيما سبق والحق فانه اذا قصد تثنيته وجمعه من غير قصد الى
الانواع او العدد لا يلزم ان يشتق او يجمع قوله والطبق مفعول معه لمصاحبة فاعل كانت لا يخفى
انه لو كان المراده كذلك لزم ان يقال كانت وطبقها له فالمتبادر من العبارة كونه لا مع لمصاحبة
جزء كان قوله لامعنى لحصر الاحتمال في الصفة يعني او لم يجب كون الحال مشتقة يحتمل التمييز الحال في
غير الصفة ايضا اقول يمكن دفعه بان غير الصفة من التمييز لا يدل على الراجح بل يدل على الذات فقط
قوله يعني الطبق يصح ان يجعل مبنيا للفاعل آه اقول فيه اشارة الى ان الشارح ما ذكره الى ان المقصد
اما المصاحب الى المفعول اما الى الفاعل واشار بتقديم الاول الى كونه اظهر وان كان الكل يصح
لحصول المطابقة من الطرفين لا لانه يصح جعل الطبق مبنيا للمفعول للفاعل فحينئذ لا يرد ما اورده
في قوله الآتي لقوله لا معنى للاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل آه قوله بل زيادة من زوائده هنا | ل | محال
بمعنى ان زيادة من التنصيص على كون تلك الصفة تمييزا تدل انه احتمال كون الصفة حال
اذ لو لم يحتج الى التنصيص على كونها حالا لا هذا قوله المراد ان زيادة في بعض الصفات التي ترفع
الابهام تدل على كون انواع تلك الصفة تمييزا حالا فلا يرد ما ذكره قوله فالاولى ان يقول
ولا يتقدم التمييز آه يمكن آه ان يقال قوله كما يقال عندي درهما عشرون يدل على
انه يريد ذلك اذ رفع الابهام فيما ذكره عن ذات مذكورة قوله الا انهم لم يقصدوا | نعم فهو اعم
لكونه فالتمييز حقيقي عند عدم النص الضعيف على ما لا يخفى قوله ولهذا احتاجوا الى تأويل فجرنا الارض | فانكما
بالنار ما عيونا

اذ لو كان قاعدتهم المشهورة ما ذكره الشارح لم يحتج الى التأويل في فجرنا الارض لكون
التمييز فيه مفعولا في المعنى بلا تأويل على انه لو كانت القاعدة ما ذكره لزم ان لا يمتنع تقديم
التمييز على الفعل لجواز تقديم المفعول على المفعول والنص على الشارح عدم تقدم التمييز على
الفعل بكونه فاعلا في المعنى فقط وانا نظن ان لفظ المفعول في المفعول امتعن خطاء
في النساخ الاول قوله وان اريد به الفعل او شبهه آه يمكن ان يقال المراد ذلك لكن لا يلزم
ان يكون بخلاف في الجمع بل يكون في البعض نعم يرد ان المناسب تعيين محل الخلاف قوله
في المصادر ان الكتاب يدل على ذلك الشارح من تبيين آه يريد ان لفظ المستثنى ماخوذ منه
لفظ التثنية فيكون لفظ المستثنى بمعنى جعل الشيئين عينين اقول الظاهر انه ماخوذ
من ثنى بمعنى صرف يقال ثنى عن الداية اذا صرفها فان المستثنى مصروف عن المستثنى فيه منه
وحكمه قوله وكونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل آه لا يخفى ان حمل التقدير على
التأويل غير ظاهر الا ان يقال جعل العبد مثلا متعددا بالتقدير لا بالتأويل قوله
وبعيد هو كغيره زنة ومعنى يقال هو كثير المال بيد انه بخيل قوله الظاهر ان الكلام في كونه
منصوبا بنصب تحته آه لم يقل ان الكلام في كونه منصوبا على الاستثناء لئلا يرد عليه
انه يجاب كغيره كذلك قوله امكان بعد عدا وخلا اذا النصب بعدهما ليس على الاستثناء بل
وجه عدم الورود على ما ذكره ان النصب بعدهما يكون ما بعدهما تاديا مناب المستثنى منه
هذا اقول محض ما يخالف من الورود بما ذكره لان نصب ما بعدهما ليس لاستحقاق
الذات بل بسبب عدا وخلا فافهم قوله فتقول بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله آه
اقول المتبادر ان خبر كان قوله بعد الا وقوله في كلام موجب متعلق بجملة اذا كان في
بعد الا اي منصوب وقت وقوعه بعد الا في موجب قوله فان المعطوف على المقيد بقيد
متقدم آه فيه انه لو قال اذا في كلام موجب بعد الا مفيد الاشتراك اليه فان قلت يريد
المتقدم على المعطوف عليه قلت التقدم على المعطوف عليه ليس بلازم في افادة الاشتراك
فافهم

فافهم قوله لانه موجب ان يجب النصب في المستثنى آه اقول العطف على قوله بعد الا انما هو
بحسب الصورة وبحسب الحقيقة العطف على مقدر وهو قوله بعد المستثنى منه ومتصلا بان خبر
كان في الحقيقة هو فلك المقدر واصل التركيب منصوب اذا كان بعد المستثنى منه
ومتصل بعد الا اي انه لم يذكر المص وجعل المعطوف قرينة عليه مع دلالة كثيرة وقوعه بعد
المستثنى منه ومتصلا على ذلك المقدر على انه لا يكون وجوب النصب في المستثنى بغير بل لكونه
في غير لان اعرابه كاعراب المستثنى بالا في غير زيد وغير حمار في قولنا ما جاءني غير زيد القوم و
منصوبا ان وجوبا فيما قال من ان مجيء حكم المستثنى بغير بعده في حكم الاستثناء عن هذا
الحكم فممنوع فافهم قوله ولم تقييد كلا منهما بما يقابل الآخر ليعلم آه هذا حسن
على ان ما تقدم اعم من ان يكون المستثنى منه اولا وما اجتمع فيه القسمان هو ما يكون المستثنى
وما يكون المستثنى بعد ما عين المستثنى منه في كلام موجب […] من الاول […] ما يكن قد عرفت
ان الاول ليس باعم قوله الاولى ان الضمير راجع الى البعض المضاف لا يخفى ان الضمير راجع الى
ما عبر عنه بعض لا الى لفظ البعض حتى يتصور فيه الاضافة للاستغراق لان الاضافة يجب
المعنى لا يكون للاستغراق فلا وجه للاقتصار على التوجيهين آه اقول رجوع ضمير ما خلا
الى الجائي لا يفيد عدم مجيء زيد الذي يقصد افادته لا مجيء القوم وقت خلو الجائي
من زيد لا يمنع مجيء زيد لجواز ان يكون مجيئه بعد مجيء الجائي منهم بخلاف ما لو رجع
الى المجيء والبعض قوله وفيه نظر لان عدم صحته وقوع العصر آه لا يخفى ان عدم
الصحة لا ينحصر في الانتفات اذ لا يصح في النفي ايضا لعدم الفائدة قوله والاولى ان
نفي زيد يكون عن المجيء المضاف الى المستثنى منه على تقدير الرجوع الى المصدر
فيفيد اخراج زيد عن المستثنى منه لا عن المجيء مطلقا قوله كيف والبدل المستثنى بعد الا
يعني كان البدل المستثنى يكون العضا حاصلا فلا يكون بغير كون المبدل منه في حكم
التنحية هذا اقول لكن هذا مبني على كون ما عبارة عن المستثنى وهو غير لازم لظاهر

ان يكون عبارة عن حمل قوله فانه لا بدل عن اعتبار ضمير في مستثنى اقول الاضطرار
الى ذكر اذ يكفي في كونه حالا عن كلام غير موجب اعتبار ضمير اعتبره في جعله صفة قوله
لانا نقول تقدير احدا اهون آه فيه نظر اذ الاهم في كونه حالا تقدير الضمير مع تقدير الواحد
اهون من تقدير الاثنين بان تجعل المفرغ وصفا للمستثنى كان متعلق الخ لا يخفى ان يجعل
العامل متعلق للمستثنى غير ظ قوله لان ابهام البدل عن اللفظ ابهام الكفر لان ابهام
البدل عن البدل عن اللفظ ابهام تقدير حرف النفي جدا لا اهون ابهام الكفر وليس فيه الا غير
معنى النفي حتى يقدر لاجل العمل من غير اعتبار معنى النفي مع انه لو كان مبنيا على معنى اخر لامتنع التقدير
ايضا لا بهام الكفر قوله ولذا لم التقييد كلية ما لانه اذ جعل الاستدلال مبنيا على مذهب الجمهور
لا احتياج الى التقييد لانه من مطلق للتبادر في الاثبات عندهم هذا اقول علم ذكر
فيه يدل على انه يريد الاتفاق وليس الاتفاق الا في الاستغراقية نعم قوله ولا يخفى انه
لا فائدة في قول المص عاملتين آه فيه ان حمل البدل على اللفظ يقتضي تقديرهما عاملتين
فلا بد من نفي تقديرهما عاملتين حيث تعذر حمل البدل على انه لو لم يذكر قوله عاملتين
لتوهم ان المراد لا وتعذر ان بعده لافادة المعنى والحجة انه يجوز ان تعذر الاجل العمل الا
لا فائدة المعنى قوله وفيه نظر اذ نعت اسم لا المبني آه حاصله ان تغيير المعنى ومع ذلك
اعتبره فكذلك متعذر من غير اضطرار قوله وكثير النصب المستفاد من قوله في الاكثر آه
لا يخفى ان الاكثر هنا بمعنى الكثرة فالمستفاد منه قلة النصب لكثرته قوله جعل امتناع
المجيء وانتفائه عنه بمنزلة آه اقول لا يخفى بشرية الفعل اياه عن نفي يجوز ان يكون لعدم
لياقة المستثنى بالفعل فلا يتم ما ذكره فيما قبل من انه لا يستثنى بها الا عما يثبت اليه سلوه
لا يقال ليس ما ذكره فيما سبق بيانا للقاعدة الكلية بل تفريع على ما قال الش واعترض عليه
قوله فيقال ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع اي فيما قصد نفيا بمجيئهما والافعمرو مرفوع
بالعطف على غير وقوله لان معنى ما جاءني الا زيد بيان جواز العطف على المحل لا بيان ان

المعر

ان المقصر مجيء زيد فقط قوله وفيه نظر لان اعراب بعينه اعراب آه حاصله ان المستثنى
بالا بل بغير هذا لكن القائل يريد ان الغير اذا كان بمعنى الا يكون المستثنى بغير مستثنى بالا
ويمكن ان يجاب بان افادة الغير معنى الاستثناء ليست لكونه بمعنى الا قوله والاوجه ان يجيب
انه يجيب جعله تابعا لما قبله آه فيه لغيد ان التعريف الغرض جعل صفة مع انه جعل صفة ليس منقطعا
بل هو بحسب الاضطرار قوله الا ان يقال لما قال التعذر آه حاصله ان كان الضعف بمعناه يراد
الضعف عند عدم التعذر وان كان بمعنى القلة يراد الضعف مطلقا والا فلا ضعف
قوله لان المتعدد غير الواحد اقول فيه نظر اذ حاصل كلام الش انه اذا كان الا صفة
بمعنى غير فقول قوله تعالى لو كان فيهما الخ على انه ليس فيهما آلهة غير الله لان الجمع ههنا
مقصود وافادة الجنس حيث الواحدية بناء على ان الوحدة لازمة للتعدد ونفي اللازم
يستلزم نفي الملزوم فالاستلزام التعدد المغايرة ليس لكون المتعدد غير الواحد فمعنى هذا
معنى قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لو كان فيهما غير الله لان معناه لو كان فيهما
غير الله باعتبار كون الجمع غير الله كما لا يخفى قوله والاوجه ان وصف الآلهة بغير الله الخ
حاصله انه لو وجد الآلهة لكان كل منهما غير مستحق للالوهية لا يستلزم النفي الا ان
يقال ليس المراد نفي القيد بل المراد نفي المقيد والقيد للبيان والتوضيح وانما يلزم العلم بعد
الدخول بتعيين فلا يتعذر الاستثناء فافهم قوله واقول يحتمل ان يكون الاشتراط اقول عدم
وجود الفرقين لا يكون لمفارقة انه لا خير بل يكون سببا للحكم بتلك المفارقة مع ان الحكم
بتلك المفارقة ليس المراد قوله فيه ان اخذ في تعريف خبر تعريف الشيء بنفسه اقول المراد
ان المراد ببعدية المسند بدخولهما ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخول
على الشيئين تعبيرا عن احدهما بالاسم وعن الاخر بالخبر لا على الاسم وخبره لا الاسم والخبر
قبل الدخول قوله وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال آه اقول معنى كون هذه
الافعال من دواخل الجملة الاسمية كونها من دواخل ما هو جملة اسمية بعد الدخول لا قبله

قوله فلا يرد انه لا يشارك المبتدأ الخ اقول عدم وروده لكون المراد ان اخره كلام
خبر المبتدأ اي بعد ان صح وقوعه خبرا كما عرفت فيما سبق قوله ويمكن دفعه بان المعنى لما جعل
حكمه آه حاصل الدفع ان المراد بيان جواز التقدم ولا يلزم منه كون جوازه على كل حال
لا بيان انه يتقدم البتة اذا كان معرفة حتى يرد انه لا يصح على الاطلاق اقول على هذا
حاجة الى قوله واما امتناع التقديم آه لا يخفى ان ارجاع الضمير المجرور في خبر كان
الخ يمكن ان يقال ان الضمائر فيما سبق كل منها راجع الى خبر كان لان حال خبر اخواتها
يعلم من بيان حال خبر كان وانما يفوت مقصود لو جعل الضمير الى الظرف ولا يفوت مقصود
النحويه لان كون الخبر في كون العامل خبرا في الخبر اي يكون الخبر ايضا قوله وجعل عوضا في كلمة
كان او موجبا للحذف فيها الخ لا يخفى ان المراد انه زيدت للفظ ساكن عوضا الا انه زيدت
لا لغرض حتى يمنع كونها عوضا زيادتها قوله فان المقصود في الاعلام ظرف نوع المختص
آه لا يخفى ان المقصود هو نوع ثبوت الظرافة لا نوع الظرافة ثم لا يخفى ان قول الشارح وحكمه
يستحيل نفي الجنس مثل لا رجل موجود فانه ليس لنفي الجنس بل نفي حكمه لا للاشارة الى ما ينافي
ان معنى نفي صفة الجنس نفي حكمه وهو شبيه للجنس قوله والاولى ان يقال كان المنصوب
في الاسم آه فيه انه يرد ان يقال ما وجه اختصاص المنصوب من الاسم لا باسم صوله سائر
المنصوبات قوله فذكره في تعيين ما ينتصب آه اقول يرد الشارح تعيين الحركة والحروف
الثانية ينتصب بها المنصوب لا تعيين ما ينتصب قوله ويستفاد منه ان في جملة التابعية
مذكور آه اقول الخبر في الاصل قولي موجود الا انه حذف واقيم قوله الا بالله مقامه فان
الشارح بما سبق الى الاصل وبهذا الى القيام فيصح ان الخبر مذكور قوله ولم يتعرض لا
الاشارة الى النظر ان المصنف يريد ضعف وجه الرفع في الاستعمال والدليل على ذلك انه لو اراد
ذلك للزم عليه ان يذكر قوله على ضعيف بعد قوله وفتح الكاف لان رفع الاول ليس بضعيف
مطلقا والثاني ضعيف رفعهما بل نصبه مع فتح الكاف قوله وانما اختص لا بيان ان الهمزة آه

حاصل

لبع

حاصله ان يقال الهمزة موضع نفي لو هم ان الهمزة تبطل العمل الحصر لان عمل لا النفي فقط
فيلزم تبين انه لا تبطل العمل بهذا وفيه ان الهمزة لا تبطل معنى النفي بالكلية لان لا الى
اغير النفي في الجملة مع العرض والتمني قوله وخرج عنه لا ماء بارد آه فيه ان بارد نعت
الاسم لا المبني فان فاء الكلام الاسم لا بالتبعية فلا بد في اخراجه الى ما ذكر الشارح وان اراد
ان المعنى اشارة الى المعهود وهو المبني من اقسام الاسم لا باصالته يكون ما ذكره عليه
الشارح قوله بل يكفي في منع البناء الفصل بالعطف اقول انه يكفي ذلك الفصل في منع البناء
اذا لم يكن المعطوف في حكم المتصل مع المعطوف عليه واما اذا كان كذلك فان شرط نفي كونه
في حكم المتصل بما ذكره قوله واذا كان معرفة يتعين العطف على المبتدأ فيه انه اذا كان معرفة
يكون العطف على الاسم لا يجب النظر فيدخل في العطف على الاسم لا في ذلك التغيير وايضا عطف
على محل الاسم لا على المبتدأ على ان ما ذكره الشارح ليس زيادة قيد بل بيانا ان العطف على اسم لا
انما يكون اذا كان المعطوف نكرة قوله وحكمه ما علم فيما سبق الخ لا يرد ان الشارح ذكر مع
موجب التقييد بل يريد انه اذا علم حكمه فيما سبق يكون المقصود ها هنا غيره لعدم الاحتياج الى معرفته
قوله جواز البناء في البدل دون وجوبه فلا يكون حكمها حكم توابع المنادى لوجوب بناء
البدل في المنادى لكونه كالمستقل قوله فيه ان عدم جواز تركيب لا باسمها لانه خارج آه
اقول المقصود هو الاستدلال بعدم المشابهة المذكورة لعدم مشاركة قوله وتأخير الحديث
خبر ما ولا عطف على قوله ترك بيان الاسمية يعني لم يبين المصنف في بحث اسم ما ولا ان الاسمية
اسم لا ما ولا الاسمية لا في كل اسم لا ما ولا لانه مجازية وتأخر الى هنا ايضا قوله جعل الاستعمال
بمعنى كونه خبره سهوا ما الخ لا يخفى ان هذا المعنى للاستعمال لا يذهب اليه عاقل بل جعل الاستعمال
بمعنى التمني فالاعتبار ثابت قوله ولو جعل بمعنى كونه الجر متعلق به آه اقول المتبادر من الاستعمال
ينسحب هو التمني سواء كان لافادة معنى او لا قوله وان اعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس اولى
آه لا يخفى انه على تقدير ان لا يجعل المضاف اليه علما عرفه به يكون اعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه اولى

لكون المضاف اليه شاملا للغير ما عرف به ههنا قوله لا حاجة الى ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق آه
لا يخفى ان المراد ببيان الشرط بيان منافاة الاضافة مطلقا ههنا اذ لم يعلم فيما سبق امتناع
ههنا قوله ان اريد المساوات التي هي قسم من اقسام النسبة آه لا يخفى انه كلما صدق على شيء انه
البيت صدق على شيء انه البيت صدق عليه انه السود وبالعكس فاحدهما مساوات للاخر فالمساوات
التي هي قسم من اقسام النسبة قوله وفيه نظر لان الاضافة اللامية لا تختص [illegible] برجال القول
ليس المضاف اليه فيه اخص له وجه لا وجوه للعهد في نفسه بل وجوده وجوه للعهد [illegible] منه
جوه او هو ان المضاف اليه فيه اخص للمضاف لهذا يندفع الاشكال المذكور قوله الاضافة اليه
لهذا التنزيل فنحو ضرب اليوم آه اقول لا نم ان الاضافة اليه لهذا التنزيل بل الاضافة
اليه بملاحظة الاختصاص من غير اعتبار التنزيل منزلة الفاعل قوله وليس صفة لضرب بتقدير
واقع يرد انه بيان اذ في اليوم ليس ظرف النفس الضرب متعلق به بل هو ظرف لوقوعه للبيان
انه صفة لضرب بتقدير واقع مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف آه يمكن ان يقال يجوز ان يكون تعريف
وصف الاول فيما علم ان المقصود الاشارة الى معين او لم يعلم ان المقصود عدم الاشارة قوله ولهذا اندفع
ان طريق تنكير العلم آه لا يخفى تنكير العلم بارادة الشهرة او صاف بغير تنكير بارادة واحد جملة من
يسمى بذلك الاسم اذ لا اراد الوصف من العلم غير ارادة واحد ممن يسمى به فاه حال احد الطرفين في الا [illegible]
ليس سويا بل الجواب ان ذكر الطرفين ههنا الكتاب بما علم فيما سبق قوله ولا يخفى فيما
وضع لغير معين اقول قد علمت فيما سبق ان الوضع في تعريف النكرة اعم من الحكم لئلا يلزم
الواسطة بين المعرفة والنكرة فالعلم بالتأويل وضع لغير معين حكما لان طلب للاولى هو
التخصيص بالنظر نفس الاضافة الى النكرة من غير ملاحظة تعريف المضاف فلا يرد ما ذكر المحشي
فينبغي استحالة الاضافة المعرفة لا لافادة التعريف لما يلزم التفضيح الاضافة بعد تحصيل الحاصل
الشيء ان الاضافة الى المعرفة وان كانت لتحصيل الحاصل وهو [illegible] وان لم يكن لذلك لزم التفضيح
وهو [illegible] في الاضافة الى المعرفة قوله نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة آه يرد

عليه ان

عليه ان جعلها علما يقتضي بترك التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل ان جعلها التعريف لازما
باقيا فجعلها علما لجعل التعريف لازما ما يضيع علما فافهم قوله لكن فيه تضييع العمل او الاثابة
آه اقول في تعريف العلم زيادة دلالة على تعيين فلا تضييع قوله وفيه بحث ان احدهما آه اقول
لا يخفى ان قوله من اللفظ متعلق بقوله تخفيفا لبيان موضع التخفيف بعد تمام معنى الاستثناء [illegible]
والتخصيص لم
الدالة على عدم افادة التعريف فلا يرد ما ذكره من البحثين نعم لو جعل قيدا قبل تمام الاستثناء
وجعل مستثنى بقيد مع القيد لا يتجه ذلك السير لذلك قوله وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل
حرف متحرك آه يعني لا تخفيف فيه بالحذف بل تبديل متحرك وهو اللام الضمير بساكن وهو اللام
ويمكن ان يقال ان التخفيف المعتبر هو ما يكون في الاخر هو حاصل بحذف الضمير لا بما في وهو
زيادة اللام فافهم ثم ان قوله الا بتبديل آه ليس بادل اذ الاولى تبديل حرف ساكن بحرف
متحرك قوله ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم آه حاصله ان يوجب التعريف
في المعرفة والتخصيص في النكرة بمعنى واحد في الاضافة فاذا لم يوجب ذلك المعنى التعريف
في المعرفة لا يوجب التخصيص في النكرة فثبت عدم افادة التخصيص بعينه اقول ان
ثبت بذلك عدم افادة التخصيص في النكرة لكن لا يثبت عدم افادة التخصيص في المعرفة
لجواز ان يكون في الاضافة بمعنى اخر يفيد التخصيص مع المعرفة بل الجواب انه ثبوت عدم
افادة التعريف بما ذكره يعلم انه تلك الاضافة لا يفيد المضاف من المضاف اليه ما يتعلق
بالمعنى فيثبت عدم افادة قوله والاولى ان يقال من جهة انها لا تفيد تعريفا آه اقول المتبادر
ان المنع راجع الى الترتيب يستلزم كلا من الجواز والامتناع الا انه كلا منهما معا في النظر في هذا المقام
تقدم الربط على العطف ولزم بطلان ما قال المحشي قوله وتقديم المتفرع على المرجح
على ان الموضعين يتعلق بالتفرع قوله وح لا يتوجه مصادرة اقول اذا كان تضعيف [illegible]
الفصل للاقتناع مثل الضارب زيد وهو الظاهر يتوجه المصادرة ايضا قوله وح لا يتوجه
للمصادرة اقول لا يتعين امتناع الضارب زيد الا بعد ثبوت متفرع قول الفصل اذ ثبوت

مطلب التوابع

فثوب معاد قطعا قوله فيه ضعف لان مدار الاستدلال على الموثوق [illegible] الخبر لا الاحتمال
قول الشارح لزوم التنوين باللام اي لزوم التنوين الذي لا يوجد التحقيق في هذا المثال
الا يحذف باللام فالاستدلال ليس بزوال التنوين مطلق باللام على عدم التحقيق بل بزوال
التنوين الذي يوجد التحقيق فيه الا يحذف باللام فلا يرد ما ذكره المحشي قوله وفيه نظر قد يجي
من هذا القائل الخ يمكن ان يقال لا تكلف في تشبيه الفاعل بالمفعول عند اضافة الصفة اليه لانه
اذ لا اثر لذلك التشبيه في اللفظ بخلاف التشبيه بالمفعول في النصب قوله يحتمل هنا ان يكون
مفعولا لقائل مساغ للحمل على ذلك اذ المقصود بيان علة جواز الضاربك فيما قال الزمخشري
لا بيان علة قوله انه مضاف على انه محمل على ضاربك لا يقتضي القول بان الضاربك مضاف بل
غاية ما تقتضيه جواز الاضافة فلا يصح جعل حملا مفعولا للقائل قوله وفيه بحث لان الكلام
في منع الاضافة اه اقول هذا مم لان منع تشبيه التركيب الصفة المعمولها الغيره وباول
التقييد كما يسمى الخ لا يخفى انه يبعد ان يراد من التقييد المسمى به عند اضافته الى اللازب
الذي يراد به مد الطول قوله ولو كان تقييده لا يطلب اجوابا اقول يريد الشارح الجعل
اذا مع جواب صفة بمثل مسلمين وقيد ان الغرض تقييده مع الجواب و[illegible] وضميمه افصح
منهما لو قال وضميمة منهما لكان افصح قوله لان زيد ضرب ضرب فانه من افراد المحدود
لا التابع تابع مرفوع الذي هو اسم حكما لا يخفى ان ما ذكره لا يظهر بالنظر الا الى لا او
الى الكل على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى آه اقول بل ذلك يحمل الجواب مقابلا لما هو
حلي اعراب سابقه فافهم قوله الاحسن التعريف هنا للتابع في الاعراب يريد ان المتبادر
من قوله باعراب سابقه ان التابع والمتبوع كلاهما معربان فلا يكون التعريف الا للتابع
في الاعراب هذا واقول لا يلزم من قوله باعراب سابقه ان يكون الاعراب في كليهما في اللفظ
اذ يجوز ان يكون الاعراب في احدهما في اللفظ وفي الاخر محلا قوله اشير بزيادة الى
كون التعريف مانعا لان دخول كل يفيد صدق المحدود على كل افراد وهو يمنع صدق المحد
على شيء

مطلب النعت

على الشيء لا يصدق عليه المحدود والا لزم عدم صدق المحدود على بعض افراد المحد قوله
هذا التكلف مستغنى عنه اقول يريد الشارح اه ذكر افراد المحد في مقام التعريف على سبيل
بقيد انحصار المحدود فيما وهو تكلف مستغنى عنه هذا انما ان بيان جامعيه عن افا
دة الانحصار المحدود في افراد المحد يقتضي عدم وجود فرد من المحدود لا يصدق عليه الحد
والا لزم انحصار المحدود في افراد المحد قوله لان الوصف في المثال المذكور هو حسن
وهو بدل آه هذا مم اذ الوصف في المثال المذكور هو حسن غلامه وهو يدل على حالة اعتبار
قائمة بالمتعلق ومنع القول بالوصف بحال المتعلق ح انه وصف بحالة اعتبارية تحصل للمتبوع
بسبب حال المتعلق لكنه يدل باعتبار التركيب مع متبوعه آه فيه نظر لان النعت يدل على معنى
حاصل قبل التركيب في متبوعه ان كان نشاء الدلالة على ذلك معنى هو حاصل باعتبار التركيب
مع متبوعه قوله لان الدلالة على على حصول صفة في زيد آه اقول اضافة علم زيد واه
دلت على نسبة العلم الى زيد لكنه لا تدل على حصول العلم صفة في زيد فيه بل يدل عليه
هيئة مع التركيب مع متبوعه وللنعت لان تدل على حصول معنى في المتبوع وكذا الكلام في
تقييد نسبة الشمول الى القول لا لا حصول معنى الشمول فيه او بتأنيث ما لا بدل في الدلالة
يعني ما ثبت الدلالة غير معتبر للزوم والتعميم في الدلالة على معنى لكون التمام من الكلام فيقع
العبارة الكافية قوله فلو لا دلالته على حصول الشمول في المتبوع الخ اقول دلالته بعض
افراد التأكيد بهيئة تركيب مع متبوعه على حصول معنى في المتبوع اذ ليعلم كل في
تلك الدلالة قوله وهو مندفع بان المدار الفرق على عسانه الاستعمال ويمكن ان يقال
ايضا مدار الفرق على ان النعت لان يكفي فيه دلالة على معنى في المتبوع بخلاف غيره فان
الدلالة على الهيئة كافية فيها قوله عطف الجملتين على جملتي آه هذا مبني على كون توهم
جراب مالكن يحتمل ان يكون ترك العطف في توهم سهوا من الناسخ قوله لا تقدير الدلالة
عطف على التنبيه على ان الدلالة ليس لتقدير الدلالة عليه نعم لو كان المراد من الوضع الوضع في التركيب

كب

لكان الغرض هو المعنى لكن ذلك بعيد اذ المتبادر الوضع مطلق قوله يرد عليه انه ليس في هذا التر
آه اقول ليس المراد انه لا يصح ان يقع نعتا ما في هذا التركيب آه بل المراد ان في هذا التركيب لا يصح
ان يقع نعتا لشيء فيما هنا ابطل ان عدم الصحة من الجانب ان رجل قوله ودفع بقوله لان
الجملة في حكم النكرة لكونها للافادة اذ فيه كون الجملة في حكم النكرة ليس لكونها للافادة بل لكونها مجهولة
اذ افادة النسبة المجهولة جعل النسبة مجهولة معلومة فلا يكون بسببها في حكم النكرة لان
النكرة وان كانت لافادة فرد مجهول لكنها لا تجعل المفرد معلوما بل كونها في حكم النكرة
انما هو لكون مضمونها نسبة احدهما الى المحكوم لا انها توجب معلومية النسبة من كل وجه كانت الجملة في
حكم النكرة ولم تكن نكرة حقيقة لمعلومية المحكوم عليه فلا يرد ما ذكره لان كون النسبة معلومة
للمخاطب لا يوجب معلومية النسبة من كل وجه كما عرفت قوله لانه لا يوصف بالجملة هو علة لـ
للمنع في الحقيقة واقول الاحتراز عن العرب لانها لا توصف بالجملة اصلا فقيد الخبرية لبيان حال
الجملة الواقعة صفة قوله اذ الجملة التي بل هو المنع فيها محل من الاعراب في تأويل اقول هذا ينافي
ما قال فيما سبق ان الجملة على قسمين قسم جزء من غير تأويل بمفرد عند تحقيق النحاة الا ان يقال انه
الكلام فيما على مذهب البعض فانه يؤول الجملة الواقعة خبرا بمفرد على ما صرح به فيما سبق
انفة قوله لكن كأنهم لم يلتفتوا اليه لاختصاصه آه اقول اختصاص الوصف بالانشائي
بالجملة المحكية لا يدل على معنى في بل الجواب المحكية ان كون ضرب مطلق بلبس يعني فيه حيث يدل مطلق
ضربه عليه لا يختص بالجملة المحكية فبتقدير آه اقول قد عرفت عدم الاختصاص بالجملة المحكية
فتقدير القول على حقيقة غير صحيح اذ القول على الحقيقة لا يدل على معنى في المتبوع لان
كون رجل مقولا في حقه ضربه ليس معنى فيه بتأويل الانشائي بما لا بد له على معنى في المتبوع
يصحح وصفيته قوله واكتفى بما يقوم مقامه الضمير هذا مبني على ان غير الضمير من العايد
يقوم مقامه كونه رابطا لكن فيه مناقشة اذ كل واحد من الاقسام الاربعة للعايد
يصلح للربط بغير اعتبار قيام مقام الضمير بل الجواب عن تسمية المذكورة غير ضمير

من العايد

من العايد لا يوجد في الجمل الوصفية بل لا يمكن تأويل قوله يحتاج الى تأويل لعدم كون جملة
نكرة حقيقية قوله فاعرف حال قوله اي بحال قائمة به بزيد ان ثمة فرق حال الموصوف
بالحال القائمة به وهو غير صحيح لان زيد يحسن من قبيل الوصف بحال وليس يحسن
قائمة به بل الوجه وكذا زيد يحسن نفسه في ذاته من قبيل الوصف بحال المتعلق مع ان
يحسن قائما بزيد اقول في كليهما نظر اذ لا نسلم ان يحسن ليس قائما بزيد لان الحسن
وجه بزيد ولا كذا لا نسلم ان زيد يحسن نفسه تأكيد لزيد لا فاعل ولا نسلم فهو من
قبيل الوصف بحال الوصف الخاص القائم الوصف قوله يلزم ح ان يكون النعت في
جاءني رجل آه اقول قول الشارح يعني بصفة اعتبارية تفسير للحال وبيان الاضافة
الملابسة لكن عبر بالصفة تنبيها على ترادفهما ولا يلزم بهذا التفسير ان يكون النعت
في جاءني رجل حسن غلامه ما يؤول به حسن غلامه بل النصب به حسن غلام رجل
معنى في رجل وحسن غلام بدل على ذلك المعنى فهو وصف بحال الاعتبارية تحصل بسبب
المتعلق ولا يرد ان الشارح ان الوصف به حال اعتبارية حتى يرد ما ذكره قوله فالوجه
ان يقال معنى قوله والوصف بحال المتعلق الخ اقول معنى هذا القول على ما ذكره الشارح انه وصف
بسبب اللفظ بحال قائمة فالموصوف الذي تركب المتعلق وهذا المعنى سالم عن الاشكال او التكلف
قوله فيجب لان الالف التي تلحق التثنية لقول معنى كون الوصف بحال الموصوف انه ما
بلغ في كونه كالفعل قوله ولم لم يكن كالفعل وكان تابعا آه اقول المتبادر ان قام رجل
رجل قاعد غلمانه دون قاعدون غلمانه لان احسن ذلك ولم يجب الاولى ترك في النط
لتعجيل الاستثناء اقول المعنى اجتمع فيه فاعلان في اللفظ في كل وقت اي وقت الاخراج
ما اتصل الاستثناء بل كافة ولئلا يتجه ان جعل الاسم الظاهر آه قد عرفت عدم اتحاده
المضاف اليه ان الظاهر هنا بمعنى المتبادر الى الذهن وجعل الاسم الظاهر بعد الضمير بدلا لا يتبادر
اليه الذهن قوله فلم سلم عدم حاجته الى التوضيح لتبين في آه اشارة الى ان ضمير المتكلم

الواحد قد يحتاج الى التوضيح لتبيين الوضوح لكن فيه خفاء لان ذلك الضمير لا يقبل التعريف
في وضوحه لكونه اوضح كل واضح قوله فلانه عدم حاجة المتكلم مع الغير والمخاطب من يتوجه اليه
الخطاب لا يحتاج ضميره الى التوضيح بل هو كضمير المتكلم الواحد عدم الاحتياج قوله واما ان
يراد بمثله في درجة التعريف لا يخفى ان المراد في ذلك قوله او بالمضاف الى مثل الاشارة الى
كون المضاف انقص من المضاف اليه قوله لانه ابدا موصوف بالمضاف الى مثل لان
المضاف اذا كان مثل المضاف اليه في الدرجة يكون للاضافة الى ذلك المضاف كالاضافة
الى المضاف اليه فيكون الوصف الى مثله اقول البيان الى البيان على مذهب سيبويه والا
لم يحتج الى قوله او بالمضاف الى مثله لان الوصف به وصف بمثله عنده قوله وبقوله بين بهذا
اسم الاشارة لا يخفى ان الخ وبل هذا اولى من تامل الكتاب قوله اذ المقصود بالنسبة
نسبة للمعطوف آه حاصله انه لما فسر الشارح المقصود بقوله اي قصد نسبة لزم عليه حرف
قوله بالنسبة عن المقصود اذ تعلق به يقتضي المقصود نفسه قوله فادراج القصد لنفس
لقصد الاحتراز آه يمكن ان يقال ان غير البدل من التوابع اعتبار نسبته في الجملة لكنها
ليست مقصودة بالنسبة قوله فهم هذا المعنى من كون العطف مقصودة آه اقول
لا يخفى ان قول المص تابع مقصود بالنسبة يدل على ان التابع مقصود بالاصالة لا من
جهة كونه كالفرع على المبتداء وكذا قوله مع متبوعه يدل على ان المتبوع ايضا مقصود
بالاصالة ليس لكونه كالفرعية لذكر التابع ففهم هذا المعنى من العبارة
ليس ببعيد وبالجملة لا فرق في المعنى بين قوله الخ اقول يمكن الفرق بان
زيد في جاء زيد حماره غلط ليس مقصودا بالنسبة بخلاف زيد في القائم كيف ولو كان كذلك
لاستحق الرفع مرتين اقول لو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين باعتبارين لا باعتبار
واحد فالمؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين لكن في حالين لا في حالة واحدة قوله
تتجه عليه ان المراد بتوسط احد الحروف آه يعني ان الشيخ بقوله تابع بتوسط آه لم

لم يلزم

لم يلزم دخول مثل هذه الصفة لان المراد توسط احدها بتفصيل يجيء اقول لكن يرد
النقض بمثل هذه الصفة على ظاهر العبارة قوله لانه الداعي على الحكم بالتاكيد
حاصله ان الحكم بالتاكيد فيه للاطراد اذ يحتمل ان من انفصال الضمير فيه للعطف لا
للتاكيد ولذا لم يورده المص قوله هكذا في النسخ قد وقع في بعضها موجود الفصل
قوله فيه الى طول آه اقول المراد من الكلام في عبارة الشارح هو ما يتركب من
المعطوف والمعطوف عليه مع ما بينهما فلا يرد ما ذكره قوله وهذا انما يصير دليلا
اذ لو لم يكن زيادته الا في هذه الصورة يحصل العلم بان مجيئه للضرورة وانه كاللازم
معنى قوله وجود الفصل اقول لا اعتداد لهذا الفصل لكونه كالجزء من الفعل قوله
وعمرو فيه في حكم زيد الخ اقول القائم مبتداء معنى لان المقصود حصر القائم في زيد لا حصر
زيد في القائم والتقدير القائم هو زيد فالمعطوف فيه في حكم المعطوف عليه في له جواز
المعارضة بالنظر الا ما قبله معنى وكذا في مثل زيد جاءني وعمرو فان التقدير جاءني زيد
وعمرو قوله لا ان معناه آه اقول هذا التفسير تكلف بل معناه انه يعرض للمعطوف ما يعرض
للمعطوف عليه بالنظر الى العامل بلا تفاوت لكون المعطوف في محل المعطوف عليه في المعنى
ولذا استحق المعطوف في يا زيد وعبد الله النصب لكون كلمة يا داخلة عليه معنى قوله وهو المراد
الخ اقول بل المراد من الاعراب كون الاسم معربا ولا يخفى انه ليس للعامل دخل فيه نعم له دخل
في كون الاسم معربا بالفعل لكن قد سبق انه لا اعتبار للاعراب بالفعل في كون الاسم معربا
قوله نعم قابليته آه اقول لو اريد به من الاعراب قابلية الاعراب لزم اعتبار الاعراب
بالفعل في كون الاسم معربا تامل قوله وبهذا اندفع آه لان ما ذكره الشارح من الشذوذ
في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع الشذوذ الذي الذي جعل جوابا ثانيا قوله
واندفع البحث آه لان حمل الضمير على النكارة هنا مع سبق المرجع ليس الا على الشذوذ قوله
لقائل ان يقول آه يمكن ان يقال كون الصفة مبتدأه في كلام مبتداء والمعطوف ليس

بكلام مبتداء قوله فلما يجعل الفاء الخ اقول في الفصل الثانية مع الاداكواحد بسبب
التعقيب صعوبة اذلا تقتضي ذلك كمال الاتصال بخلاف السببية فان له اتصال تام مع
المسبب قوله فوصف عاملين آه اقول فيما لم يكن القصد الى بيان العموم لا حاجة
الى الوصف لبيانه وهنا كذلك فالقول بان الوصف للتصريح بالعموم غير صحيح قوله
لانه كيف آه اقول هذا اذا رجع ضمير لم يجز الى العطف واما اذا رجع الى التركيب واحد فيه
مثل هذا العطف آه اذا وقع العطف بناء على وجود عاملين مختلفين لم يجز ذلك التركيب
فلا يلزم ما ذكره قوله يتجه عليه الخ اى يكون حاصل معنى الكلام انه لا يجوز ذلك العطف
مع مخالفة القراء الاخ مثل هذا التركيب فانه ليس فيه عدم الجواز مع مخالفة القراء وذلك
الانتفاء يحتمل ان يكون بانتفاء مخالفة فقط اذ بانتفائهما يصدق انه ليس فيه عدم الجواز
مع المخالفة فيكون المعنى ان هذا التركيب لا يجوز بلا مخالفة القراء قوله وان مخالفة سيبويه
الخ اى يكون حاصل معنى الكلام ان ذلك العطف لا يجوز مع مخالفة القراء الاخ هذا التركيب
بخلاف سيبويه فانه يجوز ذلك العطف عنده بلا مخالفة القراء الاخ هذا التركيب فان ذلك العطف
لا يجوز عنده في هذا التركيب اى خلاف عدم جواز ذلك العطف مع مخالفة القراء في هذا التركيب
هو جواز ذلك العطف مع مخالفة القراء الاخ هذا التركيب وقوله واثباته فيه اى اثبات
عدم الجواز في هذا التركيب هذا واقول المعنى ان عدم جواز ذلك العطف مع خلاف القراء او
جائز في جميع الموارد عند جمهور الاخ هذا التركيب فانه ليس فيه عدم الجواز مع خلاف القراء
بل فيه الجواز مع موافقة القراء فيه بخلاف سيبويه فانه ليس عنده الجواز في هذا التركيب
مع موافقة القراء بل فيه عدم الجواز مع مخالفة القراء مطلق فح يفيد البناء ما هو المقصود
من عدم الجواز عند سيبويه مطلق قوله ومفاد التنبيه آه اقول يرد ان ظن السامع
به التجوز في المنسوب اليه كما يكون نظنه النسبة الى البعض متعلق به يكون نظنه النسبة
الى البعض من الجميع وذلك الظن جم لانه قد يكون النسبة الى الجميع مع ارادة النسبة الى البعض

فعلى

فعلى هذا يكون في التفصيل المذكور شمول له ويمكن ان يجاب عنه بان ظن تجوز المنسوب اليه
هو الظن عدم كون المنسوب اليه منسوبا اليه حقيقة وذلك الظن انما يكون نظنه النسبة
الى بعض متعلقاته اذ ظن النسبة الى بعض من الجميع لا يكون ظن عدم كون المنسوب اليه منسوبا اليه
حقيقة فاعرف قوله ولا يخفى ان البيت آه يمكن ان يقال ان ذلك المعنى يتكلف غير ظاهر فيكون
تأكيد الاصل قوله لانه يفيد جواز جاء في الانسان كله لانه لو ذكر الافراد لان ذا الافراد
يؤكد بكل واجمع وان لم يلاحظ تلك الافراد مجتمعة ولم تؤخذ اجزاء قوله وكذلك الجمع آه يعني
لو قال بذكر قوله وافواه اتبع واجمع لكان طريق الجمع بين هذه الالفاظ في التركيب وكيفية
ترتيب فيه قوله يخرج من التعريف آه يمكن ان يقال المبدل منه وان كان منسوبا في بعض
المواضع في الظاهر لكنه منسوب اليه في الحقيقة قوله فلا بد من زيادة حاصله ان المقصود من النسبة
المتبوع اما النسبة الى التابع كما في الغلط او تقرير النسبة الى التابع وتمكينها في الذهن كما
في البواقي واقول لا حاجة الى زيادة هذا التحمل لانه اذا كان ذلك المبدل منه للتوطئة
ذكر التابع يكون المبدل منه في حكم العدم ويكون الاسناد كلا اسناد فيكون المقصود بالنسبة
ما نسب الى المتبوع فنسبته الى التابع فعلى هذا اقول المحشي فيما سبق لان نسبة المجيء الى الاخ
ليست مقصودة بنسبته الى زيد في محل المنع كما لا يخفى قوله فانه آه اى يكون المعنى ان ما
نسب الى المتبوع مجازي في كونه منسوبا الى المتبوع من المتبوع اى لا يكون المتبوع منسوبا
الى المتبوع اقول يمكن ان يقال ان ضمير دونه وان كان راجعا الى المتبوع لكن فيه تقدير
المضاف اى دون نسبة المتبوع عن النسبة فيكون المعنى ما نسب الى المتبوع مجاز
في كونه منسوبا الى المتبوع عن النسبة الى المتبوع يعني ليس النسبة اليه مقصودا بل النسبة اليه
كالعدم على ان المعنى ان ما نسب الى المتبوع مجاوز في نسبته الى المتبوع عن المتبوع اى ليست
النسبة اليه مقصودة لان ما نسب الى المتبوع مجاوز في كونه منسوبا الى المتبوع عن المتبوع
حتى يلزم المحذور وتأمل مجاوز عنه لتيقال النظام ان يقول ما ذكر في شرح التعريف آه اقول معنى قوله بانه

الى النظر الى زيد اى ليس نسبة عدم القيام مقصودة بالنظر الى زيد وليس معنى الكلام انه
ليس نسبة ما نسبت الى احد من عدم القيام مقصودة بنسبة الى زيد اذ لو كان المراد ذلك
للزم ان لا يقال ليس نسبة ما نسب اليه احداه فلا يرد ما ذكره قوله فمعنى الكلام قلت كان
اصله وليس نسبة عدم القيام الى زيد مقصودة بالنسبة الى احد قوله والمعنى وليس نسبة
ما نسب اليه اى احد من عدم القيام اه حاصله ان ذكر المتبوع اذا كان التوطئة
النسبة الى التابع كون النسبة الذى للتابع فيكون معنى الكلام على هذا وليس نسبة ما نسب
الى احد من عدم القيام مقصودة بسبب نسبة الى عدم قصد نسبة عدم القيام الى زيد هذا واقول
فيه نظر اذ كون النسبة الى المتبوع بسبب نسبة التابع في محل المنع لان النسبة الى التابع
النسبة الى المتبوع لا العكس نعم النسبة الى المتبوع بسبب قصد النسبة الى التابع لكن يلزم ح
تقدير القصدية قول الشارح بالنسبة الى زيد اى بسبب قصد النسبة الى زيد على انه يلزم
على هذا المعنى كون النسبة الى المتبوع مقصودة ولو بسبب النسبة الى التابع فالجواب ما ذكرنا
قوله وكونه دالا عليه اه اقول لا يخفى ان الدال على البدل اجمالا ليس المبدل منه بل العامل
الذى اسند اليه او تعلق به مثلا الدال على الثوب اجمالا قولك سلب زيد ثوبه
ليس زيد بل عدم صحة نسبة السلب الى زيد لقلة وجعل الاضافة الى العهد انه اذ لا يخفى على
بدل الغلط مع بدل ما غلط فيه وهو المبدل منه قوله لانه لا يلزم اه يشير الى ان المراد نفي لزوم
الاتحاد في المفهوم لا نفي الاتحاد فيه قوله وجه تجويزه اه دفع ما يرد ان تجويز عدم
اختلاف مفهوميهما كما يفهم من قوله وان اختلف مفهوما غير صحيح ووجه الدفع ان ذكر
مناقشة في المثال لكن في دلالة قوله وان اختلف مفهوما على انهما قد يتحدان ذاتا تأمل
قوله لكن عطف على ما على مختلفين وهما على الابتداء والخبر وايضا ان كان فرجعه الى المرجع
الى الامر لزم ان يكون المعنى هكذا الثاني مدلوله جزء الاول وهو غير صحيح وان كان راجعا
الى مدلول الاول لكان غير مناسب للسوق قوله لا يبدو فيه لاخراج بدل الغلط اه اذ في بعض
بدل الغلط

بدل الغلط ملابسة بين الاول والثانى فيه بحث يوجب النسبة الى الاول والنسبة الى الثانى اجمالا
قوله وفيه نظر لان القصد الى البدل قبل الغلط اه اقول المراد القصد الى ذكر البدل فان قلت الذكر
بان ايضا لان القصد يحصل بعد ذكر قبل الغلط قلت المراد من القصد الشروع والشروع الى ذكره
قبل الغلط قوله فكانه اريد ان يقصد الى البدل من حيث انه يريد ان فرجعه اليه فقوله يقصد اليه
راجع الى البدل مع ملاحظة الحيثية اى يقصد الى البدل من حيث هو بدل اى يقصد الابدال
قوله قال الفاضل الهندى لا يبعد ان يقال مرادهم بقصده اه اقول يرد ان الضميرين اذا كانا متحدين
في المركبة كيف يعلم انه يقصد اسناد الفعل الى المنفصل وذكر المتصل توطئة او ان القصد اسناده
الى الاول وذكره الشارح غير توطئة فلا يصح رد كلام الشيخ بهذا نعم يمنع ما قال الرضى ان هذا اشكال
مثل اسكن انت وزوجك كيف لا والتأكيد فيه اضطراري لانه لاجل العطف بخلاف هذا المثال
فانه لا اضطرار فيه للتأكيد قوله لان افعال المقاربة جعل منها ويمكن جعله بمعنى شروع
وجعل قال بتقدير ان قال قوله فهذا انما يتم لو كان معرفة مبنى الاصل لا يخفى انه ان اراد
التعريف القطعي كما هو الظاهر فلا معرفة مبنى الاصل على معرفة المبنى وان اراد التعريف
الكسبي يلزم مبنى الاصل قبل التعريف فيلزم التعريف لاسم المبنى ايضا قوله فهذا اهمل كلامه
اقول فيه نظر لان محصل كلامه مع انه لم يعرف ماهية المبنى لكان ذكر التعريف تعريفا ماهية
المبنى لعدم حصول المعرفة فيكون من تعريفها يلزمه المبنى تعريف الشيء بنفسه واما اذا عرف
ماهية المبنى فان لا يكون ذلك التعريف في تعريف ماهية المبنى بل يكون تعريفا لاسم المبنى فلا يلزم الدور
فقال الشارح وهذا الى آخره يعني ان صار اسم المبنى لا يلزم الدور واما اذا كان آه اقول فيه ان تعريف
للمعلوم بالعلم انما يجوز اذا كان لعلم معلوم قبل تعريفه لا في قوله لا ان يقال تعريفه ولا يلزم الدور
فيه بعينه ولا محذور فيه قال الشارح قوله فلان عدم التركيب ايضا مقتضى البيان في حال الكتابة هو الكتابة
قوله وان التعبير بها منها لا يحصولها اى التعبير بها من الحركات الاعرابية والبنائية حال كونها
غير مختص بها والحاصل ان التعبير عن الحركات البنائية مختص بهذه الالقاب ولا تختص هذه الالقاب

بالتعبير عن الحركات المتعاقبة قوله واما الذي بناؤه لعدم التركيب لقوله الذي بناؤه لعدم التركيب
حكم ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل اذ لو اختلف آخره باختلاف العوامل لكان مركبا فهو من حيث
كونه بنائه لعدم التركيب حكمه ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل



اعلم ان لفظ الاصل يجئ بمعنى قاعدة وبمعنى الراجح وبمعنى الدليل ۱۲

الفرق بين الذات والشخص ان الذات يطلق على الجسم
وغيره والشخص يطلق على الجسم فقط ۱۲

اعلم انهم ذكروا ان ما كان في اعضاء الناس
زوجا مؤنث كاليدين والرجلين الا الحاجب
والجنب والخد وكل ما كان واحدا فهو مذكر الا الطحال
والكبد والكرش جلجي طلاة انتهى

هذا الدعاء للرعد سبحان الذي يسبح الرعد
بحمده والملائكة من خيفته وهو على
كل شيء قدير تمت

من خشي الغيب بالغيب نجى
من الغيب ووصل الى الغيب
ای القلب
مسلم

رائيت جلجلا في جلجل يا كل جلجلا
على جلجلا
ای عسلا
ای في الطرف
ای عاجل
ای رجلا

الاصطلاح اتفاق قوم على استعمال اللفظ
في معنى معين لا يكون في اصل الوضع كذلك محمد الدين

رجل في فمه لقمة قال ان اخرجته
امرأتي طالق وان اكلته عبدي
حر الجواب ۱۲

اذا اختلفت
اذا اجتمعت
مطلق استادی

التركيب اربعة اقسام الاول تركيب اسنادي نحو زيد قائم وقام زيد
والثاني تركيب توصيفي نحو زيد العالم والثالث تركيب اضافي
نحو خمسة عشر والرابع تركيب مزجي نحو بعلبك تمت

١١١ د ره

